

كتاب في معرفة  
الآثار

الشيخ

أبو عبد الله محمد بن الحسين

طبرستان

كتاب في معرفة الآثار  
الشيخ



PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY



32101 007346107

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.

~~DATE~~  
~~XXXXXX JUN 15 1988~~

DEC 6 1985

XXXXXXXXXXXXXX  
CARREL USE  
MAY 20 1988  
1985-1986

JUN 15 1984

DUE JUN 15 1984

JUN 15 2013



M. Al Kashif al-Ghitā

# تحرير المجلة

تأليف

امام المسلمين آية الله

محمد محسن الكاشف الغطاء

دامت بركاته

مطبعات

مكتبة النجاشي و مكتبة الفيروز آباد  
طهران قم

حقوق الطبع محفوظة

للكتبة الرضوية و مكتبة النجاشي

الطبعة الاولى

في سنة ١٣٥٩

المجلد الاول

## تَصْنِيفٌ

طلبت من الأخ الشيخ شريف نجل الامام المؤلف عام ١٣٩٠ هـ ان يقوم  
 برغبة منه باعادة طبع كتاب (الدين والاسلام) مع الجزئين الثامن  
 والرابع منه فقال ان هذين الجزئين لم يخرجهما منه المسودة ولكن لا مانع  
 لدينا من ان تقوم باعادة طبع (تحرير المجلة)،  
 وبناء على ذلك ووفاء بالعهد قمنا الآن بطبعة مجلة قسيسة تناسب  
 مع مكانة الكتاب والمؤلف رحمه الله تعالى .  
 والكتاب من المع ما يستبان منه عبقرية الامام المؤلف في الوقت الذي  
 يستفراغها المرء في عالم الفقه والقانون المقارن .  
 وقد ناقش قواعد العامة التي ثبت عليها المذهب الحنفي مناقشة  
 علمية بحث فيها عمه مجتهدا واعتبارها ومدى مكان الاخذ بها او سقوط  
 بعضها عن الاعتبار والجملة جملة وتفصيلا .  
 وقد مررت تلك القواعد وفيها ما اثر عند الرسول (ص) من قواعد  
 لفقرته عما احتوى عليه من الحسب والكرامة والاطال تحت ومالم  
 يأخذه لفقره والمجتهدون في مقام الفتيا والاستنباط .  
 والمجلة في حد ذاتها من اعظم المصادر الفقهية والقانونية الذي  
 يأخذ بها القضاة وقراء القانون والباحثون في هذا الحقل من الفقهاء  
 وقد اخرجنا الكتاب بالاوفست بكبرا في مجلدين ضخمين ومن الله  
 نستمد العون والتوفيق  
 (الشيخ مرتضى الرضوي)



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة الكتاب

احمدك اللهم واشكرك ، واسئلك بمصليا على نبيك واله وصحبه  
الكرام ، وبعد ، فقد تكرر علي الطلب من بعض الشباب المهذب من  
طلاب الحقوق ان اكتب وجيزا في الأحوال الشخصية و الممايلات  
المالية على طريقتي فقه الامامية

ولما كانت ( مجلة المدلية ) او مجلة الأحكام هي الكتاب المقرر  
تدريسه في معاهد الحقوق من زمن الأتراك الى اليوم نظرت فيه فوجدته  
مما حسن تربيته وتبويبه ، وغرارة مادته محتاجا الى التنقيح والتحرير ،  
والإشارة الى ما فيه من الزيادة والتكميل ، وبيان مدارك بعض القواعد  
والفروع وذكر مبانيها حسب الفن من الأدلة والاصول ، والكتاب  
المرجوع الى ما يظهر من أسلوبه ويغلب عليه أنه كتاب فقه لاتدوين قانون  
اوانه ( فقه قانوني : او قانون فقه ) وعلى كل ، فقد املت هذه  
المواضع وجعلتها كتحرير لذلك الكتاب

والغرض المهم من ذلك . ( امران ) . ( الأول ) الشرح والتفصيل  
عليه وحل بعض مفقده ومشكلاته و [ الثاني ] بيان ما ينطبق منها على

مذهب الإمامية وما يقتزق ، وعسى في ملي ذلك تستين الموزن بين  
 قفه سائر المذاهب الاسلاميه وفقه المذهب الجعفري وما فيه من غزارة  
 المادة وسعة الينبوع ، وكثرة الفروع ، وقوة المدارك ورصانة المباني ،  
 وسمو المعاني ، ومطابقة العقل والعرف في الاكثر ، ومع بعد النظر ، على  
 اننا لا نبغض حق القوم ، واكثر وجهه هو مولها . وكلا وعد الله  
 الحسنى وكل واحد من اعلام فقهاء الاسلام قد استفرغ سعه ووجد  
 واجتهد (وسعى وكل سعيه مشكور)

ونستله تعالى ان يجعل مساعتنا خالصة لوجهه الكريم ، وان يلهنا الحق  
 ويصون اقلامنا واقدامنا من خطوات الخطأ وثرات الخطايا ، ويجعله  
 مؤلفاً نافعاً ، واثراً خالداً

واقصى ما ارجوه من المطالعين الافاضل والشباب المهذب ان يتجروا  
 عند النظر فيه من بعض العواطف لنا ام علينا حتى ينظروا الى الاشياء  
 كما هي وبطونها حقها بمعيار العدل والايضاف من دون اسراف  
 ولا اجفاف

اللهم انت ولي في الدنيا والآخرة توفى مسلماً والحقني  
 بالمصالحين



وقد جرت عادة المؤلفين في الغالب ان يذكروا امام المقصود مقدمة  
تشمّل على امور تفيد مزيد بصيرة في العلم والكتاب ونحن بتوفيقه تعالى  
نذكر من باب المقدمة امورا اعلمها تنفع في انرض انشاء الله

( الأول ) ام شيء يلزم معرفته ياد يده . ان الله سبحانه لما تعلقت  
مشيئته بايجاد هذا النوع وهو السمع بالبشر وفضت حكمته ان يعمر به  
هذه الكرة التي تسمى بالأرض ويهد له فيها وسائل الرقي باختياره الى  
مدارج القدس ومعارج السمادة في اولاد واهل لذلك اودع فيه غرائز  
واوضاع ، وفطره على سجايا وطباع ، قينة له بالغرض الذي خلق من  
اجله — فجعل فيه الشهوة والغضب وما يشعب منهما من الحرص والطعم  
والطموح والتمالي وما الى ذلك مما استأجد احصائه ، ولكن لما كانت  
من لوازم تلك الشناشن التغالب والتكالب ، والتشاحن والتطاحن ،  
وسعي بعض في هلاك بعض وحسب الاثرة والابرمه ، وكان ارضاء  
الغرائز تلك الغرائز وتركها على رساها مما يعود بنتض الغرض من  
حق الانسان — لاجرم احتاجت القوتان الى قوة اخرى تكبح طغيانها ،  
وتسك عنانها ، وتمدل اوزانها ، فتفخ فيه من روحه ( القوة العاقلة )  
اتكون هي المسيطرة على جماح تلك القوتين الجبارتين ، ولما كانت قوة  
العقل البشري نوعا محدوده ، وحظيرة ادراكه ضيقة ، وكثيرا ما نكون  
في كثير من البشر ضعيفه ، وما اكثر ما تغلب واحدة من تلك  
القوتين على القوة العاقلة فيصبح العقل اسير الهوى والمصلحة — فكان  
من الضروري في العناية الازلية مناصرة العقل بمساعد وقائد يرفده في

مهمتين ( الأولى ) تعريفه مالا يصل ادراكه اليه من مقادير الخير والشر ، ومقائيس السعادة والشقاء ( الثانية ) موازنه على عامليه ، اذا تردا عليه ، وهما الشهوة والغضب -- الهوى والعاطفة

فكان ذلك القائد والمساعد للمقل هم الانبياء والرسل الذين جاؤا بالشرائع الالهية واسباب سعادة البشر في الحياتين ، وكانت عنايه الشريعة الاسلاميه بالاختصاص من بين سائر الشرائع السماوية قد اهتمت اشد الاهتمام بسن القوانين والاحكام وحفظ هذه الحياة حتى جعلتها في كفة الحياة الاخرى بل ارجح منها فقالت ( من لامعش له لاماد له ) وقالت : ليس خيركم من ترك دنياه لاخرته ولا من ترك آخرته لدنياه بل خيركم من اخذ حظا من هذه وحظا من هذه ، واعمل لدنياك ... واعمل لاخرتك ... وفوق ذلك كله قوله تعالى : واتبع فيها آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا

وفافت الى الشريعتين قبلها فقالت : وهما به ابتدعوها . ولا رهبانية في الاسلام ، وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر ، وما علم النبي الامي صاحب الشريعة الاسلاميه أن اصبح مؤسس شريعة ، ومشرع قوانين ، ومحدد دين ، ومحيي امة ، ومنفذ احكام ، وقاضي خصام ، ورافع رايات واعلام ، وقائد جيوش ، ومحطم عروش وامام محراب ، وشاهر حراب ، وصروج تجارة ، ومعلم زراعة وصناعة ، الى غير ذلك من مقومات الحياة المشتركة ، والمنافع المتكاثرة ، والسعادة التي تنظم الحياتين ، وتضمن الفوز في التناهي

كل ذلك ليعرف البشر ارتباط هذه الحياة بالآخرة وأن السعادة هناك من ههنا

ثم لما كان من قضاء الله الألي وقدره المحتوم أن لا فرار لأحد في هذه الدار وأنها حسر وقنطرة إلى الدار الآخرة فات الأنبياء وهلك الحكماء وعاب الأولياء والعلماء ، وامكن الله سبحانه حي لا يموت ، وحكمته في حقيقته لا تعطل ، ولما ازمع ختم الأنبياء على الرحيل إلى حوار ربه لم يترك أمته سدى ، ولم يدع خلأ في الخلائق هملاً ، ولم تطل بموته جميع الله وبيداته ، وبراهيمه وآبائه ( والله الحق بالغة ) بل ترك فيهم كتاب الله وسنته يستنبط منها العلماء احكام الوقائع المتجددة ، ولقضايا الحادثة ،

وهؤلاء العلماء هم المجهدون ، واداكوا من اهل الورع والصلاح وحصلت لهم مكة الاستنباط واستفراغ الوسم في الاستخراج فهم ودرية الانبياء ومراجع الامة ، وحلفاء الأئمة ، ومصايح الهدى ( وفي الحديث )  
( محاري الامور بأيدي العلماء )

﴿ ومداوم الفصل من د . ه . الشهداء ﴾

ومن هنا نعرف ان الاجتهاد باب رحمة على العباد ، وما زال باب الاجتهاد مفتوحاً عند الامامية من عهد صاحب الرسالة إلى اليوم ولكن هذه القضية ينشأ وبين احوائد المسلمين من بقية المذاهب قد تورطت بين تمريط واعراط ( فالامامية ) فتحووا باب الاجتهاد على مصراعيه حتى ادى ذلك إلى الموصى المصرية وصار يدعيه ، حتى من لا يصح ان

بإطلاق عليه اسم الذمفة فصلا عن النقية ، وبقية المسلمين قد سدوا باب  
الاجتهاد ، تنافوا واقتصروا على المذاهب الأربعة ، وقد صاع الاعتدال  
والوسط في هذه الماحية كما ضاع في غيرها ، ولا حول ولا قوة . .

( الثاني ) ان مدار العقود والمعاملات على الاموال وليس للمال حقيقة  
عينية حرجية كسائر الاعيان تتمحض في مناسبه تتمحض سائر الالوان  
في سقطة النوعية ، وانما هو حقيقة اعتدالية ينزعها العقلاء من  
الموجودات الخارجية في تقومها شئهم وتسددها حشهم الصوريه  
والكمالية مثلاً الحبوب والاطعمة مال لان انشراح اليها في افوائه  
وحياته وحكدا كل ما كانت مثل ذامن حاجات الملاص والمساكن  
ونحوها قد انزع العقلاء منها معنى وصعبا عرسيا يميز عنه المال وهو  
من العقولات شوبه بصطلاح الحكيم ، وان كان مدينه الانس لانهم  
الا بالحياة المتحركة وهي تحتاج الى العناية والبدل في الايمان والسامع  
وكان انقراض تلك الاعيان وهي العروص ثمالا ينقص رادوا حيل  
معيار يرجع اليه في المعاملات وكون هو الرجوع الى الوحدة مقدسية  
قاحتارو الذهب والفضة وصربت سكة اساطن شربها لرد الاشياء  
في ان يكون عيدها المدا ، في ليها امر اعتدالي محض لا فرق بينهم وبين  
سائر العادن وغيرها من حيث بدات والحقيقة ، وندا في هذه المصور  
حول بعض الدول قرب الاعتدال الى اوراق ولكن مع الاعتماد سايها  
ومهما يكن الامر ، فان امثال لما كانت حقيقة تقوم على الاعتدال فكما  
اعتبروا الاحساس الحجه مالا فكذلك اعتبروا دية اجل الاموال

ارشيد مالا ولكن مع الانعام والتعهد فادا التزم بك ثقة الامين بمال  
في ذمته وثقت به وحمله كمال في ذلك او صدوقك وكذا العقلاء  
يعتبرون ان لك مالا عنده اما من لا عهدة له ولا ذمة كلسيه والمحبون  
والصغير بل والسنة من الناس الذين لا قيمة لانفسهم عندهم الذي بعدك  
وبخلف ويحدثك فيكذب ، ويلتزم بك ولا يفي بالترامه فهو لاء لا ذمة  
لهم ولا شرف وانرامهم عند العقلاء هذه ولا يتكون من الترامهم عند  
العرف عمل فدل انواعا حرجي عيني وهو عقود والعروض  
واستاري ودي . وهو مافي مع انني الانرام والتعهد والالتزام  
تأثيره لا يحصر بمال بل محلي ويتسع حتى يمتدح جميع العقود بل  
وكافة الالبيات الا ترى ان سمع اد هذه التخصيص لم نجد حلاصته  
الا بعدا وانراما بل كون ذلك امشترى عوض ماله يدي التزم انه  
لك فيرتب على هذا الالتزام ، انه في الامين بانه مال كل واحد الى  
الآخر ويتحقق النقل والانتقال كثر بذلك الالتزام وهكذا الاجارة  
والحصة بل والايقر كالعتق والار . بل والمكح والطلاق كلها  
تهدات وانرامات وانرام ونقص وحل وعقد تنافي عقلاء البشر من  
جميع الامم والعاصر على اتباعه وميلهم كقوايس لادمة . ودستبر  
حسنة . يستط عن درجة الالبيه من لا يلتزم بها في كل عرف ولغة ثم  
ما اشق ثور الاسلام بشرعته انراء اكنت وأبدت تلك الوضعة  
الحكمة واه عدة النوعة واقرت العرف على معاملاتهم والالبيته تهدياتهم  
والانراماتهم بمبوبات ( او عواما لعقود ) ( ونحوارة من تراض ) وباطارها الا



مورد المهي عنه بالخصوص كبيع الزمان وبيع الضرر أمثاله فان اطلقت  
العقد لزمك الاحتفاظ باترامك ابدأ وان جعلت لك حيدراً او جعله  
الشارع لك حار لك فقهه اذا شئت . وحيث عرفت ان العقود ليست  
سوى اتراعات يستبين لك انها تحقيقاً ليست سوى نسب واضافات  
ضرورة ان الاتراء معنى يتقوم بمنزلة ومنزلة له ومردم به مثلاً الباع  
والشترى وايضا المعوضة والبادئة وما يقرب ذلك ومفاهيم هذه لعرب  
اعني بيع معاوضة . مثله . ايضاً معني بسية اضية تتقوم بطرفين عوض  
وموض بمن ومضمن . وهذان هما اركان في عقود المعاوضات لا التام  
والشترى بخلافه في عقود التملك . ان فان الاركان هناك هو الروح  
والزوجة لا المهر وتواضعه اذ اركان العقد في الاموال مطلقاً الآية . صيغة  
الذاتة على الاتراء بمعاملة والعوض ومنه اثمن واثمن وفي ارواح .  
اصفة . والارواح والوحدة . ويتر في كل واحد من الاركان  
في الاماين شروط واوصاف لواحتل واحد منها بطل العقد . اما لو احتل  
شخص في نهر الاركان وكانت الاركان شروطها حيث لم يطل احد  
وكنه بحد . فيه حيار تحب التمرط . ونفس من التمرط الى الحوار  
وكشف ذلك عن وقوه مراً . فالاصل في الاتراعات انه وم الا  
ان يحسم الشارع اولئك قدس او احدهما فيه حق امسح فكوب حترأ  
بانصرص او يكوب بحسب اصل جعله عند تغفلا غير لازم ومما  
على الحواز

واقضى ما لم يتحقق ان التملك حين يخرج ماله عن ملكه مارة تقطع كل

علاقته منه ويحمل كل سلفته له على أصل اميرد واخرى يجرحه ويترك له ناحية من تلك السلطة الواسعة وهي حق استرداد او حق فسخ لعقد الذي وقع عليه ويكون اثره رجوع المال الى مالكه الاول على اختلاف القوانين والاحكامين في حقيقة الفسخ ، ثم ان فناء هذه العلاقة في المال تارة بجملة او جعل الشارع كما عرفت واخرى تكون من خصوصيات ذات العقد وذلك كما في العقود الخائرة بطباع كالمدة والعارية والوديعة وامثالها واكثر ما يكون ذلك في العقود التبرعية فالمدة مثلا من طبيعتها احوار الا ان يعرض سلفها ما وحب لزومها مثل كونها معوضة او لدى ربح عكس البيع الذي من طبيعته ابدوم الا ان يعرض عليه ما يوجب حوارا وكذا العارية من صفة الحوار والرجوع بها متى شاء الا ان يبررها الشرط كما ان من طبعها عدم القصد الا ان تكون عارية ذهب ارفعة

وهذه الخصوصيات والكليات استلها الشارع وقدمها تلك العقود العرفية وضحاها تلك الحدود ط الصالح العام حسب علمه واحاطته في الحقوق المشتركة والنظام الاثم

ونحن حين نتكلم في احكام العقود والامارات بنظرها من جهتين وحيثها العرفية وحيثها الشرعية . فنأخذ بالاعتبارات العرفية بوجه عام ثم نلقيها بنظر في الادلة الشرعية ومنها من التصرف الخاص من منابات واعتبار بعض القيود والخصوصيات ومنها ان كان ولا فله مومات تدرنا بعا عليه العرف العام في معاملاتهم وعسى ان يأتي شئ من شواهد ذلك انشاء الله

( الثالث ) يعرف الفقه بانه معرفة الاحكام الشرعية الفرعية عن  
 ادلتها التتصيلية وهذا التعريف سواء كان سالما من النقد او غير سالم  
 فهو يعطى صورة اجمالية تميز بها هذا العلم عن غيره من العلوم . واما  
 بالمكلف هو العالم العاقل القادر . والادلة هي القواعد المهمة لتحصيل  
 معرفة الحكم الالهي الشرعي من الكتاب والسنة والاجماع والعقل  
 والاحكام الشرعية هي ما نصح الرسول عن الله من القضايا المتعلقة باعمال  
 المساكين وضما او تنكيذا والاحكام التنكيذية هي الخمسة المشهورة التي  
 حكمها الافتضاء والتخيير والحكم اوصعي هو السبب واشترطوا يقتضى  
 وله نعم والصحة وسداد العمل واعلم انما والاختلاف بين اسباب  
 واشترطوا منه ويير يقتضى بالاعتبار وعلى كل فلاحكام الشرعية هي  
 التي شرعها سبحانه على امان رسوله طهرى وا . طى عتق نظام احيته  
 الاجتماعية للشر وعلاقهم به حل ش به او علاقه بعضهم بعض

هي اذا لا تحل اما ان تكون متعقة بعمل يكون تمام مرض منه ص  
 العدمية ووصفه اوصافه بالوصف . ( الاول ) هو مصادات كالمادة  
 واحواتها ( والثاني ) ما يكون ام المرض منه صفة سواءه واه  
 ثلاثة . الفوس . والاعراض . والاموال . في تعلق بانل من حيث  
 كسه وتخصيله لا يحل اما ان يكون قول او عمل والاول اما ان يكون  
 مفوما بطرفين او طرف واحد . والاول وهو امتود اما ان يكون  
 مقالة مال عال هي عقود معاوصات . واما ان يكون انل من صرف واحد  
 فهي عقود الارتفاق والمصادات كالمادة والتحدث وانشاء اما الذي

يتقوم بطرف واحد فهو الاسقاط والابراء والتعهدات الابتدائية . اما  
ملا يحتاج الى لقول من انواع الكسب وهو العمل وهو اما ان يكون  
احيدرياً او قهرياً . فالاول كالخمازة والاصغر واحد الموات وامثلها  
( وثاني ) كالارث والوصية . اما دلي ما هو الاصح من عدم حاجتها  
الى لقول ومنه الوقف على الطون بل وانزكوات والاخمس والدور  
من جميع هذه الاواع اسباب لعنك لقي من سير قول ولا عمل

و مما يتعلق بالاعراض هو المكاح الذي شرع لحفظ التسل وتكوين  
الاسر والعائلات الذي به عمارة الدنيا وحفظ النوع للبشرى وبقعه انواع  
الفرقة والطلاق والظهار وظاهرها . اما ما يتعلق بالمعوض فقد يكون  
مستحق كالمشقة وحواله وقد يكون تدارك من كالدبت ولقصاص  
بالحدود . ان كانت كل هذه الوسائل يندرج في المعاشرة والمعيشة فقد  
ينبغي ان تكون المعاشرة وهي تنفي الى خصوصية ذلك جعل الشارع للحكومة  
والنفقة . يكون لها لقول الفصل . انفساء الحريم للخصوصيات

وهذه جملة ابواب الفقه الذي يبحث فيه عن كل واحد من تلك العناصر  
من احكامها . اذ هي وفرة بها وقد جمعها على الجملة في اربعة  
( عدات ) وهي ما يكون معرض . ومنها ما يملكه الاموال والدمع  
الاحروي . ( معاملات ) وهي ما يكون معرضاً لغيره . ومنها ما يملكه  
على صريين و ( اتمات ) وهي ما يملكه كوفي في تحقيقها طرف  
واحد ( احكام ) وهي حدود و تقويات

وكل ذلك تقررت ينصدمه . لاشارة الاجمالية . يارن الوسائل

والديات ونقول في بيان اوسع واجمع ان الملحوظ في لغة هو الواجب  
المقدسة والشارع المقدس بحكمته الواسعة شرع المعاديات توبراً للقلوب  
وتربية للارواح . وتهدياً للاخلاق ، واحداً لهذا النوع المشري من  
حضيض الهيمنة الى كمال الانسانية والملكية ، ووربط المعاملات بالمعقود  
حفظاً للوثائق وضبطاً للنظام .

وحمل القصص والديبات احتياطاً بالمفوس ، وبالجهاد وقتل المرتد  
حفظ الدين . وتحريم المسكرات وحد شاربها حفظ العقل ، وتحريم  
الزنا واحوية الخبثين حفظ الاسباب . وتحريم الغصب والسرقة  
وقطع يد السارق حفظ الاموال . وتحريم العينة والممانات واقف  
والحد عليه حفظ الاعراض ، ونحوه . مصب انقضاء قطع الاشجار  
والخصومات

هذه وصلة شريعة الدين الاسلامي واحكامه وقائمه  
تشرية ، وانموذج اسرارها قبل نحددنا اوسع واجمع وارصن وانمن  
من هذا ( اربع ) من الامور ، ان جميع مدارك الاحكام والادب  
ترجع الى قواعد وقوانين عامة بها يستنبط الحكم من الكتاب والسنة  
وتأمنها العقل والاجمع . والادلة عندنا معشر الامامية - حصص بهذه  
الارادة . اما غيرنا من فقهاء الاسلام فقد يدعون الظن والقياس  
والاستحسان مما ورد النعم الشديد في احكامنا سلام الله عليهم عن  
الميل اليه فضلاً عن الاعتماد عليه

( والعرض ) ان العمدة في استخراج الحكم واستنباطه من الادلة هي



تلك القواعد العامة وهي كثيرة ذكرت الخلة منها مائة مادة ينصح لك  
فيما بعد تفهيم القول ، وقد اورد القواعد العامة بالآليف جماعة من  
علمائنا الاعلام ، والطوع للتداول منها ( اربعة ) ( الاول )  
( معاوية ) المير فاح الراعي وهو عس في باب جمع فيه كثيراً من  
القواعد الفقهية والاصولية واكثر من تقريرات درس استاذية حدنا  
موسى بن جعفر كاشف الغطاء واحبه علي بن جعفر ( الثاني ) [العوائد]  
لمامره الملا مهدي التراقي رحمه الله وهو درن الاول في الاتقان  
[ الثالث ] ( تمهيد القواعد ) للبيدائي قدس سره ( الرابع ) ( القواعد )  
للشهيد الاول رسوان الله عليه وهو اقن الجميع ، وعلى عرارة مادة هذه  
المؤلفات قد هي كثير من القواعد العامة لم تعرض لها وتوحد جهرتها  
في كتب الاصحاب منبرقة في ارواب الفقه ، وعلى كل ، فحن نشرع  
توقيفه تعالى بذكر مواد الخلة وبين ما عندنا من تدبير او ملاحظة ثم  
عقبها بذكر ما يحصرنا من القواعد العامة الكلية التي اعتمد عليها اصحابنا  
قدست اسرارهم جميعاً منها ما تيسر وحظر





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسمه الحمد

مادة ( ٢ ) الآموال - المادة ٠

هذا الموضع من الحديث النبوي الشريف إنما الأعمال بالنية .  
 و قد مره مانوي ، ولكن يوجد هذه الأحاديث في غير العقود والمعاملات  
 من المعاملات والمعاملات مثلاً لا حسن أي شخص به كل نية والقصد  
 من النية والنية والنية وإن كل القصد ينسحب إلى الله فاحرره على  
 الله وهو أول حديث في صحيح البخاري : إنما الأعمال بالنيات وإن  
 كل مره مانوي من كانت نيته إلى دين يصيبها أو إلى امرأة يسكنها  
 فهدته إلى ما هو حر إليه أي حره ، والعرض من هذه الأحاديث بيان  
 وجه القصد لا يبين استبراق القصد وزومه أدهو ضروري من الغلاء  
 ويستجمل صدور عمل من العاقل الغير أنه فل يغير قصد

( مادة ٣ ) العبرة في العقود للمقاصد والمعاني . لا للألفاظ والمباني .

اعتبر انقصود في العقود مما لا شك فيه ولا ريب بمعنى ان المقصد اذا  
 خلى من قصد فهو احول كل كلام كذلك وانكس اناطة المدار في  
 العقد الى القصد وحده دون اللفظ غير صحيح كيف وقد ورد في السنة  
 الصحيحة ( انما يحرم الكلام ومحرم الكلام ) بل لا يتحقق العقد الا باللفظ  
 الخاص ولكن مع انقصود القاعدة الصحيحة هما هي ما اعتبر عنها فقهاؤنا  
 بتوليه : العقود تامة لفصود يريدون ان كل معاملة كالبيع والاحارة  
 والرهن لها اناطه تخصها بحسب الوضع والشرع بغير عنها لعقد ولكنها لا تؤثر  
 الاثر المطلوب من ذلك العقد الا بقصد معناه من نطقه فلو لم يقصده او  
 قصد معنى آخر كما لو قصد من البيع الاجارة او من الاحارة البيع ولو محجرا كان  
 باطلا لان المدار على القصد وحده دون اللفظ كما في مادة التي امالك ل الذي  
 ذكره وسماه بيع الوفا ويسمى عند الامامة بيع الخيار وهو عند فقهاءنا  
 اجمع بيع حقيقه ولا يجري عليه شيء من احكام الرهن وسمايان تحقيق ذلك  
 في محله انشاء الله

( مادة ٤ و ٥ و ٦ ) هذه القواعد الثلاث كلها ترجع الى اصل واحد  
 وهي الاستصحاب ووجوب انفاء ما كان على ما كان المتاحود من احدث  
 ( لا تنقض اليقين بالشك ) وسماه الفقهاء على عدم رفع اليد  
 عن الامر الذي كان متيقنا بعروض الشك فيه ويمكن ان يرجع اليها  
 ايضا اصل برائة الدمة المذكورة في ( المادة ٨ ) بل واليه يرجع ايضا  
 في ( المادة ٩ ) بل و ( المادة ١٠ ) بل و ( ١١ ) فان مرجع الجميع الى

الاستصحاب وقوله الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته هي القاعدة المعروفة عندنا بإصالة تأخر الحادث مثلاً إذا شككنا أن زيد مات في هذه السنة فيرث أباه الذي قدم مات في السنة التي قبلها أو مات قبل ستين فلا يرث نحكم باستحقاقه الإرث لإصالة تأخر الحادث ومرجع ذلك إلى الاستصحاب وعدم رفع اليد عن اليقين بالشك فيه لأن اليقين لا يقض إلا بيقين مثله (والقصارى) أن المترد كرسيع مواد وكلها ترجع إلى قاعدة واحدة كان يجب الاكتفاء بها عن الحرج ولو لم تسند تلك المواد إلى الاستصحاب المدلول على حجيتها في علم الأصول بالعقل والنقل لم يكن وجه للاستناد إليها والاعتماد عليها فذكر الاستصحاب يعني عن ذكرها

أما (المادة ٧) الضرر لا يكون قديماً فيظهر أنها كالنفي أو التخصيص لما قبلها فإنه لما قال القديم على قدمه قال إلا الضرر فإنه لا يترك وحيداً تكون هذه المادة هي [مادة ٢٠] الضرر يزال فإنها تعم الضرر القديم والحادث (ومادة ٣١) الضرر يدفع بقدر الإمكان فهذه ثلاث مواد تقني عنها واحدة

أما [المادة ٨] وهو أصل البرائة فهو أصل أصيل مستقل وبني عليه كثير من الفروع الفقهية وهو وإن كان يتداخل مع الاستصحاب في كثير من موارد ولكن جهة النظر في كل واحد يختلف عن الآخر فإن حكم العقل وجوب دفع الضرر المحتمل يتضي ملزم الأمثال عند احتمال التكليف فينتج البحث في أن قاعدة



فبح المغاب بلايات وامثالها مما دل على البرائة عقلا وشرعا هل  
تقتضي الامن من ضرر العقوبة ام لا في ابجاث ضافية مبسولة في معناها  
من فن الأصول . أم ، مذكوره في المتن من الانلاف والاختلاف في  
اقدار فاستصحاب برائة الدمة بقى عن اصل البرائة بل هو مقدم عليه .  
كما حقق في محله وعند أهله

### ( مادة ١٢ ) الاصل في الكلام الحقيقة .

هذا الاصل ركن من اركان المباحث الاصولية ويمبرون به باصانة  
الحقيقة نارة واصالة عدم القرينة اخرى واذا كانت في انعام يعبر عنها  
باصالة العموم واصالة عدم التخصيص فاذا وردت كلمة في كلام واحتملنا  
ان المتكلم اراد غير معناه الحقيقي نحورا ولا قرينة طاهرا نقول انه  
اراد المعنى الحقيقي لاصالة الحقيقة وبما ادعى به ذلك ارادة غيرهما . بقول  
مه فلما عترف مثلا انه قتل رعدا ثم قل ردت قتله الاذني لم يسقط عنه  
القصص ان الدية الا ان تكون هناك قرينة حال او مقال ولي هذه القاعدة تمود

### ( المادة ١٣ ) لاعبرة بالدلالة في مقابلة التصريح

فان المعنى الصحيح الذي ينبغي ان يحمل هذه المادة عليه هو القاعدة  
المعروفة عند الاصوليين من ان النص مقدم على الظاهر سواء كانت  
الدلالة من مقال كما في قوله تعالى ان الله يعثر لذي نوب جميعا مع قوله تعالى  
ان الله لا يهمل ان شره به ويعثر مدون ذلك او من حال كما لو وجهه  
عنه فن فيه دلالة على الاذن بالامس نكل لوجهه عن القبض سقطت تلك  
الدلالة ومرجع كل ذلك الى ما العقلاء على الاخذ بالظاهر وتنبه

الأظهر فالأظهر حتى ينهي الى الص الذي لا يَحْتَمِل فيه الخلاف فمن  
تكلم بكلام له ظهور بالوضوح او بالضرورة وادعى ارادة خلافه لم يقبل  
منه بل يؤخذ بظاهر لفظه الذي هو الطريق العقلاني للكشف عن ارادته  
وقصده والى ذلك رجع

( المادة ١٤ ) لا مَسَاحَاح للاحتياط في مورد الص

فان مثل قوله ع اليعان بالخير ما لم يتفرقا مهربيل نص فيها ذهب الى الامامة  
من ثبوت الخيار عند الانحباب واقبول حتى ينفرد النبي عان وهو الذي  
يسمونه حيدر المحاس ووافقهم الشعبية على ذلك فقول الخفية ان  
الراد تفرقا في الكلام فاذا فرغ من الكلام وتم الانحباب والقبول  
فلا خيار وبذلك انكروا خيار المجلس وهو كما ترى عين الاحتياط  
في مقابلة نص وما فيه وهذه التواضع اثلاث ترجع الى قاعدة واحدة  
وهي تهديم النص على الظاهر والأصبر على الظاهر

( مادة ١٥ ) ما نبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه .

القياس بجميع اوانه لا عبرة به عندما معشر الامامية اصلاً فلو نبت  
عندما بالدلائل حكم موضوع موافق للقياس ام محالاً فالحكم يقتصر به على  
موضوعه ولا يبعدى الى غيره سواء عرفت غلة الحكم او لم تعرف وسواء  
كانت حية او قطعية نعم لو كانت غلة موصوفة كما لو قل حرمت الخمر  
لا سكرها امكن عند بعضهم تسمية الجريمة الى غير الخمر من المسكرات  
وان لم نسب خمرأ اما من يقول لا عمل بامية وحجته فلا ريب انه لو  
نبت عندهم حكم في مورد على خلاف القياس لدليل فانه يقتصر على

مورده وما عداه يبقى على حكم القياس ونظير هذا عندنا ما لو ثبت حكم على خلاف القاعدة فانه يقتصر فيه على دليله ويرجع في امثاله الى حكم القاعدة مثلاً ثبوت الشبهة حكم مخالف لقاعدة السلطنة فيقتصر فيه على مورده وهو عدم تعدد الشركاء فلو تعددوا فلا شبهة وهكذا كثير من هذا القبيل

( مادة ١٦ ) الاجتهاد لا ينقض بمثله :

ينبغي ان يكون المراد بهذه القاعدة ان اجتهاد مجتهد لا ينقضه اجتهاد مجتهد آخر فلو ادى اجتهاد مجتهد الى ثبوت الدعوى بشاهد مع عين اللدعي مطلقاً او في خصوص الأموال وحكم لشخص بمال على هذا الزني ورفضت الدعوى لمجتهد آخر لا يرى ذلك فليس له نقض ذلك لانه مخالف لاجتهاده اما غير المجتهدين فهم محيرون في العمل بين الاحد يرى هذا أو ذاك تخبيراً في الحدوث والاستدانة على القوانين اما المجتهد نفسه فلا اشكال انه اذا تبدل اجتهاده فانه ينقض اجتهاده السابق باللاحق ولكن بالنسبة الى الحوادث المتعددة اما الغائبة فانها تنفي على اجتهاده الأول ولا يقضها إلا اذا تبين عدم فساد اجتهاده الأول كما لو عثر على دليل قصر في المحص عنه وقتي بخلافه فانه يكشف في الحقيقة عدم الاجتهاد لافساده فليتدبروا الخلاصة ان الاجتهاد قد ينقض بالاجتهاد وقد لا ينقض

( مادة ١٧ ) للشقة تجلب التيسير

هذه المادة هي عين المادة التي بعدها كلاهما يرجعان الى قاعدة

في العسر والخرج للدلول عليها بقوله تعالى ما جعل عسكم في الدين من حرج ويريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر - مثل ان الله سبحانه اوجب في الوضوء غسل البشرة فادا كان على بعض اعضاء الوضوء حبيرة بعسر نزعها جاز المسح على الحبيرة عوض غسل البشرة بقاعدة نفي العسر ، ومثل قبول شهادة نساء في النسب ولولادة لأن الاقتصار على شهادة الرجال في امثال ذلك يوجب العسر والخرج ، وقبول شهادة اهل الخمر في بعض الموضوعات وان لم يكونوا عدولا بل ولا مسلمين وليس من هذا الباب اصلا فترض والحالة والحجر ، نعم لعل حكمة تشريع بعضها كالترض والحالة هو التسهيل ورفع العسر والخرج مما ذكره في المتن وزاده بعض الشراح من الأمثلة كلما حرجة عن القاعدة كما يظهر بادنى تدبر

### ( مادة ١٩ ) لا ضرر ولا ضرار .

هذه من القواعد المحكمة والأساسية في شريعة الاسلام وهي نظير احثها قاعدة رفع الحرج حيث ان الحكمة منها معاها التسهيل على العباد في التشريع ايصح قوله ( ع ) حثكم بالشريعة السهلة ليضاء وقد ذكروا ان هذه الكلمة من حوامع الكلم وهي احدى معجزات بلاغته صلوات الله عليه وقد افرد لشرحها جماعة من اعلام عصرنا رسائل خاصة بها وموجز القول فيها انها دلت على حرمة الضرر ، وحرمة مقابلة الضرر بالضرر ، ووجوب تدارك الضرر ، قول مثلاً لا تصر غيرك باتلاف ماله ، ولا تعاقبه بالضرر لو اتلف ماله ، وليكن يحب عليه تدارك

الضرر، ودانت على معنى اوسع واسطم بركة وشعاً من ذلك وهو أن كل حكم في الشرع وصفي او تكليفي يوجب ضرراً على الشخص او النوع فهو مرفوع في الاسلام مثلاً الوضوء واجب للصلاة ولكن اذا استلزم الوضوء ضرراً على شخص لمرض وتبره فهو مرفوع

وهكذا اذا كان لزوم البيع مع وجود العيب في الثمن يستلزم ضرراً على النوع فلهو مرفوع ويكون مقدر جائراً وحيارياً ولعل منها الخيار اذا صهر العيب فيما انقل اليه وقد ظهر لك مما ذكرنا ان مادة ٢٠ ترجع اليها بل هي احدى مدالبها وفوائدها مثلاً قاعدة السلطنة تقتضي ان له ان ينفي تورا في سطح داره والمكّن اذا كان ذلك يوجب ضرراً على حاره فلضرر يرال بقاعدة لاضرر في الاسلام وكذا لو سد عليه منفذ الهواء وصور، ومنه حر مديون على دفع دينه واذا امتنع فذلك ان يبيع بعض امواله لاداء دينه وكثير من الفروع في الفقه تنفي على هذه القاعدة وعدم ايضاً ان مادة ( ٢٥ الضرر لا يرال بئله ) من مدلولات هذه القاعدة ايضاً انني قاعدة لاضرر وهي الاصل واللعامة وهذه القواعد متفرعة ومبني عليها ولا وحه لمدفوعات في عدادها فلا يجوز قسمة تطاحونة اذا كان في الشركة ضرر على احد الشركاء وكن في اقسمة ضرر على الآخر لان الضرر كقصدنا لا يدفع بالضرر وكذا لا يجوز رد العيب السابق بعد حدوث عيب آخر عند المشتري ورعاية المشتري لبس بأولى من رعاية الباييم والجميع يرجع الى الاصل ( قاعدة الضرر ) وانه لا يجوز مقابلة الضرر بالضرر فتدبر ولعل بها



يرجع أيضاً

( مادة ٢١ ) الضرورات تبيح المحذورات المستمدة من أمثال قوله ع  
ما من شيء حرمه الله إلا وقد أحله لمن اضطر إليه والأصل فيه قوله تعالى  
الآء. اضطررتم إليه ومن اضطر سيرا ما غفذاً كان بقاء حرمه مال البئر أو حرمة  
أكل البنية فيه صرر من نأف نفس محترمة أو حيوان يموت من الجوع  
أو العطش فإن الحرمة ترتفع وبحور تناول طعام الغير أو البنية أو شرب  
ماء الغير سبب إذنه عايته أنه يحب الصبان وكل ذلك من لوازم رفع كل  
ما وجب الصرر كما عرفت ، وإليها يرجع أيضاً .

( مادة ٢٢ ) ضرورة تقدر بقدرها وضابط الضرورات البيعة هي  
كلما توقف عليه حفظ نفس محترمة أو مال محترم هو أكثر . من أنال  
تناول ما حذره عرفاً وإن لم يصر بمحاله إلى قاعدة الصرر يرجع أيضاً  
( مادة ٣١ ) الصرر مدققة بقدر الامكان بل و ( مادة ٣٢ و ١٣ )  
[ مادة ٢٣ ) ما حار به بطل برأيه هذه المادة لا ترجع عندنا إلى أصل تقدر  
عليه وتند إليه الا قصبة ان الحكم تابع لموضوعه أو ان الضرورة تقدر  
بقدرها فإذا حكما بقول إشارة الأحرس ثم زال حرسه زال الحكم وهو  
قول إشارة الأحرس لزوال الموضوع وهو الأحرس وهكذا إذا حدث عيب  
في البيع قبل القبض وكان لمشتري خيار ثم ارتفع العيب وأقبضه صحيحاً  
فإنه يزول خياره بزوال سببه على الأصح والخلاصة ان هذه المادة ليست  
متصلة ولا بد من رجوعها إلى إحدى القواعد المتقدمة أو الآتية بل  
ومثلها ما في ( مادة ٢٤ ) إذا زال المانع بطل الموع ، مثلاً إذا كان

المرض ما عدا من الوضوء فادار ال المرض عاد المنوع وهو وجوب الوضوء  
واذا كان العيب الحادث عند المشتري مانعاً من الرد بالعيب القديم فإذا  
زال العيب الحادث وبقي القديم عاد للمنوع وهو حواز الرد بالعيب القديم  
وكل هذا راجع الى قضية الموضوع والحكم او ان الضرورة تقدر بقدرها  
على اختلاف الاعتبارات فاحسن التدبر

مادة ٢٦ ) يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام

وهي عين مادة ٢٧ الضرر الاشد يزال بالاحف وكلاهما من فروع قاعده  
نفي الضرر العامة فان مقتضى نفي طبيعة الضرر على الاطلاق ان يدفع  
الاكثر بالاقل والاشد بالاحف عند الدوران لان الزايد ضرر يجب  
دفعه كما انها عين ( مادة ٢٨ ) اذا تعارض مفسدان روعي اعظمهما ضرراً  
بارتكب احدهما وكذا ( مادة ٢٩ ) يختار اهل الشرين ، فهذه المواد الاربع  
مع الست يكون عشرة مواد مرجعها اجمع الى قاعدة الضرر اما قوله  
في المتن يتبرع عن هذا ( اي عن ( مادة ٢٦ ) يتحمل الضرر الخاص  
لدفع الضرر العام )

مع الطيب الجاهل فهو وهم لأن هذا المثال ليس من امثلة الضرر فان  
منع الطيب الجاهل او العالم تعويت مع للاحداث ضرر والمثال الصحيح  
لتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام هو ماؤ كان في دار اسان شمعة  
امتدت اعصانها الى الشارع واضرت بالمارة فان قلعها او قطع اعصانها  
المشعة مثلاً وان كان ضرراً على مالكمسا ولكنه ضرر حاصر يلزم تحمله  
لدفع الضرر العام وهكذا الحداد المائل للانهدام فانه يلزم على اولياءه

الامر هدمه رعاية بالمدة ودفع للصبر العزم وهكذا كثير من امثاله  
كما انه لو تعارض ضرر احد الحارين مع الاخر فانه يقدم الاحف اولزم  
اصرار شخص احد احمرين فانه يراعي الاحف فلاحف والاهوى  
فلا هو ن كما تشير اليه قصة سمسة والمساكين في القرآن المجيد والسمية  
فكانت لمساكين يملون في البحر

( مادة ٣٠ ) دره المقاسد اولى من حلب المدفع

هذه نظير القاعدة المشهورة عند الاصوليين من الامة وهي ان دفع  
المسدد اولى من حلب المصاحفة والكتب ممنوعة على اطلاقها اذ ربما يدور  
الامر بين مسددة خفية ومسعة كبيرة يكون اضرارها اهم من الوقوع  
في تلك المسددة ومن هذا فبالكذب لاصلاح ذات البين واستخلاص  
المال المذبح من طاعة وليس من هذا العمل انكار الودعة اذا خاف عليها  
من طالم او الكذب لخدمة مؤمن كما نوه بعض الشراح منه من  
نه رضى المسدين وتقدم الاحف به وعلى ما ذكره انه في مقام  
دوران الامر بين دفع المسددة او حب المسعة لا يمكن الحكم بقول مطلق  
تقديم احدهما على الاخرى بل لابد من النظر في الالم منها في المورد  
الخاص وقصة الشخصية

( مادة ٣٢ ) الحاجة قبل مبرمه ضرورة الخ

هذه القاعدة لا تصح على اصول مذهب الامة من قاعده هي الصبر  
وان كانت ترفع الاحكام الواقعية مثل وجوب العمل والوصوه ونصوم  
وساطة الناس على اموالهم ولكن لا تشترع حكما ولا تحمل اناطل صحيحا

وانما ترفع الحرمة التكليفية بالضرورة اي العقوبة فقط لاسرائ الآثار  
 فلو كان بعض البيوع باطلا وحراما كالزنا فالضرورة لانحمله عقداً  
 صحيحا كسائر البيوع وان احلته لمن اضطر اليه فلو ارتفعت الضرورة  
 وحسب رد كل مال الى صاحبه مع الامكان وما ذكره في المتن من بيع  
 الوفاء ان كان في حد نفسه مع قطع النظر عن الضرورة باطلا كما ينسب  
 الى الحمية حيث يعتبرونه كرهين فالضرورة لا تشترع صحتها غاية انها  
 تجوز استعماله المضطر اليه كما يجوز الزنا له مضطر ، وكثرة الديون  
 ومسيل الحاجة لا تغلب الفاسد صحيحا ، ولا تحمل الباطل حقا : ولا  
 تضع حكما عاما كيف والضرورات تقدر بقدرها كما تقدم ، وان كان في  
 حد ذاته مشروعا كما هو الحق عند بعض الامامية وبسميه الفقهاء  
 بيع شرط الخيار او بيع الخيار فهو اجنبى عن انقام والحق انه بيع صحيح  
 كسائر البيوع الخيارية ودليله عموم المؤمنون عند شروطهم والشرط  
 جائز بين المسلمين الا ما احل حراما او حرم حلالا اما ما ذكره بعض  
 الشراح واطال فيه الكلام من خلاصته ان غير المنصوص بل المنصوص  
 على عدم مشروعيته وحظره من وسائل الحياة يجوز سلوك الطريق  
 المنصوص على حظره عند الحاجة اليها ثم ذكر لذلك امثلة كثيرة حتى  
 حوز الزنا والادانة بالزنا المدود عن الحوزة مع نص القران بحرمته  
 وطلانه وكان هذا الباب مفتوح على مصراعه عند فقهاء المذاهب الاربعة  
 المشهورة وبسمونه باب ( المصالح المرسلة ) اما عند فقهاء الامامية فهذا  
 الباب موصد بكل ما ينسب له الحال من الافعال وعندنا ان حلال محمد .

حلال الى يوم نبيه وحرامه حرام الى يوم القيمة ولا احتداد في موارد النص والصروحات لا تغير الاحكام اصلا وانما ترفع عقوبة الحرام فقط وملاك الفرق بين الفريقين ان من اصول الامامية انه ممن واقعة الاوالة سبحانه فيها حكم وان جميع الحوادث الى يوم القيمة قد بين صاحب الشرع احكامها اما بالخصوص او العموم وكل حادثه تحدث فن وحدنا فيها نصا خاصا عملنا به والا استخرجنا حكمها من القواعد العامة المستفادة ايضا من الكتاب والسنة او الاجماع ولا يجوز عدما العمل بالقياس والاستحسان واتر جيعات الطية والمساكن الوقية بل لا استخرج حكم الوقايح الا من كتب الله سنة نبيه عموما او خصوصا ولا يؤخذ في فهمه شي مما يسمى بالمصالح المرسنة والقياس والاستحسان وليس هذا حراما ونصي في الشريعة اسمعة الشهنة فن باب الاحتداد مقتوح ولكنه في دائرة محدودة لا يتناول المصنوعات والمسلمات اما من ضروريات شريعة الاسلام كحرمة الزنا واليسر (تقار) وامثالها نعم قد يبيع لغيره شرب احرارا يوفى علاجه عليه ولكن لا يبيعه حكما عاما في بلد او زمن او نحو ذلك من المصالح الزمنية ومن العرب استنهاد المحلة نقضية اهل بحارى وحاكتهم الى بيع الوفاء الذي يدعي بعض اشرافه مصوص على عدم حواره وهو وهم غريب وعلى فرضه فكان يمكن لاهل بحارى دفع حاجتهم ببيع بعض املاكهم بيع قطعيا لا نقاذ القسم الباقي منها ولا يخلون ما حرم الله او يحررونهم مدة نبي يدبونهم والحاصل ان الحجة المبرورة ما كان رفعها متحصرا بذلك الطريق المستلزم لتحليل ما حرم

الله بحيث تكون القضية من قبيل ( قال الله واقول ) وما لم تكن الضرورة  
منحصرة لانرفع الحرمة قطعاً فتدبر جيداً هذا المقدم فإنه من مزال الاقدام  
او الاقلام

( مادة ٣٣ ) الاضرار لا يبطل الخ

قد سبق ان هذه المادة هي من بعض فروع قاعدة نفي الضرر التي يستفاد  
منها حرمة الضرر ووجوب تداركه وحرمة مقابلة الضرر فلا يضرر الى  
اكل طعام الغير الذي هو اضرار به يلزم تداركه بضمانه لصاحبه بالمثل  
او بقيمة والضرورة انما رفعت العقوبة ولم ترفع الضمان ولا سائر الآثار

( مادة ٣٤ ) ما حرم اخذه حرم اعطاؤه

هذه القضية عقلية قطعية في الجملة فان الضرورة تنصي بان ما حرم اخذه  
حرمت جميع التصرفات ومنها اعطاؤه ولكن ذلك حيث تكون الحرمة  
ثابتة حدوداً واستدامه اما لو كانت حدوداً فقط كما لو قلنا بان الموات من  
من اراضي الخراج لا يجوز احده وحيث يدارنه الا يدارن الامام فلو حار  
احد المسلمين ارضاً مواتاً واحياها بدون اذن الامم فإنه يملك بالاجراء  
لعموم من احيا ارضاً مينة فهي له وان فعل حراماً في احدها بدون اذنه  
وهكذا غنم دار الحرب ومثل في القتل والضرورة .

( مادة ٣٥ ) ما حرم فعله حرم طلبه

وهذا مطرد في كل حرام ذاتي كالكرب وشرب الخمر والنصب ونحوها  
اما الحرام العرضي كما لو حلف او نذر ان لا يكتب او لا يحيط وما اشبه

ذلك فانه يحرم فعله ولا يحرم طلبه بل وكذا في بعض المحرمات الدانية  
مثل الصلوة على الخائض فانها يحرم فعلها ولا يحرم طلبها ومثل بعض  
محرمات الاحرام بل اكثرها فانها يحرم فعلها ولا يحرم طلبها .

( مادة ٣٦ ) العادة محكمة

يعني ان العادة عامة او خاصة تحمل حكما لاثبات حكم شرعي اي تحمل  
طريقا لاثبات حكم شرعي وهذا ايضا يعني ان الاصل المقرر عدم من  
عدم النص وفقد الدليل الشرعي على حكم حملة من الحوادث خلافا لما  
ذهبت اليه الامامية من عدم خلو واقعة من الدليل على حكمها بالعموم  
او الخصوص وعلى فرض خلو واقعة من النص فان العادة عند الامامية  
لا يعتبر بها ولا تصالح لاثبات حكم شرعي والحدث الذي ربما يتمسك  
به لذلك من قوله ( ع ) مارآه المصنف حسا فهو حسن على فرض  
صحته لا يدل على حجية العادة واعتبارها دليلا شرعيا لاثبات حكم  
شرعي وليس كل حسن عند الناس حسا واقعا او شرعا وان حسن  
العمل به مداراة ومحملة مع ابناء حسه او ابناء وطنه والعمادة التي هي  
عزرة عن تكرار العمل عند صفة اوامة من العقلاء ليس لما اي علاقة  
بالشرع لتكون دليلا على حكم من احكامه وان لم يكن فيه نص فلو كان  
اكل لحم الارنب او شرب النبيذ مثلا لم يرد فيه نص وكان عادة  
طائفة من المسلمين كاهل البادية مثلا على اكله لم يمكن ان نستدل  
بعادتهم على حليته كلا نعم يمكن ان تكون العادة فريضة ينصرف اليها  
الاطلاق في مقام المعاملات والامتيازات فيحصل عليها كلام المصنف

لتعيين الموضوع لا الحكم مثلاً لو كان من عادة بلد أن الحال يحمل المتاع إلى باب الدار فاستوجر حمل فلا حق لاستأجر بمطالبة بإدخال المتاع إلى داخل الدار ولو أمكن الأمر كان له المطالبة وإن لم يشترط ذلك في العقد فالعادة قريبة تقوم مقام النمط في تعيين المراد وتعمل إلى هذا رجع أيضاً فنية العرف العام والعرف الخاص وإن كلام المصنف يحمل على عرفه العام أو العرف الخاص وإنه لو تعارض العرف العام والخاص فمهما تقدم إلى كثير من المباحث المحددة عند الأصوليين مما لا مطأ، مثل قوله في الآيات السابقة أن حقيقة أحد حسب اختلاف الموارد وليس هناك قسمة كمية مطابقة، فليس أحدهما إلا بالمرأ الطري كل مورد وقع شك فيه رجع إلى الأصول السابقة في تعيين المراد فإن تعارضت فإلى الأصول الحكمية من أن لا يصحح وسي كره حملها العامة من الأصول السابقة في الحكم أو موضوع قائم بمرجع مادة (٣٧) استعمال الاسم بحقه ومادة (٤٠) الحقيقة تترك بدلالة العامة ومادة (٤١) أنه غير له إذا أبردت وحسب ما هذه المادة سابقة من أصل من هذه المادة فلو صدق فيها اسم المادة ومثلاً مادة (٤٢) حرة لعل الشيع وهذا طبعاً موجود في كتاب بعض الأصوليين من أن من يحمل شيئاً لعل الأعباء في حقه فوجب الظن بأن الفرد المشكوك يحقه حكمه بالشيع وفي هذه المادة في الأقوال وأخرى في الأفعال والأحوال في كتابه في هذه المادة في الحقيقة ووقف شخص بمقارنه على العماء وشكك أن الحوي داخل في



الوقوف لانه من العناء وعبء توجب حمل كلامه على اعتباره وخروج  
 النحوي وهذا يرجع الى ما سبق من ان العلة تكون قرينة على حمل المطلق  
 على اشيع افراده وهو نظير الحار الشهور حيث تكون الشهرة في حاية  
 كما ان الشبوع والعللة كذلك ولو كان العايب في معاملات شخص  
 العايب ولو صدرت منه مائة سنت في حملها على التساوي وان كان  
 قاعدة حل فعل المسلم تقتضي حمله على الصحيح ولكن العلة الشخصية  
 حاكمة على العلة النوعية وحيث ان العايب على نشر لا يعرفون اكثر  
 من تسعين ولو عاب شخص وانقطعت أخباره ولم يعلم حاله وموته وقد  
 تجاوزت تسعين حكم بموته بحكم العلة هذا في مشرب القوم اما عندنا معشر  
 الامامية فلا اثر للعلة الا حيث تكون قرينة وتعد من طواهر التي لا ريب  
 في حقيقتها لسه الغفلة كما مر في محله من الاصول واما العلة في المثال  
 الثاني فلا اثر له ان المرجح في مثله صحة لصحة المستند الى وجوب حمل  
 فعل المسلم على الصحيح مطلقا وفي المثال الثالث المرجح الى استصحاب  
 حياته حتى يحصل النفس واقطع بموته ولو الى ما يثبت به ان العايب  
 حصول اليقين مع طول مدة وانقطاع اخباره بموته اما لو لم يحصل اليقين  
 فلا معول على العلة ومما ذكره بطل الكلام في مادة (٤٣) المعروف  
 عرفا كذا شروط شرطان مرجح الى ان العلة والمروية توجب حمل  
 اللفظ المطلق على المبدء وتكون العلة قرينة حالية على تقييد او الاطلاق  
 وهذه امددة ايض مستدركة ومثاله ايضا مادة (٤٤) المعروف بين التعذر  
 ومادة (٤٥) التعيين ما عرفت كالنعيين ما عرفت فان ملاك جميع ادوارد الى

قاعدة واحدة وهي ان قرينة الحلية كالقرينة المنذرية يجب اتباعها والعملية  
والعرف الحاص او العام من اقوى القرأتين على توجيه الكلام فلا داعي  
لنكثير المواد وتضييع الحقيقة مادة [ ٣٨ ] المتمتع عادة كالمتمتع حقيقة  
هو استأجره على وزن البحر او كيل الثمرات ، او امساك السبح  
او قطع المطر كانت الاحارة باعة فان تلك الامور وان لم تكن متمتعة  
غفلا ولكنها متمتعة عادة والقدرة على العمل شرط ركني في الاحارة  
كالقدرة على التسليم في البيع ؛

( مادة ٣٩ ) لا ينكر تعبير الاحكام بتعبير الارامل

قد عرفت ان من اصول مذهب الامامية عدم تعبير الاحكام الا  
بتعبير الموضوعات اما بآدمي وانكس والاشخاص فلا حبر الحكم  
ودين الله واحد في حق الجمع لا تحول لسه الله تبديلا وحال محمد حلال الى  
يوم القيامة وحرامه كذلك نعم يخاف الحكم في حق الشخص الواحد  
باختلاف حاله من بلوغ ورشد وحضرو وسمر وفروغنى وما الى ذلك من  
الحالات المختلفة وكلها ترجع الى تعبير الموضوع فيتم الحكم فتدبر ولا  
يشبه عليك الامر .

« مادة ٤٠ » الحقيقة تترك بدلالة العادة

هذه المادة ايضا مستدركة فانه ترجع الى الاخذ بالقرينة الصرفة عن  
الحقيقة فالعادة ان كانت قرينة في المورد الخاص من موارد الاستعانة  
وحجب اليد بها عن الحقيقة والافادة الحقيقة هي المحكمة ولا عبرة  
بالعادة ما لم يعلم استنادا لتكلم اليها :

(مادة ٤٦) إذا تعارض المساع والمقتضي <sup>في البيع</sup> مع  
هذه المادة ضرورية بل لاحاجة إلى ذكرها لوصوحها فإن التامع هو عدة  
من الشيء الذي يمنع المقتضي من التأثير بل لا معنى لمعارضة بين مقتضى و  
للتامع فقد تراخى الشك في التأثير فليهما ترجيح كل هو التامع الآخر  
(مادة ٤٧) التامع تامع الخ

هذه المادة مخالفة لما عليه أكثر فقهاءنا الإمامية من أن الحمل لا يتم  
الحامل وحتمه في ذلك ماهرة وقوية من الحمل يعتبر مرور الحمل  
وهي كمال والخواهر في الصدوق ودايع الصندوق منكم قبل يحتل  
أحد دخول الخواهر وانتع في البيع ما مخرج وكذلك لعل ولشجرة  
و دايع الحبة ونحوها من كل قبل هو الصلاح اعتبر الطالع الذي  
عليه كذا من أحاديث كافي وكتاب وال كان بعد بدو الصلاح  
وصيرورة سرأ ورصاً فهو مستحق ومخرج بخلاف ما بيع رطباً ونحوه  
ورحمه وممنوع نوعاً يعتبر الحمل والحمول كالأطراف والأظروف كل  
وحد منهن به وجود مستقل من الآخر فإن صيرت فريضة أو كان  
عرف إلى الخص من دخول أحدهم في الآخر، ولا فليع يخص  
بما وقع التصريح به هو التامع لا يبيع ومن هذا خبر وجه البحث في (٤٨)  
البيع لا يرد في الحكم، ولحين أنه في ض الخمول لا يبيع مع مبدءاً  
عن أمه وإن أحسن بعد أن كل في هذا أمه من تارة وهو كذا واقعة  
وعقلاً وله وجود مستقل وطن الحمل طرف له في البيع من إرادته  
بأنه ووقوع العقد والمدة فيه مخصوصة وهذا واضح حتى حدث لأحده

مادة (٤٩) من ملك شياً ملك هو من ضروراته ، هذه المادة لا تصلح أن تكون مادة مستقلة ولا عامة كلية مطردة بل يختلف الحل باختلاف المقامات وعرف كل بلاد بحسبه ونسرح والاعجام مثلاً من ضرورات الفرس وفر شعاف في بلاد أن ملكة الفرس لا تمنحني ملك اللحاء بل يكون عارية أو حارة أو غير ذلك نعم البعد على الفرس يد على طامها وسرحها أو اليد طاهرة في الملكية وهذه الجهة غير الجهة للمحوظة المادة أما المثال الذي ذكره بعض شراح المحقة من أن مالك العقار يملك الطريق الموصل إليه فهو ضعيف ضرورة أن الطريق أن كان عاماً فصاحب العقار يملك العبور فيه كسائر الدس ولا يملك نفس طرق وان كان حصصاً وهو الطرق المرفوعة فلها أحكامها فان كان في دور معددة فهي مشتركة بينهم على الاشاعة والحدس بشارك المتقدم دور أحسن وان احتضت بواحد فهي له كالحريم التابع للدار والنشر على ما هو متصل في محله :

( مادة ٥٠ ) إذا سقط الأصل سقط المخرج من المراد بالأصل مثال الدين والمرع هو الكمية فإذا سقط الدين بقاءه ونحوه سقط الكمية أو مثل العدة والتمكين من الأوجه الذي يفرع عنه وجوب العدة فإذا سقطت الطاعة ، نشور سقط المرع وهو العدة وليست هي قائمة مطردة بل تختلف المتوارد والمنع هو الدليل في كل مورد بخصوصه

[ مادة ٥١ ] السامع لا يعود كما أن المودوم لا يعود ، لعل الملحوظة بهذه القاعدة قضية الحقوق الساقطة مثلاً إذا سقط الشارع الحق بسبب أو من له الحق اسقط حقه فإنه لا يعود ولو اسقط الشارع حق الأمة بسبب نشور أو حق

المصاحفة ولو عادت المرأة الى الطاعة لم يعد ذلك الحق الساقط بالنسبة الى  
 مامضي من ارمان وكذا لو اسقط الدائن دية اي ابراء المدينون فانه لا يعود  
 حتى لو رضي المدينون بعوده او لم يرض من اول الامر بسقوطه حلافاً توهم  
 به من شراح [الحق] من كون السقوط مشروط برضا المدينون فانه وهم  
 واضح الصنف ضرورة فان الحق له استقلال ولا علاقة له بمدينين بثبوته وسقوطه  
 ومهما يكن فان الحق اذا سقط لا يعود الا بسبب جديد كما ان اللغووم  
 من الاحكام المأدبة لا يعود فاذا عدت الشجرة المقيمة مثلاً فانه يستحيل  
 عودها بذاتها نعم قد يعود وجود آخر مثلها في اكثر خصوصياتها لافي  
 جميعها ضرورة ان ارمان من جهة الخصوصيات والشخصات وهو لا يعود  
 قطعاً وبالجملة فاعائد وجود ثان مثل الاول لا عينه ومن هنا كانت هذه  
 اقضية من اقوى الشبهات في قضية المأد الحسني واعضل تنصفي منها  
 على فلاحه الاسلام والبحث فيها موكول الى محنة .

والخلاصة ان الحقوق في الشرع على قسم قسمين . مثل الالة ط  
 كما قال الصالح عليه ي يسح ابقوله من صاحبه الى غيره .

وقسمه بقيل الاول دون الثاني وقسمه لامل الاستقاط ولا الانتقال  
 فيكون طبر الحكم الذي لا يسقط ولا ينتقل والحق يبق بشكل وبحاج  
 الى اطف بيان ودقة نظر .

اما الاول فمثل حق الخيار وحق التمتع وحق الفصا على الاشياء

واما الثاني فمثل حق الشهمة فانه يبق الالة ط ولا يبق الانتقال الى

الاختي .

وأما الثالث فمثل حق الخوس في المساحد والمعاقد والمعدور في الشوارع  
لعامة ونحوها فإنه لا يقبل الإسقاط ولا الانتقال وقد يشتهر هذا بكونه  
حكماً لا حقاً وكحق الرجوع في الهبة التي لا يقبل انتقالاً ولا إسقاطاً .  
أما العكس ، وهو قول الانتقال دون الإسقاط فيشكل تحققه .  
أدكلاً حار نقله حراراً قطعه به قد تصور في بعض الفروض نادراً مثل  
حق الولي بالتصرف بمال القاصر فإنه قد قال بصدقة نقله إلى نفقة آخر  
ولا يصح إسقاطه وهو محل نظر وقد جبط بعض الشراح هنا جبط كثيراً  
وعلى كل فالقاعدة غير عامة فإن بعض الساقط في الشرعيات قد يعود  
مثل حق الخيار بالبيع حيث يسقط بالعيب الحادث عند المشتري فإذا زال  
عاد الخيار فليتأمل .

( مادة ٥٢ ) إذا بطل شيء بطل ما في ضمنه

وهذه المادة ترجع إلى مادة ( ٥٠ ) إذا سقط الأصل سقط المفعول وينبغي  
أن يكون المراد بها أن الشيء إذا فسد فسد ما ينشئ عليه فإذا بطل البيع بطل ما في  
ضمنه من الأقباص والفصوص واستحقاق المشتري للمدفع المبيع والبايع منافع  
التمن وهكذا والإمثلة كثيرة ولا حاجة إلى تمثيل بعض الشراح بمن باع  
دمه حيث قال ( لو قال رجل لآخر اقتني فديني حلال لك فقتله يجب  
على القاتل الدية لا القصاص وإذا قال اقتلي فديني بكذا فقتله يجب  
على القاتل الدية والقصاص لأن البيع باطل والأذن بالقتل الواقع في ضمنه  
باطل أيضاً انتهى ) .

وكل هذا لا نعرف له وجهاً صحيحاً بل يجب اقتصاص في المقامين

ولا تحب الدية في المقامين والبيع بطل مطلق من الحر لا يبيع ولا يهد ولا يملك نفسه حتى يبيعها والأذن في حذ نفسه باطل لا بطلان البيع وليس المقام من موارد الشيعة التي تدره بها الحدود وتنقل إلى الدية بل الأمر بحس مؤبداً والمأثر يقتل هذا هو الحكم في هذا الموضوع عند فقهاء الإمامية ومستمدة الأحبار المروية عن الأئمة سلام الله عليهم .

( مادة ٥٣ ) إذا طل الأصل يصر إلى البذل

يعني إذا كان الأصل موحوداً لم يصر المدلول عنه إلى البذل فإذا كان المشتري قد قبض المبيع وطهر البيع وسداً وحب رددين المبيع لا بد له وهكذا المعصوب . نعم لو تلف المبيع أو انقصت به من الرجوع إلى البذل المثل في الشيء واقعه في القسمي .

( مادة ٥٤ ) تعتبر في التواضع لا يصر في غيرها - : أو في

المشروع .

هذه المادة مبرر من مادة الهدى وأخرى من ( يعتبر في الثرائي ) لا يعتبر في الأرائل ) وسنعتبر فيما في جملة موارد منها ، نوايع المبيع . كالمعد المبيع منه ياب منه وحده وغير ذلك والحالة في المد لا تعتبر وتعتبر في ثوبه وهكذا في الوقف وله لا يجوز الوقف على المندوه ولكن يجوز تماماً موحود .

( مادة : ٥٥ ، ومادة ٥٦ : )

البذل أهمل من الانتداء ، يعتبر في التقاء المالا يعتبر في الانتداء هذه المادة وإن كانت ثقيلة صرورية سواء قل . مستند الساقى على

الناظر أو قلنا بأن حاجة الممكّن إلى العاقبة والناظر حدوثه لا إمكانه  
وان كان الأصح أن سبب حاجته إمكانه ومهما يكن الأمر  
فإن هذه القصبة في الكونيات مسلمة عقلا وعرفا أما في الشرعيات فلا أثر  
لها عندنا أصلا إلا أن ترحم إلى الاستصحاب ولزوم إبقاء ما كان على  
ما كان وعدم نقض اليقين بالشك مما ثبت بالدلالة الشرعية القطعية بعدم  
وذلك يكون لها أثر عند أهل القوانين المدنية ويعنون أن واضع القانون قد  
نسي أهل في الشروط بالنسبة إلى الإبقاء بما لا ينافي مع الإبقاء وما ذكره  
بعض شراح من الأمثلة لهما بين المدينين كلها مدخوله وعمل نظر  
وم قسمة .

### ( مادة ٥٧ ) لا يتم التبرع إلا بالنقض

هذه القاعدة تكاد تكون إجماعية عند فقهاء الإمامية ولا تخص بالهدية  
بل تعم جميع العقود المحبة كالصدقات بأنواعها، حتى الوقف وأحواله  
كالسكنى والعمرى والرقي وهو عديم شرط في الصحة لافي البروم ولو  
وهب عينا فلا أثر له بته مالم يقص ويكون مقدر بدون النص لغوا  
وهكذا الصدقة الطعمة والوقف وأحواله نعم يستثنى من العقود التبرعية  
خصوص الوصية فإنها وإن كانت بحماية ولا يلزم فيها القبض فتحصل  
الملكية المعلقة على الموت بمجرد العقد ولكنها حرة وله الرجوع وتدمر  
بالموت .

### ( مادة ٥٨٠ ) التصرف على الرعة منوط بالمصلحة

هذه المادة إنما تنفي على أصول الفقهاء الأربعة وأمثالهم أما على أصول



الامامية فلا محل لها لان التصرف بالرعية انما هو حق المي الامام العادل  
او من ينصبه الامام والامام العادل بالطبع لا تصرف الا بما فيه المصلحة  
بلا مة اما منصوبه فامرء راحع اليه ولو تصرف خلاف المصلحة كان هو  
ارقيب عليه والمؤدب له نعمه المساوية العامة فانه على كل احد في كل  
تصرف حتى تصرف الانسان في نفسه وعائته واليه الطر بقوله ( ع )  
( كلهم راع وكلهم مسؤول ) وهو غير الملحوظ بالمدة المبحوث عنها  
وكل هذه امددة اثر مهم في الارسة اعدية يوم كانت ارادة السلطان  
هي اضافة وهو لدعل المختار الذي يستل ولا يستل اما اليوم وقد اصبحت  
اكثر الامم دستورية ونواب الامة هي التي تفق القوانين التي تدور  
على مصالحها فانه يمد من افوائس ماضع موافق لمصلحة لانهم موكلون  
على هذا ولكن اس الوكالة وابن الموكلون واس الوكلاء ( ودع عليك  
نفسا صريح في حجرانه . )

( مادة ٥٩ ) اولاية الخاصة اقوى من اولاية العامة

اظهر من هذه الفقرة ولاية الابن على ماله وامواله وعياله وسائر  
شؤنه الخاصة ولا تعارضها اولاية حمة كولاية الحكه والوالي بل والسلطان  
هم هؤلاء حسب الولاية العامة سلطة على الافراد ولكن في دائرة محدودة  
تعود الى شؤن المصالح العامة ومثل ذلك ولاية الولي على انقصر  
عنها مقدمة سى ولاية المصلي والحكم ونحوهما فمع وجود الولي الخاص  
لا يمد يعم الحكم بل الصغير ولا تزويجه ومثل ذلك ولي الوقف فانه  
مقدم على من له الولاية العامة نعمه بولي لعدم ان يعرف ولي الوقف

في ظروف خاصة كالخيانة ونحوها .

( مادة : ٦٠ ) أعمال الكلام أولى من أهله

اللازم هنا تأسيس القاعدة التي تبنى عليها هذه المادة والتي بعدها وقد تقرر في قواعد المناورات العرفية البناء على اصول يسمونها الاصول العقلانية مثل اصاله عدم الخطأ واصاله عدم السهو والسيان واصاله عدم العبث واللعو واصاله عدم الهرل والراح وكلاهما اصول بنت العقلاء على الاعتماد عليها في افوالمهم واعمالهم فادا تكلم رجل عاقل وشك بانه سعى او غفل او يريد الهرل والراح لا يعتني بشئ من ذلك ويحمل على الارادة الخدبة ويدرم به حراً كان كالاقرار او انشاء كالبيع والمدة والى هذه الاصول ترجع هذه المادة فان معنى اهل الكلام حمله على اللغو او السهو وما اشبه ذلك مما تنفيه الاصول العقلانية ويحكم بدروم حمله على معناه لظاهر حقيقة كان الطاهر او مجرأ فان كان للكلام ظهور في احدهما فهو المتبع وان لم يكن وتزد بينهما حمل على معناه الحقيقي باصالة الحقيقة فان تصدر حمل على المحاز وهو مادة ( ٦١ ) فان تعذر ايضاً لم يكن بد من أهله وهو مادة ( ٦٢ ) .

اما اسباب تعذر حمله على الحقيقة او عليها وعلى المحاز فهو وجود المانع الشرعي كما لو قال الفسائل تزوجت اختي او بنتي فانه لا يمكن شرعاً حمله على معناه الحقيقي فلا بد من حمله على بعض المعاني المحاربة او الممانع العقلي كما لو قال اما اولدت ابي او امي تولدت مني فيحمل على المحاز او المانع العرفي كما لو حلف ان لا يأكل من هذه النخلة فانه يمتنع

الأكل من نفس النحلة ولابد من حمله محاراً شاملاً على إرادة عدم الأكل من غيرها أما تعسر حمله على الحقيقة والمحرر فكما لو قال أحدي زوجاتي مالتق أو بعض مالي وقف أو بعتك بعض ماله لك وامتناع كثيرة .

( مادة : ٦٣ ) ذكر مالا متحرراً كذكر كله

هذه المادة ليس لها عدد فيها الإلزامية عين ولا أثر وما ذكره لشرح من الأمثلة مثل مالتق قال أما كميل نصف ريد وأنه يحمل على النكحة تمامه لأن ريد لا يتحرراً إلا وحده له عدنا بل بعد هذا الكلام من الأمر الساطع والعقود تحتاج إلى صراحة واستعمال نصف ريد في ريد ليس بحقيقة ولا محار صحيح فلا تثبت به النكحة لعدم الدلالة ومثله لو قال أشبع في البعض فإنه ماف مشروعية النكحة وهو دفع الشريك فـ هذه القاعدة ساقطة عندما من أصلها .

( مادة : ٦٤ ) المطلق محوي على إطلاقه إذا لم يقم دليل لتقييد الح .

هذه المادة هي عبارة عن قاعدة أصالة الإصلاق وأنه متى احتمل التقييد في المطلق فالأصل عدمه أما وضعا وأما بخدمات أحكامه وأن الحكم لا يخل بترصه ولو أراد التقييد لبيان ذلك والمطلق هو اللفظ الدال على كلي ينطبق على كل فرد من أفرادها أما على البدل أو على الاستيعاب فالأول مثل اعتق رقعة [ وأن الأساس لي حصر ] والثاني مثل ( والمطلقات يترصن ) والتقييد مفرداً كان أو جماعاً هو حصر الكلي في حصة معينة من حصصه مثل ( رقبة مؤمنة ) وأكرم العلماء العدول .

( مادة ٦٥٠ ) الوصف في الحاضر لغو وفي العائب معتبر  
تحرير هذه المادة وتوضيحها ان البيع باعتبار المبيع كما سيأتي أما ان  
يكون كلياً او جزئياً شخصياً فان كان كلياً اعتبر ضغطه ورفع الجملة عنه  
بالوصف فيقول «مئة كذا» و «كذا» عمرها وكذا لونها اشهب او ادم او غير  
ذلك وهكذا سائر الصفات التي تؤثر في اختلاف اقيم لاختلاف الرعات  
وبلزم البائع تسليم ما يوافق تلك الصفات وان كان جزئياً فلا يحق له  
ان يكون حصره فلا طريق لرفع الجملة عنه الا بالمشاهدة ثم ان كان  
مكيلاً او موروما او معدودا اعتبر مع ذلك الكيل والوزن والعدد والا  
كفت المشاهدة .

واما ان يكون غائباً حين العقد فيدم رفع الجملة عنه ايضا بالوصف .  
فيقول « بعتك العرس الادم الطويل المنق الذي هو الآن في المحل القلاني فان  
ظهر موافقا للاوصاف لزم البيع والالتحيز المشتري بين النسخ والقول  
هكذا ينبغي ان يقال في شرح هذه المادة اما ما ذكره بعض الشراح  
من الامثلة وهي ( ١ ) لو باع العرس الاشهب وقال «مئة كذا» الادم  
واشار الى الاشهب صح البيع ولما الوصف ( ٢ ) لو قال المدعي «مئة كذا»  
السيارة الحمراء ملكي وشهد الشهود كذلك مشيرين اليها وهي صبراء فقبل  
الدعوى والشهادة لان الوصف هنا لغو ( ٣ ) ولو قال شخص «كنتك»  
على شراء هذا الثوب الاحضر فاشتراه الوكيل فاذا هو اسود صح شراؤه  
لموكله ، فكل هذه الامثلة لاعلاقة لها بما نحن فيه بل هي من امثلة تعارض  
الوصف والاشارة وليس هنا قاعدة مطردة في تقديم احدهما على الآخر

بل تختلف الموارد باعتبار القرأن الحالية أو المتدلية ومثله تعرض الاسم  
والإشارة كما لو قال زوحتك متى هذه رينب فقال قبلت وظهر أنها هذه  
فترجيح الإشارة هنا غير معلوم بل لعل الأقوى ترجيح الاسم ومثله  
لو قال بعثك عبيدي هذا جوهر فظهر أنه يأموت فالأصح أما البطلان  
أو الخيار والأظهر الأول .

{ مادة ٦٦٠ } السؤال معاد في الخوف

هذه المادة لا يترتب عليها أثر في مفاد الأحكام ومن المعلوم أن الدار  
على ظهور الكلام في الاعتراف أو الإنكار وحواب السؤال كما ذكرنا  
في ( كتب الفصاء ) أن جواب المدعى عليه إما إقرار وإنكار  
أو سكوت ومثل السكوت قوله لا أدري والإقرار نعم وأحوالها والإنكار  
لا ويطأرها وهذا يكون السؤال فيها معاداً سلباً أو إيجاباً . أما الثالث  
وهو السكوت أو الشك فليس السؤال فيها معاداً وعلى كل فلا يترتب  
أثر على كونه معاداً أو غير معاد وإنما الأثر لصدق الإقرار والإنكار قبل  
كل شيء ويطير الكلام في قاعدة ( ٦٧ ) السكوت في معرض المصلحة بيان  
فإن السكوت لا يكون بديلاً إلا مع ظهور قرينة من حال أو مقال بأنه ليس  
سلباً أو إيجاباً ومنه ما ورد في الشرع في النكاح وأنه يبرم إن تنصهر  
في زوج نفسها وسكونها رصاها فقد اعتبر الشارع سكونها رضا قرينة أن  
العالم أن الحياء منها من التصريح بالتقول فيكون السكوت قولاً  
ومثله لو كان رجل في دار غيره وقال له صاحب الدار أريد بدل  
سكنائك عن كل شهر ديناراً فسكت فإنه يدرم بالدينار ولو استوفى المصلحة

شهرًا وهكذا يطرحها ومنه ما لو باع المرتبه العين المرهونة بمحضور الراهن  
فانه بعد ايجارة خلافا لبعض الشراح .

[ مادة ٦٨ ] دليل الشيء في الامور الماطة تقوم مقامه

هذه العادة لا تخلو من تعقيد ولعل المراد ان الامور الحقة التي يعسر  
الاطلاع عليها قد يكتفى في الحكم بها بانها لها طهارة واوارمها الحاصلة  
مثلا لو تزوج رجل فاولدت امراته ولداً لسنة اشهر نحكم بانه دخل بها  
وان الولد ولده وان الدخول بها لما كان امراً حمياً استدلالاً بلارميه وهو  
الولد عن فراشه واذا وجدنا رجلاً غاربا الا من السائر في الشبه انقارص  
استدلالنا منه انه فقير لاثبات عده ولا مال والحاصل قد يستكشف الامور  
الحفية من الامارات لطهريه وانكها لاتمد القطع واليقين وانما تكون  
امارة طاية عالية .

( مادة : ٦٩ ) الكتاب كالحطاب

لا عمرة عندنا معشر الامامية ولا عقد العقود والمعاملات الا بالاحرم  
او اشارة الاحرم ولو وجدنا كتاب ريد الذي نعلم بانه حقه وتوقيعه بانه  
قد باع داره لاتحكم بالبيع حتى يعترف هو او تقوم اليه او يحصل لنا اليقين  
بانه قد اوقع صيغة البيع لفظا خلافا لما يظهر من نية المداهب التي تعتبر  
الكتابة كاللفظ اما عندنا فهو ككتاب ابي نعت وكتب الاحراي قلت  
لم يكن عندنا فيما عقديا فان تمايلا كان معاطاة والا فلا شيء .

( مادة : ٧٠ ) الاشارة اليهودية للاحرص كاليين باللسان

اتفقت الامامية على ان اشارة الاحرس المهمة لمقاصده تقوم مقام اللفظ ليس في معاملاته فقط بل حتى في عباداته وصومه وصلاته وتكلمه وطلافه ووصيته ولعل اخبارهم بذلك مستفيضة والظاهر اتفاق المذاهب الاربعة ايضا عليه ولكن مشروط باعادة اشارته القطع بمراده اما مع عدم القطع فشكل وهكذا الكلام في قبول قول المترجم عن المترجم عنه كما في مادة ( ٧١ ) نعم لو كان المترجم عادلا صدوقا امكن الاعتماد على ترجمته بناء على حجية خبر الواحد في الموضوعات كما هو الاقوى عندنا اما مادة ( ٧٢ ) لا عبرة بالظن المتبين خطؤه فهي مستدركة فان القطع المتبين خطؤه لا عبرة به فكيف بالظن نعم لو عمل المكلف بالامارة الشرعية كالبيئة ونحوها وانكشف خطؤها ايضا بنقص ما بنى عليه من حكم وعبره .

( مادة ٧٣ ) لاحظة مع الاحتمال الناشئ عن دليل

الامارات الشرعية كالبيئة وخبر الواحد والافرار غالباً اودائماً تدور مدار حصول الوثوق وحصول الظن بمؤداها ولونوعا ولا اقل من كونها منوطة بعدم الظن بخلافها فاذا حصل الظن بخلافها من امارة ولو حالية بشكل الاعتماد عليها والوثوق بها وسبارة احلى ان ادلة حجيتها قاصرة عن شمول مثل هذا النوع منها وذلك كالافرار بالبيع مع قرأين قصد الحرمان فانه لا عبرة به وكشهادة الوكيل لموكله والاجير لمستاجره مع النعمة والوالد لابنه فان اطلاق ادلة البيئة وان كان شاملا في الظاهر لجميع هؤلاء ولكن يمكن دعوى انصرافها او قصورها عن موارد النعمة وهي

تختلف حسب اختلاف الموارد شدة وضعفها وكل ذلك منوط بنظر الحاكم ووجدانه ومقدار وثوقه في المورد الخاص ولا عبء بالتسوم كما في مادة ( ٧٤ ) وهو أيضا مستدرك وعني عن البيان وأي حجة في الاحتمال المهرد عن الرحمان بل لا يمكن جعله حجة شرعا ولا عقلا لانه ترجيح بلا مرجح كما لو كان التوم أحد طرفي الشك او ترجيح المرجوح كما لو كان خلاف المظنون والامثلة واضحة وكثيرة .

( مادة ٧٥ ) الثابت بالرهان كالثابت بالاميان

وهذا ايضا ضروري وواضح فان ثابت بالرهان العقلي او الحجة الشرعية او العيان والمشاهدة سواء في وجوب العمل وروم ترتيب الآثار وان اختلفت درجة العلم واليقين الحاصل منها بطريق ما بدكره بعض المرافة في مراتب المعرفة من علم اليقين وحق اليقين وعين اليقين فلو اقر المدعى عليه بدين امام الحاكم او ثبت ذلك بحظه وتوقيعه فالحجج يصلح لان يكون مدركا لحكم الحاكم وان اختلفت المراتب وهذا واضح لا يحتاج الى مزيد بيان

( مادة ٧٦ ) البينة على المدعي واليمين على من انكر

هذا نص الحديث في بعض الروايات وهي قاعدة اساسية من القواعد الاسلامية وهي الركن الاعظم في باب الحكومة والقضاء فالمدعي هو المكلف باقامة البينة ولا تثبت دعواه بغيرها اصاله والمكر يكفيه في رد دعوى المدعي اليمين اصاله ولا يتنافى ذلك ان المدعي قد يتوجه عليه ليمين كما في اليمين المردودة والمكر قد تقل منه البينة كما في تعرض البينات



وفي باب التداعي والمراد بالبيئة عند الشارع هو خصوص شهادة العدلين .  
وان كانت اصل معنى البيئة لغة كلما يتبين به الامر المشتبه ضرور مائة  
سنة على المفقود بيئة على موته ولكن لم يسمها بيئة ويطاق عليها وعلى  
امثالها من القرأين الزمانية والمكانية ونحوها مرة ، وبمقتضى هذا  
الحديث ان اليمين لا يكون على المدعي بحال وهو المحكي عن الحمية وعند  
الامامية وباقي المذاهب ان المدعى عليه له ان يرد اليمين على المدعي كما  
انه لو نكل المدعى عليه عن اليمين ردها الحكم على المدعي حيث سمع  
عن البيئة وبما لو اقام المدعي شاهدا وعمر عن الثاني فانه بمجرد تبينه وذلك  
في خصوص الحقوق المالية وفيه الكلام موكل الى محله من مباحث الفقه  
الواسعة .

( مادة : ٧٧ ) البينة لانيات خلاف الظاهر وايمن لا هذه الاصل

هذه المادة كانتها متممة للمادة السابقة في عطاء الصاطعة والتعرف  
للمدعي والمسكر وقد تكثرت الصواطات وانعاريف لها ولعل الجميع يرجع الى  
معنى واحد وكان المجلة اعتمدت المدعي هو من يدعي خلاف الظاهر وكان  
من حق المقابلة ان يجعل المسكر من يدعي ما يوافق الظاهر ولعلمهم ارادوا  
بالظاهر هنا الاصل وان كان خلاف مصطلح الفقه فيكون المدار حيث في  
المدعي والمسكر على ما خالف الاصل ووافقه ولكنه لا يطرد في جميع الموارد  
فان من ادعى عينا في يد آخر فصاحب الدنكر اجابا مع ان قوله ان العين  
له لا يوافق الاصل مع يوافق الظاهر ودعوى الخارج انها له تخالف الظاهر  
ضرورة ان اليد ماهرة في الملكية وطهر بهذا ان كلا من الصبطين اعني

الاصل والظاهر لا يصلح ان يكون ميزانا مطردا للدعي والمكر ولذا عدل بعضهم عن ذلك وعرف المدعي انه هو الذي لو ترك ترك ( بالفتح في الاول والضم في الثاني ) وهو ايضا لاشمل كثير آمن ابواب التداعي كما لو اتفق مثلا البائتم والمشتري على ان الثمن عشرة واختلعا في ان المبيع نافقة اوقرة الى كثير من امثال هذا والاصح عدنا ان تميز المدعي من المكر منوط الى نظر الحاكم في انقضايا الشخصية فقد يتميزان بمخالفة الاصل وموافقته . نارة وبمخالفة الطاهر وموافقته اخرى ، وقد يتميزان بغيرهما احيانا ، وحينئذ يلزم كلا بوطفته من بينة او عين اما في باب الامانات فقد تمكس القضية وبكون المدعى هو موافق قوله الاصل والمكر ما حاله فلو ادعى الودعي تلف الودجة كان القول قوله يمينه ومتكر التل مدعى مع ان قوله موافق الاصل ولكن عليه البينة وكذا في دعوى الرد يصدق الامين باليمين وعلى منكره بينة وان كان هذا الاحير محل خلاف كل ذلك للدلة الخاصة من ان الامين ليس عليه الا اليمين وتفصيل البحث موكول الى مواضعه وابوابه في الفقه .

( مادة ٧٨ ) البينة حجة متقدمة والافرار حجة قاصرة

الفرق بين البينة والافرار ان البينة جعلها الشارع طريقا نزل مؤاذاها مرة الواقعة في كل ماله من لاثار فاذا شهدت بطهارة ماء كانت نحا صار الماء بمنزلة ماله وطهرته بنفسك فتشربه وتوضأ به وترتب عليه كل ماله الطاهر من اثر وهكذا لو شهدت ان الدار لريد فتشربها منه وتملكها وتسترهنا منه الى غير ذلك اما الافرار فلا نظر في ادلة اعتماده

الى الواقع بل عاينه ان المقر يلزم باقراره بحديث اقرار العقلاء على انفسهم  
جائز او نافذ اما غير المقر فلا يلزم به فيها لو اقر زيد بزوجة هذه له  
وابكرت هي فانه يلزم بآثار الزوجة من نفقه وعمره ولا يلزم هي شيئا  
من آثار زوجيته اما لو اقام البينة عليها او حكم الحاكم فانها تدرم بجميع آثار  
زوجة ولا يبقى اي اثر لانكارها - وسره ما ذكرنا من اختلاف دليل  
الحجة والاعتبار فدره جيدا ومما ذكرناه - لم يأتى مادة ( ٧٩ ) المرأ  
مؤاخذ باقراره اي ان اقراره نافذ عليه ومديم به ومن احكام الاقرار ان  
الانكار بعده لا يسمع فلو اقر بأنه مديون لزمه فلو ادعى بعد ذلك  
الايفاء طوالب بالبينة .

( مادة ٨٠ ) لاحجة مع التناقض لكن لا يختل معه حكم الحكم  
كان هذه المادة ناطرة الى تعارض البينات والحق عند ان البينين  
اذا تعارضا فقد تعارض المحتال لانها سقطتا عن الحجية ولذا فنظر  
في المرحلات وسعمل بالراجح منهما مع التساوي من جميع الجهات  
يسقط العمل بهما لاشتهاء الحجة بينهما وعلى كل فان تعارضا فدل الحكم  
رم العمل بالراجحهما وان ظهرت البينة المعارضة بعد الحكم فلا اثر لها نعم  
لو كذبت البينة نفسها او رجح الشهادان عن شهادتهما لم ينقص الحكم  
وعرمت البينة ان كان الحكم عمال او حق مالي فلو حكم الحاكم بانقص  
فانقص الولي ثم رجعت البينة عن شهادتها فان قالت احطانا عرمت البينة  
وان قالت تعمدنا قتلا مما ورد الولي على ولي كل منهما نصف البينة  
( مادة ٨١ ) قد ينشأ العرع مع عدم نوت الاصل

المدار في الاحكام الشرعية سيما في باب العرامات والصمانات على اسباب خاصته وموازين معينة فقد تقوم الحجة على الفرع فيثبت ولا تقوم على الاصل فلا يثبت فلو ادعى رجل على آخر ديناً وقلت لمدعي انا كفيله او انا ضامن لهذا الدين ولكن المدعى عليه انكر كنت انت المذموم به وانت فرع دون المدعى عليه وهو اصل فنثبت الكماله ولا يثبت الدين وذلك لحصول الحجة وهو الاقرار في الاول دون الثاني ولطائر كثيرة

( مادة ٨٢ ) المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوت الشرط

هذا ضروري والا لم يكن الشرط شرطاً ويعلم ان الشرط في لسان الفقهاء يطلق على معنيين متعبرين . ( احدى ) ما يعلق عليه العقد والايقاع ( والثاني ) ما يتقيد به العقد والايقاع والاول هو ما يكون من قبيل حره العلة التامة والثاني هو ما يكون من نحو التعمد والالتزام وهذا هو الاكثر في باب المعاملات استعمالاً في لسان الشارع والمشرعة وهو قسمان وصف وهو المحقق الوقوع في الحال او الماضي او المستقبل مثل قوله بعثك ان طلعت الشمس عدّاً او ان كانت هالكة حالاً وهكذا وهذه في الحقيقة صورة تعليق لانعلاق حقيقي ، او حال وهو ممكن لوقوع العقد وقدا يعم مثل بعثك ان جاء ولدي عدّاً من السمر او عانى الله مريضاً ومحو ذلك وهذا هو التعليق الحقيقي الذي اتفقت الامة انه مطلق للعقود ولا يمانات وانه لا بد فيها من التامير لأن التعليق بهذا المعنى توقيف مضمون جملة على حصول جملة اخرى وحيث ان التعليق عليه غير حاصل فعلا فلا بيع غير حاصل انفس وحصوله بعد يحتاج الى عقد حديد والعمدة في دليل المطلقان هو

الاجماع ان تم والا فللمناقشة فيه محال واسع وبظهر من المحلة عدم ماعية التعليق من صحة العقد والايقاع سواء كان واقعا او يمكن الوقوع وهو من حيث الاعتبار غير بعيد ولكن قل الاجماع على بطلانه عند الاممية مستفيض هذا موجد الكلام في الشرط بمعنى التعليق ( اذ الشرط بمعنى التقييد في العقد ) الذي يرجع الى التمهيد والاتزام فهو الذي اشارت له المحلة في مادة ( ٨٣ ) يلزم مراعاة الشروط بقدر الامكان واشترط بهذا المعنى ينقسم باعتبارات شتى الى اقسام ( اولها ) ان الشرط نارة بكونه ابتدائيا استقلاليا واخرى يكون تبعا صمبيا فالاول مثل ان نقول شرطت على عسي ان ادفع لك مائة دينار اي تمهدت لك بذلك وكاد ان يعقد اجماع لاسمي به بان مثل هذه الشروط الابتدائية لا يجب الوفاء بها وان الشرط بهذا النحو وعد يستحب الوفاء به فان تم الاجماع تعبدنا به والا فللمناقشة فيه محال والفرق بين الوعد واشترط يظهر بالتأمل ( والثاني ) هو الاتزامات في ضمن العقود مثل بعثك داري واشترطت لك تعميم ولدك او حياطة ثوبك واشترطت لي حيار له بيع الى كـثير من امثال ذلك وهذا المعنى قد مر الشرط صاحب ( القاموس ) وهو من بعض اخطائه حيث قال ، الشرط الرام الشيء والبرامه في البيع ومحوه ، ومن ينفق عليه عدد عموم المداهب لزوم مثل هذه الشروط في المحلة ولكن اعما يرم الوفاء بالشروط الصحيحة منها لامطلقا ، اما الفاسدة فهي لمع كذا انها بواع ( اولها ) السنحيلات نقلا وعادة ويلحق بها مالا فائدة فيه من القو والعت كذا اشترط عليه ا ب يمشي على رجل

واحدة او يرفع يديه على رأسه مدة ايام ( ثانيها ) المحرمات شرعا ذاتية او عرضية [ ثالثها ] ما بنا في مقتضى العقد مثل بعثك شرط ان لا تمكث و آخرتك شرط ان لا تستوفي المنفعة اصلا لا مباشرة ولا تسيلا فكل هذه الشروط باطلة سبب اشكال انما الاشكال في انها تنضي الى بطلان العقد ايضا ام لا والحق انها تختلف فالاحير يقتضي البطلان قطعاً كما سيأتي دون الاولين فهو باع مثلاً شرط ان يشرب الخمر بطل الشرط وصح العقد ثم الشرط بمعنى الالتزام نارة يكون عملاً خارجياً وأخرى وصداً داخلياً فتارة يشترط له التعليم او الخياطة وأخرى بشرط له ان يكون العبد اسير كاتياً او العرس أصيلاً وتختلف الشرط في كلا الصورتين يوجب الخيار وهو المسمى بخيار تخلف الشرط وهذا ايضا موحر انكلام في الشروط بمعنى الالتزامات والتفصيل موكول الى محله في كتب الفقه ومنه طهر الكلام في مادة ( ٨٦ ) المواعيد بصورة التمليق تكون لازمة . وفذلكة التحقيق هنا ان الوعد سواء كان معلقاً او مجرداً لا يجب الوفاء به وحبوا فقهياً نعم يجب وجوباً اخلاقياً فان الوفاء بالوعد من أجل مكارم الاخلاق ووعد الحر [ كما يدل ] دين اي يجب الوفاء به سواء كان ايضاً مجرداً ام معلقاً فلو قال رجل لآخر مع هذا الشيء من فلان وان لم يعطك الثمن اما ادفعه لك فلو لم يعطه الثمن فان كان الوعد بمحو الالتزام وتعهده وحب ان يدفع له والا فلا ، وهذا من معرداتنا اما مظاهر المشهور فعدم الوجوب مطلقاً فليتدبر .

الظاهر انها كلمة نبوية كقاعدة اليد وامثالها من جوامع كلام الفقهاء القليلة  
 اللفظ الكثيرة المعنى والمراد بالخراج ما يخرج من العين من علة ومنافع  
 والظاهر ان الباء سببية يعني ان منافع العين تملك بسبب صحتها ولازم  
 هذا ان كل من عليه ضمان العين فادفعها له غير مصمومة عليه وبهذا تمسك  
 الحنفية لما ذهب اليه امامهم من ان العاصب لا يصمن بالاستوفاء من منافع  
 العين المصومة لانه صامن وصار العين لا يضمن مع ضمان منافعها .  
 وحيث تطافرت اجبار الامامية عن ائمتهم ان العاصب يصمن العين  
 والمنفعة وصحيحة ( ابي ولاد ) عند مشورة معروفة وقد تضمنت  
 تلك الفتوى بابلغ بيان لهذا التزم فقهاؤهم تأويل هذه الجملة المقدمة  
 فحملها بعض اعلام المتأخرين على ما حصله بعد توضيح وتفتيح مناه ان  
 المراد بالضمان في البوي هو الضمان الحلي الاختياري ضرورة ان كل  
 عاقل اذا ضمن ملك الغير وحمل عرامة تملكه عليه فانما يصنع ذلك بعرض  
 استيعاء منفعه فالحراج يكون له بسبب ضمانه الاختياري لا الضمان القهري  
 المحمول شرعا كضمان العاصب ولا الضمان التبعي كضمان البائع درك المبيع  
 والمشتري درك الثمن ضرورة ان الدافع ها مع انه ضامن المبيع ولكن  
 منفعه ليست له بل للمشتري وهكذا في المشتري بالنسبة الى الثمن فان  
 الحراج ها ليس بالضمان قطعا نعم حراج الثمن للبائع بالضمان اي بضمانه  
 لأن تلف الثمن عليه ومن ماله كما ان حراج المبيع للمشتري لانه ضامن  
 له وتملكه يكون عليه ومن ماله فليس المراد بالضمان القهري ولا التبعي ولا  
 الضمان التقديري كما في اعتق عبدك عبي فان الضمان عليه وهو ارفع العبد ليست

له فتمين كون المراد هو العيان المحلي الاختياري كما في ضمان المعاملات والمعاطات فلا تصلح القاعدة دليلاً على عدم ضمان القاصب للمنافع ويمكن ان يكون المراد منها ان خراج العين بسبب ضمانها اي من كان تالف العين عليه ومن ماله فخراجها ومنافعها له فيكون محصلها ان خراج العين للمالك العين الذي لو تلف العين كان تالفها عليه ومن ماله فيكون مفادها مفاد مادة (٦٧) النعم بالمرم اي عرامة العين وتلفها على من تصكون له منافعها ونعيمتها وقد يعبر عنها بعبارة اخرى وهي من له النعم فعليه المرم ومن جميع ما ذكرناه ننضح لك وجه الفصح في مادة (٨٦) الاجروالصاف لا يجتمعان ، والحق انهما يجتمعان ولا مانع من اجتماعهما عقلاً وشرعاً فالمقبوض بالسوم او بالعقد الماسد يصمن العين قاضياً ويعطي اجرة ما استوفاه من منافعها وهكذا القاصب ونظائره وكذا ما في - :

( مادة : ٨٧ ) النعم بالمرم

وقد سبق ان من المعلوم كون منافع الشيء لا يملكها الا ان اذا كان مالكا او متلقيا من ذلك فتمت هاتين المادتين او الثلاث ان المالك له منافع الشيء وعقله وحسارته وعرامته واليها ايضا ترجع مادة [٨٨] النعمة بقدر النعمة وان كانت لاشيء عند التحقيق .

( مادة : ٧٩ ) العمل ينسب الى الفاعل لا الامر ما لم يكن مجبراً

هذه قاعدة اساسية محكمة يحكم بها العقل والشرع والعرف ويترتب على ذلك ان نعمات العمل من قصاص او ضمان او عقوبة فهي على الفاعل لا على الامر وان ترتب على الامر احكام شخصية اخرى لكونه امراً لا لكونه



فاعلا نعم قد يتحمل الأمر كل نعمات العمل بحيث لا يكون شيء منها على العاقل اذا كان جاهلا وقد عزم الأمر وعزمه بقاعدة المفرد يرجع على من عزمه وكذا اذا كان صبيا ومجنونا وقد امره الرجل العاقل بالتلاف مال غيره او حياته فانه وان رجع على الولي لكن الولي يرجع بالمرأة على الأمر اما لو كان الأمر ايضا صبيا فلا والى هذا ترجع

( مادة ٩٠ ) اذا احتتم المباشر والسبب يضاف الحكم الى المباشر

ويذكر ان يستثنى من هذه الكلية ما لو كان السبب اقوى من المباشر بطير ماسبق من كذب البينة فهو شهد اثنان لرجل بان فلان قتل اباك فقتله ثم تنزورها فانهما يقتلان مع الرد ولا يقتل العاقل لان السبب هنا اقوى من المباشر او قل له اسرق مال فلان والاقتلتك فسرقة فلان الصان على الأمر لانه اقوى من المباشر السرق وهكذا مطرها وهي كثيرة

( مادة ٩١ ) الحوار الشرعي باقي الصمان

ينبغي ان تكون هذه المادة ماطرة الى الامانات الشرعية كاللنطة ومجهول المالك وقض مال اليتيم المصلحة او الحفظ وكثير من امثال ذلك فانه قبض حائز شرعا والتصرف به يتعدى مأذون به من الشارع ومع اذن الشارع لا ضمان لو نلت بغير تعد او خربط واذن الشارع ان لم يكن فوق اذن المالك فليس هو باقل منه ، والحاصل ان كلاهما مسقط الضمان وقد عمل بعض الشراح عن هذه المادة ومثلها بامثلة لاعلاقة لها بهذه القاعدة اصلا مثل ما لو حفر احد في ملكه حفرة فسقط فيها دابة فهلك فلا ضمان على صاحب الحفرة فان الضمان هنا لا يقتضي له اصلا ضرورة

ان تلف الدابة لا يستند الى صاحب الحفرة لامباشرة كما هو واضح ولا تسيب لان الانسان له ان يتصرف في ملكه كيف شاء ، نعم لو حفرها في غير ملكه او في شارع عام امكن ان يلزم بالضمان وان يكون هو السبب ان لم يكن ائمال من صاحب الدابة وعلى كل فينبغي ان يكون موضوع المادة ما كان مقتضى الضمان ووجوداً ولكن الاذن الشرعي برفع الضمان كما في الامانات فن وصم اليد على مال الغير يقتضي الضمان ولكن الاذن الشرعي او المالك يرفعه فلا يجمع الضمان والحوار فتدبره جيداً .

( مادة : ٩٢ ) الماشر ضامن وان لم يعتمد

هذه المادة هي قاعدة الاتلاف التي يعبر عنها قهراً بان من اتلف مال غيره فهو له ضامن ) وتفرق هذه عن قاعدة اليد المشهورة بان هذه ناطرة الى التالف تحت اليد وتلك الى الاتلاف وان لم يكن تحت اليد فبينما عموم من وجه يجتمعان ويترقان والاتلاف والتلف يوحسان الضمان في الجملة وان لم يكونا عن عمد ولكن بنحو الاقتضاء وهذه القاعدة تستفاد من جملة من الاخبار والامثلة كثيرة لا تحصى ولا يشترط في الاتلاف العمد نعم يشترط ذلك في التسبب فالمسبب للتلف ان كان متعمداً ضمن بلا اشكال والا فان اسند الفعل اليه عرفاً كان صامماً والا فلا .

اما التعدي اي عدم الاذن الشرعي او المالك فهو شرط في جميع اسباب الضمان والى فصيحة التسبب اشارت مادة ( ٩٣ ) المتسبب لا يضمن الا مع العمد .

( مادة : ٩٤ ) جناية العجباء جبار

هذه المادة على الظاهر مصموم حدث اوصيه وفي بعض كتب الحديث ( حرج العجباء جبار ) والمعنى واحد والعجباء هي البهائم لكن اذا كانت اليهيمه مملوكة واهلها صاحبها حتى دخلت دار قوم او زرع حرين فانقلته فانه صامن لان السبب هنا اقوى من المباشر وهذا من موارد ضمن السبب وان لم يكن متعمدا لان السبب كان من فعله وبند اليه والدانة كالآلة ومن هنا يظهر عدم صحة الاطلاق في المادة السابقة وهي ان المنسب لا يصمن الا مع التعمد نعم لو ان شخصين ربط كل منهما دابته الى حبل دابة الآخر في فلاة او في المارل العامة كالخانات فقلعت احدهما الاخرى وكذا لو ربطها مالكها فقلعت وامرت فلا ضمان .

( مادة : ٩٥ ) الامر بالتصرف في ملك الغير باطل

يعني حيث لا ولاية له على ذلك المال اما لو كان له ولاية ككتولي الوقف او ولي اليتيم او حاكم الشرع في مال الغائب وامثال ذلك فلامر بالتصرف صحيح وما قد شرعا وما خلة فابطال يدور مدار العدول ان هذه المادة ترجع الى التي بعدها .

( مادة : ٩٦ ) لا يجوز لاحد ان يتصرف في ملك الغير بغير اذنه

ولو قال بغير اذنه او اذن الشارع لاعنت ايضا عن المادة التي بعدها ( لا يجوز لاحد ان يأخذ مال احد بلا سبب شرعي ) وكلها ترجع الى

معد الحديث السوى ( لا يحمل مال امرئ الا بطيب نفسه ) بمسئد قوله تعالى ( ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل ) وامثالها التي حرم الله سبحانه فيها الأثم والبنغي والمدوان والامثلة واصحة كثيرة واطهرها موارد الغصب والسرقه والرشوة . وقد مثل لها بعض الشارحين بما اذا صالح عن الدعوى وطهر انه لاحق له بذلك الدعوى اصلاً فن ائصاله باصل ويسترد بدل الصلح فعيه مع انه ليس من امثلة ما نحن فيه وانما بدل قد دفعه المصالح بطيب نفسه تختم بطلان الصلح فانه وقع لاسقاط المدعى لا للحق الواقعي وهو واصح فتدبره جيداً

( مادة ٩٨ ) تبدل سب المالك قائمه بمبدل الذات

هذا التعبير لا يصح عن العرص المقصود بهذه المادة وهي ان الاسباب الشرعية مؤثرة ككثير الاسباب الواقعية فكما انه لو وهب ماله لشخص وتلف المال لاسبيل له الى الرجوع عما وهب روال الموضوع فكذلك لو باع المتهم المثل لم يبق للواهب حق الرجوع فيما وهب لانتقله عنه اي هو كتمه وكذا لو باع عيب بخيار وباعه المشتري من آخر بغير خيار فانه لا يبقى للبائع الاول حق الرجوع ولو فسخ رجوعاً مثل او قسمة كما لو تلفت العين

( مادة : ٩٩ ) من استعمل الشيء قبل ان يملكه عوقب بحرمانه

اطهر مثال لهذه المادة - الوارث اذا قتل مورثه ليستعمل في ارثه فانه يحرم شرعاً من الارث عقوبة له بحرمانه ما استعمل فيه وكذا لو قتل الموصى له الوصي في وحه وكذا من طلق زوجته في مرض موته

كي لا تترك منه فاسها نثره لو مات في الحول ووعده حروجه من اعداء  
وكذا لو جاني احد ورثته يبيع اوهة قصد حرمان الدفين فذهب  
تبطّل على الاصح نعم يستثنى من هذه المادة ما لو قيل الدائن مديته  
مدّين مؤجل كي تعجل فانه يحل على قاعده الديون المؤجلة التي تحل  
بوت من هي عليه ومقتضى المادة ان لا يحل وكذا في محرات المريض  
من بيع ونحوه بحماية لا تقصد الحرمان فانه تصح سواء قلنا بحروجه  
من الثالث او من الاصل وقد يكثر التمسك على غير ذلك من الامثلة  
في المستثنى والمستثنى منه .

(مادة ١٠٠) من سعى في غصب ثم من حبه فسيب مردود عليه  
هذه المادة اشبه بان يرجع الى قاعدة عدم تنوّد الاسكار بعد الافرار  
او الى اصابة الصحة في عمل المصير . متعلقا او ما شبه ذلك من الاصول  
واقواعد ومبادئ في فساد الرضا . وانما له ان يرجع بهته وقد  
تم من جهته الى كبر لا يخفى من امثال ذلك ، نعم لو باع ثم ادعى  
فساد فسخ العمل به وكان لا فساد ما يرد الى اصابة الصحة في فعل العقل  
وكذا لو اقر مدّين ثم ادعى لا فساد فيه لا يسمع المساعدة ( لا اسكار  
بعد الافرار ) وهذا واحد من احسن الامثلة او قوله يختلف في  
الامور وسدده باختلاف انواعه والاصول وانواعه الخارجية في كل مورد  
بحسبه ، هذا موجب القول فيما ذكرناه الخطة من القواعد العامة وقد انصح  
لك حذراً ان بعضها يدخل في بعضها وبعضها مستدرك لا ترتب  
عليه اثر .

أما القواعد الاساسية منها التي تصلح لان تكون مدركا ودليلا على  
كثير من ابواب المعاملات والايفاعات فهي كما نتلوها عليك واليك  
بيانها .



( ١ ) العبرة في العقود المقاصد والمعاني ، لا الالفاظ والمعاني  
لعل المراد بهذه المادة ان الالفاظ تقع ما يريد وقصد منها لا ما هي  
دالة عليه بحسب وضعها التبعيضي او المعيني فانط بعت مثالا وان كان  
دالا بالوصف والاستعمال على قفل الاعنان وسكن لو اريد منه نقله مع  
بدل الاحدرة الموضوعية لذلك كان الاعتبار بما قصده و اراد ولو محاررا  
او عطف لا بما هو مدلول للفظ بحسب وضعه  
وامكن تحقيق عددا وهو اظاهر من بعض الاصوص ومنه ففهما  
ان العقود يتم فيها استعمال الالفاظ الصريحة الدالة على ما بها بالوصف  
والمطابقة فلا يصح فيها المحار والكتابة فضلا عن تحلله في جميع الشخصي  
او الوعوي واستعمال اية في الاحدرة ولا يكون صحيحا لاحقيقة ولا  
محاررا فيكون عطف ويقع لعقد التبرور مثالا باطلا ، مع لارب ان اقصود  
هي الركن الاعظم في العقود والمكن يفيد لالفاظ الخاصة الموضوعية  
للدلالة عليها المتحدة تالكة امر في اتحاد جميعا لالفاظ امر به عهد .  
اذمن المعلوم ان للفظ اساء وملاسة مع معنى موضوع له استعمال فيه .  
ومورا ووحشة من المعنى امر الموضوع له ، وعلى كل فالصراحة  
اللامية سببا في العقود اللازمة فوجب استعمال الالفاظ الدالة على المعاني  
المقصودة بالوصف والمطابقة لالمحار والكتابة فضلا عن اعطى فالالام  
ان تكون المددة هكذا

العبرة في العقود المقاصد والمعاني مع الالفاظ والاساني  
وفد تخدم بعض البحث فيها في اول الكتاب

( ٢ ) قاعدة الاستصحاب وهي ابقاء ما كان على ما كان ودليلها اخبار  
لاتنقض اليقين بالشك واليهما ترجع المواد الثلاث ٤-٥-٦ - بل مادة  
٨-١٠ بل و ١١

( ٣ ) اصابة البرائة التي تنفرد عن الاستصحاب من بعض الوجوه

( ٤ ) قاعدة لا ضرر ولا ضرار ، واليهما يرجع عشر مواد او اكثر

( ٥ ) اصابة الحقيقة ، ( ٦ ) المشقة تحلب التدبير

( ٧ ) دثر المفاسد اولى من حبب المنافع

( ٨ ) ما حرم احده . حرم اعطاه

( ٩ ) ما حرم فعله . حرم طلبه

( ١٠ ) المادة محكمة - وايكن في الحلة كما عرفت ومثلهما تدبر الاحكام

بتعير الزمان ومثلهما -

( ١١ ) العبرة للغالب الشيع

( ١٢ ) الممتنع عادة كالمتنم حنفية

( ١٣ ) اذا تعارض المقتضي والممانع يقدم الممانع

( ١٤ ) التامع تامع . هذه المادة محملة . ولعل المراد بها ان التامع في

الوجود تامع في الحكم وقد عرفت انه لا يطرد

( ١٥ ) اذا سقط الاصل سقط الفرع

[ ١٦ ] اسقط لا يعود كما ان المعدوم لا يعود

( ١٧ ) اذا بطل الاصل يصار الى البدل

( ١٨ ) ينتشر في التوامع مالا يستتر في غيرها



- ( ١٩ ) البقاء أسهل من الابتداء
- ( ٢٠ ) لا يتم التبرع إلا بالقبض
- [ ٢١ ] انصرف على الرعية منوط بالصحة
- [ ٢٢ ] كانت بالرهان كانت بالعين
- ( ٢٣ ) الدعة على المدي واليعين على المسكر
- ( ٢٤ ) الذمة حجة متعددة والافرار حجة قاصرة
- ( ٢٥ ) تولية الخاصة اقوى من الولاية العامة
- ( ٢٦ ) اعان الكلام اول من اهمه
- ( ٢٧ ) ذكر ما لا يتحزه كذكر كله
- ( ٢٨ ) المطلق يجري على اطلاقه
- ( ٢٩ ) الوصف في الحصر لعو وفي الغاي معتبر
- ( ٣٠ ) الكتب كالخطاب عند فقهاء المذاهب لا عند الامامية
- ( ٣١ ) اشارة الاخرس بيان
- ( ٣٢ ) لاحظه مع الاحتمال الناشئ عن دليل
- ( ٣٣ ) المعلق على شرط يحث ثبوته عند ثبوت الشرط
- ( ٣٤ ) يدرم مراعاة الشرط قدر الامكان
- ( ٣٥ ) الخراج بالضمان
- ( ٣٦ ) "عمم بالعزم" ( ٣٧ ) عمل يسبب الى العمل لا الامر بالمع  
مكن مجبرا
- ( ٣٨ ) اذا اضمع المباشر وتسبب بضاف الحكم الى المباشر

( ٣٩ ) الحواز الشرعي بياقي الصان

[ ٤٠ ] المباشر ضامن وان لم يعتمد

( ٤١ ) المتسبب لا يضمن الا مع العمد

[ ٤٢ ] جناية العجباء جبار

( ٤٣ ) لا يجوز التصرف بمال الغير بغير اذن

( ٤٤ ) تبدل سب الملك يقوم مقام الذات

( ٤٥ ) من استعمل انشىٰ قل او انه . صوف بخرمانه .

هذه مهمات القواعد التي ذكرناها ( المحلة ) وما عداها فتكرار او متداخل  
او عديم الفائدة ، والمعجب ان مؤلفيها مع انهم من اقاصل علماء عصرهم  
ذكروا جملة من المواد العديمة الجدوى او القليلة الفائدة واهملوا جمهورا  
من القواعد المهمة التي هي دعائم مآني العقود والايقاعات وابواب  
المكاسب والمعاملات ، ونحن نذكر منها ما يمحصرنا على عو الخاطر  
والعتيد في الذهن ، كالاستدراك على مواد المحلة من دون استقصاء  
واستقراء . وقد يجد المتبحر اكثر منها واليك بيانها وتدرج في  
فصول .



## (الفصل الاول)

( في قواعد البيع وسائر العقود )

١ - كل حصة لا يحصل أثرها الا باحدى من آخر فهي عقد والا فافقاع او اذن .

هذه صائغة التمييز بين العقد والافقاع وهي مطردة في الغالب وقد وقع الخلاف في بعض الاوضاع انما عقد او افقاع كالحفلة والودعة والوصية في بعض الاعتبارات ولعل مشأ الشك والخلاف هو عدم روم القبول المطلق فيه وكذا به القبول المعلي او كل ما دل على الرضا بالاحباب كما هو الشأن في جميع عقود الحرة

على ان اثره بين كون به مئة بعد اوايه بما يدره مثلاً - الودعة . امانة ملكية فان كانت تمدا فهي عقد حائر من اطر من فالودعي ان عزل نفسه ويحب بمسب امانة شرعية بمدة او ان ردها وان كانت امانة فهي اذن مجرد وليس له عزل نفسه بل تبقى امانه ما لم يكتف ختمه بمرده اذ لا يردده الودعي متى شاء ، وعلى كل واحد في ذلك قبل الحدودى

٢ - كل عقد يحتاج الى ايجاب وقبول لمطابق مع توالى

٤٣٣

٣ - كل ايجاب مقبولة بعد موت الموجب باطل الا في الوصية

٤ - كل من له القبول اذا مات منه بطل الا في الوصية وحق

القول منقول الى وارثه

٥ - اصله الاروم في العقود

فكل عقد شككنا ان الشارع جعله لازماً او حائراً ينبغي على لزومه واذا علمنا انه ذو يومين حائراً ولازمه وشككنا ان امقدا الذي وقع هذا هو من الحائز او اللازم فينبغي على انه من اللازم قد شككنا ان ابيع الذي جرى بين زيد وعمرو هل فيه حائراً ام لا، يحكم بهذه الحدة حتى يثبت خلافه بدليل وهكذا في سائر الموارد

كل ذلك لاصالة الاروم في العقود المستندة من عموم قوله ( او فواء عقود ) و ( نعمة من تراص ) وامثال من الكتب وسنة وهذا اصل نافع في حلة من العقود التي شك في لزومها وهو ما مثل سند، ائنة وابنة قد وسد عرض ويبرها فالتقاء دليل خصوص على حواها فهو لا لاصالة الاروم في العقود تنصبي بالحكمة يوم

٦ - اصله الصحة في عقود

وسمى هذا الاصل صاً في تشبه الحكيم وبوصولة مع شككنا ان عقد المعاوضة او السابقة المستعمل من اعراف قدماً وحديثاً هل هو صحيح شرعاً ام فساد اي امصاد الشارع ام لا ييب على صحته عموم قوله تعالى ( او فواء باعهمود ) وامثالها، ولو شككنا ان بيع ردد داره من عمرو كان صحيحاً ام فاسداً ييب على صحته لاصالة الصحة، ولعل هذا الاصل يرجع الى اصل بوصلة وهو اصابة الصحة في عمل

المسلم بل في عمل العقلاء فان الاصل في كل عاقل ان لا يرتكب  
العمل الفاسد وان لا يأتي إلا بما عمل الصحيح ، فانه ان الاصل في  
المسلم ان لا يعمل إلا الصحيح في دينه كما ان غيره يعمل الصحيح في  
عرفه ودينه ، وهذا الاصل مع انه اصل عقلائي قد ابتدته الشريعة  
للاسلامية بالاحاديث الكثيرة المصممة مثل ( احمل احبك على احسن  
وجود ولا تظلمه الا حبراً ) .

٦ - من سيرة المسلمين استمره وديهم لا ينشون عن المعاملات  
او افعه من مسلم في بيعه وشرائه وادائه وزواجه وطلاقه وامثالها  
سواء كانت مع مسلم او غيره بل ينون على صحتها ويرتضون آثار لصحة  
عليها اعم . فاني قد اقصومات فبرحم الامر هناك الى الاما  
و بسبب . فهذا اصل واسع ومع اخرى حتى في العادات والطاعات  
فصلا عن العقود المعاملات وهو القاعدة السابعة ،

٧ - امانة حمل المسلم على الصحيح - بل العاقل مطلقاً

منه فله البحث والكلام في حدوده ، فيودها ومقدار منادها  
وواردها .

٨ - كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بائعه

يعني ان حصاره على البيع لا يشتري ويكون العقد منسوخاً فورا  
كل لم يكن ولازم تسريح رجوع كل مال الى صاحبه ويكون تلفه عليه  
واسمح اما من حبه او من حين التلف وتطهر اثمرة في الماء بين  
العقد والتلف فعلى الاول للمائة وعلى الثاني للمشتري

٩ - لا بيع إلا في ملك ،

١٠ - لا وقف إلا في ملك ،

١١ - لا عتق إلا في ملك

١٢ - لا رهن إلا في ملك

هذه القواعد الأربع مسجلة عند فقهاء الاسلام اجمع على الظاهر . ولا  
يقدر في الاولى مثل بيع الاصولي والذلي واوكل قائله ببيعون . لك  
نعم بشكل في بيع العاصب له . اذ الاحراء الباطن له او له . ويدفع  
بان الاحارة ان كانت هي امانة فلا اشكال وان كانت كاشفة وهي  
تكشف عن وهوع المقد له . لك لا للعاصب فيه . بل وربما بشكل امانة  
في الثالثة بان الرهن لا يملك عوده . فكيف واشترائه . بمقرسيه وفي  
مثل اعتق عندك عني ويدفع بان الاصحاب التزموا حتماً هذه قاعدة  
ان لا تحرم سحوق امكيه . كما في الحديث لا يبيع العتق والاشتراء بملك  
العد . عتق عليه . فربما قيل ان تصرف اي تصرف بهذا العقد . وكذا  
في الامر بالعتق قال . انك اذا ارادته من الامر . كون . وقد قيل  
العقد به واعتقه . بكلمة عنه . وقد خلد هذه القواعد عندنا بحكمة مطردة ولا  
سنة . لها . وكذا ورد في اشريع . ما هو ظاهر في خلافها . ولا بد من تأويله  
ورده اليها . . . بشكل الامر في القواعد اللاحقة | لا رهن إلا في ملك  
ملك | في امانة العين للرهن كما هو المتعارف حتى في هذه العصور  
الظاهرة انه من المتفق على حواره وتطبيقه على القواعد قد بعد من  
مفصلات النص حتى ان بعضهم التزم بانه صحت محض وهو واضح

الصنف فان الضمان قتل مال من دمة الى دمة او اشتراك الذمم بعدة المال ودمة المالك المعبر لم تكن مشغولة ولم تصر بعد العارية مشغولة ويمكن التفصي عن الاشكال بان مفاد القاعدة هو اعتبار الملك في الرهن فلا رهن الا في ملك اي في ملك الراهن والراهن هنا اي في العارية هو المالك المعبر لا المدينون المستمير ولا مانع من ان يرهن الانسان مال نفسه على دين غيره تبرعاً ، انما المنوع ان يرهن مال غيره على دين نفسه . فهو رهن حقيقة ، وعارية صورة

وادق من هذا واعق - ان الملك كما ان له ان يحمل ذمته مشغولة بدين الغير فيكون ضمانا بمصاه المروف و يصير المال في عهده . كذلك له ان يجعل ماله مشغولا بدين غيره ويكون دين الغير في عهده ماله بحيث لو عجز المدينون عن الوفاء يكون ماله المرهون هو الذي يمي عنه فهو قد برحم بعض الاعتبارات الى الصان المصطلح ولكن ضمان دمة المال ، لا ضمان دمة الرجال ، ويصح ان نقول - للرجل نارة ان يجعل المال في ذمته واخرى يجعل ذمته في ماله ، وعلى هذا فان شئت قسمه ضمانا او عارية اورعنا ولا مشاحة في التسمية ،

فقدروه واعتلمه فانه من منفرداتنا وفيه المنة .

( ١٣ ) كلما يصح بيعه تصح بيعه ، وكلما لا يصح بيعه لا يصح بيعه

طرد هذه القاعدة بمالا اشكل فيه في الجملة ضرورة ان البيع مخصوص بالاعيان المالية وجميع الاعيان المالية يصح بيعها فالقاعدة الاولى موحدة كلية مطردة ولكن عكسها غير مطرد فان المباح لا يصح

بيعه' ولكن تصح هبتها، ولو صح بيعها لم يكن فرق بين البيع والاحارة ، كما ان كاية الاولى قد تشكل في مثل السلم فن الكلي الموصوف  
يصح بيعه ولا يصح هبته ،

( ١٤ ) كلما صححت اجارته صححت عاريته ، ومالا يصح - لا يصح الطاهر ان هذه القاعدة صحيحة مطردة في عكسها ، وطردها قاطع متعلق الاحارة والعارية وان كان هو العين ولكن باعتبار المنافع وكل عين يصح احارتها لما فيها صححت اعارتها لذلك وكذا العكس نعم قد يشكل في العين الموقوفة ضرورة انه يصح احارتها ، ولا يصح اعارتها ويندفع - اولاً - بجمع عدم صحة اعارتها فان المرزقة ان يبيروها لمن شاؤا كما ان لهم ان يهبوها ما فيها من ارادوا وتالياً : لو سلم عدم الحواز فهذا امر عرضي والقاعدة تنظر الى الاشياء بعناو بنها الاولى لا التي تلحقها ثانياً وبالعرض فليتدر .

( ١٥ ) كلما صح بيعه صح رهنه - ومالا - فلا -

هذه الكلية مسلمة في طردها لاشكال فيها لار البيع كما عرفت يختص بالاعيان وكل عين ذات مالية - يصح بيعها كما يصح رهنها - والكلام في عكسها وهي ايضا مسلمة بناء على المشهور من عدم صحة رهن المدفوع نعم بقي الاشكال في الدين فانه يصح بيعه ولا يصح رهنه ، لاحتصاص الرهن بعدم بالايدان الخارجية ولذا جعلوا القبط شرطاً في صحة الرهن عند بعض وفي لزومه عند آخرين واستدلوا بقوله تعالى ( هو هان مفوضه ) وفي الخبر : لا رهن الا مقوضاً فتكون القاعدة مطردة في عكسها لافي



طردها لأن الرهن حينئذ أضيق دائرة من البيع وفي هذه القصيدة  
 أبحاث دقيقة ، وتحقيقات وسبعة ، لا محال لذكرها في هذا المختصر ،  
 وحلاصة ما عداها فيها من التحقيق أن القرض لا نراه شرطاً في الرهن  
 أصلاً لافي صحته ولا في لزومه والمراد بالقبض في الآية والخبر اعتبار كون  
 الرهن عيناً صالحة للقبض فعلاً أي حين المقد فاذا وقع الجذب الرهن  
 وقبوله وحسب على الراهن تسليم العين المرهونة إلى المرتهن وثيقة على  
 دبه كالجذب في البيع تسليم المبيع عند المقد فالقبض من آثار العقد لا من  
 شروطه ولا يكفي في الرهن كونها عيناً فقط وإن لم تكن صالحة للقبض  
 فعلاً كما في البيع ومن هنا تنجس إمكان القول بصحة رهن الدين إذا كان  
 حالاً أو اشترط حلوله بحيث يمكن قصه حين الرهن فغنم وتدر .

( ١٦ ) كلما يكال أو يوزن لا يصح بيعه قبل قبضه

وخصه الأكثر بالطعام لما روي عن النبي أنه قال ( من ابتاع طعاماً  
 فلا يبعه حتى يقبضه ) وعلة بيعه قبضاً ، الجمهور بصحة الملك قبل القبض  
 لأنه لو تلف أمسخ البيع فاعادة كل مبيع تلف قبل قبضه المتقدمة فيتوالى  
 الصيانات في شيء واحد .

وفي هذه القصيدة أقوال كثيرة ومباحث طويلة موكولة إلى محلها

( ١٧ ) الأصل في العقود الحلول إلا مع الشرط في غير الزوي

يعني إذا باع داره بمائة دينار مثلاً وأطاق وأجرها كذلك  
 فالأصل يقتضي تسليم الثمن فداً إلا أن بشرط تأجيلها إلا في الرويات  
 فإن التأجيل سطلها فلو باعه مائة من الحنطة بمثلها أو بمن من الشمر إلى شهر

أدسة بطل لأن الرويات يجب بعضها مثلاً مثل يدا بيد وكذا في  
الصرف ونظائره مما يجب فيها التفاضل في المجلس وبطلها التأجيل ،

## ( الفصل الثاني في أحكام الشروط )

( ١٨ ) الشرط حائز بين المسلمين الا ما حل حراماً لو حرم - لا لا  
هذه من التبويات ايضاً ومثلها

( ١٩ ) المؤمنون عند شروطهم الا ما حالف كتاب الله

( ٢٠ ) الشرط املك عليك ام لك

وهذه توضيح الاراد من الحوارى الاولى و ( ا عند شروطهم في )  
الثانية وان المقصود منه هو العود والاروم ( حار بمعنى عد ) لا الحوار  
معناه المعروف ومعنى كون المؤمن عند شرطه انه لا يملك عد شرطه  
ولا يتخلف عنه ل هو ملتزم به اذا . وفي تعليق الطرف على المؤمنين  
واستاده انه اشارة الى ان الاعان يلزم الوفاء بالعهود والالتزام وان من  
لا يفي بعهده فليس بمؤمن ،

وبالحلة وهاتان المختاران من حوامع كل صلوات الله عليه

وقم البحث والطر في قه الحديثين وان المراد بما حالف كتاب  
الله او اهل حراماً او حرم حلالاً - ماذا - هل هو تحميل الحرام بمعنى  
التشريع مثل ان شرط عليه ان يحل شرب الخمر المحرم على المكاف

حلاله . أو يشترط عليه أن يشرب الخمر على حرمة و يشترط على هذا أنه لو شرط مانع الخاربة على الشرب أن لا يوطأها أو لا يمسها ونحو ذلك أو شرطت الروجة في عقد النكاح على الزوج أن لا يطلقها أو لا يزوج عليها ونحو ذلك ، فهل مثل هذه الشروط مانعة لاسيما تحريم حلالا أولا بل أراد تحريم الحلال الذي علم من الشرع عدم صلاحيته للتعبير وعدم تأثير شيء عليه مثل الارث والتسري والتزوج ، أكثر من واحدة فلو شرطت عليه أن لا يورث اولاده أو لا يتسرى أو لا يزوج بغيرها . كان باطلا لانه يحرم حلالا عبر صالح لأن ضمير بالشرط يحذف اشترط أن لا يسافر بها أو لا يجرحها من بنت اسمها وامها من مباحات ذاتا وتكون بالشرط راحة العمل أو تركه ولا طعت الشروط ولا حق لها مورد . وللفقهاء في هذه المسئلة مباحث مطولة وإراء متضاربة سمعنا بها مطولا منهم . وزبدة ما عدينا من الحل فيها بعد الحرمة والتمحيص — أن اشترط شيء من المحرمات الذاتية أو العينية كما لو دعه واشترط عليه شرب الخمر أو مخالفة الدر أو الصيد في الاحرام أو وصي زوجته الحائض فطائر ذلك فهو باطل بلا اشكال لانه شرط يحدد حراما ثم اختلفوا أنه بطل العقد أولا : وقد عرفت أن لأصح أن مثل هذه الشروط الباطلة عبر مبطله ، وأما اشترط ترك شيء من المباح كترك الطلاق أو ترك الزواج أو عدم الشر ، وما إلى ذلك من أنواع الحلال فله صورتان ( الأولى ) أن يكون متعلق الشروط ذوات الاعمال مع قطع النظر عن أحكامها . فإن يشترط في العقد نفس الفعل أو عدم الفعل

فيكون العمل أو عدمه لازماً بالشرط وإن كان مباحاً بالذات مثل أن  
تشرط عليه أن لا يطلقها أولاً بتزوج عليها . وأمثال ذلك ( الثانية )  
أن يكون متعلق الشرط بالأفعال باعتبار ما لها من الأحكام شرعاً  
تكليماً أو وصفاً فيكون الفرض من الشرط في الغاية قلب الحكم الشرعي  
وتغييره فنكون الشرط على هذا مشرعة مثل أن تشرط في عقد  
النكاح أن يحل الزواج بغيرها أو طلاقها حراماً عليه أو يجعل أثرها نشأ  
من تركته لارسماً أو عتاً إلى أمثال ذلك من الشروط الغيرة لنفس الحكم  
الوصفي أو التكليفي وهذه هي الشروط التي تحرم الحلال وتخالف كتاب  
الله وشرعية الإسلام لا الذي هو على الصورة الأولى والا لكانت  
الشروط كلها باطلة ولم يبق للشرط الصحيحة مورد كما سبق .

( ٢١ ) كل شرط تقدم العقد أو تأخر فهو باطل

الشروط المتعلق على لزومها بلزوم العقد بعد فرض صحتها ويكون  
نخلها موحاً للحيار هي التي تقع في ضمن العقد . أما التي تقدم فإن  
وقع العقد مبني عليها كما لو قال متك على الشروط المتقدمة لمرت وكانت  
كالذكورة في العقد . وأما التي تأخر بعده باصل معتدة بحيث يكون  
مستصلاً عن العقد فلا أثر لها ولا ترتبط بالعقد أصلاً

( ٢٢ ) شرط الله أحق وأسبق والولاء لمن اعتق

هذه أيضاً من البيوات قالها صلوات الله عليه لما اشترت عابشة  
بربره واشترط مواليتها أن لهم ولائها عند عتقها فقال ( ص ) شرط  
الله أحق وأسبق ، والولاء لمن اعتق .

يعني ان هذا شرط يخالف ما شرعه الله في طبقات الارث فان اسباب الارث نسب او سبب والسبب اما مصاهرة او ولاء او امانة والولاء هو ولاء المعتقد ، لا يمكن ان يتغير بالشرط فيكون له غيره كما لا تتغير سائر اسباب الارث

### ( ٢٣ ) شرط الواقف كص الشارح

هذه المادة مأخوذة من المحدث المشهور الوقوف على ما يوقفها اهليا يعني انه يجب الاقتصار عليها وعدم التعدي حسب الامكان فلو لم يمكن او كان في الاقتصار ضرر على الوقف او للرزقة حار التعدي عنها على خلاف بين الفقهاء لا يحل تذكره

### ( ٢٤ ) كل عقد شرط فيه خلاف ما يقتضيه هو باطل

لا اشكال في ان الشرط الذي ينافي مقتضى العقد باطل بل و يبطل العقد لانه يستلزم عدم الحزم بمضمون العقد ، اعا لكلام والحث في تخصيص ما في مقتضى العقد من غير المماهي وتعيين الصاطعة الكلية في المقام ولو باعه العبد وشرط ان لا يمتقه او يباعه الدار وشرط عليه ان لا يبيعها او لا يرهبها ، وامثال ذلك من سلب سلطة المالك عن بعض التصرفات فانها شروط صحيحة انما قام بها توافي مقتضى العقد و ( التحقيق ) ان المراد بالمماهي الذي سطل و يبطل العقد هو ما سافي جوهر العقد وحقيقته مثل ان يبيعه بشرط ان لا يملك او بشرط ان لا يتصرف اصلا او آخره الدار شرط ان لا يتصرف في منافعها فان مثل هذه الشروط تعود الى ابطال صمم العقد وتؤدي الى شبه التناقص

ومرجمها الى 'اي عتقك وماستك وآخرتك وما آخرتك ، اما لو باعه  
 واشترط عليه ان لا يسع اولاهن او آخره واشترط عليه ان لا يؤخر  
 وامثالها فهي لاتنافي صلب العقد وحقيقته وانما تنافي اطلاقه يعني ان  
 العقد اذا اطلق كان له السلطنة الثامنة المطبقة على البيع ولو قيد كان له  
 السلطنة المقيدة ام لو سلمه مطلق السلطنة بطل والتمرق واضمح بين مطلق  
 السلطنة والسلطنة المطلقة والشرط بالحو الاول باطل والحو الثاني صحيح  
 وهذا في كثير من العقود واكثر الشروط واضح ، والتخير بينهما بين  
 ولكن قد يشكل في كثير من المقامات مثل ما لو تزوجها بشرط ان  
 لا يطلها فانه شرط صحيح ولا ينافي مقتضى العقد بل ينافي اطلاقه ولو  
 تزوجها بشرط ان لا يطلها ابدًا فهي مثل هذا الشرط يقع الاشكال في  
 انه مضاف لحوهر العقد وحقيقته اولا اطلاقه ، وفي امثال هذا تطهر  
 فقهاء الفقيه وقوة استنباطه ودقة نظره واطف فر بحثه .



## ( الفصل الثالث )

### في القواعد المختصة بالخيارات واحكام الخيار

( ٢٥ ) البيعان الخيار مالم يمتزقا . فاذا اتمزقا وجب البيع

هذه ايضا من النويات المتسالم على صحة روايتها عند عامة المسلمين واعلمها من التواتر ويثبت بها اول خيار في عقد البيع وهو خيار المجلس الذي انتهت عليه الامامية واكثر لنداه استنداداً الى ابن ظاهر الافتراق هو التفرق بالادان وهو المتبادر منه لغة وعرفاً فيكون معنى الحديث ان النافع والمشتري لما الخيار بعد احراء العقد الى ان يمتزقا وما دام محتملين في مجلس العقد فالخيار باق لهما قد اتمزقا صار البيع لازماً لا خيار فيه من هذه الجهة . غاية فلا مجال لانكار خيار المجلس وحل الحديث على معنى بعد لا يساءد عليه عرف ولا لغة

( ٢٦ ) يعقوب مردود

توى هذه المادة الى خيار العيب ويمتنع عن سائر الخيارات بان العيب ثمة او مشاعاً بوجوب الخيار بين النسخ او الامضاء بالارش وقد تنعين الارش في بعض الموارد كما لو حدث عيب حديث بمنع من الرد وقد تنعين النسخ او الامضاء بغير ارش كما لو احاط الارش بالثمن فن احده يستوجب الجمع بين العوض والعوض فينعين النسخ او الامضاء

فنبه معينا ولا يمكن المطالبة ، وها مباحث جمة وتحقيقات مهمة ، عسى  
ان ناتي الاشارة الى يسير منها في بابها من هذا الكتاب  
( ٢٧ ) الخبار في الحيوان ثلاثة ثم لاختيار

تفيد هذه القاعدة ( ولعلها نص الحديث ) خيار الحيوان وهو احد  
الخيارات المشهورة وفيه جهات للبحث عند الفقهاء كثيرة منها انه هل  
يختص بعشري الحيوان ام بعم بابه ، وهل يختص بعم البيع ام بعم  
سائر العقود الناقلة

#### ( ٢٨ ) التصرف مسقط للخيار

لا خلاف عندنا ان تصرف ذي الخيار فيما له الخيار فيه مسقط  
لخياره والاحار به مستقصية . انما الكلام في مقدار التصرف المسقط  
فقبل كل تصرف حتى ركوب الدابة ولو قللا واستخدام العبد ولو عمل  
اسقي الماء . وقبل بل حصص التصرفات التي لا تصح من تبر المالك  
كتفيل الحارية وبمعها وردها والمقـ آء هـا بين اوطا وتربط  
والاوفق بالاعتبار والجمع بين الاحار ان كل تصرف دال على الرضا  
والانزاع بالعقد فهو مسقط للخيار . وبلا فلا . ولو رك الدابة يريد  
احتارها واستخدم المدريد امتحانه لم يسقط خياره

#### ( ٢٩ ) التلف في زمن الخيار ممن لاختيار له

مثلا لو تلف الحيوان عند المشتري في الثلاثة وقبلها باحتصاص  
الخيار به دون البايع فالتلف يقتضي هذه القاعدة على البايع ويسرح  
المشتري الثمن منه ولازمه اسباح العقد قبل التلف آكاما حتى يكون



التلف في ملك البائع ويرحم الثمن الى المشتري حسبما يستدعيه كل مسح او انقاسح والا فليس من المعقول ان تلف مال شخص يكون ضمانه على آخر قهراً عليه وهذه القاعدة نظير احتمال المتقدمة - كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بائعه وامرقت بينهما ان التلف هناك قبل القبض وهذا المدعى \* والكلام في ان المسح من حين العقد او من حين التلف عين ما تقدم .

### ( ٣٠ ) كل خيار فانه يزول للعقد

اتفق الامامية على ان العقد الخياري يقع مترلاً وان كانت آثار العقد ترتب من حبه من الانتقال والمالكية ووجوب التسليم وغيرها عابته انه لو مسح صاحب الخيار انحل العقد ورجع الثمن الى المشتري وانتمى الى اناصح ويقع الكلام حينئذ ان المسح هل هو من حبه او ينحل العقد من أصله وترتب على ذلك قضية المدعى من حين العقد الى حين المسح وعلى الاول تكون مدفع المبيع في تلك المدة للمشتري ومدفع ثمن البائع وعلى الثاني بالعكس ونسب الى بعض اعاطم فقهاء الامامية ان العقد لا يؤثر الا بعد انقضاء زمن الخيار لازماً وصيرورة العقد وهو غير ساد \* وعلى كل فالعقد الخياري يقع مراعى فيما ان يحل ويستقص او يدرم ويبرم ثم ان الحوار والدروم قد شاورا على العقد وذلك في شرط الخيار فقد يشترط الخيار لعمه مدسة في ثلاثة ايام فاذا مضت الثلاثة ولم يفسح لرم فهو حوار بين لزومين ولو شرط له خياراً بعد خيار المجلس شهر ، مثلاً فيكون لازماً في الشهر فقط فهو لزوم بين

حوازين ورد بما يتحقق امثال هذا في غير خيار الشرط من انواع الحيارات  
كما يظهر للمتبحر النبيه

### ( ٣١ ) الاصل في الخيار العوريه

حيث قد عرفت ان الاصل في العقود القزوم سيما البيع فلا يخرج  
عن هذا الاصل الا بمقدار اليقين فاذا دل الدليل على الخيار في الحلة  
لزم الافتصار على المتيقن وهو الفور فان مسح ذوالخيار فورا والا صار  
العقد لارما نعم لو كان في دليل الخيار دلالة على التراخي صراحة او  
اطلاقا امتد زمن الخيار بمقدار ما يبدل عليه الدليل ومن هاهنا قسموا الخيار  
من حيث الفور والتراخي الى ثلاثة انواع ( الاول ) ماهو على التراخي  
اما من ص د ل الجمل كخيار المجلس وخيار ثلاثة الخيوان وخيار  
ثلاثة التأخير وخيار العيب او بحمل المتعاملين كخيار الشرط وشرط  
الخيار ( الثاني ) ماهو على الفور كخيار الرؤية على المشهور فاذا باع عينا  
بالوصف ثم وجدها على خلافه كان له المسح فورا ، فان لم يمسح لم يمسح لزمه  
العقد ولكن اطلاق بعض الاحبار قد يسفاد منه اتراخي على اشكال  
( الثالث ) ما يصلح لكل منهما وهو الخيار المحمول بجهلها كخيار  
الشرط كما عرفت ، اما خيار العيب او العيب فليل على الفور وله المشهور  
وقيل على التراخي وهو الاقرب عدنا .



## ( الفصل الرابع )

في الدين . والرهن . والضمان



الدين في مقابل المين وهو اشتغال الذمة بكلي للغير او السكلي الذي اشتغلت به الذمة للغير ، مثلا اذا اشتغلت الذمة ب درهم فهو كلي لان كل درهم في الخارج يصلح ان يكون مصداقا له والتعيين في الوفاء لعدون ،

وسبب اشتغال الذمة يكون اختيارياً تارة كما في العقود مثل القرض والبيع والاحارة ونحوها ، وقهراً اخرى كالواجبات المالية الشرعية مثل الكفارات والصيامات والعققات وغيرها . ويكون حالا وموحلا حسب الحمل . والرهن هو الوثيقة على الدين ، ويمكن جعل الوثيقة على المين كالعارية والمقبوض بالسوم ونحوها ولكن لا يسمى رها . اما الضمان فهو عند الجمهور اشتغال الذمة بحق واحد فهو عديم من الصم والتون زائدة فيصح ان يقال انه ضم ذمة الى اخرى . وعند الامامة انتقال الحق او نقل الحق من ذمة الى اخرى فهو من الصمن والتون اصلية والمراد بالحق المضمون هو الدين اي الحق الثالث في الذمة فعلا او بالقوة القربة كدرك الثمن او المضمن وكشفة الزوجة مدة شهر

اوسنة وهذا هو الذي يصح الرهن عليه ومن هنا تنحى القاعدة .

( ٣١ ) كلما جاز الرهن عليه جاز ضمانه

وعمي كلية مطردة في طردها ، اما عكسها وهو ما لا يجوز الرهن عليه لا يجوز ضمانه فقد بعض يدرك المبيع فقد قيل انه لا يجوز الرهن عليه لاستلزامه بقاء الرهن في الغالب مؤبدا لجوار ان لا يظهر له مستحق بخلاف الضمان فانه لا محذور فيه ولا ينحى ما فيه

( ٣٢ ) كل دين حال لا تأجل

تأجيل الحال يحتاج الى سبب جديد وهو نادر منها اشتراط تأجيله في عقد لازم . ومنها صيان العبر له موحلا .

( ٣٣ ) كل دين موحل لا يكون حالا

الا برضاها او موت المدينون كحجر المشهور ( ادا مات الميت حلت ديونه ) وسره ذوال ذمته بموته فينتقل الحق في ماله وهذا نظير ما ذكرنا سابقا من اشتغال ذمة الدال لادمة الزحال يعني انتقال الحق من ذمته الى تركته

( ٣٤ ) الرهن والمرتهن مجموعان من التصرف

الظاهر انه حديث او مضمون حديث والاصل والاعتسار ايضا يقتضي ذلك ادلو اصلق التصرف للرهن في العين المرهونة كما كان قبل الرهن رال الوثوق ، اما المرتهن فليس له الا حق استيفاء دينه من الرهن لو امتنع الرهن عن الاداء فالعين ومنافعها لا تزال ملك الرهن وان كان ممنوعا من استيفائها نفسه

( ٣٥ ) المرهون غير مضمون الا مع التعدي او التعريط  
لان العين المرهونة عند المرتين امانة والامانة لا تضمن الا بالتعدي  
او الشرط

( ٣٦ ) المرتين احق برهنه

وهذه احدى فوائد الرهن فان الراهن اذا افلس او مات وقصرت  
امواله عن ديونه يصرب الغرماء في تركته بالنسبة ولكن المرتين يأخذ تمام  
دينه من الرهن فيبيعها هو او الورثة او الحاكم فان زاد ضمه الى الاوال  
للغرماء وان نقص ضرب منهم بالنقص

( ٣٧ ) الكفيل غارم

فاذا عجز المكفول او اعسر او تمرد عزم الكفيل اى تعين للغرامة  
وهذا على رأي الجمهور في الضمان والكفالة واما عند الامامية فالمكفول  
تبره ذمة من حين الضمان وينقل الحق الى ذمة الضامن .  
ثم ان الضمان يستعمل في اصطلاح الشرع والمنشوعة والعقبات في  
مضيقين .

( الاول ) ماسق من ضم ذمة الى ذمة او انتقاله من ذمة  
الى اخرى .

( الثاني ) عرامة المال وكون حمارته عليه ولكن لما كان خسارة  
مال كل انسان عليه لم يكن معنى لاستعمال الضمان بهذا المعنى لان  
الانسان لا يملك على مه شيئا لذلك لم يستعمل الضمان فيه الا نادرا  
واحتص استعمال الضمان في الاكثر بما اذا تحمل انسان خسارة تلف

مال غيره فيقال هو ضامن لعلان اي يملك على ذمته حرامة ماله ويمكن  
اندراج اللعينين تحت عنوان واحد جامع وهو ان حقيقة الضمان هو كون  
مال انسان في عهدة آخر فيندرجان تحت ضمان العهدة وحيث انه على  
خلاف الاصل ضرورة ان الاصل عدم تحمل انسان لعهدة مال غيره  
فلا يتحقق الضمان مطلقا وطى معنى كانت الا باسباب خاصة بمصها  
اختياري كالضمان بالمعنى الاول بمصها ففهي وان كانت بعض  
مقدماته اختيارية او لا اختيار فيه اصلا كالضمان بالمعنى الثاني وله اسباب  
شرعية كثيرة ويساعد اعتبار الغفلة على سببها للضمان ايضا . واقوى  
تلك الاسباب واكثرها موارد هي اليد .

#### ( ٣٨ ) قاعدة اليد

المأخوذة من الحديث السوي المشهور ( على اليد ما أخذت حتى  
تؤدي ) . وهي ايضا من النبويات البليغة وجوامع كله صلوات الله عليه  
وكتب فيها علماؤنا الاعلام رسائل منفردة وشروحا ضافية ولا محل  
هذا لبسط القول فيها وحلاصته ما تدل عليه ان كل من وضع يده على مال  
غيره ظلما وعدوانا او جهلا ونسيانا او غير ذلك فهو ضامن له اي يكون  
عهدة ذلك المال عليه حتى يردده الى صاحبه ولازم ضمان العهدة اي كون  
المال في عهدتك ان زرده الى مالكه ان كان للمال موجودا وان تلف  
تداركه برد المثل او القيمة اليه فتوديه اليه بدله بعد تعذر عينه فاليد  
سبب للضمان بهذا المعنى ويتمتع على ذلك قضية ترتب الايدي على العين  
الواحدة فالغاصب مثلا اذا باع العين المفصولة ثم انتقلت من يد الى يد

فكل واحد منهم ضامن ، لكن على البذل بمعنى ان المالك الرجوع  
على اي شخص منهم ويرجع كل منهم على الآخر ويكون قرار الضمان  
على من تأتت العين في يده ، وفي هذا البحث تعقيبات مهمة على  
كلمات الاصحاب وساحت دفقة في هذه الامثلة لا ، هذا هو المختصر  
( السب الثاني )

### ( ٣٩ ) قاعدة العرور

المستادة من بعض الاحداث واسر العتلاء للمعر عنها بقولهم :  
( العرور رجع على من عره اقم ولم لك شخص طعاما لتأكله  
محمدا او دابة لتركها ثم حذر انها لعيره فيه ان يد لك بالقيمة او الاحرة  
وعبك ان تدفع له وترجع به دومت على من سرك واعراك به طعامه  
وقد بدله بك وهكده امثل ذلك في جمع الابواب والعرور من  
اسباب الصير كايده ، وبك العرور عنها في الموارد التي لا بد هناك  
و بينهما عموم من وجه كما لا يخفى وابواب العرور المحرود في البيع  
والاحارة وغيره كثيرة ، وبه ان يكون من باب النسب كالفائدة  
الآتية .

### ( ٤٠ ) الاتلاف

وهو السب اثبات من اسبب الصير وهو بفسك بفسا عن  
سابقه ومبركة القاعدة المستادة من الاخبار ايضا وهي ( من اتلف مال  
غيره فهو له ضامن )

وهي عامة ايضا كفائدة المد ، يعني ان اتلف كالاتلاف بحري

في العالم والجاهل والعلماء والعمال ، ونسبوا والدأكره ، واقضي بالبيع  
نعم التالف يختص بالمدوم والمعدوم ونسبوا - وكان الاتفاق معه ما لو  
كان تحت اليد أولاً يكن .

### ( ٢١ ) الاحكام

من اسباب الضمان الاحكام عمل الغير ، فمن عمل عملاً مباحاً  
مع الادن من حاكمه لشرع او قضاء او مرتبه من عمل لك عملاً مقام  
فليس معناه انه عمده بحكمه بل بدت احرة لادن له لان عمل غيره محرم  
الا اذا قصد التبرع او صرح به في صورة عدم تصرع  
ولهذا قول لانه انما في نفسه ولا في الاخر

( ٢٢ ) ما يضمن بمصومه يضمن - مدد

ومالا يضمن بمصومه لا يضمن فاسده

من اسباب سب مال مير وقصه مقده ، وقصه فاسده ونفوذ  
انعمومات كل ضامه فاسده بمصومه بالثمن المسمى  
فماسده مصومون ايضا ، ولكن مثلاً وقصه من قص المشتري انتم  
بالسب الفاسد وتلف في مدد مع جهل المالك ، فمدد كان مصوماً فاسده  
اي على المشتري لان البيع صحيحه مصوم ، فماسده ايضا مصوم  
مثله او فيه ، والله وامثالها من نفوذ لادن وانما صحيحها غير  
مصوم فماسدها غير مصوم فنفوذت على المالك انما سبده لا تصممها  
لان صحيحها غير مصوم فماسدها غير مصوم - ومثلها له وف  
وانصافات وصراف - ولكن التمتع بالاسباب الضمان في السب - مدد



ونظائره هو قاعدة اليد وسبب عدم الصمان في الهبة واحوائها هو انقضاء  
الحائفي للسقط لضمان اليد كما سيأتي قريباً والبحث المستوعب في هذه  
القاعدة مو كـول الى محله وحيث عرفت اشهر اسباب الضمانات واشيعها  
قاعدة ان للضمانات مسقطات اهمها واقومها - الامانات

### ( ٤٣ ) الاثمان مسقط للضمان

وضع اليد على مال الغير يقتضي الصمان حسبما عرفت ولكن اذا  
دفعه اليك مؤتمن سواء كان صفة الامانة المحردة كـلو كان الدفع لمصلحته  
فقط كالوديعة التي هي استئجاره في الحفظ فقد سقط الصمان قطعاً فلا ضمان  
تتمها الا مع التعدي وتربط وهما في الحقيقة اثنان وليس على الاضمان اليد  
صافط قطعاً ، او كان امانة محتطه كـلو كان الدفع لمصلحة الطرفين مثل  
العين المستأجرة ومال الفراض ( المنصوبة ) ونظائرها او كانت متمحضة  
للقاض كالعريضة . فالحصان لا يجتمع مع الامانات اصلاً ولكن بالحد الذي  
عرفت من الضمان فتدبره جيداً

### ( ٤٤ ) الاذن مسقط للضمان

هذا هو المسقط الذي في الاذن من الشارع او من المالك وان لم  
يكن صفة الامانة الخاصة او العامة يسقط الضمان كما لو اذن لك في اكل  
ماله او عتق عبده عن «كك اور كوك» دانته وعطت هي كل ذلك  
لا ضمان وان كان مقتضي ضمان في الجمع قائماً وهو اليد ولكن الاذن مانع ومثله  
الاذن الشرعي وهو الامانات الشرعية لا الماكية كالقطة

ومجهول المالك بل ومال اليتيم عند الولي ومال العايب عند الحاكم وهكذا  
اليد تقتضي الصيانة والاذن الشرعي يسقطه فتدبر هذا .

( ٢٥ ) التسليط والافدام يسقط الاحترام

مال المساء وماله كما عرفت محترم ومقتضى للصيانة، وان كان لو عمل لك  
عملا بدون اذنك او مع مبيتك او باعك بالبيع التام وسلطتك على البيع  
مع علمه بالتسليم فانفعته او تلف من يده عندك سقط الصيانة عنك ولا  
يستحق اشم من ولا الاخرة لأن التسليط والافدام قد اسقط احترام ماله  
وعمله واذا سقط الاحترام سقط الصيانة . نعم لو كانت العين موحودة  
كان له استرجاعها طعنا ، ، ، هذه اهم اسباب السقوط بعد الاسقاط  
والوقف والدمية او الابرأه ، كما ان تلك اهم اسباب الصيانة عدا صيانة  
الدرك واشباهه مما لا يتدرج في عنوان الصيانة بالمعنى الذي ذكرناه من  
كونه تلف مال شخص على آخر وصيانة الممعدة يشمل الكل ويضم  
الجميع فتدبره .

## ( الفصل الخامس )

في قواعد عامة متفرقة تنبي عليها جمهرة من الفروع

( ٢٦ ) قاعدة السلطنة

التي تستمد من النبوي ( التام مسلطون على اموالهم ) و يترتب عليها  
كثير من الاحكام ، مثلا للانسان ان تصرف في داره كيف شاء

و يمنع شملك في جداره ولو مع الاشراف على حاره وليس للحد  
منه لان الس مسطون على اموالهم الا ان يستلم ذلك الاضرار  
بالخارج فيرفع بقعدة لاصرار الحكمة على قيادة السلطنة . نعم لو تعارض  
اصرار رفعت القضية الشخصية الى حكم الشرع لينظر ابي الصررين  
احد فيصلي به او يحدد مبدأ يحلص منه الى اجمع بين الحقين وار تكاب  
اهون الاسرين

### (٤٧) قاعدة الجهة والعرر

انق السكل على ان الجهة في العقود الثلاثة كبيع والاحارة  
وتحدهما مطلقان للعقد يعني انه لا يصح مع الجهة في احد العوصين  
وتنبيهين والعل شرط في صحة العقود ان الاتفاقات في احد فلو باعته  
نشرين وه يعينها دراهم اود ير اوباه ككنا ولم يعينه بشخصه او  
بوصه الزام للجهة . يصح العقد ، كما انه وقال احدى سائي طالق  
او احد عيدي حر لم يقع طلاق ولا عتي ، وهذا لا اشكال فيه عند  
امة المسلمين في امة ، وبؤيد الاجماع الشرعي والعقلائي الحديث  
السوي لشهود ، هي التي عن العرر او هي التي عن بيع العرر . انما  
لاشكال والبحث والحدال في صاغة العرر والجهة وقد اضطررت  
كلمات لعقهاء ولاعولين في تعريفه وتحديدته و يتفرع على ذلك فروع  
كثيرة بخلاف حكمها باختلاف معنى العرر ، وان محمول الوجود او  
احتمول او العين او صفة او المقدار لا يصح بيعه وسيأتي بيان ذلك  
في محله شاء الله .

## ( ٤٨ ) قاعدة الاحسان

المستفادة من قوله تعالى : ( ما على المحسنين من سبيل ) . وينسبك بها في موارد كثيرة مثل ما لو اودع عندك شخص وديعة وحشيت عليها من التلغف فقلتها الى مكان حرر ثمن عليها فيه وصرفت على نفسها مالا فالك تستحق الرجوع به على ذلك ، وان لم يادن لك فيه والى ذلك يحسن . ( ما على الخبيثين من سبيل ) الى يمكن القول بان لك حق سعيك وعملك لان عمل المسلم محترم الى قصد انزع وهذا مما لا يبعد عنه العقل وحرف والاعاء . سيما في ابيته حيوان او انسان حرا او عبدا فمحذور بل قد يجب على المسلم ان يهربها خوفا لربك ورجوعه على صاحبهم لو رجع بعد ذلك ومن قبلها ان يحده بعد سنة وان كان بمراحمة حكا الشراء وان كان حرا من عمله او من ذلت له .

## ( ٤٩ ) قاعدة نهي السبيل

المستفادة من قوله تعالى : ان جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وفرعوا نهيهم عنه حرر مع العبد المسلم والامة من الكافر ولا روعها منه فضلا عن تزويج الحرة المسلمة والحق انهم به يبع المصحف منه

## ( ٥٠ ) قاعدة غموة التكليف

ويعبرون به . ان الكفار مكهون بالبروع كما انهم مكهون بالاصول . ومنتهى هذه القاعدة ان الكفر اذا سلب يجب عليه ان يعصى جميع ما فاته من بوجه الى اسلامه من صلوات وصيام وركوات وغيره ولكن يسقط عنه جميع ذلك ببركة . :

( ٥١ ) قاعدة الحب

المستفادة من قوله صلوات الله عليه ( الاسلام بحسب ما قبله ) وكانت معاملته ( ص ) مع المشركين وعبرهم من الكتابيين الذين يدخلون في دين الاسلام تشهد بذلك ولا يكافئه بقضاء شيء مما مضى من الحقوق الآتية ولا يبقى عليه الا حقوق الشر من الدين ونحوها . اما الحقوق الآتية كالكفارات ونحوها فمما لا يشهد به الا القواعد تأتي

( ٥٢ ) الاوصاف لا تقابل بالاعراض

للعراض هي الاعيان القائمة في الوجود بعضها من مواد وعروض وما تحصل منها ككسافه ، والاصاف هي الاعراض التي لا تستقبل بالوجود وانما تقوم ووجودها بوجود غيرها وذلك كموارص الحكم والكف والحوار من المقولات والاعيان هي التي تقابل بالنال في نظر طرف ويكون تمام هو مشاها في كونه عما وحوارها فالعين تقع في مقابل العين وانما مع براه اشمن ، اما الاوصاف التي هي اعراض وليس ه وجود مستقل فلا مع شيء من اشمن براءتها كما يقع في مقابل الاعيان ونوع على انحصار الحقيقة او الاعتبارية ، مثلاً - اذا اشترت فرسا شرط كونه اصيبه عنه دبر او عدا بشرط كونه كذا فهي باجتماعها في مد البعد او العرس لاني مع بل العبد وكتافته فلا يتسقط شيء من اشمن على الكونه كما تتسقط على حواره ، نعم الكتابة وسائر الاوصاف الحسية في العبد وفي الخيل تزيد في قيمتها اي في قيمة عيها ويظهر اثر ذلك فيما لو تحجب الوصف المشروط في العبد فان تحلله يوجب

الخيار بين الفسح أو الامنع باسم وليس له المطالبة بالصاوت كما في  
خيار العيب الذي يوجب قصا في اصل الحلقة فيكون اما فقد جزء او  
فقد ما هو بمنزلة الحر، فمن السلامة كشرط صمعي اليه تنصرف اطلاق العقد ولا  
يرتفع اثره إلا بالبرائة من العيوب ولو طرأ المبيع معيبا بمرض ونحوه كان  
للمشتري المطالبة بالارش فوصف سلامة غير اوصاف الكمال وربما يأتي  
مز يد بيان لذلك في محله توفيقه تعالى

( ٥٣ ) من احب ربه ميتة فهي له

هذا ايضا من الاحداث الثبوتية مشهورة وبطل باطلافه ان  
الارض التي ليس لها مالك مخصوص ، ولا تعرف مالكا بالخصوص  
المتنوعة عمدة او غيرها ذا احياءها سائر ما كذا وهذا مشق سببه في  
الحلة اما الكلام اولا في انه حل تحت الاحياء الى اذن الامام او  
السلطان ام لا ووجه الاول ان الاول هو الامام والخراجية وان  
كانت المسلمين واسكن امرها ايضا راجع الى الامام لانه ولي المسلمين  
فلا بد من استبدانه بانصرف فيها وتهدا منه ، ووجه ثاني ان ورود  
امثل قوله ( ع ) من احياء ارب مئة فهي له كاد عام وغايك للمحي  
و ( ثانيا ) ان الاحياء هل سدد ملكية بديه كسائر الاملاك ام تدور  
مدار بقاء الاحياء فلو عادت اى الخراب حرجت عن ملكه ام لا  
وتحقيقه موكل الى محله

( ٥٤ ) انتهى في العادات ينتهي الفساد مطلق

وفي المعاملات في الحجة

أما وجه دلالة على الفساد في العبادة فواضح ضرورة أن العادة  
روحها لقرينة وأب يكون العمل مقرباً والهي يقتضي كونه مغفوض  
والبنغوض لا يصلح أن يكون مقرباً أما في المعاملات فالنهي لا يحلو أما  
أن يكون لذات المعاملة أو لركبها أو غير ذلك من أحوالها أولوصفها للآدم  
أولوصفها للمعاقب أو لآخر خارج عنها أما الهي لذاتها فمثل قوله (ع)  
(لا تبع ما ليس عندك) ، (لا بيع إلا في ملك) ، وأما لركبها فمثل قوله فمن  
(الكلب سحت) فإن الثمن والثمن ركب المعاملة ، وأما لأحوالها العبر  
الركبية فمثل الهي عن بيع عبر الدلع فإن الباع والمشتري وإن لم يكونا  
أركاناً في المعاملة ولكل منهما من جهة لروم رضاها حرّان لها ، وأما الهي  
عن أوصافها اللازمة فمثل الهي عن ملك الرجل عموده ومخارجه فاب  
الملكبة من آثار البيع اللازمة ، وأما لوصفها للمعاقب فمثل المع من لروم  
المعاملة بخيار أو بفتح فإن اللزوم وصف معاقب لها ، وأما ما كان لآخر  
خارج فمثل الهي عن البيع وقت النداء بقوله تعالى (فاسعوا إلى ذكر  
الله وذروا البيع) ، ومثل هذا النهي لا يقتضي الفساد قطعاً كما أن الهي  
عن الأركان يقتضيه اتفاقاً وأما الباقي فمثل حلاف والحق أن المقامات  
تختلف ويدل على ذلك كل مورد بخصوصه حتى يستظهر منه أن  
المراد من الهي هو الفساد والحكم الوضعي أو محض الحرمة والحكم  
الكليهي فمثل حديث نهى النبي (ص) عن بيع العرر حيث أن العرر  
هو الجمالة والاعدام على الخطر وهي ترجع إلى الثمن أو الثمن وهما ركنان  
فلا ريب في أنه يدل على الفساد ولكن مثل لا يملك الرجل عموده

يحتمل الجريمة ويحتمل الفساد ويلزم في مثله التأمل والاستمانة بالفرائض  
لتحصيل الحقيقة وهي من وظائف المجتهد المطلق وباقي البحث موكول  
الى محله

( ٥٥ ) كل شيء لا يعلم الا من صاحبه فقله مصدق فيه ،

الاشياء التي لا يمكن العلم بها في العالام الا من نفس صاحبها لا يحصى  
من لزوم تصديقه فيها والا لو فف حريان كثير من الامور مثلا - اذا  
افقت على الوديمة التي عندك ملحا لحفظها من التلف فقل لك انك  
انت متبرع وقلت فصدت الرجوع بالمعوض ولم اقصد التبرع ففصدك  
لا يمكن العلم به عادة الامن ففك ففوه تصدق فيه لو فف حريان القصيدة  
ولم تحل مثل هذه الخصومة - ته انه لسداحيال الكسب تدرم باليمين  
ونظائر هذا كثيرة ولعل الى هذا نرحم قاعدة

( ٥٦ ) الله . مصدقات

يعني في الامور التي لا تعلم عادة الا من ين مما هو مختص بشؤون  
النساء كالحبض والخل والخلو من اروح والدحور وامثله فلو ادعت  
انها ذات روح او حلة او حرحت من العدة فلا تروحع الروح -  
تصدق ولا تطلب اليمن منها الا عند الخصومة

( ٥٧ ) الضرورة في كل شيء الا في الدماء .

يعني ان الضرورة تبيح كل محطور الا الدماء . والى هذا اشير في  
بعض الاحبار ( لاتفية في الدماء ) ضرورة ان التقية اى شرعت لحفظ  
الدماء فلا مجال لحرمانها في ضد ما شرعت له فلو قال لك الظالم اقتل



المؤمن مثلاً ( وهو غير مستحق القتل ) والا فتنتك لم يجر لك وله  
نعم لوصال عليك شخص يريد فتنتك حاز بل وحب عليك دفعه ولو  
توقف على قتله جاز . والفرق بين المقامين واضح فالأول كراه والجهر لا  
أثر له في النفوس المحترمة . نعم لو قال أطعمه قدرته أحرق بيت فلان  
والا فتنتك حاز لك أحرأفه ولا صلح لك إلا كراه . وأبسط هذا  
أقوى من المباشر

### ( ٥٨ ) لا يدفع الضرر باصرار الغير

إذا توجه الضرر عليك ابتداءً فإراد الخطأ مثلاً أبسط ما تجد طعامك  
لا يجوز لك أن تدله على طعام حركت دفعه عن طعامك لأنه لا يجوز أن  
يدفع الإنسان الضرر عن نفسه باصرار سيرة ، نعم لو توجه الضرر على  
الغير ابتداءً لا يجب عليك دفعه باصرار نفسك فوقل الخائر انصبي  
الطعام الذي عندك لفلان والا أحدث طعامك حار أن تعطيه ذلك  
الطعام ولا يجب عليك الدفع عنه بإعطاء صعامك . فاعرف ذلك

### ( ٥٩ ) الإنسان قد لا يملك شيئاً ويمتد أن يملك

يظهر هذا في مثل الشععة من الشريك لا يملك ولكن يملك أن يملك  
وفي الحيرة وأمثالها

### ( ٦٠ ) القدرة على التسليم شرط في المعوضات

ويظهر منهم اعتبار تحقق القدرة حال انعقد ولكن لا يحد ما يعاض من  
كفاية حصولها ولو بعد انعقد ما لم يحصل غرراً وجهاًة  
( ٦١ ) كل من صحت مباشرة لشيء صحت وكالته إلا الواجبات المعدية

هذه ضابطه ما تصح الوكالة فيه شرعا وهي عامة لا يخرج منها الا العبادات البدنية ويلحق بها النكاح واليمين والنذر والابلاء واللعان والقسامة وتحمل الشهادة وادائها والظهار ، اما العكس اي ما تصح الوكالة فيه ولا تصح مباشرة فقد ذكر له الجمهور امثلة كثيرة والذي يتم منها على اصولنا ، باب الوكالة على التوكيل مطلقا ومنها توكيل المحل محرما في ان يوكل محلا في التزويج وتوكيل المسلم ذميا ان يوكل مسلما في شراء العبد المسلم

( ٦٢ ) اصالة عدم تداحل الاسباب وعدم تداحل المسببات

فاذا اشترى بت ملاحيا واشترطت لسك الخيار ثلاثة ايام لم تتداحل هذه الثلاثة في ثلاثة خيار الحيوان بل يكون لك ثلاثة اخرى غيرها لان الاصل في كل سبب ان يكون له مسبب مستقل ولو قال لك من تحب طاعته اكرم عالما واضف ادبيا - لا بكفك صياقة عالم ادب في امثال الامرين بل لا يد من التعدد - هذا هو مقتضى الاصول والقواعد الاولى وقد يخرج عنها ويصح التداحل ولكن الدليل خاص كما وقع بالشرع في موارد اشهرها تداحل الاعسال فمن كان عليه غسل حياة وغسل من ميت واراد ان يضم اليها غسل الجمعة كما هو عن الجميع غسل واحد سيما مع قصدها اجمع ، وقد ورد في اخبارنا المعتبرة : ( اذا احتمت لله عليك حقوق كمالك غسل واحد ) ، ونظيره ركعتا تحية المسجد وغير ذلك

( ٦٣ ) كلما حازت الاجارة على شيء مع العلم بجارت الجعالة عليه مع الجهل

بوصيحيك ذلك انه لو شردت دابتيك او اتق عبتك وتريد ان تستأجر  
شخصاً على ردها فان كان العمل معلوماً ما ما ومكاناً ووصفاً جازاً ان  
تستأجره وتعين المدة لطبها يوماً او يومين وان كان مجهولاً كما هو الغالب  
لم تستأجر الا حرة وصحت الحصة فنقول له ان رجعت دابتي فلك كذا  
بل هو اوسع من ذلك في الحصة فنقول من رد عيدي فله كذا

## (قواعد خاصة بالاقرار)

( ٦٤ ) اقرار اعملاء على انفسهم نافذ - او حائر

وقد تقدمت الاشارة الى موخر من القول فيها

( ٦٥ ) كل اقرار لا يقبل بعده الانكار

هو اقرار بد عشرة دراهم ثم انكر او ادعى الاشتباه او العبط او  
امثل ذلك لم يسمع منه

( ٦٦ ) كل انكار يصح بعده الاقرار

وهذا في باب الاموان والحقوق واضح فانه اعتراف يلزم به وانكسر  
يشك في ابواب انكساح والمعدد ومحوها ، فلو ادعت زوجيته وانكر ثم  
رجع فافر او انكرت هي ثم اقرت فهل يقبل اقراره ام لا - وكذا  
لو انكرت رجوعه في المدة ثم اقرت بعد المدة انه رجع بها في المدة  
والمسئلة تحتاج الى تأمل

( ٦٧ ) كل من قدر على انشاء شيء قدر على الاقرار به اي اقراره فانفذه

ومن أمثلة ذلك ما ذكره في مسائل الرهن وفروعه انه لو ادن المرتهن  
للراهن في مع العين المرهونة فباع الراهن وادعى المرتهن انه رجع عن  
الاذن قبل البيع فهو باطل وادعى الراهن انه باع قبل الرجوع فهو صحيح  
قالوا ان اراهن اذا قال نعت وصدقه المرتهن ثم ادعى الرجوع قبل  
البيع فالقول قول اراهن والبيع صحيح ، واذا ادعى المرتهن الرجوع  
وصدقه اراهن ثم ادعى انه باع قبل الرجوع فالقول قول المرتهن والبيع  
باطل ومدرک هذا التفصيل هو القاعدة المذكورة فان اراهن له اشاء  
ابيع في صورة الاولى قل ان يدعى المرتهن الرجوع فيند اقراره لان  
من قدر على ان يشيئ بقراره فيه بخلاف الصورة الثانية فانه لا  
ادعى المرتهن الرجوع اولا وصدقه الراهن لم يكن للراهن ان يبيع في  
ذلك الوقت لان الرجوع مدر محقق اما سابقا اولا حقا فلو اراد الراهن  
اشاء البيع حينئذ لم يصح فلا يصح اقراره بتلك القاعدة ايضا واستشكلوا  
في حجة فروع

وحل اني قد علمت انه قد رجع انه قد علمت انه قد علمت انه قد علمت  
بعض اعلامنا المتأخرين رسالة وهي :

[ ٦٨ ] من ملك شيئا ملك الاقرار به .

وهي عبر قاعدة الاقرار المعروفة طبع ومنه انه لو ادعى المرتهن  
اصغير ومتولي الوقت فله ان اقر او لا يقر مثلا ان يقر او لا يقر  
ايحار الوقت وغير ذلك فان اقراره لا ينافي ذلك البيع والايحار ومن  
ملك شيئا ملك الاقرار به وقبول هذا الاقرار بخلاف ما عدا الاقرار

فإن إقرار الماقل إنما يقيد على نفسه لا على غيره والإقرار في هذه المواضع صار نافذاً على الغير ولكن بذلك الملاك الذي أشارت إليه الفعدة .  
وهذه لحة موحدة من هاتين القاعدتين الكعبدتين ، وابطط محال إلى موضعه ، اما عكس الأولى وهو من لا يقدر على إنشاء شيء لا يقل إقراره فيه فهي مسألة أيضاً في الحجة ويخرج منها من أقر على نفسه رزق إذا كان محمول النسب فإنه مبل مع أنه لا يقدر على إنشاء الرزق لنفسه وعد اخمهور أن المرأة تقدر على الإقرار بالكساح مع أنها لا تقدر على إنشائه فليتأمل .

( ٦٩ ) كل من أقر بحق لسبب مجهول قل تفسيره له  
مثلاً لو أقر بأن داري أنفقت لزيد فلو قال بعد ذلك قلتم بالاسبب  
الحذر كالمئة ودرجعت به لا ياسبب اللارم كالبيع فلا رجوع - بقول  
قوله ولا يدرم بالدار استصحاباً لبقاء ملك المقر له

( ٧٠ ) كل من أقر بمهم يدرم تفسيره وبقبل قوله فيه  
من أقر بأن علي لزيد دين أو مال يدرمه الحاكم بتفسيره ولو فسره  
بدرم أو أقل قل - إلا أن تكون هناك قرينة معتبرة على خلافه  
( ٧١ ) كل عارية أمانة

أي لا تضمن بغير التعدي والتعريض ويستثنى من ذلك عارية لذهب  
والنصة أو مطلق إعدريه مع شرط الصمان  
( ٧٢ ) كل هبة يحوز الرجوع فيها بعد القبض ، إلا إذا كان  
الرجوع بعد التلف أو كانت معوضة أو هبة الرحم

( ٧٣ ) كل صدقة لا يخور الرجوع فيها بعد القبض . أي بعد بعض مستحقها ويشمل الصدقات الواحة كالزكوات والكفارات ومحوها والمستحبة كالصدقة المطلقة أو الوقف وأحواله

( ٧٤ ) كل تصرف من المأكوه عقدا أو ايقاعا باطل لان قصد الاختيار شرط ركبي في جميع المعاملات والافاعات بل والعبادات

( ٧٥ ) كل معاملة من سدة أو غيره من غير المالك وهي فصولية والمراد بذلك من له حق التصرف فيشمل الوكيل والوصي والولي والمتولي ومعاملة العسولي في جميع الابواب موقوفة على الاحادة على تفصيل يأتي في محله ان شاء الله

( ٧٦ ) الفرقة كل امر مشكك

هذه الفرقة مشهورة في كتب الفقه وهي مستفادة من احاديث مروية من طرق امرقين وفي بعض احاديثنا كل امر محمول فيه فرقة ، ولكن اصحاب الامم من الا في موارد مخصوصة ونقول «سواء» انها موهوبة بكثرة تخصص وطهر من القرآن الحمد انها كانت مشروعة في الشرايع الالهية مثل قوله تعالى ( وانه فكل من المدحسين ) ، وقوله عرشته ( ادنونا اعلامهم اكبر مريم ) ، وقد ورد عن النبي ( ص ) انه استعملها في المتق حيث اعتق رجل ستة مائة لآماله سواهم خراهم واقرع بينهم فاعتق اثنين وارق اربعة ، ويظهر من هذه الواقعة ان الفرقة محاللا واسما . لكن الشك يقع في ان مورد الفرقة هو الواقع

المجهول فقط كما لو طلق زوجة معينة ونسي أنها هنداء وزبيب فتعين بالقرعة ، أو يعم حتى مالا واقم له أصلا كما لو طلق إحدى زوجاته أو اعتق أحد عبيده فهل تجري القرعة هنا أم لا ، أما واقعة البي ( ص ) فتدلل على أوسع من هذا فليتأمل .

( ٧٧ ) لامقاصة الامم اليقين والمعبر عن تحصيل الحق

فلا تجوز مع الطن بالحق فضلا عن الاحتمال والشك أو التهمة كما لا تجوز مع امكان تحصيل الحق بطريق الحاكم العادل أو الجائر فان تعذر وامكنه اخذ عين ماله من الجاحد أو مجاوزه مثلا أو قيمة جازله ذلك بلا توقف وان لم يجد عين ماله واضطر الى اخذ جس آخر بدلا عن ماله توقف على اذن حاكم الشرع اما الاخذ من الودعة فيه قولان منشاؤهما روايتان عن البي ( ص ) انه قال : ( اذ الامانة الى من ائتمسك ولا تخن من حائك ) وقوله لهد ( حذي ما بك ميمك وولدك من ماله ) اي من مال أبي سميان ومال الرجل ودبة عد الزوجة

( ٧٨ ) كل دعوى تسمع مطلقا

حلافا لبعض فقهاء الجمهور فانهم اشترطوا في مباح الدعوى سبق الخلطه استنادا الى ما يروى في ذيل حديث ( البيعة على المدعي واليعين على من انكر ) اذا كانت بينهما خلطة ، وبما رووا عن علي [ ع ] ( لا يعدي الحاكم على الخصم الا ان يعلم بينهما معاملة ) ، ولم يأت عند الامامية شيء من هذه الروايات وقولهم لولا ذلك لاجتره السهأه على ذوي الروايات فان وقعوا معهم في الدعوى سقطوا وان صالحوا ذهبت

أمواله مدفوع بإمكان التوكيل على أن اقواعد الكفاية لا تفدح فيها  
العوارض الخزنية

( ٧٩ ) الكافر لا نسلم شهادته لمسلم أو عليه مطلق مع وجود غيره

ومع عدمه إلا في الوصية كما في الآلة في واقعة خاصة  
أما شهادته لأهل ملته ففيه خلاف والأصح عنده أن ذلك منوط إلى  
نظر الحاكم ووحدانية ، وحصول ثقته وأصفيته ، حسب انحصار الشخصية  
ولم يحدث ثلاليه مع قوته ،

( ٨٠ ) لا يدر إلا في سنة ولا يمين لا في مرجح

حاشا من بعد أن نعلق التدر واليمين فإن التدر عندنا لا يبره لا في  
أراحح د. أوديه ولا يصح في المباح المـ وي الظرفين نعم هو  
بصح ويبرم باليمين فعلا أو تركا ولا يصح اليمين بالمكروه أو الرجوح  
ديا فصلا عن الحرام ولكن إذا حلف على فعل أو ترك ثم تبدل نسوانه  
أو صهر عدم رجحانه حمله حل اليمين والمدول إلى ما هو خير منها كما  
ورد في الأحبار الصغرة ( إذا وجدت خيرا من يمينك فدعها )





( ٨١ ) قاعدة العدل

استفادة مما ورد فيمن أودع عنده رجل درهمين وشردهما  
 وأمر حاتم نف درهم بلا تقييد ولم يعلم أنه من صاحب الدرهم أو من  
 صاحب الدرهمين . قل ( يعطى صاحب الدرهمين درهما ونصف  
 وأصاحب الدرهم نصف درهم ) وجعلها نصف فبها على الصلح القهري  
 فرار من المخالفة انقطعية ، ويمكن تعميمها إلى أمثال مواردها فيصح  
 عمل بها في كل مال مردد بين شخصين أو أشخاص ولا سبيل إلى  
 تعيين صاحبه أو اعطى . على عدم العمل بالفرض في الحقوق والاموال  
 بل هو موصىة لا أحد بها حتى فيما ليس له واقع محمول كما لو دفع مالا إلى  
 شخص شخصين نحل منهما عليه دس ولم يبين أحدهما أو كتب عليه  
 شخص دس أحدهم رهن والآخر بلا رهن ولم يبين مادفعه عن  
 دس الرهن أو عن الآخر فيحمل أن له السعين بعد المدفع ، كقول القصاص  
 . وحده ملك امرأى بالتعيين على نحو انكشف ويحمل التوزيع كما  
 نصه قاعدة العيب . ونحمل استصحاب شغل الدمة ، كالأدبين  
 واستصحاب ما يملك على ملك الدافع ويكون أمانة عند التقاض حتى  
 يحمي السعين من ائدافه فيملكه القصاص وأقوى الوجوه الأولى ثم  
 في الاستئنة . لثمة كثيرة الأشباه والمطائر في الاموال وغيرها .  
 وقد ذكر الفقهاء فروع الأدبين في فروع كتاب الرهن ورهن الرهن

أدعى أن مادعه عن دين أزهى يصدق لأنه لا يعلم إلا من قبله .  
 لو اعترف أنه لم يعين جائت الاحتمالات المتقدمة ، ويشهد لقاعدة  
 العدل أيضاً من طريق الجمهور مارواه في ( كثر العمال ) في أبواب  
 الفضل من أن النبي ( ص ) أنه رحلان يختصان في غير و أقام كل واحد  
 شاهدين أنه له فجعله بينهما

( ٨٢ ) دوات الاسبب لا تحصل إلا ما .

جعل الشارع المقدس للمساويين الاعتدال في . المجموعة لحفظ نظام  
 الهيئة الاحتمالية للشر وتعاون بعضه مع بعض . وسطا لمصالح  
 ابتداء والدمع المشتركة . مع حمل تلك الروابط صوابا  
 حصة ، وأوضاع معينة ، فالتكسب . الروحية . وارفية والحربة  
 وأمثال لا تتحقق مطر اشرع . المعروف إلا من الله التي جعلت لها  
 عقدا وحلا فلا تمتد إلا بذلك السبب الخاص ولا تحل عقبتها إلا من  
 سبب . نعم . فحسب كل امسكية مثلاً . البيع والاحادة والصالح  
 وأمثال . وإذا عقدت سببها الخاص لا تشمل عقبتها أيضاً إلا بأسباب  
 مخصوصة من حيز . وفتح أو تقال ونحوها ، وهكذا الروحية قد حمل  
 الشارع لها أسس محدودة وهي عقد الزواج مثلاً وملك يمين ولا ثالث  
 هما وحمل حل هذه العقدة فكيف . مبيع محصورة وهي في عقد الزواج  
 التمسح والمصالح والنفس واردة والموت فلا تشمل عقدة التمسح إلا الواحد  
 من هذه الاسبب . ولو أن الروح بعد تسمية العقد اعلل . وسجل رقص  
 تلك الروحية وقال أي قطعت ذلك الحل وحيث ذلك العقد وفلانة

ليست زوجتي لم تخرج عن روجيته ولا تنفصل عن حاكه الا بطلاق  
ومثله مما جعله الشارع سبباً لحل تلك العقدة ولا تحل بغيره ، وهكذا  
الحرية والرقية فن الشارع جعل لرفع العبودية والرقية سبباً خاصاً او  
اسباباً محصورة وهي العتق مثلاً او التثكيل فلو ان المولى اعلن اني رفعت  
ملكيتي عن هذا العبد واخلفته وامثال ذلك لم تتحقق حرية الا بالسبب  
الخاص وهو العتق الذي لا يحصل الا بالصيغة الخاصة وهي قوله انت حر  
وما يؤدي معناه ان قلنا بالتوسعة وكذلك ملكية زيد لداره لو قال  
تركت ملكيتها ورفعت يدي عنها ورفضتها لا تخرج من ملكيته الا  
بان يقول وهبتها او عتبتها او نحو ذلك ، وعلى هذا المنوال جميع هذه  
العمود الخاصة لانزول الا باسبابها المقررة ، وعلى هذا يتبرع القدر  
في لقصة المعروفة عند بعض المتقنين او الفقهاء وهي ان الاعراض يوجب  
روال الملكية وصحة تملك المير وهذه فضيته عريية لا تنطبق على القواعد  
شرعية وان كانت شائعة مشهورة والاعراض لا يزيل ملكية ولا  
يشت ملكية ، نعم اقصى ما يبيده الاعراض اباحة الانتفاع بالدلالة  
التامة العرفية والا فهي ايضاً محل نظر الا في بعض الموارد كما لو زاد  
عند اهل البيت طعام فائقوه في الطريق فان طاهر الحال بقصي باباحته  
لمن احده هذا اقصى ما يبدل عليه الاعراض في امثال هذه الوقايع اما نزاع  
الملكية بحيث نحمله من الباحات يملكه كل من حازه - فمن اين ؟  
وفد يتوهم ان قاعدة سلطة الاسان المطلقة على ماله تقضي بان له نزع  
ملكته عنه اذا اراد وحقيقة الاعراض ليس الا نزع الملكية وهو مسلط



الى اثنين وثمانين قاعدة ونصم ما لخصناه من قواعد المحنة يبلغ الحميم مائة  
وسبع عشرة قاعدة حلها أو كلها في خصوص العقود والعاملات وما  
يلحق بها من بعض موازين القضاء وحسم الخصومات والدر واليمين،  
أما لو اردنا ان نحصى جميع قواعد التي يرجع اليها في عامة ابواب الفقه  
من العادات والوصايا وابواب النكاح والرضاع والاولاد والنفقات  
وعلاقى وما يلحق به من الخلع والطهر والايلاء واللعان والمطاعم  
والشراب والصيد والذباحة ونقضاء والبراث والشهادات لا يمكن ان  
ننهى الى خمسة قاعدة أو اكثر.

أما الشيخ الاول رسول الله عليه فقد جمع في كتابه المعروف  
(يعني) اكثر من ثمانية قاعدة وأكن الا نصف ان كثيرا منها  
لا يلقى فيها حد معة اني هي قضية كلية يعرف منها حكم حريتها  
ومع ذلك قال بين معنى السب والشرط والمانع وان القيود بعضها  
بوصيجه وبعضها اخترازية، وذكر الوجوه العديدة لقوله (ع) (نية  
أو من خير من عمله) وأمثال ذلك كله مما لا يدرج في مفهوم القاعدة الا  
كأن بعيد، وعلى كل فاشكر الله ما عيهم ووفقا لاتاع انارهم في العلم  
والفهم والعمل الصالح

وشرع في هذا الصميم من تحريره في المحنة من المعاملات كالبيع  
والاحارة وامثله على نهج وتربيب المستطوره وابداء ما بعدنا  
من الزمي وبيان ما يوافق مذهب الامامية منها مما يحلله، ثم تلحقه  
اذا وفق لله بجزء حصص في ما يسمونه بالاحوال الشخصية والله

المستعان على أحوال العمومية والشخصية ومنه نستمد العناية  
والتوفيق



كتاب الیوع

## تهييل مفيد

— — — — —

عرفت في صدر الكتاب ان الفقهاء حصروا مسائل الفقه في أربعة أنواع  
 عادات ومعاملات وإفادات وأحكام ، أو تمييز ثاني ،  
 عبادات ومعاملات وإفادات وسياسات ،  
 والثالثة للعبادة الجامعة لجميع أنواعها هو كون العمل ذاتاً مصاحبه  
 توجب محو يثمة للشائع فمن توفقت صحته والتقرب به على نية القرينة فهو  
 عادة بمعنى الخاص والاولى كتاب ، احدى ومقرناً بدائه وان لم يقصد  
 به التقرب فهو المادة بالمعنى الخاص والاولى كل بحيث يمكن التقرب  
 به فهو العبادة بالمعنى الاعم ،  
 ، الاول يامة بالعبادة بالمعنى الخاص ينقسم الى ثلاثة اقسام ( بدنية  
 محضة ) كالصوم والصلاة والصيام والاشكاف ،  
 و ( مادية محضة ) كارتقاء الخس وسكدرات  
 و ( جامعة للامرين ) كالخروج والعودة ،  
 والثاني اي العبادة بالمعنى الخاص وهو مثل الجهاد والامر بالمعروف  
 ونهي عن منكر ونقصاء والشهودات ويمكن ان تكون اكثر  
 الواجبات الكفائية او كلها من هذا النوع ،  
 ، ثالث ، وهو العادة بمعنى الاسم - جميع الاعمال التي فيها رخص  
 ديني وديوي فانه لو سوى التقرب بعمل منها والى به الله تعالى من



وجه الحسن كان عبادة وعلى هذا فيمكن أن يكون جميع أعمال  
الإنسان عبادة ومن هنا كان بعض الأعظم يقول ( ما عملت في عمري  
مباحاً قط فصلاً عن المكروه أو الحرام ) ،

وأما الملامات ، المقبوضات الخ لا يشترط أن يكون يقوم طرفين  
فهو العقود وإن يقوم بطرف واحد فهو الاقناع ،

والعقود قسمان ، عقود اذنية بحاية ، وعقود مدوونات بمعية انزامية  
والاول مثل الوكالة والوديعة والهبة ونحوها وتسمية هذه عقود  
اعاها على اصطلاح علماء لغومها طرفين وإن اشكل صدق العقد  
بهم به وشرطاً فلا يشمل مثل ( او فوا بالعقد ) لأن المراد بها قطعاً  
عقود الانزامية لا مطلق ما شتمل على ايجاب وقبول ولو سلم صدق  
العقود سبباً شرعياً ولكن ، حوب الوفاء انما هو لهذا النوع  
الحسن من العقود لماسة الحكم والموضوع ضرورة ان تلك العقود من  
طبيعتها عدم الا وهم ولا معنى لو حوب الوفاء بهم الا على معنى آخر  
وايست العقود الحقيقية سوى القسم الثاني وهي العقود الانزامية اللازمة  
بشكل حد في نصرة تناء على عدم لزومها مع انها من العقود  
الانزامية ، وعلى كل فهي ايضاً على قسمين ، تقديرية وهي التي يكون  
حصول الرد على تقدير خاص وذلك كالزراعة والمسافات والمصارفة  
والسوق والرمية والجماعة العقدية في الجمع وإن كان المنشأ منحراً فعلاً  
ولكن على تقدير حصول الرخ في المصارفة او العايد في المزارعة وهكذا  
بخلاف القسم الثاني وهي الحقيقية فإن المنشأ منحراً فعلاً بكل تقدير

وذلك كالبيع في تمليك الأعيان والأجارة في تمليك المنافع فإن كانت  
تمليك العين بم عوض فهو البيع وإن كان بغير عوض فهو الهبة وكذا في  
المنفعة فإن كانت عليكها بم عوض فاجارة وإلا فعارية بناء على كونها  
تمليكا مجانياً ، أما لو حملها أدياً وإباحة أو تمليكا للاستمتاع فهي خرجة  
عن العقود ومن هنا يظهر أن الهبة المعوضة لا يراد بها المساواة بين  
الموهوبين والأخرى عن حقيقة الهبة بل المراد التنازل بين نس  
نفس الهبتين فهو تمليك بحري مشروط بأن لا يشملك مجاني فله قال  
وهبتك هذا هذا أصل هبة وهو حسن إمام بيع صحيح بناء على عدم  
احتصاص حقيقةه بأصل مخصوصة وحوا استمال الأصل عقد في عدم  
آخر ولا فيم فاسد وإلى كل لا تكون هبة ، لأن الهبة مأخوذة في  
حقيقتها المجانية وعدم العوض لئلا الموتهوب

أما الصبح فهو أعم من الجميع وهو عبارة عن بيع التنازل وقطع  
الخصومة فقد يفيد فائدة البيع تارة وتارة فائدة الاجارة . وهكذا  
يختلف باختلاف موارد الاستعمال ثم إن بعض العقود قد يجري فيها  
أكثر من نوع منها سحر الأذن والإباحة ونوع سحر العهد  
والالتزام والإلزام كالوكالة فإن القدر الحميم فيها وإن كان إباحة  
التصرف ولكن قسمها يكون على نحو العقد والتزام ومنه الوكالة  
بجمل ويتوقف هذا النوع على الإيجاب والقبول ويكون أثره إسالة على  
التصرف بحيث لو عمل ولم يعلم الوكيل بالعمل كان تصرفه باطلاً .  
أما الأذن المحض فبمعزرجوع الموكل عن الأذن بطل تصرف

الوكيل وان لم يعلم وهذه هي الثمرة بين القسمين كما ان بعض العقود قد يكون حاملاً للحمتين فيكون من جهة عهدية التزامياً ، ومن جهة اخرى اذياً صرفاً وذلك كالاجارة فانها من جهة تملك المستأجر المنفعة من الحق الاول ومن جهة قص العين واستيلائه عليها من الحق الثاني وهو من الامانات المالكية وكل العقود الاذية كالوديعة والغاربية وغيرها من هذا القبيل ،

ويرجع الى تحرير مواد ( المحنة ) في البيع ،



## (المقدمة)

في بيان الاصطلاحات الفقهية في البيوع



( مادة ١٠١ ) الأيحاب : كلام يصدر من أحد العاقدين لأجل إنشاء التصرف وبه يوجب ويثبت التصرف ،

الأيحاب مصدر أوجب كما أن الوجوب مصدر وحب ومادة هذا الثلاثي وإن وردت في اللغة بمعني كثيرة ولكن أحسنها وأوسعها بل لعل أكثرها ترجع إلى واحد ، هو الوقوع والسقوط ومنه ( فإذا وحت جنوبها ) و ( وحت شمس ) وغير ذلك وإلى هذا ساء يرجع الأيحاب المستعمل في باب العقود فإن أراد به إيقاع تمليك ماله لمغيره بعوض فمعنى قولك أوجب بيع أي جمعه مرأ وأفعلاً محققاً كما تقول أنت تحب مر واقع وهذا اللفظ هو الذي نعرضه للاستاء فنقول استاء فملك ماله أو استاء فملك بين بعوض وأجمع يرجع إلى لايجاد أي الإيجاد الاستاء الحقيقي لا الإيجاد الشكوكي فلا يقع الإيجاد في العقود هو الاستاء لا معنى في باب الإيقاعات وكل منهما يحصل منه معنى رتبتي بين اثنين وأفعالهم بينهما ،

( أولاً ) أن الطرف الآخر يقع النداء وفي الاستاء الإيقاعي

يقع عليه ، و

( ثانياً ) أن نحوح يعمل عملين عن نفسه وعن الطرف الآخر فيملك

(التسديد) ماله و يملك مال المشتري وفي إنشاء الإقاعي تقوم الامر  
 بعمل واحد ولا اثر فيه اقبول الآخر وعدم قبوله بخلاف الايجاب في  
 العقود فانه لما تضمن عملا يتعلق بغير الموجب احتياج الى امضاء الآخر  
 وموافقة على ذلك لعمل المتعلق به فكان امر المعاملة لا يتم الا باقبول  
 فالقبول ليس الا امضاء ومطوعة لفعل الموجب ويسجل ايضا الى نمك  
 وتمليك ولكن من الرضا بفعل الموجب لا من فعه مباشرة وتظهر من  
 هذا البيان ان الموجب هو الذي يملك ويملك سواء تقدم لفعله او  
 تأخر واقتابل هو الذي يرضى ويطاوع فعل الموجب تقدم كذلك او  
 تأخر ففضيلة الموجب واقتابل ليست فضيلة تنسب لوجه خبر وانما تفرق  
 بينهم جوهرى ومعنوي وحالهما يشبه في اخلة السكر والانسكاروان  
 كان ايضا بين المفهوم فروق من جهة ولكن انعرض تصوير ان  
 القول لا يختلف تقدم وتأخر او تقارن فهو حور تقدم القول على الايجاب وفقا  
 لمصهم بما يمثل اشتريت وابقت وبناظرها وقال الموجب بده تمت  
 واشترت ونحوهما فالاول قبول والثاني ايجاب لان الاول مطوعة لعمل  
 الثاني اما ان المطاوعة حل يصح تقدمها ليصح تقدم القول ام لا معنى  
 لتقدمها فلا يصح فسيأتي البحث فيه في مادة ( ١٦٩ ) انشاء الله وجل  
 تعرض من هذا التحقيق يأتى ما في عبارة ( المحلة ) من الخلل في صاطعة  
 الموجب والتدليل وتخير احدهما عن الآخر وربما اتضح لك ان الخلل  
 فيه من وجهين ،  
 ( الاول ) في جعل المدار على الاول والاخر والاويله والاخرية

ليس لها اثر في المقام ، اصلاً و

( الثاني ) جعل الإيجاب ما يصدر لاجل انشاء التصرف وهذا اشد  
وهنا من الاول فان الذي ينشأ بالإيجاب والقول ليس هو التصرف بل  
ينشأ بهما التملك والتملك او النقل والانتقال او المبادلة بين الدين او ما  
اشبه ذلك من الالط التي يشار بها الى معنى واحد وهو ما يقع  
ويتحصل من العقد والعقد - والتصرف اثر ذلك لمعنى اي اثر  
الملكية امشاة بالعقد وتلخص من كل ماد كذا ان الميراث العدل أن  
يقال ان الإيجاب هو ما يشأ به أحد العاقدين عليك ماله وتملك مال غيره  
واقبول هو ارضا بذلك والالتزام به ،

( مادة ١٠٣ ) العقد التزام المتعاقدين وتهدما امرأ

وهو عبارة عن ارتباط الإيجاب بالقول

العقود العاقد واقوال وهي من مقولة افعال ، والالتزام صفة تنسب من  
مقولة اكيف ، والارتباط وصف قائم بالإيجاب والقبول وهو من مقولة  
النسب والاصافات فلا ربط لكل واحد من هذه المفاهيم المتعبرة  
بالآخر ولا وجه لتفسير بعضها ببعض .

فالعقد ليس التزاماً ولا ربطاً ولا اد تاحاً وانما هو الإيجاب المرتبط بقول  
اي الإيجاب المقترن بقبوله . وليس المنشأ بالإيجاب الالتزام بل الذي  
ينشؤه هو التملك او المبادلة ولازمه عملاً وشرعاً هو التعهد والالتزام  
ولا شيء سمي بدلول للإيجاب لا بالنسبة ولا بالالتزام فصلاً عن المطقة  
وليس الإيجاب كما عرفت إلا جعل ملكية ريد لذكر ك امرأ واقعة

وحيث انك انشأت هذه الملكية واوقعتها وجمعتها امراً وافقاً فيملك عقلاً وشرعاً ان تلزم بها ولا تنقصها فالالتزام حكم من احكام العقد لانفس العقد ولا حرم منه بل ولا لازم له بل عرض من عوارضه للعارضة وكذا الكلام في الارتباط فانه وصف اعتراضي وركني لركني العقدوها الايجاب والقبول لا حرم منه ولا مدلول له وانما هو معنى حرفي غير مستقل بالمعنى حتى يفسر به العقد على ان الوصف للمعبر في الايجاب والقبول هو الربط لا الارتباط فان المتعاقدين بربطان كلا منهما بالآخر ولكيه قد يرتبط وقد لا يرتبط وحال الربط والارتباط حال العقد والانعقاد نظير الكسر والاكسار فاذا كان العقد صحيحاً حاصلاً للشرائط شرعاً وعرفاً تقول عقده فانهقد وان لم يكن كذلك تقول عقده فلم ينعقد كما تقول كسره فكسر تارة وكسره ولم ينكسر اخرى، وهكذا الربط والارتباط وبهذا البيان يتضح المراد بمادة ( ١٠٤ ) الانعقاد تعلق كل من الايجاب والقبول بالآخر على وجه مشروع يظهر اثره في متعلقاتها، وكان حق التعبير ان يقال الانعقاد وقوع الايجاب والقبول بنحو يرتب عليه الاثر المقصود من العقد، فانهقد البيع ان يقع الايجاب والقبول بنحو، وثمر للملكية وانتقال البيع الى المشتري والتمن الى البائع، وانهقد السكاح ان يكون الايجاب والقبول مؤثراً زوجية كل من الرجل والمرأة للآخر وهذا هو الاثر المطلوب من العقد وبعبارة اجلى ان العقد مؤثر والانعقاد اثر والاول موضوع والثاني حكم او هو سبب والاخير مسبب الى كثير من امثل هذه العبارات اذالة على معنى واحد ومن كل ذلك

ظهر لك ان الاستعداد ليس هو المتعلق بل هو اثر الابحاج . وب المتعلق مع  
بقية الشرائط فتدبره جيداً ،

( مادة ١٠٥ السبع مادة مال مال

على وجه مخصوص وكون معدة أو غير متعقد

شع عند فهمه ، ثم قس تعريف السبع مادة الزرورة ومن المهم  
ان يراد به الاشارة الى حقيقة البيع من بعض وجوهها لا من كل وجه  
والا فانه ليس بمادة بل تبدل وليس بمال بل تبدل عين بمال  
لتخرج لاحدة وكيف كان فلا يراد بمثل هذه الامرات التعريف  
الحقيقي اذ ليس السبع سوى مفهوم احدى من له حسن وفصل حقيقة  
حتى يعرف بها ، واكن عند ذلك الاشارة الى ذلك مفهومه ، حص  
لوازمه التي تحكي عنه وينبغي اولاً معرفة ان للبيع املاقين

( احدهما ) ماهو من فعل البائع فقط حيث مول المشتري بذلك  
داري بكذا ومنه فلا يقبل وامثال ذلك من الاستعمالات شمه  
كثيرة .

و ( الثاني ) ماهو المركب من فعل البائع والمشتري وهما الا - ب  
والقول وهو الاكثر استعمالاً عند الفقهاء ، والاشارة الى وعد العرف  
حيث يقال ابيع فلان داره ) و ( قد وقع فيه صحيحاً ، او وقع  
فاسداً ) وهو مقصود المؤلفين في انهم تفوهم كتاب البيع وعقد البيع  
وامثال ذلك ، والتعريف الحقيقي او المشتري نارة يكون ملحوظ للمعنى  
الاول واخرى ملحوظ للمعنى الثاني ،



والعير بمبادلة مال بمال لا ريب انه ناظر الى اطلاقه بالمعنى الاول اعني فعل البيع فقط ومغرى هذه الحجة الاشارة الدقيقة الى ان جوهر البيع مبادلة بين المالكين اضافة وطره المبادلة بين المالكين والمالكين تبعاً بخلاف الارث والهمة فان تبادل بينهما بين المالكين اضافة ويستمر تدل المالكين تبعاً ومسئلة تبادل في المال طمًا لان ادل واحد، ولكن هذه الحجة لا تنحصر ابيع فقط بل نعم جميع المعاملات المالية وتحميل حذرهما الدين ان الملكية نوع من الحدة وهي نوعان، اضافة مقوية وهي من اصعب مراتب الحدة، وصورة اشرافية وهي من اهل مراتبها كواجبة الحق حل شأنه بحقوقه وامضافها عن الافة في ملكه الا ان لا ماله عبارة عن صافة منه وبين مال واحد طرفها مالك وطرفها الاخر مال وعند المدونة تدل نسبة من صرف المال في حوله من هذا المال الى مال آخر لا انه يرفع ملكية كذا او يدلفا من طرف اضافة اليه، وممكنه لاله وسلطانه سبه نحوله تدل من آخر ونحو ان نسبة هذا المال اليه نسبة ذلك المال لا يحول من ملكية والسلطة ضرورة ان اعرض المهم في المعوضة ادل فقط فالتدليل انما يكون بامسية الى حجة ادل وبتعاهجة الملك بل يمكن ان يلاحظ عدم تدليل لا في حجة المال فقط نظراً الى ان تلك النسبة والافة الى المالك باقية بخلافها واما تدل طرفها الثاني فقد كانت مرتبطة بذلك المال وبعد البيع والمادة ارتطبت المال الاخر وهو اي البيع حقيقة تدل مال عدل فقط لا بتدليل مالك بمالك ولا بتدليل ملكية بملكية، نعم هي في الامة تدليل مالك بمالك وممكنه باخرى

وكذلك في الارث ، وما يقال من انه ليس للملكية ملكية حتى يقدر على نقلها الى الغير وليس له على السلطة سلطة حتى يتمكن بها من التصرف في ذات سلطته مدفوع بأنه لاحاجة الى ملكية اخرى وسلطة ثانية ، لان كل ما عرض لا بد وان ينتهي الى ما بالذات والاشياء كلها تظهر بالنور والبور ظاهر نفسه لا بور آخر والماهيات كلها توجد بالوجود والوجود موحود بنفسه لا بوجود آخر كي نساأل ، نعم السلطة على الشيء لا يمكن اقطاعها ونزعها وانكر يمكن حلها على الغير ودفعها وهذا اسحت على احتصاره من العلم المحرم فتدبره واحتفظ به

وقد نحي لك صحة ان يقال ان الله تملك عين بموضع والله يمدد مال الاعوص ويكون المراد بالملك هو ذلك التبدل انت قول الذبح نعم فان لحقه اقول حصلت المادة واعمالاً وتم العقد وتحقق المعنى الثاني للبيوع والا فهو بيع بالاذن لا اول فقط ولم يحصل سوى البعادة اشياء ، والاشياء ( كما يقال ) حبيب لؤونة ، وهذا ملاقاة لبيع يستعمل في مقام الدور والعهود والامان والشروط ، وداسر اوحلف او شرط في عقد لازم ان يبيع داره لايحمل على ارادة محض الايجاب بحيث يبرء بمجرد قوله نعم داري وارء كمن حلف قول ولا شيء ارادة العقد اي مجموع الايجاب والقبول من ذلك غير داخل في قدرته بل يحمل على ارادة الايجاب في محل القبول اي الايجاب السعقب بالقبول فيهي الناذر مشتركاً حتى يكون قبوله محمداً و برب من يدره او يبيعه ويبي بشرطه كما قد يطلق على معنى رابع وهو اثر العقد فيقول البيع اشياء

الدل يعوض فكون من قبل اطلاق السبب على السبب ، اما التقييد  
 بأوجه مخصوص كما في ( المجلة ) فهو مستدرك لا فائدة فيه لانه ان اريد  
 به ( ان طاعت وشربت ) ونحوها من الصيغ الخاصة فهو اشبه بالدور  
 واب اريد به معنى آخر فهو مبهم واللام في التعارف الايصاح  
 لا الايهام

( مد ١٠٦ ) البيع المعتقد هو البيع الذي يعتقد

على اوجه المشروع ويتم الى صحيح وسد وتافذ وموقوف ،  
 امل اراد بأوجه المشروع - 'وجه المذكور في المادة المقدمة يعني  
 انه مادة مال ، ل كي تصح اعمدة ولو كان المراد بالمشروع ما هو الصحيح  
 شرعاً - تحه فبيعه امر بورد كما هو واضح وعلى كل ، فالاقسام الاربعة  
 اصطلاح ( ولا مشاحة في الاصطلاح ) ولكن لاقسام الصحيحة للبيع  
 من حيث العدد وعدمه ثلاثة - فان البيع اما ان يتم صحيحاً شرعاً  
 صالحاً للتأثير او فته باطلا لا اثر له والاول اما ان يكون اثره فعلاً  
 فيكون معجزاً و يكون تأثيره مراعى نفس متأخر عنه ،  
 ( دلاول ) هو عقد ذلك الخامع لاشرائط ،

و ( الثاني ) هو عقد متصولي المراعى بالاجارة ،

محق القسمة المتجهة ان يمال - البيع اما صحيح او فاسد ، والصحيح  
 اما نافذ او موقوف ، فالقسمة ثلاثية لارباعية ، وتعبير ( المجلة ) محل  
 حيث جعلت المقسم قسمين ،

الناشد والناظر سواء اذ اندار على التأثير وعدمه وها

سواء في عدم التأثير وإن اختلف السبب

( مادة ١٠٧ ) البيع الغير منعقد هو البيع الباطل

كأنهم اصطالحوا على الطلاق فقد أركن كان مثل بيع الصغير أو المحبون أو بيع ما ليس له من الفساد على فقد الشروط كعدم القدرة على التسليم أو بيع المجهول . والطلاق والفساد عندنا شيء واحد . كما سبق  
( مادة ١٠٨ ) البيع الصحيح هو الحاضر والمستروع دائماً وهو ما  
أي من حيث ذاته وبغاية أركانه ومن حيث استجاء شرائطه وعدم  
وفائه .

( مادة ١٠٩ ) البيع المفسد هو المستروع صلاً لا وصفاً

يعني يكون صحيحاً بالذات ذاته وقد أعتبر بعض أوصافه الخارجية  
وقد تقدمت تفسيره

( مادة ١١٠ ) بيع المفسد لا يصح أصلاً

وهذا واضح بعدم معارضة الطلاق فقد أركن

( مادة ١١١ ) البيع موقوف بيه يتعلق به حق الغير كبيع النصوبي  
حق مضمون أن يقال إن الموقوف هو المفسد الذي يتوقف تأثيره على  
إحالة غير العاقد أما أن يكونه ما سكا أو يتعلق حق له في أحد العوصين  
والأول كبيع نصوبي والثاني كبيع أراضين الموقوف على إحالة المزمين  
وبيع المحذور عليه اسمه أو فاس الموقوف على إحالة الولي أو الحاكم

( مادة ١١٢ ) الفصولي هو من يتصرف بحق الغير بدون إذن شرعي  
لا بمعنى قصور هذا التعبير بل عدم مطابقتها لمعنى الفصولي وحقه أن

يقال هو من يتولى العقد بدون إذن لامن المالك كالوكيل ولا من  
الشارع كالولي

( مادة ١١٣ ) لبيع النافذ هو الذي لا يتعلق به حق الغير  
وهذا تعريف بالاعم اذ ليس كل بيع لاحق فيه للغير يكون نافذا بل  
هو الجامع لشروط العقد النافذ للموانع واحصر من ذلك هو اللؤثر من  
حيه ، ويقسم الى لازم وغير لازم

( ١١٤ ) واللازم هو النافذ الماري عن الخيارات  
قد مرت الاشارة الى ان العقود من حيث الحواز والدروم على ثلاثة  
انواع ( ١ ) لازمة من الطرفين ذاتا كالبيع والاحارة والصلح والحوالة  
وانسكاح ولصدقة وغيرها . وقد يدخلها الفسخ والحواز لسبب عارض  
واسكن هي باطلاقها لازمة ( ٢ ) ما يدرم بالنسبة الى احد الطرفين كالرهن  
بالسه الى الراهن لالمرتهن والخلع بالنسبة الى الزوج لا الزوجة ( ٣ )  
العقود المحذرة من الطرفين كالشركة والوكالة والمضاربة والوديعة وغيرها  
( مادة ١١٥ ) البيع الغير اللازم هو البيع النافذ الذي فيه احد الخيارات  
هذا تعريف بالاحص بل الغير اللازم ما يجوز لسكل واحد من  
الطرفين او احدهما حله لدانه او لخيار فيه ، كي يشمل العقود الحائزة  
( مادة ١١٦ ) الخيار كون احد النافذين محبرا

هذا اشبه ما يكون بتعبر الشئ بنفسه او بشئة كونه دورا . بل الخيار  
كما سياتي في باب انشاء الله ، هو سلطة احدهما او كليهما على حل العقد  
ومدحه مطلقا او في حدود خاصة . او حق استرجاع كل منهما للماله على

## اختلاف الرايين في حقيقة معنى الخيار

( مادة ١١٧ ) السع البت هو السع القطعي

هذه مستدركة فان البات ان كان هو اللزم فقد تقدم وكذا ان كان هو الباعد، وان ارادوا به السع في فعال للعاق فالمعاق فاسد والبات هو الصحيح وقد تقدم ايضاً فتدبره

( مادة ١١٨ ) بيع الوفاء :

هو السع بشرط ان لا يقع مني رد شئ رد المشتري اليه لئيم وهو في حكم الخبز بالطر الى اتع المشتري به وفي حكم الماسد ما خطر الى كون كل من الطرفين مقتداً على الماسد وفي حكم الزهن ما خطر الى ان المشتري لا يقدر على بيعه الى الغير .

بيع الوفاء هو الوفاء ببيع الخبز او غيره بشرط اي شرط الخيار لاختيار الشرط

وقد تقدم انه عند اصحابنا لامامية بيع صحيح بعد كسر البوع الحارة ولاوجه للحكم به بفسد وكون كل من الطرفين مقتدراً على اتيح لاصحبه فساداً والامدت اكثر البوع الخدرة كما ان كون المشتري لا يدر على بيعه لا يصير له حكم ارض على ان عدم قدرته على بيع محل كلام وسبني عدم البحث فيه في محله بناء الله

( مادة ١١٩ ) بيع الاستعلاء

هو بيع المال وفاء على ان يستأجره البائع

هذه ايضاً مستدركة وهو بيع الوفاء عليه ولا فرق بين ان يستأجره

الباع او غيره ولا ثمرة عمالية في البين

( مادة ١٢٠ ) البيع باعتبار البيع ينقسم الى اربعة اقسام بيع المال

الثمن وبما انه اشهر البيع يسمى بالبيع المطلق ، القسم الثاني بيع الصرف  
والثالث بيع المقايضة والرابع السلم والاستصناع

لا يحى حل هذا التقسيم ، عدم نظمه ولا وحه لا يدخل السلم وردعه هنا فاعلم ان  
البيع ينقسم باعتبارات شتى الى اقسام شتى ، وقد ادخلت ( المحلة ) بعضها في بعض  
والعقصة المحررة ان نقل . ينقسم بيع اعتبار حسن العوضين الى ثلاثة  
قسام لانها اما ان تكونا معاً من القدين - اي الذهب والفضة المسكوكين  
او كلاهما من اخر ورض اي سائر القدين ، او احدهما من القدين والاخر  
من غيرهم ، فالاول بيع الحرف ، والثاني المقايضة ، والثالث البيع  
الشائع ، ولا يحس رسمه بالمنطق فبالحكيم مطلق من وحه ومقيد  
من آخر .

ثم ينقسم ( ثانياً ) باعتبار محل العوضين او تأحيدهما الى اربعة انواع  
ايضاً لانه اما ان تكونا معاً خالين معجلين وهذا لا يحتاج الى تفيد في  
انعقد بل يكفي رسا العقد واخلاقه . ونسمة البيع المرسل او المعجل  
واما ان يكون الثمن معجلاً والثمن مؤجلاً وهذا بيع السلم و يدخل فيه  
الاستصناع كما سيأتي ، او يكون الامر بالعكس فهو بيع الديئة ، او يكون  
معاً مؤجلين وهو بيع الكلي في الذمة بالكلي ويمكن حريانه في الشخصي  
ايضاً وقد يحمل عليه بيع الكلي بالكلي في بعض تفاسيره .

ثم ينقسم ( ثالثاً ) باعتبار ذكر النافع رأس المال الذي اشترى به

السلعة التي يريد بيعها وعدم ذكره أصلاً إلى أربعة فقام فإنه إما أن لا يذكره أصلاً كما هو الحال والشائع وهو (المساومة) ، وإما أن يذكره ويبيع بذلك المبلغ بدون زيادة وهو (التولية) ، وإما أن يرد عليها شيئاً من الزرع فهو (المرحقة) ، وإما أن يقص عنها شيئاً فهو (لوصية) وكان على أرباب (الحقة) أن يذكروا ذلك .

وهناك قضايا أخرى أيضاً تأتي كل قسم في محله و ، ذكره طهر نحرر مادة ( ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ ) الانصاع وسبباً في أنه ، ان يكون احارة او سماً

( مادة ١٢٥ ) انك مامكة الانسان سواء كل اجبا او . . . . . هذا ايضا تفسير الشيء بعبارة كسبر الآتية . . . . . والاحسن ان يقال ان الملك صافة بين الابن ومن الاموال تفصي سلمته عليها ثم الاموال اعيان ومساكن وحقوق ومثله . . . . .

( مادة ١٢٦ ) ان هو . . . . . يعمل اليه مع الانسان

ويمكن ادخاله الى وقت الحاجة مفعولا او غير مفعول

لا تليق ما كتبت العيبة مثل هذه التعاريف التي يشع أن تكون عامة وقد عرفت في صدر الكتاب أنه ليس لعدل حقيقة سوى اعتر العلاء وليس اعترارهم حراً بل له مدرك صحيح قائم بمحلول هو حدودات الخارجية قيمة ومالية باعتبار المدفع التي تستعمل منها ، ويتقار الحاجة اليها والانتفاع بها والثمرات المترتبة عليها فلا ضمة انما اعتر العلاء لها مالية بالنظر الى ما وحدوا من مسبب الحاجة اليها وتوقف حياة البشر



عليها وهكذا الاراضي والحيوان والمعدن كلها كانت مالا بلاك  
 الحاجة والمنفعة ، وما كانت مالية الشيء عند العقلاء باعتبار المنفعة به  
 اذن فليس المنفعة احق بان تكون مالا وان تقدر لها قيمة ، وكذلك  
 الحقوق مثل حق "شرب والاستقاء" وحق المرور وحق الخيار وحق  
 اشعة كل هذه الامور اموال لانها بنظر تعرف ذات منفعة يبدل بارائها  
 المد من شئت فقل ان الاموال هي الاعيان والمنافع والحقوق ، واما  
 الدية فهو عذر علاقي في الاعيان الخارجية ومافعها ونأشي من الحاجة  
 اليها واختلاف اربعت فيها ثم جمعوا لتلك الاشياء المقومة للمعايش  
 وانني مختلف اربعت فيها معيارا يكون مبرانا فحثاروا للتبادل القديس  
 وصبروهما الشئ ليس لعدم ثم توسعوا في ذلك فجعلوا الورق وما اشبههما من  
 نحاس وسبره بدلا من وصرت كرا عليها فامثال كما ذكرنا اعتبر محض  
 واسكن نارة يكون بالحمل المحض واخرى تكون من حبة المنفعة والحاجة  
 وعرارة الآبار والحوص وعلى كل فلا دخل لليل وعدمه في مالية  
 الشئ وعدمها ، كما لا دخل ايما للدخول وعدمه فيها ، فالفرس مال  
 وان كنت لا تبيع ايها ، والوردة ليست مالا وان كان كل احد يبيع  
 اليها ، وهكذا . نعم العاد ان ائبل يميل اليه الفوس والسكن ليس هو  
 ملاك المالية ولا دخل له في حقيقتها اصلا وان كان يلازمها في الغالب  
 واعا تدور المالية مدار اعتبار العقلاء الناشئ من الحاجة والمنفعة المعتد  
 بها لا لسامع لتامة كالحشرات والقاذورات ومحوها وان كان ينفع بها  
 في التسميد ونحوه فتبدير واعتنمه .

( مادة ١٢٧ ) المال المتقوم يستعمل في تعيين الأول ما يساح الانتفاع به ، والثاني . المال المحرر ، فالمسك في البحر غير متقوم وإذا اصطيد صار متقوماً بالاحراز .

هذان تعيينان سيران مقابلين ولا متعادلين . وهذا بطريق قول الانسان اما كانت اوايص معاً الا يوص يكون كافاً وان كانت يكون ايص . وما يساح الانتفاع به قد يكون محرراً . والمحرز قد يتبع به ونحرر هذه المادة على الصناعة المعينة . ان المال الذي عرفت حقيقته وهو المال المتقوم اي الذي يكون له في حد ذاته قيمة ، مارة تكون ماله قيمة واحرى تقديره ، ( فلاول ) ك لا عيان الذي في قصة الانسان محررة عنه و ( الثاني ) ك ل اموال اني لا يحصل الاستيلاء عليها ولم تحرر في سلطة أحد مثل السمك في البحر وامعادن في الارض والطيور في الهواء فدا صيدت طيور او استخرج المعدن صارت ماليتها معينة والافهي اموال حقيقته وانكها تقديرية ومعنى كونها ملاحقة له ان ملاك ثلثة قائم فيها وهو الحاجة وتعتبر المنفعة وحيث انها لم تنفع بعد في اليد فليست بمال فعلاً ، ثم الاموال المعينة ان كانت بحيث يساح الانتفاع بها المنفعة المنفعة منها كالاكل في الاموال والشرب في المعايير واللبس في الخلود فهي ذات مزية معينة شرعية وان كانت لا يساح منها عند الشارع المنفعة المهمة المقصودة منها ، ولكن يستباحها من لا يترجم بالشرع او من يتدين شرعاً يباحها كالخمر ولحم الخنزير وما عدا ذلك الكثير من الشر المال الحرير وما عدا ذلك مالاً

فعلية ولاسكنها غير شرعية وهي اموال غير مشروعة لا يصح بيعها وشراؤها واي معاملة عابها لان المالك الحقيقي اسقط مالهاتها ولا تصح المعاوضات عنده الا على الاموال ، فالشاة المذكاة مال فعلي حقيقة شرعا وعرفا بخلاف الميتة فان الشارع لما حرم اكلها وهي النفعة المقصودة من مثلها سقطت عن المالكية وان كان فيها كما في الحرة منساقم كثيرة ولكن حرمة شرب هذا وحرمة اكل تلك في الشريعة الاسلامية المقدسة اسقطها وان كانت مالهاتها محمودة عند من لا يتدين بهذه الشريعة او سارعين فيها والسكدين في الانتساب اليها ، هكذا يجب ان نحرر المسائل والله المنة

( مادة ١٢٨ ) ومادة ( ١٢٩ )

هاتان امانتان عيشن عن الدين وكل احد يعرف امانا المقول وغير المقول فلاحاحه الى ترمها .  
اما الاشجار والعروس فهي من غير المقول بخلاف الثمار والزرع على ان شجرة بين المقول وغيره في الفقه نادرة .

( مادة ١٣٠ ) النقود جمع نقد وهو عبارة عن الذهب والفضة

لايحمى مافيه من النامع فان النقود هي المسكوكات من الذهب والفضة لامطلق الذهب والفضة ، اما غير المسكوك منها او المسكوك من غيرهما فهو من العوض ، والنقود يعتبر في صحة التعامل بها امران : سكة السلطان والورن المخصوص ويحري عليها حكم المعدود من جهة - وحكم الموردون من جهة اخرى فلا يصح فيها الرما كما يصح في المعدودات

وان كانت تعد من المعدود ولكن الوزن الخاص ملحوظ فيه وسكته في الغالب دليل على مقدار ورنه فتعني عن اعتباره ، اما المسكوكات النحاسية وامثالها من غير الذهب والفضة فالاقوى انها من المعدودات فقط والوزن سبب ملحوظ فيها اصلا ، ان كان الاحوط احتساب اوزنها ، فلا يجوز بينها باعصال ، اما الورق ، الانواط ، القانعة مقام القديس فالاقوى عندنا انها تعتبر نفوداً فيجرى فيه المعامل ونحب فيها اركة ، يعتبر في بعضها التقصير في المعامل وكل يجري على القديس يجري عليها ،

( مادة ١٣١ ) اعرص جمع ص ، بانحرثك ) وهي ، اعدا السعد والحيوات والكيالات والمواد كسح ونميش

الطهران ما عند القديس والاراء د حل في اعرص سبب الانعمة والموالك والافرشه وسائر الادوات التي يحتاج اليها في مرافق الحياة | مادة ١٣٢ | المقدرات ، تعيين مقاديرها بالكيل او الوزن او

اعداد او ذراع اح

المقدرات هي ذوات الكم من الجسم التعيني اشتمل على الاعداد اثلاثه وذوات الكم ان كان متصلا فاما ان يكون المطلوب منه معرفة ثقله فيعتبر بالوزن | وانكمل صرى اليه | او مطلوب معرفة امتداده وطوله وعرضه فيعتبر مساحة | بالذراع وان كان الكم متصلا فالعدد بمقادير الاحسام تعرف بالكيل او الوزن او العدد او الذراع وان كان الكيل يرجع الى الوزن والذراع يرجع الى الاعداد فاصول المعاشيس - ثمان

وزن : وعدد .

نعم هنا قسم آخر لم تذكره ( المحلة ) يعني عن الوزن والعدد وعبرها في غير المعدود والمكيل والموزون وهي المشاهدة كما في الاحطاب والزرع حبة وحرتين وقطنة وقطنين ، بل وكثير من الافرشة والانس كالعبا والقداء والثياب المخططة والكتب والأواني الزجاجية وعبرها وكثير من الآلات والادوات فكان يلزم ذكرها ولعلها أكثر من المكيل والموزون والمعدود .

## ( تحرير وتحويل )

— — — — —

ظهر ان اصحاب ( المحلة ) انهوا متفرس نظروهم الخاصة والمحيط الذي كانوا فيه الذي كان أكثر احواليه ممن لا يعرفون الاذروا من العربية ولا يعرفون ذلك من الالتقياس ونحوها ، وقد اضطرتهم تلك الظروف ان يدكروا في ( المحلة ) كثيراً من المواد التي يحدها العربي الاصيل ( بل والدجيل ) من لفصول والتوافه ومن قبل توضيح الواضحات مثل مادة ( ١٣٣ ) المكيل ما يكال ١٠ ( ١٣٤ ) الموزون ما يوزن ( ١٣٥ ) المعدود ما يعد ( ١٣٦ ) المدروع ما يمدع بالذراع ، وهكذا الى ان تصل المهرلة الى مادة ( ١٦٠ ) اليابع هو من يبيع ( ١٦١ ) المشتري هو من يشتري ( ١٦٢ ) المتابعان هما اليابع والمشتري ، ، ،

فهل يليق بالسكتب العمية سيما التي تدرس في المدارس العالية أن  
تشتمل على مثل هذه السفاف التي هي اليوم من قيل ما قبل ( السماء  
فوقا ) والتي لا ترتب على نشرها أي فائدة .

( وفسر الماء بعد الجهد بالماء )

وإذا كان لأصحاب ( المحلة ) عذر من جهة ظروفهم فأني عذر لمن  
يعينهم الأمر اليوم في إلقاء هذه المواد على ماهي عليه مما لا يناسب مع  
تصرفنا ومحيطنا ، وما العذر في ترك هذا الكتاب على علامته من دون  
تحرير أو تحرير ،

ومادفعنا إلى اهوض هذه الأخطاء الاحدية العلم وتسهيل السبل  
إلى الأسر رصيه ليشأ الحديثة ونشأ السهص ونر منهم حتى صلب  
الحقائق الجوهرية وعدم الجود على تسطير المواد والحسنة الاسطوية ،  
والرصانة والنتانة هي الهدف الاسمي في كل شيء سيما في العلوم والعصا  
الحقوقية ، ومافه المستعان وهو حساباء نعم الوكيل

واكثر المواد المسطورة هنا أعني في دبل هذه المقدمة من ذلك  
الاسلوب الواهي ، واللام أن تقتصر على المهم نافع منه مثل .

( مادة ١٤٥ ) المثلي ما يوجد مثله في السوق بدون تدوت بعده ،  
اختلف فقهاؤنا في تعريف ( المثلي ) وما يعابله وهو ( اتقبي )  
وليس المراد التعريف والحد الحقيقي طعاً بل القصد اسطواء الصاطية  
لتفسير بينه وبين القيمي حتى يستراح اليه عدالشك في موارد الضمانات  
حيث أن المثلي بضمن بالمثل والقيمي بضمن باقيمة فلا بد من ضاطة

يتميز بها الشيء من القيمي . وقد احتضت كلتا ففهاننا في تعريف المثلي وعرفه المشهور بأنه ما يتساوى أحراؤه من حيث القيمة . يعني إذا كانت ( حقة الخطة ) قيمتها درهم مر بها رسم درهم وهكذا بحلاف القيمي فن الخبوان الذي تكون قيمة مجموعها إنما قد لا تكون قيمة نصمه ماثين والحوهر ابدى ورته مثقل قد تكون قيمته ائمين ولكن ربهمه قد لا تتبع قيمته مائة ، وبالخطة ، كلما يكون لهيئته الاجتماعية مدحاية في نمه هو مثلي والاب هو قيمي . ثم انما النقوض الى هذا التعريف وطال الفصل والارام وعرفوه تعاريف اخرى نحرىا للاقرب الى الحقيقة ، مثل قولهم « المثلي ما تمتثلت احداؤه وتقدرت صمدانه » وعرفه آخر بما تساوت حراؤه في الحقيبه النوعية . يعني ان اسم الحقيفة النوعية كما يصدق على مقدار مجموع مه كذلك يصدق على كل واحد من ابعاضه حتى العصة بل الحده والحاصل منها . ولا دس بهذا التعريف وان كان ينتقض ككثير من التعاريف كالحوهر . فان اسم النوع الصادق على مجموعته يصدق على ابعاضه . وقد انتقوا على ان الحواهر بجميع انواعها قيمة كما انتقوا على ان المسكوكات بل مطلق الذهب والعصة مثله ، والتحقيق صمدنا في المقدم ان هذا البحث ( اعني تعريف المثلي والقيمي ) ينبغي ان يكون سافطاً من اصله اذ لم يرد في دليل من كتاب اوسه ، هذان اللتظان حتى ربما البحث عن معناها وطلب الماثر بينهما وادلة الصمد كقاعدة اليد وغيرها لم تتعرض لبيان ما به الصمد وانما مقدها ان امل في عمدة واضع اليد او المثلث او العار او غير ذلك وقد اوضحنا ان معنى

الصمان هو العدة عقلا وعرفاً بل ولادة وشرعاً ومقتضاه . وحوب رد العين اذا كانت موجودة ورد الاقرب فالاقرب اليها اذا كانت نالفة وحيث ان الاقرب الى العين بعدتها هو المثل مطعاً سواء كان مثلياً على مصطلحهم اوقياً بل ندور مدار صدق كونه مثله عند العرف فان تمكن من غير عمر وخرج من تحصيل مثله وحب لدفعه الى مصموم له سواء كان تحصيله من الاسواق او من السوق او غير ذلك وسواء تمكن من المثل او اقل او اكثر اذ امكن الاحتياط فيحق بمصدره واذا تعدد المثل انتمس رحمه الى القيمة ، اما في ذمة الفاضل او م التلف او يوم الدفع او اعنى القيمة فيها في احوال التي مرت لاشارة اليه والبرق كالصحيح واضح من هذه الحقايق وطريقه مشهور فانه بعد ان فسوا الاشياء الى مثله وفسدوا اصل المثل بمثله وانجي قيمته فلا حق للصمان بدفع المثل عن القيمي مع التحكك ، كما لا حق له بدفع القيمة عن مثل في مثلي ، لا سيما ان من ادي هو كعدمه حينئذ .

، ، اما على احسانه ووجوب حبه حصيل من ودفعه من كل الشئ ولا يهمل كونه مثلياً اوقياً . بل تعدد وحسب ربه دفع القيمة اما نعرف ( المحبة ) فيمكن تحصيله من داره ، سوى ان التقيد بوجوده في السوق مستدرك ، ولو عيروا عنه بما يمكن تحصيل ثمنه بدون تفاوت يعتد به وبدون مشقة واحجاف ، والنجي ما تعدد تحصيل مثله او يتمسك الا بالاحجاف لكان اقر بلى صوابه ، وقدما حبر .



من ان الاصل في الثمن هو المثل ، قوله تعالى ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى ) ، ( وحزاء سيئة مشها ) اما القيمة فهي بدل قهري تقضي به الضرورة والاحوال الاستثنائية فتدبره .

( مادة ١٥٢ ) الثمن ما يكون بدلا للمع ويتعلق بالذمة

( مادة ١٥٣ ) الثمن المسمى هو الذي يسميه وبعبارة المتعاقدان وقت البيع بالتراضي سواء كان مطابقا لقيمة الحقيقية او ناقصا عنها او زائدا ، هاتان المدتان - مادة واحدة - لأن الذي يكون بدلا للمبيع هو المسمى الذي قد يساوي القيمة السوقية وقد ينقص وقد يزيد ، ثم ان المسمى الذي يكون بدلا للمبيع قد يتعلق بالذمة وقد يكون عبئا شخصية فصره على الاول مما لا وحله على الطاهر ، ونحذر القضية ان البيع مضافا الى ما تقدم له من الاقسام ينقسم ايضا باسناد كلية العوضين او حريتهما الى اربعة اقسام لانها اما ان تكونا معاً عينين شخصيتين فالبيع شخصي او يكونا معاً كلين فالبيع كلي او يكون البيع شعسياً والثمن كلي في الذمة وله العالب او يكون بالعكس كما هو في السلم بالنسبة الى المبيع فانه كلي ابداً ، اما ان كان يكون حزئياً وكلياً وتختلف هذه الاقسام في الاحكام سبباً من حيث التلف قبل القبض تماماً او مشعناً ، كما سبباً في كل واحد من محله .

( مادة ١٥٤ ) القيمة هي الثمن الحقيقي للشيء .

لعله عبر حفي على النية ان ليس لشي من الاعيان المتقومة اعني المائيات قيمة حقيقية بل تختلف قيم الاعيان باختلاف المكان والازمان

والقلة والسكثرة والرغبات المنبثقة عن الحاجة أحياناً وعن التوسع والترفع  
في الأكل فرب سلع في بلد لها قيمة وفي بلد آخر تجاوزها أكثر منها  
أو أقل بل وفي بلد واحد قد تختلف قيمة الشيء الواحد باختلاف الأيام  
والفصول ، وهذا يكشف عن كون الأشياء ليس لها قيمة حقيقية بل  
ليس حقيقة القيمة إلا أمر اعتباطي يختلف باختلاف الظروف التي  
ينشأ منها الاعتبار فتقول ( المحلة ) أن القيمة هي اسم الحقيقي ناشئ من  
عدم أمان النظر ، والظاهر أنهم يريدون أن الثمن الحقيقي في مقابل  
الثمن المسمى وهي قيمة الشيء في حد ذاته ، ولو عبروا بأن ثمن الشيء  
بذاته هو قيمته السوقية أي لائمه المسمى أسكن أقرب إلى  
الصواب ،

( مادة ١٥٥ ) الثمن هو الشيء الذي يباع بالثمن

هذا أيضاً مصفاً إلى كونه من الواضحات لا يترتب عليه أي وثقة

( مادة ١٥٦ ) الدين ما شئت في الدمة كقدر من الدرهم في دمة

الرجل ، ومقدار منها ليس محصور . والمقدار المعين من الدرهم ، أو من

صبرة الخنطة المحصرين قبل الإفراج فكلها من قبل الدين

وهذا أيضاً من الخلط الغريب فإن الدين لغة وشرعاً وعرفاً ليس إلا

الكلي الذي يتعلق بالدمة في مقابل العين التي تتحقق في الخارج ووجودها

الشخصي فالدين هو الكلي والمعين هو الشخص ، وهذا مما لا يختلف فيه

اثنان ، نعم الكلي المطلق لا قيد الإطلاق وسأراه أصبح مطلق الكلي

فثمان قسم منه في الدمة وهو الدين وأسباب تعلقه بالدمة كثيرة

واحد افراده عند لقرص لا تراض وصفه في الخارج وهو الذي  
يسميه فقهاؤنا ( الكلي في المعين ) مثل صاع من صبرة معينة وشاة من  
قطيع معين فانه اى الصاع او الشاة كلي لانه صادق على كثيرين وهي  
كل صاع من صبرة وحرقى لانه في الخارج لاي الدعة وهو مررد في  
معين وهي الصبرة او لمطيع وعلى كل حال ولا علاقة له بالدين اصلا  
ويظهر الفرق بينه وبين الصاع المشاع بالاشاعة الكسرية في امور لا يحل  
لهما ورد يأتي الاشارة بها في موضع آخر ان شاء الله .

وما بقي من المواد المذكورة هنا اي في المقدمة كلها واضح ، والخدير  
ان نمرع بعد التراجع من مواد المقدمة في مقاصد الكتاب وابوابه .



## ( الباب الاول )

في بيان المسائل المتعققة بتعقد السمع

وفي خمسة فصول

### ( الفصل الاول )

فيما يتعلق بركن السمع

١ ( ١٥٧٥ ) البيع بتعقد بالحب وقبول .

المعاصر التي ترك اليه منها ستة ،

( ساج ، المشري ، اسمع ، امن ، الانحب ، الفول )

والا كل منها اربعة

( امن وامن والانحب والفول )

وسكن واحد من تلك المعاصر شروط ، اهمها بعد الشروط العامة ( التمسك ) ومعية العوميين ووجه برقم الحياة الموحدة للعرر ، وهذا من الامران شروط ، كنية وسبق ذكرنا في الشروط في الامور المتعققة وقد طهر من طي المباحث العشرة ان حقيقة السمع سواء جعله تدالا او مادلا او تحيكا او تمليكاً او غفلاً او اعمالا هي من مقولاته في الاشياء لا كني في تحفيها و ارضا لدعني ووجودها تصوري بل لا بد لها من مظهر خارجي تظهر فيه وتحقق به والذي يتحقق به شاء ابيع اماهول او فعل فلا يشاء .

عولي هو العقد الذي يتحقق بالاحاب والقبول ، والانشاء العلي هو  
العاصات الذي سيأتي بحثها ، فكل الجدير ( بالجله ) ان تقول ان اسم  
العقد هو الذي بمقتد بالاحاب والقبول لا مطلق البيع .

ماده . ١٥٨ ) الاحاب والقبول في البيع عبارة عن كل لفظين  
مستعملين لانشاء البيع في عرف البلد .

مراد بهذه المادة : ان اسم لا يشترط فيه صيغة خاصة بل يتحقق  
كل ما يصح استعماله فيه حسب العرف الخاص اسم من كون  
لاستعماله في حو الحقيقة او المحار بل بعد اخلاق الاستعمال حتى اماط  
في حرية اذا جرى عليه عرف امد و اخرج بقوله ( لفظين ) الاشارة  
ونحوها ، وهذا من حقوق العامة في باب البيع ان مطلق العقود ،  
ونحوه يستدعي النظر في حالات ،

اولى - ان البيع بل عامة العقود هل توفى صدق انعقد عليها  
في شأنها وما يتحقق بعدتها ، شيئاً ولو بالعمل كما هو مطلق او  
لاش او بكمية او غير ذلك وقد اختلف المتأخرين في ذلك وليس  
دعوا الى ان العتبات لا تمد اسمك وادك على اعتبار انما في  
العقود بل هو العاطي عنه لا تكون العدة قسماً فلا يكون ماسداً انتملك  
بل لا باحة والاد وانما هو انما في ان اشارة القادر على الاصل  
لا تكون عدداً كما ان كسبه كذلك كما اتفقوا على ان اشارة العام  
كالاخرس وكما تكون عدداً نظر العرف مع العجز عن التوكيد  
او مطلقاً كما هو الاول لان اشارة سدهم تقوم مقام لفظه ولذا قدمها

الأكثر على كتابة لأنها ليست اللفظ ولا تقوم مقام اللفظ ، نعم هي تحكي عن اللفظ واللفظ تحكي عن المعاني ، وأما كبرية الفعل كالتعاطي عن القول ، فبما هي تخفيق إنشاء الله ، ولو قلنا بعدم صدق العهد على الفعل ونحوه من غير اللفظ وعدم تأثير غير مادلت السيرة على تأثيره وشككنا في اعتدال شيء في التأثير فالمرجم طمأنا إلى أصالة عدم التأثير ولا إطلاق برحم الله بخلاف ما قلناه بعدم اختصاص صدق العهد باللفظ فإن الزيادة بحكم الإطلاق إلى صفة الصحة ابتداء من أصالة عدم الاعتدال .

ثانية - بناء على اعتدال اللفظ في صدق صيغة العهد فحل يعتبر فيها اللفظ مخصوصة أو بكمي كل ما دل على ديمه العهد أو استعمل فيه محلاً أو مضافاً أو مفعولاً أو مفعولاً به أو مفعولاً له أو مفعولاً له بالخاصة بالإيجاب مثل تمت وشريت أو الخاصة بالمفعول مثل اشتريت واشتريت وقلت . كذلك يتحقق بالاعتدال الدية عليه السلام مثل منكرت ونقلت وعاصمت وأنتقلت وحقيقة البيع هي تسادده وهي من لوازم تلك العناصر بل بما هو أوسع وأعمد كاستعمال اللوازم العامة مثل حد هذا بكذا أو هو لك بكذا وما أشبه ذلك ، ووسطى القول حتى يتناول استعمال صيغة عوان عقد خاص في عقد آخر فيستعمل البيع في الإجارة . فنقول بملك صيغة الدار بكذا . والحادثة بالبيع فنقول آخرتك الدابة ملكاً بكذا . والبيع في اللغة مثل - بعتك الكتاب بلا عوض وبالعكس مثل - وهبك ثوب بعوض بكذا . ويطرد هذا

في سائر العقود ما كانت هناك مناسبة وسلاقة كان محمداً والا كان عاطفاً ولا مفاقات عند المحرز بين عاطية اللعنا وصحة العقد لان الدار في العقد عنده على تحقق الانشاء باللعن معها كان ، هذا تصفية تصوير الوحوه والاقوال على الاحمال ، اما التحقيق عندنا فهو ان عناوين العقود الخاصة ، كالسهم والاحارة والصلح والممة ونظائرها لا تتحقق الا بانائها باللائط ولا يدرم ان تكون تلك الالفاظ مشتقة من نفس اللاظ عاويتها بل يكفي كل لفظ دل عليها في نفس ذلك الاستعمال ولو عمومة القرينة حالية او مقالية فالمدار على التماس بين المتعلمين وان يفهم كل منهما مراد الآخر حتى يقع القول مطابقتاً للايجاب سواء كان استعمال تلك الالفاظ فيما قصدناه ، صحيحاً او عصباً ، حقيقة او مجازاً ، وافهم عرف البد او حاديه ، لان العقد ليس الا انشاء المعنى باللعن مفهم المقصود منه او بالقرينة ولا نقول ان العقد محصور بالانشاء اللعني بل نقول ان الانشاء اللعني عند قطعاً بل اظهر انواع العقد اما انه يتحقق بالانشاء المعلي ام لا فيأتي تحقيقه قرناً اشاء الله و ( بالجللة ) فلا نجد عرف يعتبر في حقيقة العقد اكثر من قصد الى ايجاد المعنى باللعن ولا رم قصد ايجاده وتخصيمه الترامه به حتى في العقود الحائرة فن العقد الحائر ايضاً قد الترم الطرفان بمضمونه ولكن مادام العقد وعية الفرق بينه وبين التلارم ان دالك له ان يحله متى شاء بخلاف الثاني . اما في طرف عدم حله فيحب الوفاء به وترتب آثاره عليه وقد اشترى فيما سوى الى ان وحب الوفاء في الآيه يمكن ان يفهم كل عقد حرج بالدليل

العقود الخائرة من حيث جوار حلها وما عدا ذلك فيجب العمل على طبقها فيها وفي سائر العقود وهذا هو مدرك أصالة العقود كما تقدم .  
والقصد من أن العقد يتحقق عرفاً بأشياء معناه لهذا مطلقاً بشرط إتمام القصد والمراد ولو بالمرئى والكل إلا أن الشرعي ووجوب الوفاء يمكن منع شموله لكل عقد عرفي حتى ما نشأ بالله لا غير الموضوع لذلك العنوان وسره أن اللام في العقود التي في الآية ظاهرة في العهد لا الجنس فيكون الحكم ثابتاً للعقود المعهودة في العرف الشائعة فيما بينهم لا مطلق ما يستعملونه ومن المعلوم أن الشايح المتداول من العقود عندهم هو ما كان انشاؤه بالألفاظ المنترعة من عنوان ذلك العقد والمتداول من عقد البيع هو ما يشتق من هذا العنوان وأحواله مثل بعت واشتريت ، وشريت وايتعت وقلت لا مثل ملكت ( بالتدبير ) وتملككت وقلت وعارضت واشتبه ذلك ، وهكذا عقد الاحارة فإن المتعارف المتداول ما يشتق من عنوانه كاحرت لاس لوازمها وتواضعها مثل عليك المنة ونحوها وهكذا الكلام في سائر العقود ذوات العاوين الخاصة كالهبة والصلح والمرارة والمساقات وكل عقد كان انشاؤه بالألفاظ منترعة من عنوانه فهو لازم بحسب الوفاء به والا فشمول الدليل له غير معلوم والاصل هنا عدم الروم عند الشك في شمول الدليل لعدم إحصاء العموم أو الإطلاق فإن مصب العموم ضيق كما عرفت ، إذا فليس كل عقد عرفاً يجب الوفاء به شرعاً بل هي تلك العقود الخاصة بعناوينها الخصوصية ومه يستبين حال استعمال الكنايات القرينة أو البعيدة مثل



« بارك الله لك في صفقتك » أو « شايف الخير » ، ونحو ذلك مما يستعمله العرف بعد المساومة لاطلاق البيع وإطهار الموافقة ، فإن قصد به القائل إنشاء البيع كما هو العالب حيث يريدون به معنى بعتك فهو عقد ولكن رومه غير معلوم على أن تحقق الإنشاء به محل نظر فإن إنشاء الالتزام ليس إنشاء للمروم فإن الدعاء بالبركة وإن كان لازمه أن يكون له وإكمله ليس إنشاء لحمله له فهو محتاج إلى عناية أخرى بأن يسلخ عن معنى الدعاء وتنحصر لنوع آخر من الإنشاء وإن لم يقصد النقل والتملك فلا إشكال في عدم كفايته ، هذا كله من حيث مواد الالفاظ التي تستعمل لإنشاء اسم وسائر العقود ، أما من حيث الهيئات فينصح بالنظر في - :

### ( الجهة الثانية )

وهي أن البيع ونحوه من العقود ، لما كان من أمثاله الإيجابية التي لا حقيقة لها في الخارج إلا سمى إنشاءها وإنجدها فإذا انشئت تحققت ووجدت ، وحيث أن هيئة الماضي هي لصريحه في الدلالة على الثبوت وتحقق الوقوع ومددها الصريح تحقق سببه وقوع الفعل من الفاعل ولذا كان بداهة مجرداً عن الزمان وإنما يدل على الزمن بالالزام عند الإطلاق وكثيراً ما يطلق على سببه وقوع الفعل في المستقبل بغير عناية ونحو مثل ( إذا جاء نصر الله ) و ( أنى أمر الله ) ، وبنظرها فيقول مدد الصيغة الخاصة مطابقة هو الثبوت والتحقيق فإذا استعملت في العقود من بيع ونحوه دلت صراحة على تحقق وقوع معاصيها وثبوتها فكانت هي الهيئة

الصریحة فی انشاء تلك المعاني المحتاجة الى ما يدل علی تحقق وقوعها ادلا حقیقه لما الا بانشاء ثبوتها وتحققها ، اما هیئة المصارع مدلول الصمیم لیس الا نسبة المندة الى الذات ای الدعل الى العاعل فهو کأسم العاعل حقیقة ولذا سمي بالمصارع سوى اسم العمل يدل علی نسبة المبدأ الى الذات وتاسمها به واسم العاعل يدل علی تلس الذات بالمند ونسبتها له فهو مترتب علیه ومتأخر رتبة عنه فتقول بصرب فهو ضارب ، وهو ایضاً مجرد عن الزمن و یصلح بمعنی کافی قولك لما بصرب ، وبتمحض للاستقلال کافی . سوف بصرب ، وتزداد بین الحال والاستقال کما لو تجرد . ودلی ای ثبت ان مدلولها بصرب یمثل تلس المند بالذات او تلس الذات بالمند من دون سطر الى ما ولا الى تحقق ذلك لم یکن صریحاً فی اثبوت و اوقوع و یكون کل معهود الاعیه عند الاطلاق واکن باللام وقد عرفت ان المعتمد فی العقود الصراحة وان انشاء احد المتلزمین لا یسده انشاء الآخر وان عدم الا سكال فی المتلزمین انما هو فی الخارجیات لا الایئیت ، ( والعصاري ) ان هیئة المصبي هی الصریحة فی العقود وسیع البیع ، ولذا اختلفوا قولاً واحداً علی تحقق العقد بها واحتتموا فی المصارع واسم الدعل والحق اهم ما لا یصححان لانشاء المعاني المعقدة بهما الا مع القرينة فتقول انما یأثر تریداته لبع وتحقیقه بذلك مع القرينة الواضحة من حال او مقل فلیس هو ولا مضارعه من صیغ العقود الصریحة کالمصبي واما صیغته الأمر والطالب مثل سني اور وحي ومحوه وهي احد من المصارع

واحيه بكثير اذ ليس هو انشاء لبيم بل طلب انشائه من الغير فهو استدعاء محض اما لزوماً ان كان من العالي او التماساً ورجاء ان كان من غيره فاذا قال يعني وقلت له بعتك لابد من ان يتبعه بقوله قبلت والا فلا عقد ، اذاً فالماضي هو المتعين في العقود وما عداه لا يكفي الا بتكافؤ وعناية لا يصح الاعتماد عليها في العقود ، وما ورد في بعض الاخبار من كفاية الطلب حيث قال : زوجنها يا رسول الله ، ان لم يكن لك بها حاجة ، وما في شراء العبد الا بقى وبيع النصف وغيرها مما هو ظاهر في كفاية المضارع والامر محمول على التفاوضة قبل البيع ثم يبدأ لاحراء الصيغة لا الاكتفاء . بمس ذلك القول : نعم في خصوص الطلاق والعق بى والوقوف والصدقات حمل الشارع الصيغة المخصوصة لها اسماً ، الصفات واسم الفاعل مثل : انت طالق وانت حر وداري صدقة او ولف كل ذلك للدليل الخاص ولا يجوز التحدي عنها الى غيرها فلا يصح دارى اجارة او مأجورة ونحو ذلك قطعاً ، اما اعتبار العربية في صيغ العقود فان كان المراد به عدم كفاية الالفاظ المرادفة للبيم في القفات الاخرى فهذا ما لا دليل عليه بل الاصح ان الادلة العامة ( كالوفى بالعقود ) و ( كاحل الله البيم ) شاملة لكل عقد في كل لغة عابته انها على نحو ما حققناه من كون المملووظ فيها العقود المنشأة بالفاظها المأخوذة من عناوينها الخاصة سواء في لغة العرب او غيرها ، وان كان المراد باعتبار العربية اخراج الملحون ، مادة او هيئة الخارج عن قواعد العربية فالتحقق ان اللحن ان لم يكن منبراً للمعنى كما لو قال : بعتك

( منع الباء أو الناء ) لم يقدح ، أما لو كان مبيعاً كما لو أدخل الممرة فقال : أبيعك أو شوش بطن المائدة فقال حوزتك مكان زوجتك أو استعمل المشترك اللطفي أو المعنوي أو المحاز ولم يصب قرينة فتحقق حقيقة العقد بها بشكل وعلى تخديره ولزومه غير معلوم أن لم يكن معلوم العدم ، هذا نعم القول فيما يتعلق بهذه المادة وما يعلم أن عرف البلدة لخصوصية له فلو قالوا الإيجاب والقول لفظين مستعملين لإنشاء البيع عن وضع أو قرينة لكان أصح وأوسع فندبر والله التوفيق .

( مادة ١٦٩ ) الإيجاب والغول يكونان نصيبه الماصي بدون النية كعت واشتريت وإي بطن من هذين ذكر أولاهما إيجاب والثاني قبول ، فهو قال السامع عت وقال المشتري اشتريت أو قال المشتري أولاً اشتريت ثم قال السامع عت بعد سمع ويكون لفظ عت في الأولى إيجاباً واشتريت في الثانية بالعكس ، ويعقد البيع أيضاً بكل لفظين عن إنشاء التملك وانتملك كقول السامع أعطيت أو ملكت وقول المشتري أهدت أو تملكك أو رصيت وأمثل ذلك تضمنت هذه المادة ثلاثة أمور :

الأول . - انعقاد البيع بالماضي وقد عرفت الوجه في أنها هي الصيغة الصريحة وما عداها بين مقطوع بعدم صحته وبين شكوك  
الثاني . - إعادة ما سبق في مادة ( ١١١ ) من أن الإيجاب هو أول الكلام الخ ونحذر هذه المسئلة أن الإيجاب والقول أما أن يقرنا أو يتقدم أحدهما على الآخر وعلى كلا الطرفين فأما أن يكونا بلفظ عت

وقبت أو غيرهما وعلى فرض التقدم وتأخر ، فاما ان يتقدم الايجاب  
 وتأخر القبول أو العكس فهنا ست صور . تقدم الايجاب على القبول  
 وهي القدر المتيقن والمتفق على صحتها كالاتفاق طاهرا على بطلان  
 عكسها وهي : تقدم القبول ، ( الثالثة ) اقترانها بصيغة نعت وفات  
 والصحة محل نظر كا ( رابعة ) وهي اقترانها بغيرهما من الصيع  
 ( الخامسة ) تقدم نعت ايجابا وتأخر اشترت قولاً أو العكس تقدم  
 اشترت وتأخر نعت ولا اشكال في صحة الاولى وبشكل صحة عكسها  
 ( السادسة ) التأخر والتقدم في ابتعت أو نعت أو لعكس وحالهما  
 حال سابقتهما ، وقد يتصور اكثر من ذلك ولكن يعرف حال كثير  
 منهما مما ذكرنا ، و ( الضابطة ) انه كلما كان من احدهما قبول او معناه  
 من الرضا والامضاء ونحوهما فلا بد من تأخير ما مررت الاشارة اليه  
 من ان نحوه نحو المطاوعة والتأخر ويستحيل تحقق التأخر قبل المؤثر  
 والافعال قبل العمل كاستحالة تقدم المعلوم على العلة واداً لم يكن من  
 احدهما القبول وما بمعناه مثل انتعت ونعت واشترت ونعت فهي الحقيقة  
 كل منهما موجب وقابل باختلاف الاعتبار بل يمكن الحكم بالصحة  
 حتى مع الثغران في هذه الصيع ويمكن فيها طرق التفصيل بين ما اذا كان  
 البيع صرفاً او مقايضة فكل منهما موجب وقابل تارة او تقدم احدهما  
 على الآخر ، اما لو كان احد العوضين سلعة والآخر قدراً فصاحب  
 النقد مشترى وقابلاً وصاحب السلعة بائعاً وموجباً تقدم أو تأخر على ان  
 ترتب الثمرة على تعيين الموجب من القابل قليلة والعائدة العملية معدومة

ضئيلة ،

الثالث : - من الامور اعادة ما اشير اليه في المادة المتقدمة من كفاية كل ما ينبي عن التمليك والتملك ، وقد عرفت اوسع ما ينبغي من التحقيق فيه ومنه يظهر لك القدر فيما ذكرته ( المجلة ) هنا من انعقاد البيع بمثل قول الياثم اعطيت وملكك وقول المشتري رسميت فان الاعطاء طاهر في التمليك المجاني فهو من صبح الهبة ولا يجوز استعماله في البيع الذي هو رأس عقود المعاوضات الا عاكفاً او محارراً بعيداً ولا يكون عقد بيع ولو سلم فلا يكون لازماً لما عرفت وايضاً فان الرضا لا يصح استعماله قبولاً في مطلق العقود اللازمة لان معنى القبول فيها يتضمن معنى يستلزم التعهد والالتزام والرضا اذن ومواضة لا تعهد والبرام فتدبره جيداً ،

( مادة ١٧٠ ) بعقد البيع بصيغة المصارع اذا اريد بها الحال كايتم واشتري واذا اريد بها الاستقلال لا ينعقد

قد طهر لك مما احصا قل في يانه ان المصارع لا يبدل على اكثر من سبة المبدأ الى الدات وتلسمابه وهذا غير كونه محقق الوقوع فان اريد منه الحال ما تقر به كان لازمه كونه محقق الوقوع فيدل على اشاء المبادلة او التمليك باللازم وكمايته في العقود محل نظر وهذا بخلاف الماضي فانه صريح بالوقوع والثبوت ، فليعلم ، وقد عرفت ان طلب وقوع الشيء غير مس وقوعه بل طلبه طاهر في عدم تحققه وحصوله وهو عكس المقصود بالبيع ونحوه ومنه يعلم مادة ( ١٧١ ) التي هي تكرار

للعادة التي قبلها ومادة ( ١٧٢ ) لا يتعد البيع بصيغة الامر كبيع واشتر  
الح وبريد باقتضاء الحال القرينة على ارادة انشاء البيع بصيغة الامر  
وهو من قبيل استعمال الشيء في ضده فان قولك بيم طب انشاء وقوته  
الظاهر في انه غير واقع فلو استعملته في انشاء تحقق وقوعه كان  
استعمالا في شبه ضده وحاله حال المضارع بل اسوء .  
( مادة ١٧٣ ) كما يكون الايجاب والقول بالمشاهدة يكون  
بالمكاتبة ايضا ،

قد عرفت ان المكتاتة عندنا لا تصلح للمقد وحالها حال الاشارة  
من القادر ، نعم مع المعز وعدم امكان التوكيل قد يكتفي بالكاتبة  
ومع دوران الامر بينها وبين الاشارة في المأخر لا يبعد رجحان  
الاشارة لانها اقرب الى القطع كما في مادة ( ١٧٤ ) يتعد البيع بالاشارة  
المعروفة للاخرس ، اما الرسالة اي ارسال رسول لاجراء البيع فان  
كان سحوا الوكالة صح والا فهو فصولي ، وتلخص من كلها سبق ان  
المأضي هي الصيغة الصريحة في عامة العقود ما عدا الجيم ( يدونية )  
اي تطبقها ومن غير حاجة الى قرينة كما في قرينيه والاقتصد بالانشاء  
لارم في الجيم ولوعرت ( المحلة ) بذلك لكان ابعد عن الابهام .  
اما الامر والمضارع فيصح استعمالهما في العقد عند اصحاب ( المحلة )  
ولكن مع الية وفصد الحال بهما اي ومع القرينة كقول العاقد ابيعك  
الآن او حالا او نحو ذلك ، اما عندنا فشكل وكونه عقدا  
لازما اشكل .

## ( بيع المعاطاة )

( مادة ١٧٥ ) حيث ان القصد الاصيل من الايجاب والقبول هو تراصي الطرفين فيعقد البيع بالمادلة لخدمة الدالة على التراصي و يسمى هذا بيع التعاطي ، مثال ذلك ان يعطي المشتري للحجاز مقداراً من الدراهم فيعطيه مقداراً من الخبز بدون ايجاب وقبول او ان يعطي المشتري الثمن للثمن و يأخذ السلعة و يسكت المائم ،

هذا هو بيع المعاطاة المشهور ، وهي عادة ( المحلة ) ايضاً نوع من التسامح حيث جعل القصد الاصيل من القداي الايجاب والقبول هو التراصي مع ان الرضا والتراصي اذن واحدة وهو غير ما هو المقصود بالمعقود فـ انما هو انشاء التملك والمادلة ، واذا تصرف الغير في ملكك ممي ، وجعل مالك ملكاً للغير ممي آخر ، والمعاطات التي هي تحت العقد الممطي هي التي يقصد بها انشاء ليم والتمليك وهذه هي التي سمي ان تكون محل الكلام وموضع النص والايام الا التي يراد بها الرضا واماحة التصرف وحلية الانتفاع شبه العارية ونحوها ، نعم اختلف فقهاؤنا اشد الاختلاف في موضوعها والمعنى المقصود منها في موضع التراء كاختلافهم في حكمها فقيل هو ما قصد به المتعاطيان الاماحة وقيل ما قصد به التملك وقيل ما مجرد عن كل منهما كما ان الاقوال في حكمها كثيرة من حيث الصحة والفساد



والحوار والاروم وقد تنهي الى ستة هي بين افراط وصربط فهي بيع  
فاسد عند بعض وبيع صحيح لادم كالتبيع بالالفاظ عند آخري وبيع  
صحيح واسكه حائر وانما يلزم بتلف احد العوصين او كليهما وهذا  
هو اوسط الاقوال واقربها الى القواعد ، وذهب جماعة انها تهد اباحة  
التصرفات امامطلقاً او خصوص مالا يتوقف على الملك ، وصموة ماعداً  
هذا من التحقيق ان المشاهد المحسوس من حالنا بل ومن حال غيرنا من  
صغير او كبير في شراء حقير او خطير حتى الطفل المبر اذا اشترى  
شيئاً من الاسواق لا يقصد بدفعه المال من قود وعيهره بازاء ما يأخذ  
من السلعة الا مبادلة ذا بذاك وقطع علاقه من العين المدفوعة منه  
بالكلية عوض استيلانه على العين المأخوذة من الآخر فيصح على هذا  
نعميها التحقيق او التقريبي بانها عادة عن ان يدفع كل من اثنين ماله  
الى الآخر عوض ما يدفعه الآخر له ، وقد مر عليك ان انشاء التملك  
لا بد له من امر خارجي يتحقق به ويكون آلة لايجاد ، والالفاظ هي  
الادوات التي ينسب العقلاء على اظهار مقاصدهم بها حكمة او ايجاز  
يعني جبراً او انشاء ، ثم في الرتبة الثانية ، الافعال فان للافعال طهوراً  
كما للاقوال وبشأ بها المعاني الاعتبارية كما يشأ بالاقوال فكما انك اذا  
فست لشخص هذه العين لك ، نارة تريد احاربه بابه له ، ونارة تريد  
انشاء تملكها له ، فكذلك اذا دفعته له وانت ساكت قد تريد ان  
دفعها اليه من جهة انها ملكه وماله الصيد ، ونارة تريد انشاء امهاله  
فيكون من ماله الحديد ، فهذا عقد والقرام ضمني واسكه فعلي لا فوقي

وهو مع قصد التعاوض بيع وشمله ( أحل الله البيع ) ، ولكنه ليس كالعقد القولي يجب الوفاء به لما عرفت قريباً من أن ( أوفوا بالعقود ) لا تشمل إلا العقود اللطيفة المنشأة لتعاونها الخاصة بها فاحل الله البيع ثبت مشروعيتها هذا العقد وأنه مؤثر ، ولكن دليل الزوم قاصر عنها فتكون حائزاً والكل من الطرفين الرجوع مادام كل من العوضين قائماً بواجبه ، أما بعد فبما أوتيت أمدتها في الزوم كما هو شأن في جميع العقود الحائز ، كالمدة وغيرها ( وسره ) أن مالك سلطه على العين بجميع شؤونها ولا ربه أن له بجمع التصرفات حتى المافاة والوقوف على الشك ولازم ذلك أن لا رجوع مما اتفقت أو الاتفاق لأن حق الاسترجاع إنما هو مع نفع العين وفيما مضى ، أما مع فقد رال الموضوع وسقط الحق ولزم العقد ، ومن نفس عنوان هذا النوع من البيع يعلم أنه لا يشترط إلا ما تعاطى من المصروف حقيقة أو حكماً أن المشتري إذا أعطى الثمن لا يمنع وأخذ السلعة والبائع ساكت فإن كونه الكاشف عن رضاه يقوم مقام عطائه كما أن أحد المشتري كونه كاشفاً لتملك والتملك وسكوت البائع أمصاً ، وكذا دفع الثمن فتمامه للأجر وأحد المشتري لما بعد بانه يحقق التعاطى حقيقة أما قبل أحد المشتري لما يبيع لم يبعد والاستدعاء لا يجعل المشتري مائزماً وقد عرفت أن كلاماً من البائع والمشتري له العدول والتمسح بعد تحقق البيع بالتعاطى لأنه عقد حائز فكيف لا يجوز قبل أن يتم المعاوضة التي هي بمنزلة الاتفاق وقبول والاستدعاء لا يكون قولاً ودفع الثمن للأجر كالتحبات لا قولاً ،

وحكم ( المحلة ) بأنه ليس المشترى الامتناع من قبوله واخذه بل  
له الامتناع على التحقيق حتى بعد احده اي له الرجوع والمردود لانه مع  
حائز ولا يلزم الانسحاب احد العوضين حقيقة او حكماً كما لو باعه اورحه  
او ما يشبه ذلك ، ومن العريب قول القائل ان الانسحاب والقبول انما  
اعتبرا في البيع لقيامهما مقام التعاطي حكماً ، فقد حمل التعاطي اصلاً  
والانسحاب والقبول فرعاً ، مع ان الامر بالعكس قال الاصل في الخبريات  
والاثباتات هو الابطال ، والقول والمعمل والتعاطي فرع ونعم له بانفاق  
اهل العلم ، و ( بالحلقة ) من انشاء التملك بالفعل ان يكون بيعاً وبحصل  
به القبل والمدالة اذا توفرت فيه جميع شروط البيع من معلومية العوضين  
وعدم انحراف القدرة على التسليم وقصد التنازل ورشدها واختيارها  
الى غير ذلك من شروط البيع الآتية لا فقد شيئاً من شرائطه ومقوماته  
سوى الانسحاب والقول الذي يقوم به طبعهما مقام هذين الركبين  
ولزم فيهما كل ما يلزم في الانسحاب والقول من الترتيب والتمويه ، فلنعاطي  
من طرف واحد كانسحاب فلا قول او قبول بلا انسحاب ، نعم يكفي من  
احدهما العطاء حقيقة ومن الآخر حكماً وهو كثير ، ومنه وضع الفلاس  
في ذلك ما تبع لقل او محمضته واحد باقية البقل وبطائر ذلك ، ومنه في  
الاحارة دحول الغسل الى احمام ووضع الاحرة المعلومة في صندوق  
صاحب الحمام وهكذا ، ومما ذكرنا يتضح ايضاً ان البيوع القائمة  
مطلقاً لا تدخل في باب المعاطات بل لها حكم آخر مما يأتي بيانه  
انشاء الله .

كما يتصح أن المعاطة على القول بإفادتها الملك أو الإباحة يصح حرابها في غير البيع من العقود جائزة أو لازمة ، يعني كالأجارة أو كالمهبة ولا تلزم في الإحارة أو غيرها إلا بالتلف الحقيقي أو الحكمي أو القيام بالعمل فتدبره جيداً ،

هذا أو حر ما ينبغي أن يقال في اختصار بيع المعاطة . وهذا أقل قليل مما ذكره قضاؤنا سيما المتأخرين منهم في المطولات وله له قليل يعني عن الكثير .

ومن أراد أن يعرف صفة ففاهة الامامية ودقة افكارهم وعراة مادتهم فليرجع الى مؤلفاتهم المنسوبة في هذا الباب .

( مادة ١٧٦٠ ) اذا تكرر عقد البيع بتبدل الثمن أو زينه أو تنقبضه يعتبر العقد الثاني ولو تابع رجلا ن الا معلوماً بثمة قرش ثم بعدا عقد البيع تبايعا ذلك المال بدمار أو مائة وعشرة أو تسعين قرشاً يعتبر العقد الثاني .

في هذا الموضوع ايضاً احوال واشكال ونحو ذلك حسب القواعد المتفق عليها . ان الاعحاب والقبول اذا وقع احاميين للشرائط فقد انتقل مال كل واحد من المتبايعين الى الآخر عاينه انهما ماداما في مجلس العقد يجوز لكل منهما الفسخ وحشد فاذا تبايعا ثانياً بمعنى ان الدائم باع ثانياً ما باعه اولاً فان كان بذلك الثمن فالثاني لم يوطعاً ، وان كان بشئ آخر . والعرض ان المشتري واحد فان قصد ضمن البيع الثاني ففسخ الاول ولو قرينة مقامية أو طهر منهما الثاني على التقابل صح

الثاني واحمل الاول طبعا وان لم يقصد اصحا ولا اقالة فالبيع الثاني باطل  
لانه باع مالا يملك على من يملك فتدبره جيدا على وصوحه .



## ( الفصل الثاني )

في بيان لزوم مواضة القبول للإيجاب

يعني لزم ان يقع القبول على ما وقع عليه الإيجاب جساً وفرداً ووصفاً  
وعبر ذلك ، فهو ماعه المجموع بالف ليس له ان يقبل نصفه بمحمصة  
وهكذا في سائر الجهات على ما ذكرناه في مادة ( ١٧٧ ) ، نعم لم يل  
الناس بذلك ثانياً او اشترط القابل شرطاً لم يذكر في الإيجاب فاما  
به الوجه ثانياً فلا بعد في هذا وامثاله لصحة ،

وهذا الصاطعة ، انه كلما كان القبول بالنسبة الى الإيجاب من قبل الأقل  
والاكثر او الاطلاق والتقييد صح بالقبول ثانياً ، وكلما كان من قبل  
المتساينين كما لو قال بعتك اذار فقال قلت الداية فهو باطل ولا يصح  
قبول البائتم ثانياً ووجهه واضح ، والظاهر ان هذا هو المشار به عادة  
( ١٧٨ ) تكفي مواضة القول للإيجاب ضمناً ولو قال بعتك هذا بالف

فرش وقال المشتري اشترته منك بـ ألف و خمسمائة بمقد البيع على الألف  
الا انه لو قل البائع هذه الزيادة في المجلس لزم المشتري ان يعطيه الخمسمائة  
التي زادها ايضاً الخ ، ، ،

ولا فرق في هذا بين الثمن والضمن فكما حار الاخذ - لاف في الثمن  
بذلك يجوز مثله في الضمن ، فلو قال بعثك هذين الكتابين أحدهما  
بمائة والآخر بخمسين صحح لمشتري ان يقول قلت لآخر محمد بن ثاب  
ذكروه عن الامام مالك في مادة ( ١٧٩ ) لم يضر وجهه واداه وفعلاً  
بحوداً على ما وقع عليه الايجاب فاللزم للثمن في الغنا من ولا وجهه  
للتعديك ، نعم لو باعه انوياً متعددة ثمن واحد صفة واحدة من دون  
تعيين ثمن لكل واحد كان الاوجه عدم الصفة وقل لمشتري بعضاً  
ثمن عليه من صفة وان كان لا يجوز من وجه ادا رضى البيع ثبناً ،  
فيشمل ، اما مع تكرار الايجاب وتعيين ثمن لكل واحد فلا اشكال في  
صحة قول بعض دون بعض كما في مادة ( ١٨٠ ) لانه لا يوجبكم عود  
متعددة ،

واسم ان من حق منة النحر ان يعقد هذا ليعمل بشرط الايجاب  
ويعمل وقل ،

١ - مطاعة الايجاب للقول

٢ - : توالي الايجاب والقول .

٣ . : التبعيز فيما اي ( عدم التعليق ) .

٤ . : هاء كل من الموح والفعال على الاهلية الى تمام العقد وهو

عرض اغتاء أو جنون أو موت الموجب قبل ان يتم القبول بطل العقد .

٥ - : العريية .

٦ - : الماضية .

٧ - : الصراحة .

وقد تندخل أيضاً شرائط الموحب والتقابل في شروط العقد أي  
الايجاب والقبول كالبوع والرشد والتصد والاحتيار والملك وعدم  
الحجر وعدم تعاق حق للمبر كالرهن وغير ذلك .



## ( الفصل الثالث )

في حق مجلس البيع

— — — — —

( مادة : ١٨١ ) مجلس بيع هو الاجتماع الواقع لعقد البيع  
مجلس البيع عبارة عن الموضع الذي جرى فيه الإيجاب والقبول من  
المتبايعين سواء كانوا مجتمعين في محل واحد أو متفرقين ولو في  
بلدين متباعدين واسم كل منهما كلامه للآخر ولو بآلة كالهاتف وبخود  
ويكون مجلس البيع حينئذ هو موضع كل منهما حين العقد ولو أنقلا  
واحداهما عنه فقد تفرقا ، وكذا لو كانا متعديين في صحراء وأوصل  
كل منهما صوته الآخر ، فمجلس بيع هو موضع المتعديين عند العقد  
حقيقة لاحكام عينه انه انه من ان يكونا مجتمعين أو متفرقين .

وعلى هذا يترتب خيار المجلس الذي سبق احكامه وسيأتي تفصيله  
( مادة : ١٨٢ ) المتبايعان بالخيار بعد الانحاب الى آخر المجلس مثلا  
لو اوجب احد المتبايعين البيع في مجلس البيع فقل تمت ولم قل الآخر  
اشترت على الفور بل قال ذلك مرأيا قل انتهاء المجلس يعقد البيع  
ون طالبت المدة ، تحل هذه المادة الى قسمتين

الاولى - . ان كلام المتبايعين بعد الانحاب وقبل القول بحبر  
بين الكمال العقد وبين ابطال ما وقع منه قال بيع له ان يعدل عن ايجابه  
والشترى له ان لا يلحقه بالقول اصلا وسقط الانحاب ، وهو على انه



واصح عني عن البيان يكون حينئذ عين مادة ( ١٨٣ ) ، لو صدر من احد العادين قول او فعل يدل على الاعراض نطل الایجاب الخ ، ، ، ووجب الاكتفاء بتلك عن هذه .

الثانية - ان طول المدة بين الایجاب والقبول وطول الفاصل بينهما لا تنجح في صحة العقد ، وهذه قضية مستقلة ولا تصلح ان تكون مثالا للقضية الاولى كما لا يحى على المدرس .

اما فقهاء الامامية فيعتبرون التوالي بين الایجاب والقبول لازما بحيث يكونان كالكلام الواحد الذي له هيئة اتصالية فلو حصل فصل بقدر ذلك الاتصال ولو قبلا فصلا عن الكثير مثل ، وهذا من الواضحات التي يوجب تصورها تصديقا ، فن النسخة مثلا سورة واحدة ولها هيئة اتصالية مخصوصة فاذا قيل اقرأ النسخة وقعت احدى وسعد ساعة فت لله وحكما حتى تمت في عشرين ساعة لا يقول العرف انه قرأ النسخة ، وحكمه في كل ماله هيئة نسبية ولذا قوا لتكلم ان يدعى بكلامه مشاء . ولكن مادام مشعولا بالكلام فاذا انقطع عند كلاما نائيا وعليه سوا قضية لاوار والاسماء ، فلو قال علي اريد عشرة دراهم وقال بعد ساعة لادرهما او استني درهما ونحو ذلك لم يقل وبعد من قبيل الانكار بعد الاقرار بخلاف ما لو اتصل بكلامه الاول وحيث ان تعقد كجملة واحدة مركب من ايجاب وقول مرتبط احدهما بالآخر اشد الارتباط معنى وحقيقة فيلزم اتصالهما صورة ونطقا كالاسان المركب من اعضاء مرتبط بعضها ببعض فواحصلت لم بعد اسانا فان شخصية كل انسان

منقومة بتأليفه الخاص ومعياري الوصل اللازم والفصل المضرف في الكلام  
موكول الى نظر العرف وهو يختلف حسب الموارد فالوصل بين لفظ  
الحللة واكبر اشد منه في ما بين فصول الاذان بعضها مع بعض والفصل  
بين آية واخرى اوسع منه ما بين جملة واخرى في نفس الالة والفصل  
بين كلمة واخرى في الجملة الواحدة اضيق منه بين نفس الجمل وهكذا  
في آيات الشعر بين البيت والاخر اوسع منه بين الشطر والشطر والجملة  
منه مع الاخرى .

و « الخلاصة » ان التوالي بين الایجاب والقبول في عامة العقود  
وحصوص البیم من اهم الشروط واذا حصل الفصل الجمل بالوحدة  
الاتصالية بطل العقد ولم ينعقد القول المتأخر ، ولا يكفي اتحاد المجلس  
وكما ان للاقوال وحدة اتصالية كذلك للافعال المركبة عرفية كالكتابة  
والصياغة او شرعية كالوضوء والصلاة وامثالها من العادات .

( مادة ١٨٤ ) لورجم احد المتابعين عن البیم بعد الایجاب وقبل  
القبول بطل الایجاب

هذا ايضا تكرر يعني عنه المادة قبلها كما تفنى عن مادة ( ١٨٥ )  
تكرر الایجاب قبل القبول يبطل الایجاب الاول الخ ،،  
فهذه المواد الاربع بل الخمس كلها فصيحة واحدة عية عن البيان فصلا  
عن هذا التكرار الممل العادي عن كل فائدة فان عدم تأثير الایجاب  
وحده قتل القبول من لوازم اعتبار القبول وترك العقد منهما .  
فما الحاجة الى هذا التطويل .

## ( الفصل الرابع )

### في حق البيع بالشرط

الشروط والخيارات والافالة وامثالها انما هي من توابع العقد الصحيح التام الاركان فلا يحسن يارب شي منها قبل استيفاء مقومات العقد واركانه كشرائط المتعاقدين العامة كالبلوع والعقل وان لا يكون محجراً عليه ائمس اوسعه او شرائط الثمن والمثمن مثل ما بين متقومين مملوكين ومن العرب ان ( المجلة ) ذكرت بعض هذه المسائل المهمة في الباب السابع بعد ابواب الخيارات وكان الواجب استيفاء ما يتعلق بالعقد والمتعاقدين والعوضين ثم الشروع في مانع المقدم من الشروط والخيارات وهما يكن فان الشروط تقيدية وتعليفية واطالة لان التجيز عندما شرط في عامة العقود والتعليق باقي التجيز الا اذا كان صوريا صرفاً كالتعليق على تحقق الوقوع مثل ان كانت الشمس اليوم طالعة فقد بعثك فانه يصح على الاصح وان اسفكه نص، واما التقيدية فهي الالتزامات في ضمن الالتزامات العقدية كما سبق توضيحها في صدر الكتاب وهي اما ان تقتضيها العقد او يقتضي خلافها اولا تقتضيها ولا تقتضي عدمها ، اما الاول فلا اشكال انه يؤكد العقد وليس لها اي اثر فان تخلف الشرط وان اقتضى الخيار ولكن هذا في مثل المقام اثر العقد لا الشرط فلو شرط ان لا يدفع المبيع الا عند قبض الثمن فلا

حق للمشتري بالمطالبة به الا عند دفع الثمن ولولم يدفع كان للبائع الخيار بعد الانتظار الى ثلاثة ايام كما سيأتي ، ومن هذا النوع اشتراط ضمان الميراث واما التي يقتضي العقد حلها وهي الشروط التي تنافي مقتضى العقد فقد عرفت بطلانها بل وتكون مبطله للعقد ، اما القسم الثالث وهي الشروط التي تلزم في العقود اللازمة وهي ايضاً كما عرفت قسمان شرط العمل وشرط النجعة ولا اشكال في صحة شرط العمل الا ما حرم حلالاً او احل حراماً او خالف كتاب الله تعالى على ما سبق بيانه ، وما عدا ذلك من شروط الافعال فهو لازم نافذ سواء كان مؤكداً لمقتضى العقد كما واشترط الرهن على الثمن المؤجل او الكفيل عليه او خالفه عنه بالكلية كما لو اشترط خدمة او كتابة ونحوها ، اما شرط النجعة فمثل اشتراط حرية الصدا او وفسدة داره اى ضرورها وهما لا ان يرفعها او يعتق عده ، فهذه الشروط كلها صحيحة على الاصح كما اشارت ( المحلة ) الى بعضها في مادة ( ١٨٦ ) ومادة ( ١٨٧ ) ، ثم ان من شرط صحة الشروط وزورها في العقود اللازمة ان يكون فيها فائدة اما المتبايعين او لاحدهما او لثالث اما لو حلي من الفائدة بالكلية كان بطلاً وشرطاً سهواً وعلى ذلك هو المادة ( ١٨٨ ) ( اليه ) شرط متعارف نعمي الشرط المرعي في عرف البلدة صحيح والشرط معتبر مثلاً لو مانع المرأة على ان يحيط بها الطهارة او القفل على ان يسمه بالنام او الثوب على ان يرقعه .

فالفايدة في هذه الشروط للبائع ومادة ( ١٨٩ ) البيع شرط ليس

فيه نعم لاحد العاقدين صحيح والشرط لعمد كبيع الحيوان على ان لا يبيعه  
او على ان يرسله في المرعى صحيح والشرط لعمد ،  
وقد يتعلق للبائع عرص بهذه الشروط فتخرج عن القنوية وكانت  
عليهم ان يدكروا القسمين الآخرين وهو ما فيه نعم لهما او لخصوص  
المشتري وهي واضحة وكثيرة ،  
وفي باب الشروط مباحث جمة ، وتحقيقات مهمة ، لا مجال لسطها  
في المقام ، وقد مررت الاشارة الى بعضها وربما يأتي التعرض في متفرق ،  
ابواب هذا الكتاب لبعض آحر انشاء الله .

## ( الفصل الخامس )

### في اقالة البيع

انقسام الاقالة التي هي مسح العقد رضاهما في غضون مباحث شروط  
البيع وقبل ذكر شروط الموصين والشايعين غير مديد  
( مادة : ١٩٠ ) للشايعين ان يتقبلا لبيع رضاهما بعد انعقاده .  
وقد وردت الاحبار المتعترفة في تأكيد استحباب الاقالة في الموي  
( من اقال نادماً في بيعه اقال الله عثرته يوم القيمة ) ، وقد اختلف فقهاء  
المذاهب في ان الاقالة عقد جديد او مسح العقد الاول فتنازع المبيع من

حين العقد الى حين الاقائه على الاول المشتري ومنافع الثمن للبايع وعلى الثاني تبني القصة على انه مسح من حبه او حل للعقد من أصله وعلى الاول فكلاً أول وعلى الثاني بالعكس .

هذا بالنسبة الى الرادات المتصلة ، اما المنصلة فلا كلام في تبعيتها للمعين

( مادة : ١٩١ ) الاقالة كالبيع تكون بالايجاب والقول

ولكن يكفي فيها كل ما دل عليهما - مثلاً لو قال احدهما : اقلت البيع او فسخته وقال الآخر : قلت - صحت الاقالة ونسح البيع ، كذا لو قال اقلني فقال - فعلت او رد عليه الثمن واخذ البيع رضا الثاني فهي اقالة فعلية بطير المعاوضة او فرد منها كما في مادة ( ١٩٢ ) الاقالة بالتعاطي القائم مقام الايجاب والقول صحيحة .

( مادة : ١٩٣ ) يلزم اتحاد المجلس في الاقالة - كالبيع فلو قال احدهما اقلت البيع وقبل ان يقبل الآخر ابيض المجلس او صدر من احدهما ما يدل على الاعراض قولاً او فعلاً ثم قبل الآخر لا يمتنع قبوله قد عرفت ان اتحاد المجلس لا يكفي في النسق بل لابد من التوالي الحافظ للهيئة الانصالية ، والوحدة العرفية ، وكذلك لا يكفي في الاذلة بل لابد من الاتصال على منهاج ما سبق في البيع

( مادة : ١٩٤ ) يلزم ان يكون المبيع قائماً وموجوداً في يد المشتري وقت الاقالة فهو كان المبيع قد تلف لا تصح الاقالة .

اما بناء على كونها عقداً حديداً فاعتبار قيام العن واصح ، واما ما على كونها فسحاً فالصح وان كان ممكناً على ان يكون اثره رد العين

ان كانت موجودة ورد المثل او القيمة لو كانت نالفة ولكن لما كانت  
الحكمة من الاقالة استدراك انادم والفسحة له فهي انما تقتضي استرداد  
عينه فلو كانت نالفة فلا موضوع للاقالة مضاعفا الى ظهور اخبارها  
بذلك وفي حكم التام قلها بقدر لارم كبيع اوهبة او وقف او نحو ذلك ،  
نعم لو كانت التالف البعض صحت الاقالة في الباقي كما في مادة  
( ١٩٥ ) وكذلك يعتبر قيام الثمن ان كان شحصباً لعين ما ذكرناه  
في الثمن ، لكن لا قدح كون الثمن كلياً كما هو الغالب في صحة  
الاقالة اذ لا يلزم ان يرد عليه نفس ذلك المصداق بل يكفي رد مصداق  
آخر يداويه والمهم من الاقالة هو استرداد العين المبيعة اي اقالة البائع  
لا المشتري كما اشير اليه في مادة ( ١٩٦ ) .  
اما الخيارات فان كانت الاقالة عقداً جديداً حرت فيها وان كانت  
فسخاً وحلاً للعقد الاول فلا معنى لحرمانها فليتدبر .



## ( الباب الثاني )

في المسائل المتعلقة بالمبيع ، وينقسم الى اربعة فصول

-----

## ( الفصل الاول )

في حق شروط المبيع واوصافه

حق هذا الباب ان يصوت بالمسائل المتعلقة بشروط العوضين وما يدخل في المبيع واحكامه ويدرج الباب الثالث فيه بزياة فصل في التمن .  
( مادة ١٩٧ ) يلزم ان يكون المبيع موجوداً .

هذا ليس بشرطاً على الاطلاق كيف وقد عرفت ان المبيع نارة يكون شخصياً وهو لا يكون الا موحوداً ونارة يكون كلياً يضبط بالوصف ولا يكون الا معدوماً ، نعم لو اراد بيع الشخص الذي سيوجد مثل ان يبيعه ما ستحملة هذه الدابة او الثمرة التي ستحملها هذه الشجرة فالبيع هنا بمقتضى القاعدة باطل ولكن لا لكونه غير موحود بل لجهالة اللوحة للمرور والكلي يمكن ضبطه بالوصف بخلاف الحرفي ولذا صح بيع السلم وهو بيع ماليس بموجود فعلاً ، فليتدبر .

لكن يمكن بيعه بالتبع كما يمكن الوقف عليه بالتيم نظير الوقف على البطلون الموجودة وما بعدها ويبيع المرس واشترائط ما تحمله الاخرى ،



(مادة ١٩٨) يدرم أن يكون المبيع مقدور التسليم

هنا مما لا إشكال فيه وهو موضع اتفاق في الجملة وبدونه يكون البيع عرراً فلا يجوز بيع الطير في الهواء وإن كان مماو كذا إذا كان وحشياً لا يعود، واستدلوا عليه بحديث نهي النبي (ص) عن العرر وبحديث (لائع مالبس عندك) نفرت أنه ليس المراد لاتباع غير ملكك والا لقال: لاتباع مالبس لك، فالعبر بهذا الأسلوب طاهر في أن المراد: لاتباع مالبس لك عليه السلطة التامة فإن الذي عندك وتحت يدك هو الذي تكون لك عليه السلطة التامة الفعلية، وكيف كان فلا كلام في اعتبار القدرة على التسليم في الجملة: إنما الكلام في أمرين - :

الاول - : هل المعتر القدرة على التسليم وقت البيع أو تكفي القدرة بعده، ومقتضى صحة بيع السلم ونحوه كفاية القدرة عند لزوم الدفع والتسليم لا عند إحراء الصيغة، ولكنهم مع ذلك يستشكلون في صحة بيع الآبق بغير ضمنية وبسم الثمرة قبل روزها عاماً واحداً أو مطلقاً ويمكن الفرق ما حرت الإشارة إليه من الكلي والشخصي فيصح في الاول دون الثاني .

الثاني - : هل يكفي قدرة المشتري على التسلم وإن كان البائع لا يقدر على التسليم فيبيع العبد الآبق لمن يقدر على قبضه والدابة الشاردة لمن يقدر على إمساكها، فنقول: مقتضى الاعتناء بل القواعد الصحة فإن مدرك المنتم هو الجهالة والعرر وهما متعينان في الفرض للزور، نعم لو كان مدرك اعتناء هذا الشرط هو الإجماع وحديث (لائع مالبس عندك)

كان الوجه عدم الصحة ومع الشك فالمرجع أصالة عدم الشرطية الاستفادة من اطلاقات ( اوفوا بالعقود ) وامثالها وهذا هو الوجه عندي وان مال الى النعم بعض اعظم التأخرين منا .

( مادة ١٩٩ ) يلزم ان يكون البيع مالا متقوما .

اما المال فقد عرفت حقيقته ما غير مرة وان المالية اعتبارات عقلانية تنشأ من عموم الحاجة الى الشيء وقوة العائدة والمصلحة فان اقرم الشارع ولو بعدم الردع فهو مال شرعي ايضا والا فهو غير مال شرعا وان كان مالا عرفيا ، والمعتبر في صحة البيع كون المبيع مالا شرعيا ولا يكفي ماله عرفيا ولذا لا يصح بيع الخمر والخنزير والاصنام والبنية بل وسائر التنجسات والاعيان المحرمة كالآلات القهرو القمار ونحوها ، وعدم المالية اما لقاعدة الشيء كالانسان الحر والماء ابد ونحوها واما لخاصته كالفاذورات والحشرات وامثالها فكل هؤلاء لا يصح بيع شيء منها لعدم ماليتها شرعا وعرفا او شرعا فقط .

( مادة ٢٠٠ ) يدم ان يكون البيع معلوما عند المشتري .

لعلك عرفت من عضون ما مر عليك من المباحث في هذا التحرير ان من اهم شروط البيع عدم جهالة المبيع وبالاخرى معلومية الموضين علما برفع الجهالة والعرر ، وبما ان العرر والجهالة تبطل البيع فاللازم معلومية كل من الموضين عند كل من المتبايعين لا يختص ذلك بالمشتري ولا البائع فلو كان المبيع عند البائع مجهولا فهو احرى بالبطلان والعرر المهي في الحديث البيوي مطلق فنخصيص المعلومية بالمشتري لارحه له ، ولا

فرق في ذلك : كون البيع محتاجاً للتسليم والتسليم أم لا ، ثم ان  
المعلومية اللازمة في العوضين تعتبر في خمس جهات :

١ - : الوجود . فالذي لم يحرز وجوده لا يكون ثمتاً ولا مثمتاً .  
كالحل في بطن الناقة والثبني في الضرع .

٢ - : الحصول . فما علم وجوده ولم يعلم حصوله في اليد كالعبد  
الآبق والمال العريق في البحر وما اخذه الطالم قهراً الى كثير من  
امثالها لا يقع البيع عليه .

٣ - : جسه . فلا يعلم جسه كزبرة من المعدن لا يعلم انها حديد  
ام ذهب فانها وان كانت معلومة الوجود والحصول ولكنها مجهولة  
الجنس فلا يصح الموضة عليها .

٤ - : وصفه فما كان مجهول الصفات كخنطة مجهولة الاوصاف وانها  
من الاعى او الادنى او الوسط لا يتعقد عليها البيع

٥ - : القدر كقطعة من ذهب او صرة من الخنطة لا يعلم وزنها فان  
بيعها باطل .

اما السلامة من العيوب فليست شرطاً اذ يصح بيع المجهول من هذه  
الجهة اعتياداً على اصابة السلامة في الاشياء فتكون كشرط ضمني واذا  
ظهر انه معيب كان محيراً بين الفسخ وبين الامضاء بالارش او بدونه  
ومن الغريب ما وجدته هنا في بعض شروح ( المحلة ) ما نصه :

« اما اذا كان للبيع غير محتاج للتسليم والتسليم كمن قال لبائعه يعني  
المال الذي اودعته عدي فباعه اياه صح البيع ولو كان مقدار البيع غير

معنوم سد الطرفين ، انتهى وهو كما ترى . وقد اشارت الى «ص  
ماذ كراهه» ..

( مادة ٢٠١ ) بصير المبيع معلوما ببيان احواله وصعانه التي يتميزه عن  
غيره مثلاً لو باعه كذا مداً من الحطة الحورانية او باعه ارضاً مع بستان  
حدودها صار معلوماً وصح البيع

معلومية المبيع من سائر الخفات المتغيرة تختلف اسبابها باختلاف  
الاجناس والانواع المبيعة فالخمس والوصف والقدار مثلاً يعرف اذا  
كان المبيع كلياً بالذكر والاتفاق بين المتبايعين فيقول : اريدك مثلاً  
من الحنطة القلاية ثم يذكر من اوصافها ماله مدحبة في اختلاف  
الرسات والاسعار وان كان شحصاً يعرف الاولاً بالمشاهدة  
والاحتسار ، واما اعداد الكيل والوزن والعدد والدرع كما سيأتي  
ولو كان المبيع الشحصي في عرف عام او خاص فيمكنني بمشاهدته  
عن اعتباره وتعيين مقداره كفي حرمة الخطب والمصرفات وقرب  
المدى واسقية الالان وكثير من امثاله يصح بيعه بالاشارة الى عيه كما  
سبق وعليه نحمل -

( مادة ٢٠٢ ) اذا كان المبيع حشراً في مجلس بيع تكفي الاشارة  
الى عيه .

وهذا مختص بما ساع بالمشاهدة لا مطلق المبيعات فان المكيل  
والموزون لا يصح بيعه لو كانت حاضرة بالاشارة اليه ، نعم في امثال  
ما ذكرناه وفي انواع الحيوان تكفي الاشارة كما اوأنت اليه ( المحلة )

مثلا لو قال البائع للمشتري « بعثك هذا الحيوان » والمشتري يراه فقل  
« اشتريته » صح ، نعم لو كانت الكيل او انوزون او العدود معلوما  
عدهما فلا حاجة لوصفه او اختباره كما ذكر في مادة ( ٢٠٣ ) ومن هذا  
اسهل الدور ان مطلق العقارات والنسائين ولا فـيح له الا اذا ظهر  
تعبيره عما كان يعلم .

( مادة ٢٠٤ ) المسموع يتعين تعيينه في العقد - مثلا لو قال البائع :  
بعثك هذه السلعة وأشار الى سلعة موحودة في المجلس وقبل المشتري  
لزمه تسليم تلك السلعة وليس له ان يعطي غيرها من جنسها .  
هذه حصة البيع الشخصي وان اُسِمَ بتعين فيه بالعقد فلا يجوز دفع  
غيره حتى لو تراضيا معاً فامم معاملة اخرى وتكون مقايضة « اي بيع  
سلعة باخرى » ، اما الكلي فلا يتعين « لتعين هو بابه وزنة حطية ثم  
عينها في وردة خرجية لم تتبين وكان له ان يدفع غيرها ولاحق  
لمشتري بالزامة بدفعها ، نعم تبين الكلي بانقضاء هذا فصلا المشتري  
لم يكن للبائع تبديلها فاعتنم هذا .

## ( عنوان و بيان )

- - - - -

ان نظم كتاب البيع عند فقهاءنا في مؤلفاتهم اهم يشرعون اولا  
في المكاسب المحرمة كالاكتساب بالقدر والتصوير والاصنام واخر  
وامثال ذلك ، ثم بدأون بكتاب البيع وتعاريفه وحقيقته واصالة

اللزوم فيه ويدخلون في شرائط العقد وتقومه من الإيجاب والقبول وشروطها والبيع الحالي منهما كبيع المعاوضة والبيع التماسد ثم شروط الموضين ، وبعد ذلك شروط المتعاقدين ثم بيع العنبري وبعد استيفاء العقد وإدراكه وأحرائه يذكر أنواع البيع وإقسامه باعتبار البيع ويدأون منها ببيع الحيوان من إنسان وعبد وله أحكام وشئون تخصه دون سائر المبيعات وهو كتاب مستقل ، ثم بيع الثمار ولما كذلك مباحث وتحقيقات تخص بها ولا تحري في غيرها ، ثم بيع الصرف وهو بيع النقدين وأحكامه الخاصة به ، ثم بيع الربا وهو بيع المكيل والمورون مع التفاضل ، ثم مع السلم وهو بيع الكلي المؤجل ، ثم بيع النسيئة بمكة وفي كل واحد منها تحقيقات أئمة ، ومباحث دقيقة ، ثم يعقبون ذلك بكل واحد من أنواع الخيارات ، ثم أحكام القبض ، ثم الخدائمة في الأقالمة ، وأصحاب ( المحلة ) وإن رتبوها أرباباً وفصولاً ولكنهم لم يحسنوا الترتيب والترتيب ولم يتهجوا النهج الطبيعي الملائم للقطع والدوق وما يوافق الاعتبار وحسن الاختيار ، وأدخلوا بعض الأنواع في بعض مع شدة الاختلاف في الأحكام ، وقد رأيت كيف أقحموا الأقالمة في أثناء شروط العقد والمتعاقدين إلى كثير من هذا الظاهر ، وانظر هنا كيف أردفوا الفصل الأول الذي هو في حق شروط المبيع وأوصافه بالفصل الثاني الذي أهم ما فيه بعض أحكام بيع الثمار مع تباعد التناسب بين الفصلين وكان اللازم عقد فصل خاص لبيع الثمار بل عقد فصول لكل نوع يستقل بأحكام خاصة ، وقد خلطوا في هذا الفصل

حلقاً متنافراً ، وجعوا بين احكام غير متلائمة لاندرج في عنوان واحد  
وهي اصفاء من فصائل شـ ، واتواع متباينة ، فيينا يدكرون بعض  
احكام بيع الثمرة ولما يستوفوها واذا بهم يتفزون الى بيع غير مقدور  
التسليم وبيع غير المتقوم وامثالهما مما سبق ذكره قرياً وهو مصفا الى  
انه تكرار لا فائدة فيه لا يناسب مع ما ذكر في اول الفصل من احكام  
بيع الثمار وهكذا كل ما في هذا الفصل من المواد لا يرتبط بعضها ببعض  
الا كارتباط الحصى بالياقوت باعتبار ان الجميع احجار والا في مناسبة  
بين بيع الحصة المشاعة مادة ( ٢١٤ ) وبين بطلان البيع بما لا يمد مالا .  
مادة ( ٢١٠ ) وبين صحة بيع الثمرة البارزة مادة ( ٢٠٦ ) حتى يحشر  
الجميع في صعيد واحد ، ومعدل مبرر ، والعنوان المذكور وهو ما يجوز  
بيعه وما لا يجوز واسم لا يحصى فما الوجه لذكر وحدات من مثات .  
والعرض من كل هذا بيان ان الحق ان هذا الكتاب اعني ( المجلة )  
فيه علم وفقاهة ولكنه مبستر وتبر محرر فهو احوج ما يكون الى التحرير  
والتهذيب ، اما التكرار فيه والاعادة ( لغث ولا حرج ) .  
ونرجع الى نسق ما ذكره على علانه .



## (الفصل الثاني)

فيما يجوز بيعه وما لا يجوز

( مادة ٢٠٦ ) الثمرة التي بررت جميعها يصح بيعها وهي على شجرها ، سواء كانت صالحة للأكل أم لا .

الثمره من الحبل أو الانشجار لها ثلاث حالات . - قبل ظهورها وبعد ظهورها قبل بدو صلاحها ، وبعد ظهورها وبدو صلاحها ، ولا اشكال ولا ريب في صحة البيع في حال ظهورها وبدو صلاحها ، سواء اشترط قطعها فوراً أو قاءها الى وقت حداثها ، وهذا هو الذي رآه ( المحل ) بهذه المادة وهو ان يرد لواصلح وكان اللزم التعرض للحالين الآخرين فقد ذكروا الواصلح السهل وأهلوا لهم لشكل وهو معها قبل بدو صلاحها وبعد ظهورها ، والاشهور الصحة بشرط انقطع او الاقاء الى نضجها ، وانشكل منه وهو محل الخلاف بينها قبل ظهورها اصلاً وقد تصارت الاقوال فيه وتكررت وما نظر الى عام الواحد أو اكثر ومع الصيغة وعدم تكون امهات الاقوال ثلاثة أو اربعة .

١ - : الصحة مطلقاً .

٢ - : العدم مطلقاً .

٣ - : الصحة في عامين فصاعداً ، والبطلان في عام واحد .

٤ - : الصحة مع الصيغة مطلقاً في عام أو اكثر .



وهذا هو الاصح حسب القواعد لان الاصل الاولي طلائع بيع  
المعدوم بل اعتبار الوجود من اول شرائط البيع ويلزم الاقتصار في  
الخروج عن هذا الاصل على التيقن وهو الصحة مع الضميمة مصنفًا وبشده  
له بعض الاخبار و يؤيده ماورد من صحة بيع الآبق مع الضميمة واشباهه  
من مجهول الحصول او الوجود ولا يمد ايضًا صحة بيعها عامين فصاعداً  
ولو بدون ضميمة ، كما ورد في بعض الاخبار المستفيضة والمحصل من  
مجموعها المنع بالفحوى من بيعها قبل الطهور عاماً واحداً ، اما قبل بدو  
الصلاح بعد الطهور فصها ما هو صريح بالمنع كصرامة بعضها في حواز  
بيعها عامين او اكثر مطلقاً حتى مع عدم الضميمة ، وقد علل الجواز في  
كثير منها بانه ان لم يحمل بهذا العام حمل من قابل وهو مشعر بجوازه  
في العام الواحد مع الضميمة ،

و تلخص « ان الاصح الحوار في عامين فصاعداً وفي العام الواحد  
مع الضميمة او بعد بدو الصلاح وما عدا هذين فالاقرب المنع مطلقاً ، هذا  
في التخييل والاشجار ، اما الخضروات والزرع مطلقاً سواء كانت  
المقصود حبة كالحنطة والشعير والرز والماش او منه كالقصيل وورق  
الحنا وامثاله فان كان المقصود بيع العلة قبل طهورها وصيرورتها سبلاً  
بل حنطة وشعير فهو باطل قطعاً لانه بيع معدوم ، وان كان البيع وقع  
على نفس الزرع واشترط بقاءه الى اوان حصاده او قطعه قصيلاً فعلاً فهو  
صحيح نافذ كما يصح بيع الخضروات من الرياحين جرة وحرثين والقل  
لقطة ولطنتين والارهار ونحوها قطعة وقطعتين وترتمع الجهالة في كل هذه

الانواع بالمشاهدة فان اهلها وهم اهل الخبرة بمشاهدتها يعرفون مقدار عائدتها وما يرتفع منها من المفعة وبزول النور والخطر بذلك ، نعم لو باعها من غير مشاهدة كان باطلا ، وبما ذكرنا ظهر حواز بيع الموجود منها وضم ما سيوجد الى المسموع كاسبوع او شهر فيشتري الجميع بثمن معين كما عرفت سابقا من ان المدوم يجوز بيعه تبعا للموجود على قاعدة انه يعتد في الثواني ما لا يعتد في الاوائل وامثالها من القواعد المتقدمة واليه الاشارة بمادة ( ٢٠٧ ) ما تلاحق امراده يعني ان ما لا يبرز دفعه واحدة بل شئ بعد شئ " كالعواكه والارهار والورق والخصراوات اذا كان قد برر بعضها يصح بيع ما سيبرر مع الباقي تبعا له بصفة واحدة وكان ينبغي تنبيه ذلك بالمشاهدة الراجعة للعرى امثال هذه الانواع ( مادة ٢٠٨ ) اذا باع شيئا وبين حقه فظهر المبيع من غير ذلك الجنس بطل البيع ، ولو باع زجاجا على انه اناس بطل .

تظهر ان المقصود ببيع الشخصي يعني اشارة الى الزجاج وقال بئسك هذا الاناس ثم طهرانه زجاج وقد سبق في مادة ( ٦٥ ) الوصف في الحاصر لقو وفي العائب معتبرا ان الاختلاف في الوصف لا يقدح فلو اشار الى الاشهب وقال بئسك هذا الادم صح بيع الاشهب ، اما في العائب فيقدح لان المدار في الحاصر على المشاهدة بخلاف العائب فان المدار فيه على الوصف اذ لا مشاهدة حتى يقول عليها ، هذا في اختلاف الوصف اما مع اختلاف الجنس كما في مثال الزجاج فيظهر من ( المحلة ) هناك البطلان ولا يتصح وحه الفرق بين المتباين فان المدار ان كان على

المشاهدة وإن المقدم عند تعارض الوصف والاشارة هو الاشارة فلازمه  
أطراد ذلك حتى مع اختلاف الجنس ولو اشار الى الزحاح وقال :  
بعثك هذا الالماس ، فاللازم التعويل على الاشارة وسطل الجنس كما يبطل  
وصف الاشهر بالادهم ، هذا اذا كان التعبير نحو الاشارة ، أما اذا  
كان على نحو الشرطية كما في هذه المادة حيث جاءه الزحاح على انه  
الماس فالحق وإن كان كما ذكر فيهم من اطلاق ولكن لا فرق ابص في قضية  
الشرطية بين اختلاف الجنس أو الوصف حتى في الحاضر ولو قال :  
«تلك هذا البرس على انه اشهر وهو ادم فالحكم بالصحة محل بطرل  
مع لان البيع وقع على المفيد وهو عدم عدم قيده فالتوحد لم يقع  
العقد عليه وما وقع العقد عليه عبر موحود فكيف يحكم بالصحة .  
والتحقيق ان تخلف الوصف يوجب الخيار بخلاف تحلب الحقيقة فانه باطل  
و « بالحق » فباب الاشارة الجنس والوصف فيما سواه في الصحة ،  
وباب التقييد والشرطية سواه في الطلان او الخيار .

وقد تقدم ما عدنا من التحقيق الذي ربما ينفع ها فراجع .

( مادة : ٢٠٩ ) بيع ما هو غير مقدور التسليم باطل كبيع سعية  
عرفت الخ . .

تقدم هذا البيان نعيه في مادة ( ١٩٨ ) من غير حجة اعادة في الاعادة  
كما ان مادة ( ٢١٠ ) بيع ما لا يمد مالا والشراء به باطل تقدمت بعينها  
في مادة ( ١٩٩ ) وهي تعني عن مادي ( ٢١١ و ٢١٢ ) بيع غير المتقوم  
باطل والشراء به باطل .

و « باحالة » فقد ذكرنا في هذا الفصل اربع مواد كلها مستدركة ولا فائدة باعادتها ، كما ان مادة ( ٢٠٠ ) الساعة تعني عن مادة ( ٢١٣ ) بيع المجهول فاصل الح ٠٠٠

( مادة ٢١٤ ) بيع حصة شائعة معلومة كالصنف والثالث والعشرون عقار معين مملوك قبل الافراز صحيح .

لا اشكال ولا شبهة في صحة بيع الكسر الشائع ولكن احتجص ذلك بالمعار لان بيع وجهه لا يطردى العقار ويبره وفي المقول وغيره كما ان قيد المملوك ان اراد به اخراج حصة شائعة من غير المملوك كالوقوف ونحوه فهو مما لا قبل البيع مطلقاً لاسمه الشائع ولا كله والا فهو مستدرك اد غير المملوك لا يصح بيعه ومثله قيد « قبل الافراز » اذ الحصة الشائعة لا تكون الا قبل الافراز اما بعد الافراز فلا اشاعة ، وخرج بالمعلومة الحصة المجهولة وهو واضح وصحيح .

( مادة ٢١٥ ) يصح بيع الحصة الشائعة دون اذن الشركاء .

لان الشركة لا تنصبي سب معاق السطة بل حسب السطة المطقة مثل هذه تصرفات لا تنوقف على اذن الشركاء ، نعم تصرف كل واحد من شركاء الشركة بالانتفاع بالعين موقوف على اذن الآخر ، اما البيع ونحوه مما يقع على نفس حصة الشركاء لا على بين المال المشترك فلا يتوقف على الاذن ولكن اشدقاً على الشركاء من ضرر مشاركة الاحبي الذي ربما لا يلائمه حصره الشارع بحق الشفعة لحظ بذلك حرية المالك مع مراعاة حاجب الشركاء ان لا يمتلى غير الملائم ، وقيد الشائعة لعله

احترار عن بيع الحصة الممينة في المشاع فانها لا تنفذ الا باذن الشريك او احدىته ، الا فهو فضولي بالنسبة الى حصة شريكه .

( مادة ٢١٦ ) يصح بيع حق المرور وحق لشرب وحق المسيل تبعاً للأرض .

هذه الحقوق لها ثلاثة احوال ، فان حق المرور ، مثلاً ، ان يكون في ارضه المملوكة له فله ان يبعه تبعاً للأرض فانه عرض مائة مائة وله ان يبعه مستقلاً فيبيع هذه المنفعة الخاصة ان حوزها يبيع ما يقع ، واما ان يكون في ارض اغير فله يبعه مستقلاً لانه حق مالي وكل حق مالي يصح بيعه كما يصح استقطعه ، واما ان يكون في ارض غير مملوكة كما طرق والشوارع — عامة او مرفوعة — فلا يبيع ولا معاملة عندها مطلقاً بل هي باعكم اشيء منها بالحقوق فلا تحمل النقل والانتقال ، كما لا تقبل الا ان تستعمل من الاحوال و « بائنة » فب الانسان في الشوارع وامثلة من المحلات العامة لا تملك المنفعة وانما يملك الانتفاع كما ان الناس في الماء واسر والهواء شرع سواه ، نعم في الطرق المرفوعة يمكن لاحد الشركاء مصلحة حقه لشريكه او انه فهم جميعاً على مصالحته ونفله لاحقني على اشكال ايضاً ، وتحقق هذا موكول الى محله .



## ( الفصل الثالث )

في بيان المسائل المتعلقة بكيفية بيع

المتاع

يظهر أن هذا الفصل قصده به بيان المقادير والمقاييس التي تعرف بها الأعيان التي يتداولها الناس بالبيع والشراء ، وقد أعلمك أن المقصود عند العرف من معرفة الأحكام أما كذا اتصل أو لكم المقصود من الأول أما معرفة ثقل الجسم أو مساحته .

والأول يعرف بالكيل والوزن وهو الأصل والكيل طريق إليه ، والثاني يعرف بالدرع ، والثالث بالعدد ، والدرع يرجع إليه فاصول المقاييس - وزن وعدد .

( مادة ٢١٧ ) كما يصح بيع المكبلات والمورونات والعديدات والمدروعات كيلا وورداً وعدداً ودرعاً يصح بيعها حراً أيضاً ، مثلاً لوماع صبرة حطة أو كوم نس أو آخر أو حمل فمش حراً يصح البيع . انتهى فقهاء الأمامية واستندت أحاديثهم بأن الأظعمة وحصوص الحطة والشعير بل كل مكبل ومورون عند العرف أو في زمان الشارع لا يصح بيعه إلا بكياله ووزنه وإن بيعه حراً باطل حتى مع المشاهدة ، ومن العريب بل ومن الجارف حكم ( المحنة ) نصحة بيع المكبلات وأحواتها جرافاً ، وهل يشك أحد أن بيع صبرة الحطة التي لا يعرف المتبايعان وزنها أطن أو أذان ؟ عرويع الفرر بإجماع المسلمين للعديث المشهور

باطل .

و « بالجملة » فيبيع الخراف باطل مطلقاً ولا يصح شيء منه لأن المتعويبه شرط والجملة مفصلة ، كما تقدم في مادة ( ٢٠٠ ) و ( ٢١٣ ) ، عاتة ان بعض ما يباع ترتفع جهاته بمشاهدته فلا خراف ثمة ولا عرر فيبيع الخطب وكوم التث والآخر وحمل الفئش او العاكهة بالمشاهدة لا يمد من الخراف اصلاً ولو كان لكان مطلقاً ، وطبيعة البيع لا تختمل الفرر والجهالة اصلاً بل هما متضادان ابداً . نعم يحتمل الصلح وذلك لانه مشروع لقطع الخصومة وانسالم والرضا بالواقع كيف كان بخلاف البيع والاحارة فسيما من عقود التعاس والمائدة فلا يصح منها ما يكون مطه الحنطر والخسرة ونحوه من البيع الخرافي ناشي من عدم الساحة وضعف الفقهه وقصور الداع في احكام الشريعة الاسلامة ولذا لم ينقل القول به عن احد من فقهه الامامية مع كثرة اختلافهم في الفروع الفقهية . واعرب من ذلك -

( مادة ٢١٨ ) لو دُع حصة على ان يكيها بكييل معلوم اوزنها بمحجر معين صح البيع وان لم يعلم مقدار الكيل ونهل الحجر .  
ولعمري لقد سقطوا بالبيع من مكان حائق وهو وابه الى بئر محيق وهذه هي القوصى بعينها ، وسحق المدينة باجمعها ، ودعوى ان المشار اليه قد علم به من طريق الحس وهو اقوى طرق العلم واضحة الوهن والسقوط فان الحس والمشاهدة لم ترفع الجهالة بمقداره ، ولم تعد معرفة بوزنه وعباره ، وعلى ما ذكره فيكون من العبث وضع الموازين

والمكاييل وامثالها وضاعت هذه الحكمة القويمة ، واللسعة العالية ، التي  
توخاها عقلاء البشر من تلك المقررات في اوائل التمدن الصحيح في  
الهيئة الاجتماعية فتدبره جيداً ولا يذهب بك الاسعاف الى هذه  
المداحض فان كل هذه الفروض من افراد بيع العرد الذي هو من  
اوضح انواع البيع العاسد .

واعلم ان العرد المنهي عنه الموح لصاد البيع هو النوعي لا الشخصي  
فلو فرضا ان المشتري او هو والناتج كان قوي الحدس بحيث لو نظر الى  
الصبرة يعرف مقدارها او يعرف مقدار ما يكميه غفلة مدة من الايام فلا  
يلحقه اي عرد من شرائها لم ينفع ذلك لأن المطالب هو العرد المتحقق  
في نوع هذا البيع فيطل كل افراده حتى الخالي من العرد ولا يصح الا  
المعلوم مقداره من الطرق المتعارفة وهي الكيل والوزن والعدد ورديعاتها  
( مادة ٢١٩ ) كلما حاز بعه مفرداً حار استثناءه من المبيع مثلاً لو باع  
ثمرة شجرة واستثنى منها كذا رطلاً على انه له ، صح البيع .

هذه المسئلة من نواع بيع الثمار وهي قضية ( الثبا ) و ( ايجارها )  
ان بائع الثمرة يجوز له ان يستثنى له منها كسراً مشاعاً ثانياً او رباعاً كما  
يجوز استثناء ابطال معلومة ارباعاً او حصة مع العلم بان الثمرة تشتمل على  
اكثر من ذلك وله ان يستثنى نخلات او شجرات معينة وكل هذا يجوز  
بيعه مفرداً فيحوز استثناءه لانه معلوم من معلوم ، اما لو استثنى نخلات  
غير معينة او ارباعاً مجهولة العدد او كسراً مشاعاً مردداً بين الكسور  
فهو باطل لانه لا يجوز بيعه لحماكه فلا يجوز استثناءه ، وهذا انما تم



على رأي من يعتبر في المبيع عدم الجهالة .

أما « المجلة » التي جورت بيع الخراف ولا مورد عندها لهذه المادة لأن الجميع يجوز بيعه فيصح استثنائه ، ثم ان فقهاً فرعوا على قضية ( الثنيا ) انه لو خاست الثمرة او تلفت فان استوعب التلف فلا ريب انه على النائم والمشتري وان تلف العض ففي الكسر المشاع يسقط منه بحسابه وفي الحالات المعينات ان اصابها التلف فقط فعلى البائع خاصة والا فلا نقص منها شيء . انتهى المألن وحينئذ تلفت ( الثنيا ) لا يلحق المبيع وتلف المبيع لا يلحق ( الثنيا ) . وأما الارطال المعلومه فان نزلها على الاشاعة نزع الفص على اجمع بالنسبة وان نزلها على الكلي في المبيع احتص النقص في المبيع ولا يلحق ( اشياء ) منه شيء وهذا هو مطر المرق بين المشاع والكلي في المبيع ، فتدبره .

( مادة ٢٢٠ ) مع المقدرات صفة واحدة مع بيان متى كل فرد وفيها منها صحيح ، مثلاً - لو باع صبرة حطة او ورق سبينة من حطب وقطيعه او قطعة من حوح على ان كل كيل من الحطة او مقدار من الحطب او رأس من الغنم او ذراع من الحوح كمدا صح البيع . اذ كانت احده من المقدرات معلومة المقدار ككلا او ورقاً او عدداً وهي متساوية الاخره كصبرة معلوم ان وزنها طمير او قطعة حوح معلوم ان طولها حمسون ذراعاً فباع الحطة باجمعها على ان كل وزنة يدرار والحوح كل ذراع برعم دينار صح اذ لاجهانة اصلاً ، اما لو كانت الصبرة مجهولة المقدار والقطعة مجهولة الذراع او كانت معلومة ولكنها

غير منساوية الالباض لم يصح البيع كل ذراع بكدا عدد فتعاشا  
للحالة أي حالة مقدار ما شتر ، ، وقد ذكر في كتاب الاجارة انه  
لو آخره سنة كل شهر بدرهم نطل ، ويطهر من ( المحنة ) الصحة مطلقاً  
وليس هو بـ ، من صحة بيع الخراف عدم وبعد البيع لا يحدي  
الانكشاف ، فليتدبر .

وينسب الى الجمعية صحة البيع في فرد واحد وهو نحم ، ولا يختلف  
الحكم عندنا بين الجنس الواحد والاحد من المختلفة كصرتين حطية  
وشعير ، وقد عرفت ان ملاك الصحة في اجماع دورهم الجهة والعمومية  
حال البيع بان يعلم ما دامع وسك باع واشترى كذلك ولا يفتى بـ  
محال للزراع او الخصومة ، فاعرفه حذراً

ومن هنا تعلم مادة ( ٢٢١ ) كـ يصح بيع لقطار بالذراع والخراب يصح  
تعيين حدودها أيضاً ، كل ذلك ، اعرفت من ان ملاك الصحة ربيع  
الحالة وهو واضح كوضوح مادة ( ٢٢٢ ) اما نصير بقدر الذي يقع  
عليه المقدر لا غير ، ومما تقدم ايضاً يتضح ماد كروه في مادة ( ٢٢٣ )  
الانكيلات والعددات المتغيرة التي من في ندمها سرور د بيع حنة  
منها مع ياب قدرها ، صح البيع سواء سمي ثمنها او فصل الكيل  
كيل او فرد او رطل منها ثماً على حدة قدا واحد ما عند التسليم بزم  
البيع واذا طهرنا فاصلاً كان المشتري بمحرار شيء فصح وان شاء احد  
للموجود حصته من الثمن وهو حذر بعض المفسرين ، اما بزيادة وهي  
لبائع قطعاً . واثبات واضح فلا حاجة الى التطويل

( مادة ٢٢٤ ) لوباع مجموعة من المورونات التي في تعيها ضرر ويزن قدره وذكر ثمن مجموعه وحين وزنه وتسليمه طهر ناقصا عن قدره  
فالمشترى يحير ان شاء فسخ وان شاء اخذ الموجود بجميع الثمن المسمى  
لأن النص ينزله العيب ولا حصة للوصف من الثمن فليس للمشتري  
تقبض الثمن كما هو الحكم بخيار العيب .

هذا الحكم ايضاً واضح فان النص اذا كان بمنزلة العيب فهو يحير  
بين المسح والامضاء مع المطالبة بالارش او الامضاء بغير ارش . فان  
الارضاء وان كانت لا تقابل بالاعراض كما سبق في صدر الكتاب  
وكن النص ليس فقد وصف بل فقد حرم ولا ريب ان الثمن يفسط  
على الاحراء والاساس وان لم يفسط على الارضاء فالزيادة والقيمة  
له شأن وملاحظة ولا تذهب على الثمن ولا المشتري .

و « تحرير الفرع » ان التماسين اذا اتفقا على المعاملة على حصة مجموعة  
سواء كان في تبويضها ضرر ام لا كقطعة لحم او قص جوهر وعينا وزنه  
وقبته على الخلة فان لوحظ الوزن الذي ذكره من باب التقيد ثم  
اكتشف زيادته او نقصه فاللزام الحكم حيث اما بالبطلان او الخيار على  
اختلاف الاعتارين من انه من قبل للتأمين او من قبل بخلف الشرط  
وان لوحظ على نحو الداعي اي ان المصدود بيع هذه الخلة بالثمن المسمى  
كيفما كان وانما ذكر الوزن المخصوص لاعلى حصة التقيد بل على نحو  
الصمة التوضيحية لا الاحترازية ويكون من باب الخطأ في التطبيق فليعم  
صحيح حتى مع اكتشاف التقصة او الزيادة ولا خيار وليس للبائع ولا عليه

شی، فیتہ سر

هذا ولكن المالب كما في مثال المصاغ والجوهر وغيرها هو اعتبار  
القيدية فيكون له الخيار بين المسح وبين الاخذ بحسابه كما في مادة  
( ٢٢٥ ) اذا بيع مجموع من المورونات التي في بعضها ضرر مع بيان  
مقداره وبيان اتمام اقسامه واحرائه وتصلها ثم طهر وقت التسليم  
زائداً او ناقصاً الخ ٠٠٠ وان كان المثالان مختلفين واحتمال البطلان  
هنا بعيد بل هو محير بين المسح وبين احدى المجموع بحسابه وربما يختلف  
الحكم باختلاف التعبير والقصء فاذا قال نعتك هذه الصبرة على انها  
ورنه وكل حقة منها بدرهم فانكشف انها اقل كان له الخيار بين الاخذ  
بحسابها او المسح في الجميع ، اما لو قال نعتك هذه الجملة بقيد كونها  
وزنة بكذا ثم انكشف الزيادة او نقصان نوحه البطلان .

وَالْحَاصِلُ ، أَنَّ الْمَقَاصِدَ وَالْتَعَابِيرَ مُخْتَلِفَةً وَيَخْتَلِفُ الْحُكْمُ قَالِلاً لِمَا  
دَقَّةُ الْمُلَاحَظَةِ فِي كُلِّ مَوْجِدٍ بِحَسَبِهِ .

( مادة ٢٢٧ ) إذا بيع المجموع من المدييات المتعاقبة و بين مقدار  
 ثمن ذلك المجموع فقط فان طهر عد التسليم تماماً لزم البيع و اذا طهر  
 ناقصاً او زائداً كان البيع في صورتين فاسداً ، مثلاً - اذا بيع قطيع غنم  
 على انه خمسون رأساً بالف وخمسة عشر فرساً طهر خمسة واربعين رأساً  
 عند التسليم او خمسة وخمسين فالبيع فاسد .

لا يظهر وجه صحيح هنا لفساد البيع بل الصحة فيه أولى من الصحة في مادة (٢٢٥) وهي إذا بيع مجموع من المورونات التي في تجميعها ضرر

الح... فقد حكمت (المجلة) فيها بالصحة مع الخيار بين المسخ وبين اخذ المجموع بحسابه فادا كان المجموع الذي في قسمته ضرر كقفل من نحاس لا يفسد اليم بنقصه أو زيادته فالأولى أن يصح ما لا ضرر في قسمته كقطيع النعم ، ومقتضى القاعدة أن يصح بحسابه كما صح هناك بل من المرجح أن يتعين هذا ولا يكون له خيار بينه وبين المسخ أصلاً لاهرق الواضح بين الأبعاض الاعتبارية والوحدة الحقيقية وبين الأبعاض الحقيقية والوحدة الاعتبارية فإن قطع النعم ليس وحدته الاعتبارية وإنما هي وحدات واقعية اعتبر مجموعها شيئاً واحداً بخلاف العقل فإنه واحد حقيقة ونحل بالاعتبار إلى أجزاء فالعقد على تلك الوحدات يسجل إلى عقود متعددة فكل رأس من النعم مبيع مستقل فادا وقع العقد الواحد على جميعها وكانت حصة واحد من فصوص الحصة لا تقدر في وقوع العقد على كل واحد من الحصة وأربعين فيكون لا يما لا خيار فيه ولكن بمقداره وهذا بخلاف عقل النحاس الذي هو حمون رطلاً فإن العقد واحد وقد وقع على شيء واحد فإنه ان العقل يحلله إلى أبعاض وهي الأجزاء وحيث انكشف عدم وجود ما وقع العقد عليه فيقتضي ان يكون فاسداً ولكن بالنظر إلى التحليل الاعتباري وان الموحود بعض النعم فيكون له خيار بطير تبعض الصفقة وعلى كل حال فقد ظهر ان الصحة هنا أولى من الصحة هناك وان حكم (المجلة) بأن اليم في الصورتين فاسد فاسد .

الك إذا نعت جملة من ذوات الكم المتصل كقطعة ارض او طاقة  
 قاش او منفعة صفر وامثال ذلك وعينت عدد الاذرع في امثال الاولين  
 او الوزن في امثال الاخير . وجعلت ثمناً واحداً للمجموع فان كان  
 البيع كلياً ثم دفعت المصداق فظهر انه اكثر او اقل منه ان يطالبك  
 بالتكيلة في الاول ولك ان تطالبه بالزائد في الثاني لينتقل مصداق  
 الكلي المبيع حسب العرض وليس له المسح ، وان كان البيع شحصياً  
 فقلت بعتك هذه الارض التي هي الف فدان فظهر انها اقل او اكثر  
 فله الخيار ان شاء يأخذ الموحود بحسابه بمدنور بعم الثمن المسمى على  
 الالف وان شاء المسح وكذا في صورة الزيادة ويكون كبيع حديد  
 بالنسبة الى الزائد وله المسح ايضاً سواء عين للحملة ثمناً او لكل فدان  
 مقداراً وعلى هذا المووال - بيع ذوات الكم المتصل من الحدودات وما  
 يلحق بها من الاضمة والحبوب المكيلة والمورونة فان الكيل برحم الى  
 الوزن والوزن بصطاحيراً بالعدد كورنه ورتين وهكذا ، هي البيع  
 الكلي وظهر القيصلة المطالبة بالمصداق ومع الريادة يأخذها البائع  
 ليقى المشتري حقه وهو المصداق ولا فسخ في الصورتين ، اما في البيع  
 الشحصي فكل منهما محير بين المسح وبين الامصاء بالحساب فاعتم  
 هذا البيان فملك لا يتخذ في غير هذا الكتاب ، ومنه تعرف ما في مادة  
 (٢٢٨) ، اذا بيع مجموع من المعديات - الخ ... فان الحكم بالخيار  
 في صورة القيصلة كالحكم بالساد في صورة الريادة لا وحده اصلاً والحق  
 ان البيع صحيح على جميع الفارير عاينته انه مع الخيار نارة وبلا خيار

أخرى ، كما أن مادة ( ٢٢٩ ) في الصور التي يغير فيها المشتري من المواد السابقة إذا قبض المشتري المبيع مع علمه بأنه ناقص لا يغير في المسح بعد القبض

نعم لا خيار له بالمسح مع علمه لأن فيه طاهر في رضاء بالعقد وليسكن له حق المطالبة بالقيصة كما أن دفع البائع مع علمه بالزيادة لابعده من الرجوع به وهو اعلم مقصده ان قال قصدت الامانة او غير ذلك .



## ( الفصل الرابع )

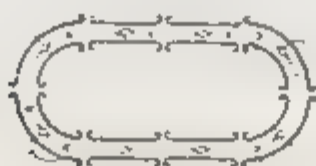
في بيان ما يدخل في النعم مدون ذكر صريح وما لا يدخل

— — — — —

قد عرفت ان المرحم في مثل هذا الى العرف الخاص للشايعين وهو يختلف باختلاف الامكة والارسة والمعاصر واللغات ولا يدخل تحت عنوان واحد ومناظرة مطردة فان تسالم المتبايعان على دخول شيء او خروجه فذاك وان تارعا فالمرحم الى عرفهما ان اتفق وان اختلفا او حصل الشك فالاصل عدم الدخول لاستصحاب قاء ملك البائتم . وقد يتفق عرف البدان والاسم على دخول شيء اذا كان كالجزء من الشيء او جزء حقيقي كالمفتاح من القفل او القفل اللاصق بالباب ( كيبولون ) الذي هو كجزء منها اما مثل البقرة الملوب فيختلف العرف في دخول

فلوها وعدم دخوله فقد يدخل في عرف قوم وقد يخرج في عرف آخرين  
ثم ان تحلف الداخل في المبيع عند الاطلاق من حيث انه يوجب الخيار  
فقط اوله المطالبة برد حظه ما غلبه من الثمن يرجع فيه الى العرف ايضاً  
فان كان عنده بمنزلة الحره الحقيقي كان له قسط من الثمن كالميراث  
اولالباب مثلاً والا فليس الا الخيار ، وهذا يتصح اكثر ما ذكر في هذا  
الفصل من المواد وما يسمى ان قال فيها على الاحمال ،

والى هذا انتهى الباب الثاني من ابواب السوع امطورة في ( احبة )  
وبه يتم الجزء الاول من هذا الكتاب ( التحرير ) ، وله انتهاء  
( الجزء الثاني ) وكون اوله ( باب اثنتي ) في الامثل المتعققة بالثمن  
وكان العزم على انتهاء ابواب سبع كما في هذا الجزء الذي بدأ فيه  
اوليات شوال سنة ١٣٥٩ هـ ، وما الى هذا مقام باقل من شهرين ووجد  
تجارب طمعه ونأله معاً في من واحد ، وقد انبهرت سويدت الفاء هذه  
الخواصر للشر من ايدي نواب وحوادث الامام وكورت لآله  
والاسقام ونراكم الاشعل والمعدت الروحانية والدسة وعلى كل  
فيلة لله وحده وهو حسبنا ونعم الوكيل .





## (تدارك)

يوجد في مكتبتنا من المطبوعات القديمة كتاب ( الاشياء والنظائر ) للشيخ  
 الشيخ زين بن نجيم الحلي المصري من اهل القرن العاشر وكما قبل برهة  
 متبادية تصحىءه وانينا على حلة من ابوابه وعندنا اثر غنا في هذا التحرير وود كرنا  
 المؤلفات في القواعد العامة غنا ان يذكر هذا الكتاب او ان ننظر  
 فيه ونستد منه ، ولما انتهينا الى ختام هذا الجزء استحضرناه من  
 المكتبة فوجدنا ان المادة مادة التي ذكرناها ( المحلة ) في المقدمة جلها  
 او كلها بصها وترتيبها مأخوذ من هذا الكتاب بل واكثر المواد في  
 ابواب البيوع والاحارات وما بعدها من المعاملات ايضا متزع من  
 الكتب المبرورة واول ما ذكر من القواعد العامة قاعدة (لأنواب الابنية)  
 ( الثانية ) ( الامور بمقاصدها ) وهكذا تعبير سير عما في ( المحلة ) والناظر  
 فيها يجد في اول نظرة ان كتاب ( المحلة ) قد احتصر من ذلك  
 الكتاب او هو مخبر له . اما الكتاب في حدفه فلا صاف ان فيه  
 ثروة من القواعد العامة والعروض النادرة ومادة من الفقه والاستنباط  
 نفع من سعة حيال ، وطول باع ، وعرب اطلاق ، ولكن قد خلط فيه  
 الخابل بالابل ، وجمع بين المثل والسمين ، والركيك والمئين ، حتى بلغ  
 به الاسفاف والضعف الى ذكر باب واسع من حلة ابوابه - في احكام  
 ( الجن ) واست جيران الفقه اذا دخلت فيه احكام الجن ، فقد صار

اشبه شي بالخرافة والهديان ، واذا وفق الله سبحانه لتأليف الاحراء  
 الباقية من هذا ( التحرير ) ، فغسى ان نتعرض لذكر النافع من هذا  
 الكتاب فان فيه فوائد عظيمة في المواضع طمور الدر في المراتل ،  
 وهذا الكتاب عند الجمهور اشبه ما يكون بكتاب ( القواعد ) للشهيد  
 الاول عند الامامية ولكن ليس في كتاب ( القواعد ) احكام الخان  
 وكثير من امثالها من المروع الحيفة والبروص النادرة التي لها نفع ورعا  
 لا تقم في الدهر ولا مرة ، وعلى كل ذلك فذكر الله سبحانه وتعالى  
 على نياتهم واعمالهم ، فقد جدوا واجهدوا ، وصعوا وافادوا ، ونشله  
 بحتم لنا بالحسن انه ولي الاحسان ، وآحر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين  
 وقد وافق ختامه بقلم مؤلفه الصديق العبد

محمد الحسين آل كاظم المتأخر صاحب الجمعة .

٢٧ ديسمبر الحرام سنة ١٣٥٩



جدول الخطأ والصواب للجزء الأول من تحرير الجليل

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٤	١	تستبين الوزن	يتبين الوزن
٥	١٠	بعد داحضاته	بعد داحضاته
٨	١	المنقحة	المنقحة
١٠	١	الضرر	الضرر
١٠	٤	يتبين	يتبين
١٠	١٢	الصفحة	الصفحة
١٥	٢	القول بها	القول بها
١٥	٥	استاذية	استاذية
١٥	١٥	جميعا	جميعا
١٥	١٥	وخطر	وخطر
١٧	١٢	ليتمد	ليتمد
١٠	٥	يمر بكلامه ويجوز الكلام	يمر بكلامه ويجوز الكلام
٢٥	١١	الى قاعدة	الى قاعدة
٢٧	٣	الاهوى	الاهوى
٢٧	٤	سنة	سنة
٣٠	٦	مقابلته الضرر	مقابلته الضرر
٣٢	١٠	يرجع الى	يرجع الى
٤٣	١٢	لتفصيل	لتفصيل
٤٤	٦	يخلو	يخلو
٤٤	١١	العرس	العرس
٤٩	١٨	الباقى على	الباقى على
٤٤	١٤	الاشبه	الاشبه
٤٥	١٤	ونظير الكلام	ونظير الكلام
٤٥	٩	في	في
٤٥	٩	امرار وانكار	امرار وانكار
٤٥	١٥	بيانا	بيانا
٤٥	١٩	الصرخ	الصرخ
٤٦	٧	وهو	وهو
٥٤	١٢	٨٣	٨٤

جَدْوَلُ الْخَطِّاءِ وَالصُّوَرِ الْمَجْمُوعَةِ مِنَ الْمُخْتَلَفَةِ

صَوَابٌ	خَطَا	سَمْعٌ	سَمْعٌ
تطامرت	تطامرت	٧	٥٥
تلف العين	تلف العين	٥	٥٦
رجع	رجع	٤	٥٧
مار تلات	مار تلات	٨	٥٧
سني	سني	٣	٦١
ما	ما	٣	٦١
مخروجهما	مخروجهما	٦	٦١
در	در	٧	٦٤
اصحح	اصحح	٢	٦٩
قصة	قصة	١٦	٦٩
ي حصة بطائر	ي حصة بطائر	١٥	١٥
نسب	نسب	٢	٦٧
معتد	معتد	١٥	٧٦
المطالعة بالارس	المطالعة	١	٨
وصيرة عقد لارم	لارم وصيرة العقد	١٤	٨١
صامره	صامره	٦	٨٨
محمدم	محمدم	٧	٨٨
الامن فله	الامن فله	٩	٨٨
تديل خاص	التديل خاص	١٤	٩٨
المقسم قيميا	المقسم قيميا	١٩	١٢٣
كالاعيان التي	كالاعيان اندي	٩	١٣٠
تخره	تخره	١١	١٣٠
علامة	علامة	٧	١٣٤
كلها سق	كلها سق	١٢	١٥١
كقصه	كقصه	٣	٧١
دان	دان	١٢	١٨٢
الحسوف	الحسوف	١٤	٨٢
اصاله الزود العقود	اصاله العقود	٣	١٤٤

# تحرير المجتلة

تأليف

امام المسلمين آية الله

محمد محسن آل كاشف الغطاء

دامت برکاته

مطبعات

مکتب النجاشی و مکتبة الفيروز آباد  
طهران قم

جفوق الطبع محفوظة

المكتبة الزهراء  
تحت إشرافها

سنة ١٣٦٠ هـ

المجلد الثاني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة

## امام المقصود

ذكرنا اننا وحدثنا محلة (الأحكام العدلية) هي المرحم لاعلى وتني  
عليها القول من زمن الانراك الى اليوم ليس في خصوص العراق بل في  
عامة الافطار العربية وغيرها ، وحدثناها لأول نظرة في اشد الحاجة الى  
التفجير والتحرير كمشا (الحرمة الأول) واحرنا لمطبعة نشره وتقدمه  
الى (كلية الحقوق) واساتذتها الاعلام وسائر علماء الحقوق والفقهاء  
وتقهاء الشرع وانقايون وكافة رواد العلم والتحقيق من الطلاب والمعلمين  
وكات محتويات (الحرمة المتقدم) لاتعدو ان تكون واحدة من ثلاث  
شرح او انتقاد . او استدراك . يعني شرح بعض مشكلاتها ، والابحاث  
الى غيرها ، وضم بعض موادها الى احواتها  
وليس المرص من كل ذلك سوى ان نسد فراغا وبكل قصاصا  
ونستدرك فائتا ، انا للثائدة ، واعظاما للثمنفة فان اجبت فيما اودت  
فاللثة لله وحده ، والا فيكي حسن التية ، وممو المقصود ، وما توفيق الا  
بالله عز شأنه ومن عنايته استمد التوفيق لانام بقية الاجراء على النهج  
المتقدم او اقوم قبالا ، وانهج سبيلا ، وقصارانا ان التمهيص والتقداحب  
الينا فيما نكتب من الاطراء والحد .

## الباب الثالث

في بيان المسائل المتعلقة بالثمن

### الفصل الأول

في بيان المسائل المتعلقة بالثمن وأحواله

[ مادة ٢٣٧ ] تسمية ثمن حين البيع لا ماله ، ولو باع بدون تسمية ثمن كان البيع فاسداً .

هذا الحكم ضروري عند الذي عرفت من أن البيع مبادلة مال بمال فبني أنه نسبة وإضافة بين ما بين وهل جعل بحق الأصالة بدون طرفين وكذا لو كان فعلاً واعتقالاً ماله قبل سماع شأين وحمل أحدهما مكان الآخر وعليه بحق التعبير أن هل لو باع من ثمن لم يقع بيع ، لا أنه كان فاسداً وقد تكرر بيان أن الثمن والمثل من مقومات البيع وأركانها نعم لو كان الثمن مجهولاً كان سماً ولكنه فاسداً ، وتدره كما في .

( مادة ٢٣٨ ) يدم أن يكون الثمن معلوماً

وقد عرفت اعتبار المعلوماتية فيه وفي الثمن في حصة أمور . الوحد والحصول والخس والوصف والتقدير . فلو حصل الطهل شيء منها كان البيع فاسداً .

( مادة ٢٣٩ ) إذا كانت الثمن حاضراً فاعلم به يحصل بمشاهدته والاشارة اليه وأر كان شيئاً محصل بيان متداره ووصفه .



( مادة ٢٤٠ ) البند الذي يحدد فيها نوع الديار المتداول اذا بيع فيه شيء كذا دينار ولم يكن نوع الدار يكون اسبق فاسداً .  
هذا صحيح والساد جاء من جهة الحكم ولكن ساقطه حكمهم في المادة اللاحقة ( ٢٤١ ) اذا جرى لبيع عدد معلوم من القروش كل المشتري ان يؤدي اثمن من اي نوع شاء .  
اذلا فرق في ذلك بين القروش والديار اذا كانت انواع كل منها رابحة غير ممنوع تداولها سواء كانت متحدة القيمة ام لا .

( مادة ٢٤٢ ) اداين وصف الثمن وقت البيع ثم اشترى ان يؤدى اشمن من نوع العقود التي وصفها . مثلاً . لو عده البيع على ذهب محيدي او انكبرى الخ لم ان يؤدى من النوع الذى وصفه .

هذا ايضاً صحيح ومن العريب ما في مادة « ٢٤٣ » لا يتعين الثمن بالتعيين في العقد مثلاً . لو ادى المشتري للبائع ذهباً محيداً في يده ثم اشترى بذلك الثمن شيئاً لا يحجر على اداء ذلك الذهب عليه بل له ان

يعطي ذهباً محدداً من ذلك النوع سيرة الذي اراد اياه .  
 اذا كان البيع من حيث الثمن شخصياً فلا اشكال في انه يتعين واذا  
 لم يدفعه بعينه كل بائع مخرج ، نعم و كان كذاً ، انه ان يدفع اي فرد  
 شاء من ذلك النوع ولا يتعين ان يكون في يده ، ومن هنا يعرف  
 الحال في مادة « ٢٤٤ » فان البيع ان كان شخصياً تعين ما شخصه من  
 البهات مثلاً او انه لو كان كذاً كان له دفع الا بدفع الا ان تنقص  
 قيمتها عن الكل مثلاً - او اشترى خمسة دنانير فانه ان يدفع عشرين  
 ربع دينار الا ان يكون منهم اقل من خمسة دنانير بختمه كما تنفق ان  
 الشرط مبدول والمجموع ، وهو محسوب باحلاف الارض والملاذ  
 وسيرها ، فليلاحظ

## الفصل الثاني

في بيان مسائل المتعلقة بالبيع بالتسبئة والتأجيل

من سبق ان اذعن العقد يقتضي كون الثمن نقداً وهذا هو الاصل  
 في الموصفين كما في مادة ( ٢٥١ ) وكان حقها ان تقدم الا ان يقيد  
 او يكون عرف يقتضي التأجيل كما في تلك المادة ثم ان جعل الثمن  
 مؤجلاً فهو السلم وان جعل التأجيل في الثمن فهو التسبئة كما في مادة  
 ( ٢٥٥ ) البيع مع تأجيل الثمن وتقسيمه صحيح ويجري هذا في الكلي  
 وفي الاعيان فيجوز ان يجعل الثمن غير من النقود او غيرها ويشترط  
 تأجيل دفعها الى سنة او اقل او اكثر ويلزم في التسبئة تعيين المدة

وضبطها بالاشهاد او السنين كما في قوله تعالى ( الى اجل مسمى ) فذا  
 جعله لمدة غير معروفة كحى الحاج او هبوط الامطار او نحو ذلك طل  
 البيع من اصله لظلال ركه وهو اثنان ومنه يعلم مادة ٢٤٧ و ٢٤٨  
 ومن الجملة المفسدة ان بشرط المشتري دفع اثنان للتابع اذا باع  
 ما اشراه من اغير .

( مادة ٢٤٩ ) اذا باع سيئة بدون مدة تصرف المدة الى شهر  
 واحد فقط

يصح هذا ان كان هناك عرف خاص في بلد المتبايعين بحيث يتصرف  
 الاطلاق اليه والا فهو مجموع اشد الميع ولا فرق بين الشهر واليوم والسنة  
 فيكون باطلا .

( مادة ٢٥٠ ) يعتبر ابتداء مدة التأجيل والتقسيط المدكورين  
 في عقد البيع من وقت التسليم الميع فهو حبسه البائع سنة اعتبار اول السنة  
 التي هي الاجل من يوم تسليم وللبائع حينئذ ان يطالبه بالثمن الى مضي  
 سنة من وقت التسليم او سنتين من حين العقد .

هذا محل منع بل مقتضى القاعدة اعتبار الابتداء من حين العقد سيما  
 مع اشتراط تأجيل تسليم البيع او التماهل في قبضه من المشتري الا ان  
 يكون عرف خاص هناك ، فليستدبر



## الباب الرابع

في بيان المثل المتعلقة في الثمن والتمن

بعد المقدو يشتمل على فصاين

### الفصل الاول

في بيان حق تصرف البائع والمشتري

المبيع بعد اتمامه وقبل القبض

(مادة ٢٥٢) البائع له ان يتصرف بتمن المبيع قبل القبض مثلاً

لواضع ماله من آخر شئ معبوء له ان يحيل شئ ذاته .

التمن اما ان يكون كذا في . . . او يكون عيباً شخصياً فان كان كذا

جاء ان يتصرف البائع به قبل قبضه ونعمه بان يبيعه او يهبه من

المشتري او غيره . . . . . ان هـ للمشتري استعاضة وله ان يحيل ذاته عليه

فيصير المشتري مشمول الدمة لدائن البائع ولا يعقل هـ التلف قبل

القبض اما لو كان عيباً شخصياً فن تلفت قبل القبض كان التلف على

المشتري كما عرفت سابقاً ويحل العقد كما في تلف المبيع قبل القبض

ومع وجودها فببائنه ان يتصرف بها كيف شاء قبل القبض وبعده لانه

قد ملكه بالعقد ولا يتوقف ملكيته على قبضه .

نعم هي ملكية متزلزلة ولكنها لا تمنع من التصرف وبالتصرف تكون

مستقرة ولازمة كل ردها بالقبض .

( مادة : ٢٥٣ ) المشتري ان يبيع لئسم لآخر قبل فصفه ان كان عقاراً والا فلا .

لا فرق عندنا في صحة تصرفات المشتري في البيع قبل القبض بين ان يكون عقاراً او غيره كما عرفت من تحقق المالكه بمجرد تامة العقد وهي كافية لصحة التصرف واقضى ما تصور في امرق بين العقار وغيره ان العقار لا يبرحه التلف قبل القبض . بآ فتكون المالكه مستقرة بخلاف غيره واليك خبر ان هذا على فرض تسليمه لا يمنع من التصرف لان مصحح التصرف هو مطلق المالكه لا المالكه المطلقة وهو واضح .

سم قد تقدم في بعض المواد ان الطعام بل مطلق المسكبل والموردون ورد النهي عن بيعه قبل فصفه وحمل اكثر اصحابنا بذلك واحتلفوا بين قائل بالتحريم صط وبين قائل بالعساذ ايضاً ، وهذا امر تعدي والقواعد لا تقتضيه ، فليتدبر .

## الفصل الثاني



( مادة : ٢٥٤ ) البائع ان يزيد مقدار المبيع بعد العقد فالمشتري اذا قبل في مجلس البيع الزيادة كان له حق المطالبة بتلك الزيادة ولا تعيد بدامة البائع فلو اشترى عشرين بطيخة بعشرين قرشاً ثم بعد العقد قال البائع اعطيك خمساً اخرى وقبل المشتري هذه الزيادة في المجلس اخذ خمساً وعشرين بطيخة بعشرين قرشاً ، اما لو قبل بعد المجلس فلا يجبر البائع على اعطاء الزيادة .

هذا حكم كبي وقول حرافي لا ينطبق على شيء من الأصول والقواعد  
 قالت العقد اذ انهم ووقع على صورة عقد انتهى كل شيء وليست الزيادة  
 الخارجة عن العقد الا وعدم استقلاله ان يبي بهوله ان لا يبي ، نعم حيث  
 انهما مادام في مجلس العقد لما خيار المجلس فيمكنهما حل العقد الاول  
 وابقاعه حديداً بصفة أخرى على الحصة وعشرين فيجب الوفاء به ولكنه  
 خلاف الفرض فليتدبر ومثله الكلام عليه في مادة « ٢٥٥ » من انه  
 للمشتري زيادة الثمن وانه مدوم بها وان وقع العقد على اقل منها ، والجميع  
 حراف فافهم ذلك .

( مادة : ٢٥٦ ) حط البائع مقداراً من الثمن المسمى بعد العقد  
 صحيح ومعتبر في موضع حازت فيه الريادة اخ .

جميع هذه المواد من هذه المادة الى آخر هذا الفصل مادة ( ٢٦١ )  
 لا مجال لها عندنا معشر الامامية اصلاً والعقد يلزم على ما وقع عليه من  
 مقدار الثمن والمثل لا يزيد بعد العقد ولا ينقص سواء حصل التقاض  
 بينهما أم لا ، وليس الخط من الثمن بعد العقد او الزيادة فيه اوفي المثلن الا  
 هبة فزائد او اسقاط من الثمن المسمى اي اراءه وهكذا ، اما العقد  
 الواقع الخامع للشرائط فلا يتغير ولا يتبدل عما وقع عليه ولا يحول ولا  
 يزول ، نعم يمكن ازالته بالمسح من حصة خيار المجلس او غيره من انواع  
 الخيارات ويعقدون عقداً آخر على الرائد او الناقص ، وليس البيع بعد  
 وقوعه يبقى كيفياً يتلاعب المتبايعان به كيما اراد بل هو امر الرامي  
 وتعهده دائمي ، وعليه قد سقط البحث في جميع تلك المواد البنية على هذا

الاساس المتلاشي فتدبره جيداً

ويترتب على مدكرناه من ان دفع الزيادة في الثمن أو الثمن يكون  
هذه ابتدائية ان له الرجوع فيها في المجلس بعده قبل الفص وبعده  
الا ان يكون هناك احد المذمات لله المعروفة ، اما حط بعض الثمن  
او كله فقد عرفت انه اسقاط وبراء واما يتحقق هذا حيث يكون  
انتم كلياً في الدمة اما لو كان عيماً خارجية فلا معنى للحط أصلاً ، ولعل  
الى بعض هذا تشير مادة ( ٢٦٠ ) فتأملها جيداً .



## ( الباب السادس )

في بيان المسائل المتعلقة بالتسليم والتسلم  
وفيه ستة فصول

### الفصل الاول

في حقيقة التسليم والتسلم وكيفيةهما .

( مادة ٢٦٢٠ ) القبض ليس بشرط في البيع

قد مر عليك ان المقعد هو الايجاب والقول واذا حصل بالشرايط  
المعتبرة فقد صار المبيع للمشتري والتمن للاثم فيجب على كل منهما ان  
يدفع الى الآخر المال الذي انتقل اليه فالقبض والاقاض اي التسليم  
والتسلم من آثار العقد وثمراته لامن اركانها ومقوماته الا في موارد  
مخصوصة كدليل الخاص كبيع الصرف بالنسيئة الى التدين وبيع السلم  
بالنسبة الى الثمن والجهة فان القبض في هذه الموارد ركن لا نحصل الملكية  
الا به بخلاف سائر انواع البيوع فانها تحصل بالمقعد ويكون المبيع في يد  
البائع كإمانة يجب دفعها الى صاحبها وهكذا الثمن عند المشتري ، وقد  
سبقت الإشارة الى انه ليس احدهما اولى بالمبادرة بالدفع من الآخر فان  
تبرع احدهما او سبق وجب على الآخر الدفع وان تشاحا اجبرها الحاكم  
على التقابض وتوهم بعض انه يجب على المشتري متى تم العقد ان يسلم  
الثمن الى النافع اولاً ثم يسلم النافع المبيع اليه كما نصت عليه ( المجلة )



هنا ، وبعضهم عكس فإوجب على النافع تسليم المبيع حتى يستحق قص الثمن ، والحق ما عرفت من عدم ترجيح أحدهما على الآخر بعد حصول الملكية لكل منهما دفعة واحدة ولكل من الوحدين اعتبارات ظاهرة ولكنها غير معتبرة كما لا يخفى على المتدبر .

( مادة : ٢٦٣ ) تسليم المبيع يحصل بالتحلية وهو ان يأذن البائع للمشتري بقص المبيع مع عدم وجود مانع من تسليم المشتري إياه . هذه المسئلة ( اعني مسئلة القصد ) من مهمات مسائل البيع وأهماتها وقد شاع في كلت هاتئ المريرين ان القصد هو التحلية وهو من العراة يمكن فان التحلية سواء من البائع للمبيع او من المشتري للثمن غير القصد فكيف عسر عمل شخص بعمل الآخر فتحليلته البائع مبيعه غير قبضه للثمن وقصد المشتري غير تحلية بين البائع وبين الثمن ثم ان التحلية اشبه بامر عدي فانها عارة عن عدم المبيع او عدم النافع فكيف يكون نصيراً للقصد الذي هو امر وجودي وهو التسليم والتسليم

ود الحاصل ، ان كلام الفقهاء في التحلية مشوش لا يكاد يتضح وجهه وقد حرت ( المحلة ) على هذا المجرى من غير امان وتمحيص ، وبحق المقام ان كلام البائع والمشتري يلزم قبض واقباض ( اي يلزم البائع تسليم المبيع وتسليم الثمن ، ويلزم المشتري تسليم الثمن وتسليم المبيع ) حيث لا يكون كل منهما مقبوضاً او بحكم المقبوض كلي الدين ونحوه ، ولكن القبض والاقباض وان شئت قل التسليم والتسليم من كل منهما يختلف باختلاف ما يقع عليه البيع فقد يتحقق الاقباض بالتحلية والاذن فقط وقد

لا يتحقق الا بوضعه في يده او في صندوقه كما ان القبض قد يحصل بصرف  
 علمه بالتخلية وقد لا يحصل الا باحده يده وبين هذين الحدين انواع  
 واشكال يتحقق بها القبض والاقاض وتدرج انواع القبض تحت عنوان  
 واحد وهو الاستيلاء على الشيء والسلطة عليه كما يجمع جميع انواع الاقراض  
 التسليط والتمكين فقد يتحقق التسليط بصرف التخلية وقد يحتاج معها  
 الى شيء آخر، ولما احتلت الانواع المحقة للقبض والمحقة للاقراض اختصت  
 تعبيرات الفقهاء وكل واحد بنظر الى جهة وناحية معين بها حتى بلغت  
 الاقوال في بيان القبض حسب ما ذكره بعض اعلاما المتأخرين على ما انحطه  
 الى ثمانية وعند التحقيق فهي من باب اشتباه التصديق بالتهوؤ ولكل من  
 القبض والاقراض مفهوم انما الاختلاف والتعدد في محققاته ومصاديقه  
 المختلفة فاقباض اراضي ارضي ارضه هو تخليتها واعلام المشتري بتمتع بها وهذا  
 محقق لاقباضها وتسليط البائع كما ان علم المشتري وسكونه محقق لنفسها  
 وقبضها سواء تصرف فيها ببعض انواع التصرف ام لا ولكن هذا المقدار  
 لا يكفي في مثل الدار او الدكان والحانبل والستان حتى يدفع اليه المفتاح  
 مثلاً كما ان علم المشتري بتمتعها لا يكفي في تسلمه وفحصه حتى يأخذ  
 المفتاح او يتصرف نحوه من التصرفات وهكذا الى ان يصل الأمر في  
 مثل الامتعة والدرهم والدينار التي لا يكفي في اودعها رفق اليد عنها بل  
 لا بد من وضعها بين يدي المشتري، وتسلمه لها ان يقصده بيده او يضعها  
 في حبه ونحو ذلك كما ان الدابة اقباضها دفع رماحها وتسليمها احد الزمام  
 او الركوب او سوقها املأه او اخذ اذنها وامثال ذلك، وهكذا الكلام



العروض والعروض ان يقال . ان رآه الدئع من الصان هل هي موعة  
بتسليمه فقط وتسليمه وتسليم المشتري ايضاً وان تسلم المشتري يحصل  
بمجرد تسليم البائع وعكسه او يحتاج الى عابة منه تصرف واستيلاء  
او نحوه وحل هذه العفة وان كان لا يخلو من صعوبة وتحتاج الى مزيد  
تنم واستقرأ للصوم وكات الاصحاب ولكن من العبد حداً انما  
ضمان شخص وعدمه بمثل شخص آخر وعدمه فتدرك ذلك .

اما قبض البعض فلا ريب في انه يترتب عليه حكمة فاداء تالف الباقي  
في يد البائع كان عليه ضمانه ونسب عدمه خيار تبعض الصفة وجميع  
مواد هذا الفصل تعود واضحة بمد البان المتقدم ، نعم المادة الاحيرة  
( ٢٧٧ ) فصل المشتري المبيع بدون ادن البائع قبل اداء الثمن لا يكون  
معتبراً الا ان المشتري لو قبض بدون الادن وهلك في يده او تلف يكون  
القبض معتبراً ،

فيها احتمال وتنفيد محل بالعرض المقصود ، ونحريها - انه لا كان  
من المعلوم ان القرض من تسليم البائع المبيع هو حصوله في يد المشتري  
ولذا لو كانت في يده قبل البيع بعاريه او دبة سقط وحبو التسليم  
فكذا لو قبضه المشتري بدون ادن البائع وتسليمه فقد حصل القرض  
المهم من التسليم وهو الحصول في يد المشتري وسقط الضمان عن البائع  
وصار تالعه على المشتري فقد صار هذا القبض معتبراً من هذه الناحية  
( اي ناحية سقوط الضمان ) ، ثم ان هذا القبض المار عن الادن ان  
كان بعد دفع الثمن الى البائع فهو قبض معتبر من جميع الجهات وجميع

تصرفات المشتري فيه تكون صحيحة نافذة ، أما لو كان قبل دفع الثمن فإفترض المرء وان كان معتبراً من حيث اسقط الحصان ولكنه غير معتبر من حيث هو تصرفات المشتري فيه فلو باع أو رهن أو وهب وقف على أجازة لدفع لأن له حق حصه إلى أن يقضى الثمن فيكون تصرفات المشتري موقوفة لأنها وقعت على متعلق حق الغير فهي أشبه بالمصولي ويم الرهن للثمن المرهونة وان لم تكن منه .  
هكذا سمي أن تحرر المسائل وفيه المفردة .

## الفصل الثاني

### في المواد المتعلقة بحس المبيع

حلاصة هذا الفصل قد تقدمت في الأبواب السابقة حيث أوضحنا أن المشتري له أن يحس الثمن حتى يقضى المبيع والدائم أن يحس المبيع حتى يقضى الثمن فإن تبرع أحدهما فإدر إلى التسليم وحس على الآخر الدفع وسقط حق الحس وإن نشأ أحدهما الحاكم على التقاض ، وحق الحبس طمأناً هو في غير يمين النسبة بالنسبة إلى الثمن وفي غير يمين السلف بالنسبة إلى الثمن وفي غير اللوارد التي يكون الثمن مقبوضاً للبائع أو المبيع مقبوضاً للمشتري وإذا بادر أحدهما بالتسليم فإن دفع الثاني فذاك والآخر استرجاع ما دفع لأن حق حصه لم يسقط بالكلية بل سقطت صراعى بدفع الآخر فإذا لم يدفع كان له الاسترداد إذا صرح بإسقاطه مطلقاً

وبهذا تظهر الحادثة في مادة ( ٢٨١ ) اذا سلم الباع المبيع قبل قبض الثمن فقد اسقط حق حبه وليس للبائع ان يسرد المبيع من المشتري ، وباقي ادواد واضحة .

## الفصل الثالث

### في حق مكان التسليم

نحرير هذا الفصل ان الماعين ان علم كل منهما ان المبيع الشخصي في محل غير بلد لعقد واضحة البيع فالاطلاق يقتضي تسليمه في محل البيع الا ان تكون هناك قرينة او عرف خاص يقتضي خلاف ذلك ، وان حمل كل منهما ذلك او حمل المشتري فالاطلاق العود يقتضي تسليمه في بلد انعقد كما لو كان كياناً والا كالتسليم الحار فيهما ، هذا كله مع الاطلاق والا فالشرط هو المتعم وماد كرماء هو حاصل المواد الثلاث ( ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ) ومن القريب هنا الذي لا يعرف وجه ما نقله بعض الشراح عن بعضهم من انه - اذا باع البائع الحطة وهي في ارضه واشترط تسليمها في مكان معين صح البيع ورمه تسليمها حيث شرط الا اذا اشترط حملها ونقلها الى دار المشتري فان ذلك يفسد البيع انتهى .

اما ثمن فان كان كياناً واطاق فحقه التسليم في بلد العقد وان كان شخصياً مثل ما تقدم في البيع الشخصي ويكون الخيار للبائع مع حمله ، فتدبره .

## الفصل الرابع

في مؤنة التسليم ولو ارم انما

ليس في هذه الناحية من النوع قاعدة مطردة يمكن الاعتماد عليها  
 نقول مطابق وانكال ذلك الى عرف الله في غير موارد الشرط اتقن  
 واحسن كما في ماده ( ٢٩١ ) وحيث يكون هنالك عرف خاص  
 او عام او شرط فلا اشكال انما الاشكال حيث لا يكون هالك شيء من  
 تلك الامور التي يصلح الاعتماد عليها ونشأ فيمكن ان يحمل الماط  
 ان كلما تعلق بالمبيع فهو على النائم وكلما ينطبق الثمن فهو على المشتري  
 واحسن من ذلك ان يحمل امدار على المصلحة والمفعة فان كانت لا ياتع  
 مضارفة عليه وان كانت بمشتري فعليه ويعرف صاحب المصلحة  
 طبقا وان كانت لهما فعليهما ولعل منه ما شاع في هذه العصور من ان  
 احرة كتابة الاوراق والسجلات والطوائف بل وتسجيل البيع في  
 ( الطابور ) كله على المشتري لانه نصحه وانقار مكيته وهذه الصابطة  
 وان لم تكن مطردة كلية فلا اشكال في انها توافق الدال ولا يشد منها  
 الا النادر .



## الفصل الخامس

في بيان المواد المترتبة على هلاك المبيع

تكرر ذكر هذا الحكم المستند من السوي ( كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بائنه ) وقد مررت الإشارة إليه قريباً في مادة ( ٢٧٧ ) وقد ذكرنا في الجزء الأول معنى هذه القصة وتطبيقها على الفواعل وان التلف يكشف عن امساح العقد غير آخى برحم المبيع قبل التلف الى ملك البائع ويكون تلفه منه ومثله تلف الثمن والقاعدة الكلية ها هكدا - كل مال تلف في يد مالكة قبل العقد فهو عليه كما ان تلفه يد من مذكه بالعقد يكون عليه .

( مادة ٢٩٥٠ ) اذا فسخ المشتري المبيع برضاء البائع ثم مات مطلقاً قبل ادائه الثمن اسر له ثمن استرداد المبيع بل يكون مثل الغرماء اتفقت الامامية ان اسر الذي لا تبي امواله بدونه وحكم الحاكم معه من التصرف في امواله لبقائه على الغرماء بالنسبة فتورع امواله بالخصص الا الغريم الذي يحدد عين ماله فانه يأخذها عيباً ولا يصرب مع الغرماء وهذا وان كان محالاً للمواعيد ولكن الصوص والمتاوى متطامه عليه ويكون لازم ذلك امساح العقد كقصية التلف قبل قبضه ، اما اداءات الزحل وكانت بر كته لا تبي بدونه ووجد بعض الغرماء عين ماله فانه لاحق له بأخذها بل يصرب مع الغرماء ، نعم ، كانت امواله تبي بدونه



فيه أخذ عين ماله إذا أراد ، و مثا الفرق هو الصوص الخاصة عندما  
وعبارة ( المحلة ) مطلقة والحق هو التفصيل كما ذكرناه .

## الفصل السادس

فما يتعلق بسوم الشراء وسوم النظر

هذه القضية ليست من مسائل البيع ولكنها من هوامش البيع ورتوشه  
وهي مسئلة مهمة ونعرف عندما بمسئلة « المقبوض بالسوم » وحاصل  
ما افادته ( المحلة ) ان المقبوض بالسوم ( اي ما قبضه انسان من المالك  
ليظهر فيه ) فاما ان يشتره بالثمن الذي اتفقا عليه او برده فلو اتفق انه  
انه تلف في يد القاص فانه مضمون عليه لانا لثمن الذي اتفقا عليه لعدم  
وقوع العقد حسب العرض بل بالمثل ان كان مثليا وبالقيمة ان كان  
قيما ، ولا فرق عندما في الضمان بين ان يعا قيمته ام لا كما ذكرته ( المحلة )  
بقولها ( اما اذا احده بدون ان يبين وبسعي له ثمتا كان ذلك المال امانة  
في يد المشتري فلا يصح اذا هلك او صاع بلا تعد مثلا - لو قال البائع  
للمشتري قم هذه الدابة الف فرش اذهب بها فان اعطيتك اشتريها  
فاحدها ليشتريها فهاكت لرمه فينتها للبائع ، اما اذا لم يبين الثمن بل قال  
حدها فان اعطيتك اشتريها فاحدها على انه اذا اعطته يقاوله ويشترها  
فبهذه الصورة اذا هلكت بلا تعد لا يصح ) لاروحه له على التحقيق لو حدة  
ملاك الضمان وهو قاعدة اليد ومن الوهم الرائف تخيل امه في الصورة الثانية

امانة فان اياهم لم يقصد دفعها له بصفة الامانة والوديعة ، وقد سبق  
اول قواعد [ الخلة ] - ان الامور يقاصدها - والقصارى ان كل انسان  
قبض مال غيره ليشتري به سواء اتفقا على قيمته ام لا فهو مقبوض بالسوم  
ومصنوعون على القبض بقاعدة البدل ، فتدبره جيداً .

نعم لو ربه القابض الذي يريد النظر للشراء من عدة الصياف ورعى  
المالك فلا ضمان لو تلف بغير تعد لان المالك قد اسقط حقه ولكنه مني  
على صحة اسقاط ما لم يجب كصحة ضامه وهو محل بحث ونظر وان كان  
الاصح عندنا صحته ومما ذكرنا يظهر البحث في مادة ( ٢٩٩ ) ما يقبض  
على سوم النظر وهو ان قبض مالا لينظر اليه او يرب به لآخر سواء بين  
نعمه ام لا فيكون امانة في يد القابض فلا يضمن اذ اهلك بلا تعد

فان المقبوض على سوم النظر ان قبضه لينظر فيه ليشتري به فهو من  
المقبوض بالسوم بضمه مطلقا اذا تلف لانه قبض معاوضة اي مني على  
التعاوض وان قبضه لا للشراء فلا ضمان لانه امانة وكذا قبض الدلال  
والسمار لانه وكيل او شبهه فلا ضمان مع عدم التعدي .



## (الباب السادس)

### في الخيارات

أعلم ان اواب الخيار من اهم مساحات البيوع وهي المضار الذي  
تسابق فيه فرسان الفقاهة ومهرة التحقيق ، وكثير من أعلام الامامية  
اورد لها كتباً مستقلة في التأليف ، ذلك لأن فيها المجال الواسع للدقة ،  
وعمق النظر ، وراعة الصياغة والتحقيق ، حيث انها تبنى على مزيج  
من الادلة من عقل ونقل ، وعرف وتقاليد ، يعني . شرع واعتبار  
وعادة وعلماء الشرع رضوان الله عليهم منا ومن الجمهور في تعداد انواع  
الخيارات بين مقل ومكسر ، بين من ذكر ثلاثة وبين من زادها على  
عشر ، والمتوسطون بين من ذكر سبعة كما في ( شرائع ) المحقق وبين من  
اقصر على سعة كالشيد الأول في ( اللمعة الدمشقية ) و ( المجلة ،  
اقتصرت ايضاً على سعة ، وحيث ان الاصل والقاعدة في البيع بل في  
سمة العقود عدا ماخرج بالاص القاطع هو الروم وعدم جواز فسخ العقد  
بعد وقوعه صحيحاً مستجماً بشرائطه ، ولكن احاطة علم الشارع الحكيم  
ورعاية الشريعة لدقائق الحكمة اقتضت تشريع الخيار في العقود اللازمة  
قلعاً لمواد الفتنة بين البشر وقطعاً لامر اس الشجار والخصومات فيما بينهم  
فان الانسان قد تدعوه خاطرة الى بيع ماله فيجري العقد عليه باختياره  
ثم يندم فيتطلب العلل والتحريرات من مضايقة العقد فقد يحدث النزاع  
والشجار بين المتعاقدين فشرع الخيار لقطع مادة هذا الشجار ، واسماحاً

لحال التروى والتفكير فيها هو الصـحـ . ولكن تدار كالدلك والـجـي  
لا تذهب مكانة العقد ، وتسقط قيمته باللعب ، حسب الخواطر والاهواء .  
جعل الخيار مقيداً بقيود ، ومحدوداً بمحدود ، انما يقع الاستثمار والعوضى  
وتعكس الآنة ، وتقلب الحكمة .

وبالملاحظة فيه ان تعدد اوضاع الخـد ، واختلاف اسمائه ، وتعاريفه  
واضافاته ، انما هو لاختلاف اسائه ، والواعث التي قضت بحمله بعدان  
كان هو خلاف الاصل والعمومات كما عرفت .

والاسباب كثيرة ولكن نجمع على التحديق ثلاثة اوضاع فان موجب  
الخيار اما لامر يعود الى احد الموصفين كنفق ونحوه ، وذلك كخيار لعب  
والمبن وارزقه ونحوه ونحوه ، واما لامر يعود الى العقد من حيث  
حدونه ، واصل وجوده ، وهو اما ان يكون حمل لثـ ربح كخيار المجلس  
وخيار الحيوان ، واما ان يكون يحمل لثـ خسر او خسارة كخيار شرط  
او شرط الخير . وبعدة اوجه ان الخيار اما ان يكون شرعياً او مذهباً  
او وصفاً فالاول كخيار المجلس والحيوان ، والثاني كخيار العيب والعمى  
ونحوه ، فان طبعه العقد يقتضيه وثالث ما يكون بوصف المتعاقدين وحملهما  
كخيار الشرط او شرط الخير ، ثم الخيارات مجمعة اوضاعها اما ان تكون  
الخيار فيها بكل واحد منهما او لواحد منهما او لغيرهما مفرداً عنها  
او معها او مع احدهما كما يجوز ان تكون العير جماعة او فرداً مجموعين  
او متفرقين على نحو الاختيار او الخيار والاستبعاد ، ولكل واحد من هذه  
الاحكام احكام شخصية وانما ربيـ التي لثـه عليها في موارد ما شاء الله

## الخيار

الخيار

الخيار اسم مصدر من لاختيار ، وأصله من لاخير والاختيار  
في أكثر مشقة ، وهو - لغة وعرف - معنى يرجع إلى حرية الإرادة  
وعدم التزم بأحد صري العمل والتبرك وب من له الحرية له الاختيار بحبر  
الأمير من المخرج والامتناع ، وهو - شرعا - سلطة على فتح العقد، وأثره  
رجوع كل مال إلى صاحبه في باب المعاوضات وما يتاخره في غيرها -  
أو حق سترداد العين و - خلال العقد - رجوع كل مال إلى صاحبه  
وتظهر الثمرة من الألتزام من مودته - من صورته ثلث أمين وعلى  
الأول في الخيار لأنه حق في العقد و - حيث ظهر يدفع المثل أو القيمة  
وعلى الثاني رول روال موضوعه ، وهذا قد عرفت من - نطات الخيار  
عند بعض كما يسقط حق رجوع المنة عند الجميع .

و « الخيار » حق مالي يصح تشبه وانته له كما يصح إقراضه والمصالحة  
عليه كعمامة الحقوق الداية وهذا هو حكمه له الذي يحق من حيث  
كونه خياراً ، كما أن لكل واحد من أنواعه أحكاماً تخصه من حيث  
خصوصيته مثل كونه خيار مجلس أو خيار حيوان أو غير ذلك .

وحيث أن خيار المجلس مقدم طبعاً على سائر الخيارات المحمولة شرعاً  
فالأنسب تقديمه وضعاً فقول قد عرفت أن مسند

## « خيار المجلس »

هو الحدث المستفيض عند عامة المسلمين

(البيعان بالخيار ما لم يتفرقا) وهو وعبره من احديثنا الخاصة مستند القول بخيار المجلس عند فقهاء احنافنا اما فقهاء المذاهب فقد اشتهروا في هذه القضية شطرين فانكرته الحنفية والمالكية وتناول الاولون الحدث تأويلا - اطرح خبر منه كاجتهاد في مقابلة الص حيث قالوا على ما قبل منهم خيار المجلس لا يثبت الا بالشرط فادانتم العقد بينهما من غير شرط الخيار اصح لارما سواء اقاما بالمجلس او تفرقا وانما الذي له قد في المجلس بدون شرط هو خيار القول فادانتم بملك فله ان يرجع قبل ان ينجيه المشتري انهم ويحملون الحدث تارة على ان له خيار المجلس بالشرط واخرى على ان له الرجوع قبل الانجاب وهذا من امرارة يمكن فان الحديث بقول البيعان بالخيار لا يقع فقط ثم ما معنى اتمام التفرق وتعليق الخيار سبه و « بالخيه » قصر احو الحديث ووضوح معناه كاف في رددهم .

اما « المالكية » فقد اترفوا بان الحديث صحيح بل وصرح ولكنهم قالوا ان عمل اهل المدينة على خلافه وعملهم مقدم على الحديث وان كان صحيحا

وهذا شيء لا يعرفه ولا يدري كيف عمل اهل المدينة يطرح الحديث او ينسعه وعهدة ذلك عليهم ، وقد زادوا على الحنفية حيث اقصوا العقد

مع شرط الخيار في المجلس والحفية احاروه اما « الشفعية والحابة »  
 فقد عملوا بالحديث وانتوا لكل من المتبايعين بعد تمامية العقد  
 خيار في المجلس الى ان يترقا لا يبدان قذا افترة وحس البيع كما في ذيل  
 الحديث على ما في بعض الروايات واهبط الشوايع في ثبوت هذا الخيار  
 وقالوا لو اشترط عدمه بطل الشرط والعقد لانه من مقتضيات العقد وكل  
 شرط يبقي مقتضى العقد باطل ومطل واستدلت الحنابلة كالامامية  
 وقالوا انه يسقط باشرط سقوطه فلو قال سنك بشرط ان لا خيار لاحدنا  
 في المجلس فقال قبلت صح العقد والشرط ودعوى كونه مبيحا لمقتضى  
 العقد مسموعة واعا هو مضاف لا مطلقه كما سبق تحقيق ذلك في الجزء الأول  
 وهذا اعني شرط عدمه احد مسقطات خيار المجلس عندنا وعند الحنابلة  
 كما ان التفرق هو المسقط الثاني والتصرف هو المسقط الثالث وعند  
 الشافعية والحابة والتلف عند بعض هو الرابع ثم ان الشافعية قصر هذا الخيار  
 على عقود المعاوضات بشرط ان يكون العقد مما يفسد بفساد احد العوضين  
 كالبيع والاجارة لا كالسكاح الذي لا يفسد بفساد المهر وان يكون على عين  
 لازمة فيخرج الاحارة وان لا يكون التملك قهريا فيخرج الشفعة فينحصر  
 مورد بالبيع المطلق والسلم والهبة المعاوضة والصلح في بعض انواعه.  
 اما عندنا فحيث ان خيار المجلس من المجموعات الشرعية لا تقتضي  
 طبيعة العقد ولا اشترطه المتعاقدان فيقيم في سعة وصيقه الدليل وهو قول  
 « البيهقي » فيختص بالبيع ولم يقل المتعاضدان ونحوها حتى نعم.  
 وكما يسقط هذا الخيار بشرط عدمه في متن العقد كذلك يسقط

باسقاطه بعد العقد قل حر قهما ولكن المسقط الاعظم لهذا الخيار - هو التفرق من المجلس أي مجلس العقد سواء كانا مجتمعين فيه أو متفرقين في بناء أو صحراء متقارنين أو متباعدين ولو تبايعا واحدهما في مصر والآخر في بعد أدبها تلف ونحوه كان لهما الخيار حتى يقوم احدهما أو كل منهما من مكانه وكذا لو كانت كل واحد منهما على مركوب من دابة أو سمينة أو سيارة وحرى العقد بينهما فالخيار نأى لهما حتى يصدق عرفاً أو اقرباً ولكن العبرة بالتفرق الاختياري لا القهري ولو فرق بينهما طالم قهرأ فإن منعها أيضاً من التخاير لم يسقط خيارهما إلى أن يزول القهر عنها فاما أن نفسحا العقد حينئذ أو بعصاه وأن لم يمنعهما وعرقاً بدون فسخ لم العقد وسقط الخيار ولو أخذ احدهما قهرأ مع منعه وبقي الآخر في مجلس العقد فهل يبقى خيار كل منهما أو يزول خيارهما معاً أو يبقى خيار المتهور دون الآخر وحده أو افعال اقربها الاول ولو كان الموحب والقابل واحداً فالمدار لو فلما ثبت الخيار وعدم انصراف الدلائل عن مثله على قبحه من مجلس العقد، اما لو عقد وهو باق في مكانه فله ان يسخ ان كانت ذا سلطة على العقد والفسخ

هذه نبذة يسيرة من خيار المجلس واحكامه واختلاف الفقهاء فيه ولعلماء الامامية فيه أبحاث طويلة وتحقيقات حليمة لا يحال لسردها في هذا المختصر





## (الخيار الثاني)

### خيار الحيوان

ويظهر ان هذا الخيار من محتصات الامامية لم أحده ذكر اعدقها المذهب ، وهو أيضاً من المعهولات الشرعية واحاديث أئمة أهل البيت (ع) به مستقصة مثل رواية علي بن اساط عن (رضاع) الخيار في الحيوان ثلاثة أيام للمشتري وصحيحة ابن سبار قلت له ما الشرط في الحيوان قال ثلاثة أيام للمشتري قلت وما الشرط في غيره الحيوان قال اليعمان بالخيار ما لم يهترقا فاذا افرقا فلاحيار بعد ارضاء ومن هنا ذهب الاكثر الى اختصاص هذا الحيد بالمشتري وتكاد تكون بصا فيه صحيحة ابن رباب عن رجل اشترى حارية لمن الخيار للمشتري اول البائع اولها كليهما قال الخيار لمن اشترى بطرة ثلاثة أيام فذا مضت ثلاثة أيام فقد وحب الشراء ولكن ذهب جماعة من الاعلام الى ثبوته للبائع والمشتري لصحيحة محمد بن مسلم المتبايعان بالخيار ثلاثة أيام في الحيوان وفيما سوى ذلك من بيع حتى يهترقا

ولعل المراد أن المنتقل اليه الحيوان يابعا كل أو مشتريا ثما أو ممتنا يكون له حيار ويهدا يحصل الخم بين الاحبار كما في صحيحة أخرى لابن مسلم المتبايعان بالخيار ما لم يهترقا وصاحب الحيوان بالخيار ثلاثة أيام فان التبعير بصاحب الحيوان مشعر بعدم الاختصاص بمشتري الحيوان بل يعم باي ماله بالحيوان وتكون تلك الاحبار حصت المشتري به لا كمرلان

الغالب ان الحيوان مما يشترى لا مما يشترى به

وعلى كل فاصالة الذروم في العقود تقضي بعدم ثبوت هذا الخيار لبيع  
الحيوان بغيره والاحبار غير واضحة فيه ان لم تكن واضحة بخلافه  
وسكمة هذا الحمل والتشريع لا تقتضيه فان الحكمة في هذا الحكم  
ان حيوان المجلس لما كان عادة لا يمكنه الاطلاع  
على حمايا مرأيا الحيوان وخصوصيات صفاته فان مشتري الفرس مثلاً  
لا يمكنه الاطلاع عادة على كونها حرونة او ذلولاً وصمة تقياد او سهلة  
الى كثير من امثال هذا الا باختيارها في ركوبها والعدرة عليها ولا  
يعرف مقدار اكملها وصبرها عن الماء الا بيومين او ثلاث على الاقل  
فلذلك حمل الشارع في الحيوانات اعم من الانسان كالمدة والحربة  
او غيره من اوضاع الحيوان خياراً رائداً على حيوان المجلس او حالي الحمل  
لكشف الحال ونقصاً عما يوجب الدم وتدارك لما يحتمل من لتورط  
وهذا كله انما يأتي في من انتقل اليه الحيوان لامن انتقل عنه ولا يذهب  
بلك النوع الى ان خيار التمسيع يعني عن هذا الخيار من انقصه بها ليست  
قصية عيوب او نقص في الحلقة بل قصية اوصاف تخلفها الزمان حسب  
اختلاف المزارع والادواق وحب شخص يربى في الحاربية السريعة  
الاتقاء مثلاً ورب اخر يكره ذلك وهكذا واطار كثيرة

وقد اختلفوا في ان مدته هذا الخيار من حين العقد او من حين التعرق  
وعلى الاول فلو مضت ثلاثة ايام ولم يترقا زال خيار الحيوان وتفي  
خيار المجلس وعلى الثاني لو اترقا بعد ثلاثة ايام كان له ثلاثة اخرى

وعلى الاول تكون قد انتهى الخياران وطاهر لا يبلو ح منها الاول  
والاعتبار اذ على الثاني . ويسقط هذا بشرط سقوطه في من المقعد  
وبإفراطه بعد العقد وبالتصرف الدال على الرضا بالعقد وامضائه لا مطلق  
التصرف ، وانبروع هنا ايضا كثيرة والمباحث واسعة وفيما ذكرنا  
مع احتصاره كفاية .

## الخيار الثالث

### خيار الشرط



وهذا الخيار مما اتفق عليه المراجعين والادلة عليه عموماً وخصوصاً  
مستنبضة من كمي من العمومات النبوية ( بشرط جاذبين المسلمين )  
و ( مؤمنون عند شروطهم ) وامثالها ، وكان حق لتعبر ان يعرفوا  
عه شرط الخيار لاختيار الشرط لان المراد به هنا ان يشترط الخيار  
في ضمن عقد اتفق او غيره بان يقول : بعثك شرط ان يكون لي خيار  
المسح الى ثلاثة ايام او شهر مثلاً ، فهو عبارة عن اشتراط الخيار ، اما  
خيار الشرط فهو عبارة عن ان يشترط احد المتعاقدين على الآخر شرطاً  
فلا يبي به فيكون له خيار بخلاف الشرط فلو قال : بعثك شرط ان تأتيني  
يوم الجمعة فقبل ولم يأتني يوم الجمعة قال لا . ثم الخياران بمضي العقد  
او بعينه فحق هذا ان يسمى خيار الشرط اي خيار بخلاف الشرط  
وما نحن فيه ( شرط الخيار ) و يعرف بعض فقهاءنا عن ذلك بخيار  
الاشتراط ، ومهما كان فالامر في التسمية سهل . والمهم هنا ( اولاً ) ان

تذكر ماشرت الاشارة اليه سابقاً من ان الخيار في العقد ليس معناه توقف العقد في تأثيره الملكية وانقل على انقضاء زمن الخيار كما قد ينسب الى بعض اعاطم عدائنا وفقاً لبعض علماء الجمهور بل المتفق عليه عندنا ان العقد الصحيح اذا وقع انتقل المبيع الى المشتري والتمس الى السامع صيته ان صاحب الخيار له ان يبيع هذا العقد ويحله فتعود ملكه في كل مال الى صاحبه وعليه تترتب النماء والمنازع في المدة بين العقد والمبيع فان نماء المبيع تلك ائدة الى المشتري ونماء الثمن فيها للسامع ، نعم لو اشترط كل منهما خلاف ذلك وان تكون مبيع كل مال لصاحبه الأول فيكون كما لو باع - مبيع مدة تلك المدة امكن الحريم بالمصلحة وسيأتي في مادة (٣٠٨) - من ما ذكرناه من ككون العقد انهم هو ان يؤثر و (ثانياً) ان مدة الخيار يجوز ان تصل ما عدا فشرط الحد له من حين العقد الى سنة ، ويجوز ان تصل فشرطه في شهر بعد سنة من العقد ولا مانع من صيرورة العقد حازراً بعدد زعمه فان الشروط تعمل اكثر من هذا ، و « ثالثاً » يجوز ان يشترط الخيار الواحد منهما او لكليهما اولاً حيزي معهما او مع احدهما على نحو الاستقلال او الاشتراك او المواصفة اي يكون الشرط ان له الامر بان يفسح او يعصلا ان يكون له ذلك بنفسه والى بعض هذا اشارت (المحظة) في مادة (٣٠٠) يجوز ان يشترط الخيار بفسخ البيع او اجارته مدة معلومة لكل من البائع والمشتري او لاحدهما دون الآخر ، و اعم ما في هذه المادة هو لزوم ككون مدة الخيار معلومة بعدد الايام او الاشهر او السنين فلو لم يعين بطل الخيار

بل ربما يقال يطلان العقد أيضاً كل ذلك للفرق وبيع الفرع باطل قطعاً  
وما يقال من أن الفرع موضوع عرفي ونرى العرف بالوحدان يؤجلون  
ديونهم وكثيراً من معاملاتهم إلى الحصاد وموسم الثمر أو الرز أو غيرها  
ولا يعدونه عرراً وتقدم العقلاء على مثله في الكثير من المقامات مدفوع  
بان المعلوم من مجموع الأدلة الشرعية أن الشارع لا يصحح المعاملات التي  
يدخلها مثل هذه الحالة ويتطلب المعاومة الحاصصة لكل مواد احتمال  
النشاح الخصومة وإن أقدم عليها العرف تسامحاً منهم ثم يتعون في الخصومة  
والندامة بعد ذلك وقد تراهم يتشاحون في اليوم أو اليومين فضلاً عن  
الشهر والشهرين في انقضاء الحيار وبقائه وبقاء أجل الدين وانتهائه  
فهم يتورطون في البدء تسامحاً ويتشاحون في النهاية شحاً وحرصاً والشارع  
الحكيم لا يرضى بمثل ذلك وأحكامه متينة على الحكمة التامة ، والمصلحة  
العامة ، وأقدام العقلاء لا يجرحه عن كونه عرراً فأنهم قد يقدمون  
على الفرع استرسالاً وتختلف مراتب العقول ولذا العاقل الرصين لا يقدم  
على مثل ذلك وكما للعقلاء الماديين من هوات وخطيئات هي مثار الفن  
والخصومات ولعل هذا مراد حذنا ( كاشف العطاء ) طاب ثراه حيث  
يقول « دائرة الفرع في الشرع اضيق منها في العرف » والظاهر أن  
مراده أنها اضيق حكماً والا فالشارع لا يجوز أي عرراً كان والعرف  
ما أكثر ما يرتكبون مواضع الفرع ، نعم قد يتسامح الشارع في بعض  
للمواضع التي يتسامح العرف بها أيضاً مثل اختلاف الكيليل والوازين  
والخبثين والثلاث وأمثال ذلك مما لا يكون غالباً مثاراً للخصومة والنشاح

ولا يعتني مقصده وزيادته الضئيلة عامة الناس فليس المدار على مطابق الجمالة بل الجمالة التي يتطرق منها احتمال الخصومة والجدال والا فان مدة خيار المجلس محبولة ولم تعد حوائثها لانها ليست مظنة لتخاصم ويؤيد ما ذكرنا من مداقة الشارع في موارد الجمالة وتشديده في اعتبار المعلومية خبر غياث « لا بأس بالسلم في كيل معلوم الى محل معلوم لا يسلم الى دياس او الى حصاد » ... مع ان السلم الى الحصاد والدياس هو التعارف عند عامة الناس لا سيما الجاهلين باحكام الشرع ، ومن هنا يتضح لك عدم السرق في الحكم بالطلاق بين عدم ذكر مدة اصلا او ذكر مدة غير معينة فيقول « منك واشترطت الخيار لي او بذكر مدة ولا بعينها اصلا فيقول اشترطت الخيار لي في مدة او بعينها بصفة محبولة كحبي الخاج والحصاد ونحوها ، وذهب جمع من علمائنا الى صحة الصورتين الاولىين وحمل مدة الخيار فيها ثلاثة ايام وادعوا ورود الاحبار بذلك ولم يعثر الباحثون في كتب الحديث والمتخصصون على الدراية والرواية على خبر واحد فصلا عن الاحبار ولعل اولئك حملوه على خيار الحيوان المقدر في الادلة ثلاثة ايام وهو قياس لا يعملون به سيما مع وضوح الفرق بين انقسامين نعم ورد من غير طريق ان حنان بن مقد كان يخدع في البيع لشحة اصابته في رأسه فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم « اذا بعت او اشترعت فقل لا حلاية وحمل له الخيار ثلاثة ايام » وهو كما ترى ضعيف سنداه واضعف من ذلك دلالة فالاصح البطلان في الجميع .

اما المادة التي بعدها مادة ( ٢٠١ ) كل من شرط له الخيار في البيع

يصبر محبراً « مسح البيع » أو أحاربه في المادة المعنية بالحيار . فكأنها ليس لصحة جعل الحيار لغيرها وكان يكفي عنها أن صم إلى المادة المتقدمة لفظاً « أولاً حتى » ونحوها ولا حاجة إلى عقد مادة مستقلة لها . والحيار المحمول بالشرط يلاحق نافع لمسته في الحكم والكف وسائر ألحومات على نحو الإصابة في سبه أو الرخصة عنهم أو إصاذاً الأمر عليهما أو على أحدهما مع الإلزام أو الإلزام أحدهما بل حتى مع عدم علم كل واحد منهما بخصوصه ، وحضور أحدهما أو حضور شخص آخر أو أشخاص أو عدم حضور أحد ، وكما يحصل للمسح بالهول كما في مادة « ٣٠٢ » يحصل بأعمال البصا كما في باب « المسح المبيع أولاً لشخص آخر مع قصد المسح والاكل » أو كما في « ٣٠٣ و ٣٠٤ » ولا تمنع الزيادة المنصبة من المسح ببيعية كانت كالسمن وطول المدة وقوة البدن أو غير طبيعية كاصح ودرس الأشعة ونحوها

« ب » أو مسح النفع مثلاً كان مشتري فدها أو أحد فدها من المسح أما بفسخه فقد عرفت أن مدة المبيع قبل مسح المشتري ومدة السمن للذبح وذا آخر في السمن وفسخ في الآخر كان له حيداً رتبته من الصدقة

« مادة ٣٠٥ » إذا مضت مدة الحيار ولم يمسح أو لم يحجر من له الحيار لم يمسح ونعم ، سواء كان عاماً بآقتصاء المدة أو جاهلاً أو غافلاً وسواء تركه لمدر أو لم يتركه حتى لو حصر أو أعطي عليه وافق بعد المدة لم يكن له المبيع لأنه حق مقيد يزول بزوال موضوعه .

« مادة : ٣٠٦ » خيار الشرط لا يورث فاذا كان الخيار للبائع ومات في مدته ملك المشتري الميع وإذا كان للمشتري مات ، لملكته ورثته بلا خيار .

الظاهر أن هذا قول الحنفية أما عندنا فجميع الخيارات تورث لأنها حق مالي فيشمله النص القائل ( ما ترك الميت من حق فهو لوارثه ) وإلى هذا ذهب الشافعية والمالكية أما غيرهم فقد فصلوا ففعلوا الأثر لبعض الخيارات دون بعض ولم يحد هذا التفصيل من دليل عبر عليل .

« مادة : ٣٠٧ » إذا شرط الخيار للبائع والمشتري معا فلهما فسخ في أثناء المدة اسمح البيع وأهما أحز سقط خيار المحبر فقط وبقي الخيار للآخر إلى انتهاء المدة

أوضح وأحرر من هذا أن مال . إذا كان الخيار لكل من البائع والمشتري فاحارة أحدهم لا تسقط حق الآخر بل له الرجوع إلى انتهاء المدة .

« مادة : ٣٠٨ » إذا شرط الخيار للبائع فقط لا يبرح البيع عن ملكه بل يبقى معدوداً من حصة أمواله فإذا تلف المبيع في يد المشتري بعد قصه فلا يلزمه أن المسمى بل يلزم أداء قيمته للبائع يوم قصه .

هذا العام للسب الثام عن تأثيره من دون سب ولا مانع ، وقد عرفت أن الخيار لا يمنع انعقد الثام من تأثيره ، عاته أنه يحدث للملكية المتبرلة لا أنه لا تأثير له أصلاً .

سب هنا قاعدة أخرى تقدم ذكرها في أوائل ( الجزء الأول ) وهي



ان التلف في رهن الخيار ممن لا خيار له ، فهو كمن الخيار له ثم فقط وتلف  
 المبيع في يد المشتري فان تلفه يكون على المشتري ، وقد ثبت هذا الحكم  
 على خلاف القواعد بالنص المحض ولا محيص من حله على أن التلف  
 يكشف عن تحقق البيع اقمي فله فبرحم ملكه المبيع الى المانع وكون  
 مضموناً على المشتري مثله اوقيمته و تأخذ عنه الذي دفعه وهذا تكلف  
 ونصف الحاشا توجيه الدليل اليه ، ولعل ارباب المحبة تبعاً للحكمة  
 وعبرهم لما وحدوا ان ضمان الشيء للغير لا يجتمع مع ملكيته وكيف يمكن  
 كون العين ملكاً لاسان وهو ضمن مثلها او قيمتها لغيره لذلك التزموا  
 في قضية التام في رهن الخيار ان المبيع مثلاً لم ينقل عن المبيع اذا كان  
 له خيار بل هو محدود في امواله ولهذا بصمته المشتري لو تلف في يده  
 ويدفع للمانع المثل او اقيمة ، ولكنهم قد استدلوا من بياني  
 اسوه وهو التزام كون له قد عبر مؤثر مع انه عقد جامع للشراط ، فوجد  
 للوائح بل واسوه من هذا ايضاً هو ان العقد الواحد حينئذ يؤثر من  
 ناحية ولا يؤثر من اخرى ، فان الثمن يخرج من ملك المشتري الذي  
 لا خيار له ويدخل في ملك المانع ولكن المبيع لم يخرج من ملك المانع  
 فوقعوا في ثلاث محاللات ، عدم تأثير العقد الصحيح ، وتأثيره من  
 جهة دون اخرى ، واجتماع العوض والمعوض في ملك شخص واحد  
 وهو المانع ، فانه ملك الثمن والضمن ايضاً باق في ملكه او فناء المال بلا  
 مالك ان قلنا بخروج الثمن من ملك المشتري الذي لا خيار له وعدم  
 دخوله في ملك المانع كما قال به بعض فقهاءهم خلافاً لصريح ( المجلة )

وعلى كل حال فلا دخل لهذا بقضية نداء البيع على ملك الذئبة الذي له الخيار بعد صدور العقد الصحيح منه الذي هو حسب امراض سبب تام للقل والانتقال كما مر توضيحه فيما قبل.

اما فقهنا وقد عالجوا القضية بما اوردناه لك من الالراء فلا مجال لقهرى في توجيه الدليل قالوا « ان العقد عند امكية الذئبة على الخيار ما يمسى الى اثنى وعشرين الذي لا خيار به بالنسبة الى اثنى على حده سواء ولكن لو توافر في يد من لا خيار له اي اشترى به مثلاً سقط خيار الذئبة وكشف التبع بحكمة قاعدة (البسب في زمن الخيار من لا خيار له) عن الاستصحاب القهرى ورجوع البيع الى ملك النافع قبل انتم آتاما فيكون نال به من اشترى منه و... و... فلهذا مثل وانما ويسترد منه الا من يحكمه البيع . ومن وهكذا الكلام في عكسها او كون الخيار مختصاً بـ اشترى وتبع اثنى في ذاته وحده كما في لا حرج من تبع ولكن لا يخص منه وهو هوون كثير مما التزم به ارباب (المحلة) انه لم يمتد ومن هذا ان حسن نصح كلام في مادة (٣٠٩) اذا شرط الخيار لـ اشترى فقط حرج اثنى من ملك الذئبة وصار ملكاً بـ اشترى فاذا ملك اثنى في لـ اشترى بعد قبضه او هلك في يد النافع بعد ان قبضه منه اشترى واودعه عدده يرد له اياه ثم انما يسمى للبايع فان ابيع لما استوفت عليه ملكية اشترى عدم خيار الذئبة كان تبعه عليه وبدوم للنافع اثنى اثنى ، حرجاً على مقتضى العقد ، هذا على طريقة تقوم ولكن مقتضى قاعدة (ان التبع في زمن الخيار ممن لا خيار له) كون

التلف لها على البائع الذي لا خيار له ويسترد للمشتري منه الثمن المسمى كل هذا في التلف السابوي ، أما إذا كان بانلاف فالتلف أن كان هو البائع وهو صاحب الخيار فهو في الحقيقة تصرف عملي ، وفسح فعلى فيجب عليه أن يرد الثمن المسمى إلى المشتري ، وأن كان الخيار للمشتري خياره باق أن شاء ففسح واسترد المسمى من البائع وأن شاء أمضى وأخذ المثل والقيمة منه ، وأن كان التلف هو المشتري والخيار له فقد استقط خياره بانلاف العين ورم العقد واستقر ملك البائع للمسمى وأن كان الخيار للمشتري فهو أيضاً على خياره فإن فسخ رد المسمى وأخذ المثل أو القيمة وأن أمضى استقر له ملك المسمى وأن كانت التلف احبياً بقي الخيار لصاحبه من كان هو البائع وأحار ملك المسمى ورحم المشتري بقيمة المبيع على الاحبي ولو فسخ رد المسمى إلى المشتري ورحم بالقيمة وهل يرحم به - إلى الاحبي أو إلى المشتري أو يتخير وحوه يظهر مداركها بالتأمل كما يظهر الحال لو كان صاحب الخيار هو المشتري ففسح أو أجاز .

بقي في المقام أمور يجدر التنبيه عليها .

الاول - أن القدر المتيقن من مورد قاعدة (التلف في زمن الخيار من لا خيار له) هو الخيارات الزمانية أعني ما لها زمان تمتد فيه مثل خيار المحس والشرط والحيوان أما غير الزمانيات كخيار العيب والعين والرؤية وما لها فيشكل جريان القاعدة فيها سيما على القول بنورية تلك الخيارات ادليس هناك زمان حتى يتصور وقوع التلف فيه وكلمات

أصحابنا في المقام مختلفة بين من يظهر منه التعميم وبين مصرح بالتخصيص وبين متوقف ، وبالرجوع الى الاخبار التي تحصلت منها القاعدة يترجح منه عدم التعميم

الثاني - : ان مورد القاعدة ايضاً هو اليمين الشخصي فانه هو الذي يتضح فيه حصول التلف وعدمه ، اما الكلي فلا معنى لتلفه واما المصدق الذي يتحقق به قبض الكلي فهو وان كان قابلاً للتلف ولكن ليس هو المبيع بل سقوط الكلي به من باب المعاملة الضمنية الارتكازية في قيامه مقام المبيع وليس في هذه المعاملة خيار .

و ( بالجملة ) فما تعلق الخيار به لا يلحقه التلف وما يلحقه التلف لا خيار فيه ، اللهم الا ان يقال ان المصدق في نظر العرف هو عين الكلي البيع فتعلق الخيار والتلف بنظر العرف شيء واحد وان كانا بدقة الفلسفة شيئين فليتنامل .

وفي مطولات كتب الاصحاب في هذه الابواب بحوث صحيحة وتحقيقات دقيقة يضيق عن حصرها لهوات هذه المختصرات .

الثالث - : في التنازع اذا ادعى احدهما انه شرط خياراً او ان مدته زائدة او ان صاحب الخيار امضى العقد وانكر الآخر فالقول في جميع ذلك قول المكر واذا اتفقا على الخيار ومقدار المدة واختلفا في انقضائها لجعل تاريخ مبدئها يقدم قول مدعي بقائها للاستصحاب واذا تنازعا في المسخ والاجارة فان كانت في المدة قدم قول ذي الخيار لقاعدة ( من ملك شيئاً الخ .. ) وان كان بعدها قدم قول المكر .

## (استدراك وتكملة)

حيار اشترط كما عرفت هو أن شترط لائق أو المشتري حيار المما  
أولاحدهما أو لث وهو اما ان يكون مطلقا وهو الذي تقدم الكلام  
فيه واما ان يكون مفيدا بحال بان يقول اشترط ان يكون لي الحيار بعد  
شهر ان جاء ، ولدي من السمير في هذا الشهر فان جاء كان له الحيار والا  
فلا ، ومن هذا النوع البيع المصاف الى حياره المسمى عند الامامية (بيع الحيار)  
وعند فقهاء المذاهب (بيع الوفاء) وقد عقدت له (المجلة) فصلا  
مستغلا سبني ، وقد سبق انه بيع صحيح عدنا يعرب عليه آثار اليمين سوى  
انه عقد حيار ي حائر ، واعتبار رد الثمن في هذا الحيار يتصور على  
انحاء (١) أن يكون الحيار تعليقا أو توقفا متوطرا رد الثمن فلا خيار له  
قبل ارد وله الحيار بعده أي له حق الفسخ فلا مسح ان لم يمسح ويكون  
عنه قبله عند الدائم كإمانة الى أن مسح فيملكه والمراد بالرد أيضا له الى  
الدائم او وكيه او وليه او وصيه او حاكم الشرع اذا امتنع (٢) ان يكون  
له الحيار في كل جزء من المدة المعينة مقارنا للرد والفرق بينه وبين الذي  
قله ان الحيار هناك بعد ائرد ولا حيار قبله وهنا في كل زمان ولكن مع الرد  
(٣) أن يكون الرد صدقته فعليا او اياه ساخا فيه يا بحيث متى رد انفسح  
اما لأنه اشياء مسح اولانه مسح فيها نظير شرط المسبب والنتيجة  
(٤) أن يكون الرد شرطا لوجوب فسخ البايع فتى رد المشتري وجب

على السامع أن يفسخ ويرجع الى الاقالة فلو لم يفعل نشاط المشتري على  
الفسخ وحاصل الفرق بين هذا البيع الخياري وشرط الخيار المعروف في المطلق  
هو أن المشتري في شرط الخيار يفسخ ويسترد الثمن وما يرد الثمن  
فيفسخ فالرد هنا سبب الفسخ والفسخ هنا سبب للرد فتدبره ، وفي هذه  
الرشفة من خصم مسائل هذا البحث كناية عن الخوض في لحظها ارا حرة  
اما تصوره وحقيقته عند القوم فسيأتي انشاء الله

(الفصل الثاني)

## خيار الوصف

(مادة ٣١٠) إذا باع مالا بوصف مرعوب فظهر حديثا عن ذلك الوصف كان المشتري مخيرا أن شاء روج وإن شاء أهدى بجميع الثمن المسمى، ويسمى هذا الحيز حياز الوصف، مثلا لو بع بقرة على أنها حلوب فظهرت غير حلوب يكون المشتري مخيرا، وكذا لو باع فصا ليلا على أنه ياقوت فظهر فصخر فظهر نصير فظهر نصير فظهر نصير .

ليس لهذا الخيار ذكر في كتب فقهاء الامامية المداولة وليس هو  
الاشعبة من خيار الاشرط التي مررت الاشارة اليه فان الوصف  
المذكور في العقد ان ذكر نحو الشرط كان لازماً وتخلفه بوجوب الخيار  
وان ذكر لا على نحو الشرطية بل على نحو التعريف او الترغيب لم يكن  
تخلفه موجباً لشيء من خيار اوسيره وكان من قبيل الدواعي التي لا اثر

لحصولها أو عدمه أصلاً مثلاً لو اشترى أرضاً بداعي جعلها سنة تأجيل  
إنها صالحة لذلك فتبين أنها لا تصلح للزراعة لم يكن له حق الفسخ  
بخلاف ما لو شرط ذلك في من العند وقال اشترى بها شرط صلاحيتها  
للمسكن فان له خيار تخلف الشرط لو طرأ عدم صلاحيتها لذلك ودائمه  
أداة الشروط مثل ( المؤسسون عند شروطهم ) وغيره مما يدل على وجوب  
الوفاء بكل شرط مقدور لا يحذف كتاب الله ولا ينافي مقتضى العقد  
ونظراً لكون المقام تنسب على دعائم الأوصاف والشروط وهي من  
مباحث المعاملات المهمة ولم أحدسها وممت عليه من كتب الفريقين من  
أعطاهما حقها من البحث والتحقيق ووصل إلى محدد الجهات من نحوها  
الشارحة ودل على عروء اتصالها بالقعود ومكانتها منها وكيفية ارتباطها  
بها والفرق بين الأولى والثانية فقول واقع المستعان بطله.

إن الأوصاف هي عبارة عن الأعراس القائمة بموضوعاتها الخارجية  
التي يبرعها الحكماء بما يكون وجودها في أنفسها عين وجودها في  
موضوعاتها المستقلة في أنفسها وذلك كالكليات والكيفيات من عوارض  
الاحسام وكللتها والسجاي والاحوال من عوارض النفوس والمندارك  
أما الشروط التي تستعمل في هذه المسارب وتقرن بالقعود والأوصاف  
فيراد منها مارة المعنى الأعم من الأوصاف والاحوال والميادي والأفعال  
والغايات واحوال الغايات والتنانج، وأخرى المعنى الإحصائي  
حصوص الأعمال، وقد مررت الإشارة في أوائل ( الجزء الأول ) إلى  
أن هذه الأوصاف هي الدواعي والبواعث إلى الرغبة في اقتناء موصوفاتها

وهي وان كانت لا تقابل بالاعواض ولكن باعتبارها تختلف الاعواض  
 زيادة ونقصايل بالنظر اليها تبدل الاعواض في الاعيان فالدار انما تشترها  
 باعتبار صلاحيتها للسكنى والدانة للركوب او التسل او المنافع الاخرى  
 من الصوف او اللين ولو تجردت عن كل ذلك لم تبدل باراتها اي  
 ثمن ولا تسع تلك الرعية الى أحدها ولا يجابا وهكذا جميع  
 الموحودات انما تسع الرعية اليها بالنظر الى صفاتها وحالاتها  
 لا بالنظر الى ذاتها وهذه الاوصاف التي هي ملاك المادية ومنشأ  
 حصول الرعات في الحدة والملك قد تذكر في العقد على العين التي ادهمت  
 الرعية اليها باعتبار تلك الاوصاف وقد لا تذكر فان لم تذكر في العقد  
 كانت دواعي صرفه وانراضا مجردة لا اثر لتحملها وعدمه لافي حيار  
 العقود ولا عبره ( واما يحرم الكلام ويحل الكلام ) وان ذكرت في متن  
 العقد على نحو الشرط او على نحو التقييد فقد صارت حرة من العبودية  
 الخاصة بمعنى ان الالزام الخاص الواحداني الذي اشته العاقد وقد تعلق  
 بالمعاوضة بين المدين الخارحس وهما الدرهم وهذا الثوب المحيط او العدد  
 الكائف مثلا وليست الكسدة والحياطة هما قد اتم بها الالتزام لتسهل  
 بنفس الالتزام المتعلق بالمعاوضة الذي حصل من العقد فلو لم مثل هذا  
 الوصف او الشرط لا يحتاج الى التمسك بعموم ( المؤمنون عند شروطهم )  
 بل يكفي فيه عمومات ادلة البيع ووجوب الوفاء بالعقود وليس مفاد  
 العقد فيما نحن فيه الا تعليق البيع المعين ماله ووض المعين اي الترام بالثمن  
 للمشتري بتمليك العبد وكونه كائنا او كونه الثوب محيطا فاذا انكشف



عدم تحقق الوصف لم تطل المعاوضة من راس لانها من الملبس المشخصين  
وهما حاصلان موحودان وانما سطل الثروم ووجوب الوفاء بالعقد لأنه  
إنما وقع على تلك الكمية الخاصة أعني مائة الملبس وكون أحدهما ذلك  
الصفة الخاصة لأعلى نحو التقييد الواحدى ولا على نحو الالتزام الاستقلالى  
حتى سطل على الاول قاعدة (المقيد عدم عند عدم قبده) بالباطل الساطة  
ويكون التزاما : نيا على اثنائى بل على نحو الالتزام او وحدة الالتزام  
وتعلقه بأمرين كوحدة الدال وتمدد الملول ، ووحدة الإشارة وتعدد  
المشار اليه ومع تحلف أحدهما لا تبطل الدلالة على الآخر . نعم حيث ان  
وجوب الوفاء ورد على ذلك العقد الخاص وبعد زوال الخصوصية لا يبقى  
وجوب الوفاء . وكى المعاوضة التى حصلت فى ضمن ذلك العقد الاداعى  
مطلوبه بعد تحقق أركانها ، فتبقى حارذ وأمرها الى المتعاقدين او الى  
من له الشرط فحكا وأمصاء . ورفعا واقفا ، ومعنى رضا المشتري بغير  
الكاتب او غير المحيط لفظ حقه من الوصف الذى التزم له الداعى به  
وقضية الشروط والافصاف فى الاعراض تشه قضية تبعض الصفقة فى  
الاعيان فيكون كالتزام جديد بينهما بحسب الوفاء به ولذا ليس له الفسخ  
بعد ارضاء وأمضاء العقد ، وأما الاشكال بأنه لا معنى لعلق الالتزام  
بالوصف فى العين الشخصية لأنه اما حاصل فلا معنى لتحصيل الحاصل  
او معدوم فيستحيل الالتزام بوجوده حين العقد ، فمدعوع بان الالتزام  
هما ليس بمعنى فعله ونخصيله بل بمعنى كونه فى العهدة يعنى ان الداعى يحمل  
على عهده كونه الوصف حاصل فى الخارج متحققا فى الموصوف وأثر



وأدلة الشروط تفصي سرور هذا القيد ووجوب الوفاء به تكيفاً ووصفاً  
 فلو أمتنع من عليه الشرط من الوفاء به أو تعذر الشرط عليه كان لمن  
 له الشرط أن يسمح لارتجاع الأروم بإتباع قيده . ولولا هذه السكتة  
 الدقيقة والسراعية يمكن مقتضى القواعد بانه ان يبطل العقد بتمامه  
 عند عدم حصول شرطه لأنه وقع على المجموع المركب والكل يفتي بانتفاء  
 بعض أجزائه فهو نظير الشرط في باب العمل والأسباب حيث يقولون  
 ( المشروع عدم عدم شرطه ) ولكن من ذلك الطريق الدقيق والوجه  
 اللاحق حكماً مع ارتجاع الشرط دفاءً العقد الذي حقه ان يرتفع بارتجاعه  
 وسطل بطلانه ، ومن هذا حار ان نقول ان فساد بعض الشروط  
 لا يستلزم فساد ما يبطئ به من العقود لأن الشروط التزامات ثنوية  
 في التزامات العقود فالعقد والشرط من حيث الالتزام لا هو هو ولا  
 منفصل عنه بل متعلق فيه ومرتب به أشد الارتباط ، ثم ان كان الشرط  
 فعلاً من الأفعال وحب الإيجاد وان كان عانة وتنحية كشرط  
 صيرورة العبد حراً والكتابة وصفاً والدار لك ملكاً وقد نصحة مثل  
 هذه الشروط وحب الالتزام بتحقيقه وترتب آثاره ويكون العبد  
 حراً كما لو اعتقه بالصيغة المخصوصة ، لا ان يملك ويبتق ويوفى ومثل  
 هذه الشروط لا يتصور تحللها مع قارية الموضوع نعم تحللها يكون بنحو  
 آخر ، ولعوض أعلامنا المتقدمين كله في هذا البحث لعلمها تشير الى  
 بعض ما ذكرنا حيث يقول ( واشترط ما سيوجد أمر مفصل عن العقد  
 وقد عاق عليه العقد ) اهـ ولعل المراد علق عليه لزوم العقد والا فالتعليق

[illegible]

على عمومها فوهم ذلك وتدرسه ، والقييد بكونه ( ليلا ) عالي لا اختراي  
 فان المدار في ثبوت الخيار على عدم علم المشتري ليلا كان الشراء  
 او نهارا .

( مادة : ٣١١ ) خيار الوصف يورث الخ . .

قد عرفت ان جمع الخيارات سند ما موروثه وبمباح كيفية ارثها وأحكام  
 ارث الخيار وتماصيه الى بين واسم ربما يأتي له محل آخر انشاء الله  
 ( مادة : ٣١٢ ) المشتري الذي له خيار الوصف اذا تصرف في المبيع  
 تصرف الملاك بطل خياره .

تقدم في لقواعد امامة ان كل تصرف دال على الرض بالعقد وامضائه  
 فهو مسقط سواء كان من قبل تصرف الملاك ام لا وهذا وسط بين من  
 قال كل تصرف مسقط ومن قال خصوص تصرف الملاك مثل بيعه  
 اورثه او وقفه وبظايرها مما يتوقف صحته على الملكية او اذن المالك . ولم  
 تذكر ( المحلة ) ان خيار الوصف هل هو على الفور او التراخي يعني هل أنه  
 بمجرد علمه بفوات الوصف يلزمه اما المسح او الامضاء فادام يادر الى  
 احدهم سقط خياره ام لا ذلك متى شاء ، وقد سبق ان الاصل هو  
 الدورية في جميع الخيارات الا ما ثبت تراخيه بالدليل على التراخي سيما  
 أنه لا يخلو من لزوم التصرد على البائع حيث يبقى الامر مهمل الى وقت  
 غير معلوم ، نعم الفورية ليست على الدقة الحقيقية بل فورية عرفية لا يقدح  
 فيها الساعة والساعتان .

## (الفصل الثالث)

### خيار النقد

ذكرنا ان الغنم في تعداد انواع الخيارات بين مقل وبين مكثر فبعضهم  
 خصرها على ثلاثة وبعضهم زادها على عشرين ولكن اكثرها متداخلة  
 يدخل بعضها في بعض فلو ارجعنا كل فرع الى أصله لم نزد على ثمانية  
 او تسعة مما ذكرناه وشاهد ذلك هذا الخيار الذي حملوه اصلاً برأسه  
 وهو على الصورة التي ذكرناها ليس إلا من مروع خيار الاشرط منه  
 عبارة عن اشترط اداء الثمن في وقت معين ولدا لا يوجد في شيء من  
 كتب فقهاءنا فانه بطبيعة اطلاق العقد مستعنى به ضرورة ان الاطلاق  
 يقتضي تسليم الثمن مقدماً فان لم يدفعه كان له الخيار متى شاء في المدة المعية  
 وفي غيرها نعم في خيار ثمننا سلام الله عليهم في هذا المقام خيار أصيل  
 يعرف عدلنا (بجبار التأخير) وهو ان الزائم مع اطلاق العقد وعدم  
 تسليم البيع وعدم قبض الثمن ينظر المشتري الى ثلاثة أيام فهو في هذه  
 الثلاثة لارم عكس خيار الحيوان ثم يصير بعد الثلاثة حائراً ان شاء مسح  
 وان شاء بقي على الانتظار مع الخيار وخيار الحيوان يصير بعدها لازماً  
 ففي رواية علي بن يقطين عن الكاظم سلام الله عليه عن الرجل يبيع بيعاً  
 ولا يقبضه صاحبه ولا يقبض الثمن قال : الاحل بينهما ثلاثة أيام  
 فان أقبضه بيعه والا فلا يبيع بينهما وعنه عليه السلام ايضاً (من اشترى  
 بيعاً فمضت ثلاثة أيام ولم يجيء فلا يبيع له) ومثلها اجار اخرى كثيرة

وطاهر قوله فلا بيع بينهما بطلان البيع رأساً بعد الثلاثة ولكن لعدم  
اجمع الامن شد حملوه على ارتناع لزوم البيع وقد قلنا انه كثير اما عن  
الزوم بالبيع او بالعقد للتدبس واللازم الذي بينهما والاعتبار والحكمة  
من هذا الحكم تساعد على ذلك فان الزام البيع بالصبر والانتظار مع ان  
البيع عنده وفي ضمانه وقد انقل الى الغير ومنعه ايضاً لاغير ولم يقبض  
التمن ضرر ومثقة شديدة ، وتدارك ذلك يحصل بحمل الخيار فان رأى  
من حاله الانتظار ، وإلا فصح بالخيار ، فما اكتمها من حكمة سامية  
وهذا الخيار لم أحده فيها وفقت عليه من كتب القوم ولم يعرفه فقهاء  
للمذاهب على الطاهر ، والمعجب من ( المحلة ) وغيرها من مؤلفاتهم  
يذكرون مثل خيار النقد والخيانة ونحوه التي ليست بشي ولا بد كرون  
مثل هذا الخيار الرصين ، وفي مؤلفات أصحابنا لخيار لتأخير ماحث  
واسعة وتحقيقات حليّة .

( مادة ٣١٣ ) اذا تباعا على ان يؤدي المشتري الثمن في وقت كذا  
وان لم يؤديه فلا بيع بينهما صح البيع وهذا يقال له خيار النقد .  
مقتضى تعبير ( المحلة ) فلا بيع بينهما كما في أخبارنا - ان البيع يكون  
فاسداً عند عدم الأداء في الوقت وصرحت ( المحلة ) ايضاً في مادة  
( ٣١٤ ) اذا لم يؤدي المشتري الثمن في المدة المعينة كان البيع الذي فيه خيار  
النقد فاسداً ، فان الخيار اداءً وان العقد اذا فسد عند عدم أداء المشتري  
لثمن في الوقت المعين لم يكن معنى لثبوت الخيار له وكيف يثبت الخيار بين  
الفسح والامضاء لعقد قد فسد وانفسح ثم ما عني جعل الخيار لمشتري

مع ان الشرط للثمن على المشتري وضرر الانطار والصبر عليه لاعلى المشتري  
وخيار المشتري الذي ولا يفسح ولا يؤدي ان من بل يبقى على المعاملة  
لا يرفع صرا الثمن .

و (الحاصل) ان هذا كله مشوش ومشوش وخط في خط لا حسم فيه  
ولا روح ، ولا جوهر ولا معنى ، واعلم من ذلك كله مادة ( ٣١٥ )  
اذا مات المشتري انخير بخيار العقد في انهاء مدة الخيار بطل البيع ، فانه اذا  
كان خياراً وراو حقة ثباتاً ، مثل جرد الوصف والشرط ، وهذا لا ينقل  
الى الوارث ولا ينفذ كونه وصياً ، فانه بدات المشتري لا يقبل الانتقال  
الى غيره مع انه ممنوع ، وهذا حصل البيع وهذا لا يكون لارماو وحدث  
ان من امرته وبقا ثمن الى الوارث كذا اموال مورثهم فتدبر هذه  
النفوس والنفوس حيداً .

## الفصل الرابع

حيات التعيين

هنا ( كما قول هوام ) تسك العرب ، وهذا هو المحزن انفس  
ان سمع اليه هذا لاسف ، وما ادري كيف اشد الامر على ارباب  
( المحنة ) لافضل خففوا هذا الخطا ، وخطوا هذا الخط الذي  
قال الخيار الذي بحث عنه المتأخر في ذات المعاملات هو كغيره من السلطة  
على فسخ العقد وانقائه لاحداثه وفسد او بكل منهما اولاحي ، وهذا  
الخيار الذي ذكره هنا وسموه خيار التعيين لا علاقة له بهذا المعنى اصلاً



الهم الا تشابه الاسم فقط على انه مرق في الاصطلاح بين احيار  
 واتحير فالب الخيارات المربود عدة عن تحير الاعم ان يدفع  
 احد الاشياء لمعية او يحير المشتري ان يأخذ ما شاء  
 منها فاي ربط لهذا فحبة فتح العقد او امضائه ولو صح لئان ان  
 مدهد في الخيارات 'صح' لان تعد من جملة الخيارات خيار الكفاءة  
 فان اكلف بالكمارة تحير بين العتق والاطعم والقيام ، وخيار المديون  
 في اداء دينه وبيع ككي تحير في دفع اي مصداق من مصاديقه . وهم  
 حرا الى مالا يحصى ولا تعد ، وهذه لعمر الحق مهلة من المهرل عند اهل  
 العلم لمعقم وارباب المن الصحيح ، وعلى كل ، فان هذا تحير لا حيار  
 وروم في التمدل احوار كما هو صحيح لاول نظرة ، هاك فاطر .

(مادة ٣١٦) نوبس اتمم في ر ش س او اشيء من القبيجات كلا  
 على حده على ان اتممى أحد اناشء بهي لدى نسه له والباع معطي  
 ابا اراد كذلك صح البيع استحصار وهذا يدل له حير التعيين .  
 احكامها يتبعه الى حين .

الاولى - هل ان هذا حير على عرار سائر الخيارات المذكورة  
 في ابواب العقود والاعمال وقد عرفت انه احني عن ذلك بلرة فلا  
 صح ولا امضاء ولا سلطة على عقد ولا على عين ، وافحامه هنا كافيham  
 المسر في الحدار .

الثانية - على علانه هل هو صحيح او فاسد ، ولعله مر عليك مناعير  
 مرة ان مثل هذا البيع باطل عند جمهور الامامية وقد اتفقوا على ان بيع عبد

من عيدين باطل وان تساويا في جميع الصفات والحشيات ولا يقول صحته  
منا الا الشاذ النادر ( ان كان ) كل ذلك لانه عرد وبيع العرر باطل وقد  
عرفت قريبا ان دائرة العرر شرعا اوسع منها عرفا ، بل الحق انهما  
متساويان وليس للشارع في العرر اصطلاح خاص ووضع حديد ولكن  
العرف يتسامحون في تركبهم والشرع لا يسامح ولا يتسامح ، وسبق ايضا  
ان المعلومية بالعين والمقدار والوصف والوجود والحصول شرط في البيع  
مطلقا ، اذا فهو مضافا الى انه اجبي عن انواع الخيار بالمرة بيع فاسد عندنا  
ليس له اى اثر واللازم ان يكون فاسدا عند ارباب ( المجلة ) ايضا بمقتضى  
مادة ( ٢١٣ ) المتقدمة بيع المجهول فاسد الى آخرها وهو ينطبق على ما نحن  
فيه تماما بملاك مطلق الحيلة وان كانت هناك اشد ، ولكنهم هنا حكموا  
بالصحة ورتب بعض الشراح على المشتري احكاما تسعة وعلى البائع سبعة  
مثل ما في مادة ( ٣١٧ ) ندم في حيار التعيين تعيين المدة ايضا ، ومادة  
( ٣١٨ ) من له حيار التعيين يدم عليه ان يعين الشيء الذى يأخذه في  
انقضاء المدة التى عينت ولا نجد فائدة في التعرض لبقائها بعد ان كانت  
اصل حيار التعيين لا اصل له وهو عندنا كما عرفت بيع فاسد للحيلة ولا  
علاقة له بمسائل الحيار بقا .

انظر - مادة ( ٣١٩ ) حيار التعيين ينتقل الى الوارث مثلا لو احضر  
البائع ثلاثة اثواب اعلى واوسط وادنى من جنس واحد وبين لكل منها  
ثمنا على حده وباع احدها لا على التعيين على ان المشتري في مدة ثلاثة  
ايام او اربعة ايام يأخذها شاء بئس الذى تعين له وقبل المشتري على هذا



في رجل اشترى صبة وكان يدرجها ويخرج منها فلما ان قد المال صار الى الصبة فقلبها ثم رجع فاستقال صاحبه فلم يقبله فقال ابو عبد الله ( ع ) انه لو قلب منها ونظر الى تسعة وتسعين قطعة ثم بقي قطعة لم يرها لكان له فيها حيار الرؤية ، اهـ . معلوم ان مورد هذا الخيار هو بيع العين الغائبة وقد عرفت في القواعد العامة - قاعدة - الوصف في الحاضر له و في الغائب معتبر - وذكرنا هناك ان بيع العين له ثلثا صح الا بالوصف لرفع الجهالة كييع الكلي في السلم وعبره ولو باع غير الوصف كان البيع باطلا من أصله ولو باع بالوصف صح فان ظهر موافقاً لزم والا كان له الخيار ومن هنا يظهر لك الخلل في عبارة ( المحلة ) مادة ( ٣٢٠ ) من اشترى شيئاً ولم يره كان له الخيار الى ان يراه فادار آه ان شاء فقبله وان شاء ففتح البيع ويقال له حيار الرؤية فانه طاهر في صحة شراء شيء مبيع و وصف ولا رؤية وهو قطعي " بطلان " حتى عدم كما ذكرنا في بطلان بيع المجهول ومن العريب حكمهم ان هذا الخيار لا يورث كما في مادة [ ٣٢١ ] حيار الرؤية لا ينتقل الى الوارث ودامت المشتري قبل ان يرى المبيع لزم البيع ولا خيار لوارثه .

لعمرك ان هذا من احكام الخراف القاسية التي لا يقبلها عقل ولا ذوق فضلا عن الشرع وكيف يلزم الوارث المسكين بجميع مآراء مورثه ولا كان لازماً عليه فتجتمع على الورثة مصيبتان فقد مورثهم والراهم بمال ربما لا يرغبون فيه ولا رغب مورثهم فيه ولا يكون من صالحهم كما لو كان قد اشترى صبة او مزرعة او نحو ذلك مما له شأن في نظم

حياتهم ، ومن هنا نقول - وحسبنا نقول - انه لو كان الخيار في كل نوع من انواعه لا يورث فهذا النوع أعني خيار الرؤية يجب ان يكون مودوناً كيف وقد عرفت ان جميع انواع الخيارات مودونة لأنها باجمها حق مالي فيشمله دليل [ ماترك المبت من حق فهو اوارنه ] ثم ان دليل خيار الرؤية وان كان قد ورد في خصوص المشتري اذا اشترى ما لم يره او ما تعبر عنه رآه ولكن الملاك يجرى حتى الى البائع اذا باع ما لم يره ثم رآه على غير الوصف الذي وصفه هو او وصفه الغير له ، ولذا قال اكثر اصحاب - بمومته للبائع والمشتري وهو معقول كالقول بشموله لغير البيع من عقود له وحدت الارزمة مثل الاحارة والصلح والقسمة والحلم وغيرها وبجرى في غير الموافق للوصف مطعماً سواء كان اعلى او ادنى لما عرفت من ان الرعات والحاجات يخلف الناس فيها أشد الاختلاف فاذا اشترى حبة صمة أنها حمراء او سوداء ثم ظهرت بصفاء وهي اعلى لا يلزم بها لأن حاجته الخاصة ربما تكون في السوداء ومما ذكرنا تعرف الخل في مادته ( ٣٢٢ ) لا حير لا ينع ولو كان لم ير البيع مثلاً لوباع رجل مالا دخل في مكنه بالارب وكن لم يره انعقد البيع بلا خيار للبائع .

( مادة ٣٢٣ ) المراد من الرؤية في بحث خيار الرؤية هو الوقوف على المال والمحل الذي يعرف به المقصود الاصيل من البيع .

هذه العبارة غير واضحة بيان المقصود وذكر المحل ها لا يحل له من الاعراب ( كما يقولون ) كما ان ذكر المقصود الاصيل لا ينصح بالمقصود والتحقيق في المعام ان يقال ان المراد بالرؤية التي يصح معها البيع ويسقط

بها الخيار بالوصف الذي يقوم مقام الرؤية فيصح منه البيع حتى مع عدم  
الرؤية ويدور الخيار مداره وحوذا وعدما هو ما يوجب العلم بالشئ ويرفع  
الجهالة عنه والغرر ولا يرتفع الغرر من الاشياء الا بالاختبار ومعروفة  
تحقق الغرض المقصود منها والذي من أحله تطلبه ويريد الحصول عليه  
ولما كانت الماخذ والحاجات تختلف باختلاف الاحناس والانواع بل  
باختلاف كل صنف من كل نوع، مثلا البقر قد يريد بها المشتري للدخ  
والاكل فيختبر سميتها وقد يريد بها للمحرث فيختبر قوتها او قد يريد بها  
للعليب فيختبر درتها واحلافها بل أوسع من ذلك رب اشياء لا يرتفع  
الغرر رؤيتها بالنصر بل لا بد من شمها كالعطر من المسك والعنبر وشي  
لا يبغي شمه كالصن والورد واما ما بل لا بد من ذوقه اصا ولا يشترى  
قارة مسك او حونة نظرا ولم يمتحها بل شمها وعرف ودها واشترها  
( ولكن لم يراها بصره ) لم يكن له حيز رؤية يدعى عدم رؤية  
المسك بعينه فان رؤية كل شئ بحسبه وكثير من الاحناس لا يبغي  
رؤيتها ولا شمها ولا ذوقها بل لا بد من لمسها وكثير منها لا بد مع ذلك  
من كيلها ووزنها او عدها وهكذا ،،، فليس المراد بالرؤية خصوص  
المشاهدة البصرية بل المراد الاختيار الراجع للهيئة واحتياط كل شئ  
بحسبه ، فاذا اشترت حقة سمن رأيتها بملك ولكن لم تدقق ولم تشمها  
كانت بحكم الشئ الذي اشترته بغير رؤية فلك الخيار بعد الاختيار  
اذا لم يكن مواظاً لمقصودك وكنت تريد مثلاً سمن البقر فظهر أنه - من  
العلم فلك العسخ وهذا باب واسع لا يمكن اعطاء الضابطة له الا بما قلنا

من أن المراد بالرؤية الاختيار والاختيار يختلف باختلاف الاف انواع  
والاحساس بل والاصناف والاعراض من اشترى شيئاً او باعه وقد  
احصره ما يلى من الاختيار الكاسف عن الغرض المقصود منه اي عرصه  
الخاص لا اعراض النوع والعامة قالت هذا كما عرفت لا يجدى في باب  
العاملات فلا حير له بمددك واداً لم يختصره بما يحق له من الاختيار كان  
له الخيار وهذا هو مراد ارباب ( المجلة ) وان قصر التعبير عنه اولاً ولكن  
بتصح بقولها مثلاً - الكرباس والقماش الذى يكون طاهره وباطنه متساويين  
يكفى رؤية صاهره والقماش المنقوش والمدرج بدم رؤية نقشه ودرويه  
والشاة المشتركة لأجل التماسل والتوالد بدم رؤية ثديها والشاة أماً حوذة  
لأجل اللحم تقتضى حس طهرها واينها وأماً كولات وامشروبات بدم  
ان مداف طعمها فمشتري اذا عرف هذه الاموال على الصورة المذكورة  
ثم شراها ليس له حيار رؤية

( مادة ٣٢٥ ) بالاسباء متى تداع على مفصلى اعمودها بكفى الامم وروح  
عنها فقط .

وحق التعبير ان صير لهما المادة التي بعدها فيقول فان صير موافقاً  
للامم وروح فلا حيار والاصكان له الحيار ولا حاجة الى مدة اخرى  
خلاصتها ذلك كله ن، كما ان هذا يعني - :

( مادة ٣٢٦ ) في شراء الدار والحان ونحوهما من العقار بدم رؤية  
كل بيت منها الا انه اذا كانت بيوتها موضوعة على سوق واحد تكفى  
رؤية بيت واحد وهكذا كل ما هو من هذا القبيل مثل الافشة والاحدية

وبحواها فما ظهر محالاً له رده واستبداله والا فله الخيار .

فإن جيم هذه المواد يمكن أن تجمع في مادة واحدة موجزة ، ولا حاجة إلى الاكثار والتكرار .

( مادة ٣٢٧ ) إذا اشتريت أشياء متفاوتة صفقة واحدة تدرم روثية كل واحد على حدة .

ولم أن يصير إليها المدة التي عدها فإنها حرة متم لها فيقل باختصار فإن رأى بمصم ولم ير الدافي ثم وحده محالاً لما رآه فله الخيار أما ماخذ الحسم أو رد الحسم وليس له أحد ما رآه وترك الدافي . - والاصح أن له ذلك ولكن يحدث لما نفع خياره من الصفقة فتدبره ، ولا يخفى أن الاعمى والصبر سواء في هذه الأحكام فلا يصح للاعمى أن يشتري محمولاً بل أما أن يجتبره بنفسه بالحو الشطاع له من الاحترار أو يوصف له وصفاً برقم الحالة كما يوصف للتصير في المين المنة وفي السلم بالنسبة إلى الكلي فإن طق فلاشي والافله الخيار ومنه تعرف الخدشة في مادة ( ٣٢٩ ) بيع الاعمى وشراؤه صحيح إلا أنه يخبر في المال الذي يشتريه بدون أن يعلم وصفه ،،،، فإن شرائه بدون وصف أو احتبر عدماً باطل وكان ينبغي أن يصم إليها المادتين اللتين بعدها ( ٣٣٠، ٣٣١ ) كلمين وهما - فإذا اشترى بالوصف فلا خيار ، يعني مع المطابقة لا مطلقاً ويسقط خياره باختياره بلس المفوسات ، وذوق المدوقات وهكذا يكون الشراء صحيحاً لارماً - أي مع المطابقة ايضاً .

عرفت سابقاً أنه يصح الشراء بالروية السابقة فإن ظهر التعبير كان له



الخيار كما في مادة ( ٣٣٢ ) ثم ان الوكيل والرسول ان كانا مفوضين على الرؤية والعقد واقتضى سقط خيار الموكل برؤيتها والا فلا - ولا وجه لاعتبار رؤية الاول دون الثاني كما في مادتي ( ٣٣٣، ٣٣٤ ) الوكيل بشرآء شيء والوكيل بقبضه رؤيتهما كروية الاصيل ثم قال الرسول من المشتري لاحد المبيع وارساله فقط لا تسقط رؤيته خيار المشتري، والاصح ان للدار في الجميع على الاعتماد والتعويض وبدونه لا يجدي صرف الوكالة او الرسالة فتدبره .

( مادة : ٣٣٥ ) تصرف المشتري في المبيع تصرف المالك يسقط

خياره .

اعلم ان التصرف اما ان يكون قبل الرؤية او بعدها وعلى التفسيرين خيار الرؤية اما ان يكون فوراً او عبر فوري فان قلنا بفوريته فكل تصرف بعد الرؤية يكون مستقلاً لخيار بالضرورة ووجهه واضح وان قلنا بعدم فوريته فلا يسقط الا بالتصرف الدال على الرضا بالمقدور وامضائه سواء كان من قبيل تصرف المالك مثل الرهن والعق ونحوهما - لا اما التصرف قبل الرؤية سواء دل على الرضا ام لا، وسواء كان من قبيل تصرف المالك ام لا، ففي سقوط الخيار به وعدم سقوطه وجهان مبينان على ان سبب الخيار هو العقد، والرؤية شرطه او ان السبب هو الرؤية والمحالة شرطه، فعلى الاول يكون التصرف الدال على الرضا مستقلاً للخيار ويكون مستقلاً فعلياً كما لو اسقطه قولاً، وعلى الثاني لا يكون التصرف مطلقاً مستقلاً لان الخيار بعد لم يحصل لعدم حصول سبه وهو الرؤية

فكيف يسقط قبل تحققه ونحقق سببه وكذا الواسطة فولا فإنه لا يسقط  
 لذلك الوجه بعينه ، هكذا ذكر الأصحاب ملخصاً ويمكن أن يقال لا مانع  
 من سقوطه بالاسقاط التاملي فصلا عن القول حتى لو قلنا بارسب الخيار  
 هو الرؤية فإنه يكفي لصحة اسقاطه بالقول أو التامل وفوق التامل على العين  
 العائنة الذي فيه استعداد للحقوق الجبر بحصول سببه وهو الرؤية واستعداد  
 العقد لحصول سبب الجبر بعد كوف في صحة اسقاطه ويكون من قبيل  
 الدفع لا الترفع ، نعم لو شرط سقوطه في بعد كوف لوقال بملك العين  
 العائنة الموصوفة هكذا واشترطت نيلك سقوطه في رؤية تطل الشرط  
 قطعاً ولا بعد بطلان اعتماداً فيكون من شروط التسعة المعدة  
 وسر ذلك أن التامل سبب من العائنة المجهولة أي صحيح بالوصف لها رفع  
 للعد والحمية ، ومعنى شرط سقوطه جبر رؤية اسقاط حق الوصف  
 والتميز الزم وهو الجبر فتكون النتيجة هي سبب من شروط التسعة  
 ولا وصف وهو من وصح مواضع البطلان بخلاف ما واسطة منه عدم  
 قبل رؤية فإن العدد وفيه صحيحاً ، وصف وم تميزاً بطله وكان  
 فيه استعداد لاثبات حق وهو الخيار فلا مانع من اسقاط حقه فليست  
 ولم تذكر ( المحلة ) من مثل الاختلاف في مع التميز هو الجبر  
 في محله الوصف وعدمه فقد ثابته مثلاً حيث لحظة الجبر ، وقال  
 المشتري بل البصة أو قل المشتري تعبرت الدابة عما شاهدته ، وقال  
 الشيخ لم تعبر بالقول قبل التميز في أعيانها الأولى فلا المشتري  
 يريد أن يثبت له خياراً والأصل عدمه ، وإنما الثاني فذلك ولا يلزم

تغيرها فان التغير امر حادث فاذا شك فيه فلا صل عدمه فليأمل

( فرع )

لو نسج مقداراً من الثوب او الحصيرة فاشترى على ان ينسج الساقى  
كال حاضر قبل بطلان الحيلة وقيل يصح لانه يحكم الموصوف بل بحكم  
المشاهد ، اما لو اعطاء مقداراً من العزل على ان ينسجه كالموجود في شري  
الحاضر منه ويستأجره على نسج الباقي بتلك الكيفية فلا ينبغي الاشكال  
في الصحة فلو لم ينسجه على التفرار كان له الخيار .

## ( الفصل السادس )

خيار العيب

اضافة الخيار الى العيب كاصفة الى العين والى الرؤية والى الشرط  
من باب اضافة المسبب الى سببه واصفة الى المجلس والحيوان اشبه  
بصفة اشياء الى عيها ، والاصل في دأبل هذا الخيار وخيار العين هو  
قاعدة الضرر من لزوم العقد الواقع على العيب ضرر على المشتري مثلاً  
وهو لا يعلم به ولم يقدم عليه وكل حكم ضرر مرفوع بقاعدة ( لا ضرر  
في الاسلام ) فلزوم العقد على العيب مرفوع ويمكن رده الى خيار  
الاشترط فان المقلد عالماً لا يقدمون الا على ابتداء الصحيح السليم من  
الايان وانما لا يشترطون ذلك صريحاً في العقد اعتماداً على اصاله السلامة  
فالسلامة في نظر كل متعاقدين شرط ضمني في العقود المطلقة التي لم

بأنه أحد فيها البرائة من العيوب ، فإذا اكتشف وقوع العقد على غير السليم فقد تخلف الشرط وتختلف الشرط بوجوب الخيار وعليه تحمل عبارة (المجلة) (مادة : ٣٣٦) البيع المطلق يقتضي السلامة من العيوب يعني أن يعم المال بدون البرائة من العيوب فلا ذكر أنه معيب أو - ألم يقتضي أن يكون سالمًا خاليًا من العيب ولكن الأصح أن خيار العيب أصل برئ منه والعيب موجب للخيار منه لأمس باب تخلف الشرط الصمي ولذا بعد اشتراط السلامة صريحاً في العقد شرط مؤكداً لاطلاق العقد وجوده كعدمه وخيار العيب يعني عه وقد أشرنا قبل أن طبيعة العقد عند الاطلاق تقتضي وقوعه على الصحيح وظهور العيب أو وجوده يقتضي التنازل بالخيار فجعل الشارع الخيار ثاباً كيداً لم تقتضيه طبيعة الشيء دائماً لأننا نبيس في التشريع حملاً كحمار المحاسن ونحوه يرد العيب فارتبط طبيعة عقود المعاوضات تقتضي التبادل من الأموال على حسب منفعة في الربح والخسران والريادة والنقص مثلاً قاعدة ربح عبد المملوء في التجارة أن يكون الربح في العشرة اثنين أو ثلاثة وهذا هو المعدل التي تراوح فيه الارباح من الواحد الى الثلاث ووراد على ذلك هذه التجار والعرف واحكاماً وعياً ، وأمل علم الاقتصاد احق وأحرى من علم الفقه بصط هذه الموازين ونحدد هذه المقاييس ثم ان العيب أنه بوجوب الخيار بشرط .

الاول - ان يكون سابقاً على العقد او حادثاً قبل قبض المشتري او في زمن خياره اما لو حدث بعد قبضه وبعد خياره فلا يكون العيب

موجباً للخيار .

الثاني - . ان يكون غير عالم بالغيب قبل العقد او حين العقد او قبل القبض فلو عقد عليه وهو عالم بغيبه او قبضه مع علمه بالغيب فلا خيار .  
الثالث - : ان لا يكون البائع قد بره من العيوب فلو برء وظهر معيباً لم يكن للغيب اثر في الخيار .

الرابع - . ان يكون الغيب بوجوب قص القيمة فلو كان لا بوجوب نقصاً او بوجوب زيادة فهي كونه موجباً للخيار خلاف والاقترب عدم الخيار .  
الخامس - . ان يكون الغيب مما لا يزول بسهولة فلو كان مثل الصداع الطاريء او اخي الخزيمة او الدمل العادي لم يوجب الخيار .  
السادس - : ان يعلم به حال وجوده فلو علم به بعد رواه لم يكن له اثر .

وقد اتفق فقهاء الترميزين او اكثرهم على ان البرائة من العيوب تنفع من محقق خيار الغيب وتكشف هذا عن كون سبب الخيار هو حسن الغيب لا ظهوره وانكشافه وليس حاله حال الرقبة التي ذكرنا انه لا يصح اسقاط خيارها في العقد او بعده لانها اسقاط مالم تنحقق بعد ولا ينبغي الرب ان نفس الغيب والغيب اساس للخيار ووجودهما الواقعي لا بالعلم بهما وانما العلم كاشف وطريق لا يترتب على الواقع اثره الا به ولعل تعبير اكثر الفقهاء ان الخيار يثبت بظهور الغيب فافترس الى ما ذكرنا لا الى كون الظهور هو السبب كما تخيله بعض ومن هذا القليل عبارة ( المجلة ) مادة ( ٣٣٧ ) ما يبع يبعاً مطلقاً اذا ظهر به عيب قديم يكون

المشتري مجبراً ان شاء رده وان شاء قبله بشئنه المسمى ، ثم أنه لا شك  
في أن هذا الخيار كإثر الخيارات عارة عن سلطنة على فسخ العقد  
واقائه ولكنه يتأخر بخصوصية عن إترابه وهي أن المشتري مثلاً كماله  
الفسح بالبيع واسترداد الثمن له الامساك ولطالبة بالقيصة أي التفاوت  
ما بين الصحيح والمعيّب انعمر عنه في كتب اصحاحات ( بالارش ) وهو  
في اصل اللغة دية الخراجات واستعمله الفقهاء في المال المأخوذ بدلاً عن  
انقص المضمون في بدن اومال ولم يقدر له الشارع مقداراً معيناً على  
خلاف في ذلك فالمشهور سند علماؤنا أن العيب يوجب الخيار للمشتري  
في المبيع والمائع في الثمن بهذا الترتيب

١ - . الفسخ والتراد .

٢ - : الامساك بالارش .

٣ - : الامساك مجافاً .

وحاصلها آخرون فقاوا ليس لاحد من عطلالة بالارش مع مكان  
التراد واء تنقل البوّه إلى الارش اذ متم رد لاحد الاسباب السبعة  
التي سيأتي ذكرها وهذا هو الطاهر من أكثر فقهاء المذاهب وعليه  
ينبغي ان تحمل عارة ( المحلة ) وان كانت مطلقة حيث يقول في آخر  
المادة وليس له ان يسك المبيع وحدها فقصه العيب اه ضرورة ان استحق  
المطالبة بالارش أي القيصّة متفق عليه في المحلة ولكن بين قائل به مع  
امكان الرد وبين من خصه بصورة الامتناع فاطلاق عارة ( المحلة ) سير  
مراد كما صحت عليه مادة ( ٢٥٠ ) الآتية من انه اذا تعذر الرد له

المطالبة بقصمان الثمن .

( مادة ٣٣٨ ) العيب ما ينقص ثمن البيع عند التجار وأرباب

الخبرة .

قد ذكرنا ان اهم مباحث البيوع ابواب الخيارات . وثم انواع الخيار  
خيار العين والعيب ، وثم مباحث العيب والعين تعيين الصاطعة والتعريف  
للعيب الموجب للخيار ، والعين الذي هو على ذلك القرار ، وقد اضطرت  
كلمات علماء الفریقین في صاطعة ذلك والكلمة الدائرة عند فقهاء المذاهب  
وتأثرتهم ( المحلة ) فيه هي ان العيب ما ينقص القيمة وهي ابعد كلمة  
تقال في هذا الموضوع ضرورة ان الصفات الكمالية مثل كتابة العبد  
وحمل الحرية ومراعاة امر من كل ما يرد في قيمة موصوفتها وعدمها ينقص  
القيمة مع ان عدم كتابه له بعد ليست عيباً وان كان وجودها كلاً  
وبالمحلة لخلل هذا التعبير لا يحنى وان شاء في كلمات القوم فانه ابعد شيء  
عن الحقيقة ، وانص ما يليق من التحقيق في المقام ان يقال - لا ريب اما  
اذا اعمما المكر في الحدائق الواسية من حيث وجودات الخارجية ، اعني  
من حيث مصادفها المتكررة ونحقاتها المتكررة ، نجد انها متقومة  
من امرين .

وجودات متعددة محسوسة قد ارتبط بعضها ببعض حتى صارت  
كشيء واحد ، ونسبها احرآء او اعضاء او ما شبه ذلك .

ومعاني تنعقلها في الدهن ولا نجد الا آثارها في الخارج ولا نحس  
بالحسن الخارجي وانما نعرف بالحس الداخلي ونسبها او صافاً واحوالاً

ثم نجد في النظرة الثانية أن من تلك الأجزاء أو الأوصاف لا ينفك عن تلك الحقيقة فكل فرد يوجد منها فانما يوجد ملتصقا من تلك الأمور وإذا حلا فرد من بعض تلك الأجزاء بعد عدد العرف والعقلاء شذأ وخارجا عن ناموس تلك الطبيعة فيعرف بذلك أن كل واحد من تلك الأجزاء هو من مقتضيات تلك الطبيعة ولوازم تلك الحقيقة بخلاف بعض الأجزاء التي قد توجد وقد لا توجد وتدم وحدوها في بعض الأفراد لا يوجب عنه من شواذ الحقيقة وفئات الطبيعة وبذلك نعرف الأجزاء الأصلية أي ما تقتضيه الحقيقة والناحية من الأجزاء الزائدة المرتبة التي يقتضيها وحد الفرد شخصيته لا وحد الماهية من حيث هي فنقص جزء من هذه الأجزاء لا يعد عيبا ولا نقصا في ذلك الفرد سواء زادت به القيمة أم نقصت بخلاف الأجزاء من النوع الأول فإن فقد شيء منها بعد نقصا وعيبا سواء زادت القيمة بنقصها أم نقصت فنقص القيمة اخبرني عن قضية العيب بالكلية، وهكذا الكلام بالنسبة إلى الأوصاف والأحوال نوع منها لان تلك أفراد تلك الحقيقة عنه الا شاذاً نادراً فيحكم العرف بأنه من مقتضيات تلك الطبيعة ولوازمها، ونوع آخر قد يوجد وقد لا يوجد وحيث لا يوجد لا يعد له قدراً إذا خرجا عن ناموسها العام،، مثلا: ننظر في أجزاء الإنسان فحدد الشرع على العموم جزءه من لان تلك أفراد طبيعته عنه ولكنه في حاجته وأشعار عينيه ونحوها جزء لازم في كل فرد الا الشذ البادر، وأما في ناصيته من القدر أو الوفرة ونحوها فقير لازم يوجد في بعض الأفراد ولا يوجد في بعضها ولا يعد فقد شذوذاً



وليس الأنزع كفافد شعر الحاحين طبعاً ، ومن هنا نعرف ان فقدان شعر الناصية ليس عيباً لأنه ليس خروجاً عن مقتضى الطبيعة بخلاف الاخص الذي لانبت الشعر على بدنه ومثل ذلك في الاوصاف فان اجسام البشر تقتضي حسب حقيقتها ان يكون للحسم لون واحد من بياض او سمرة او سواد فلو وجد فرد حسه كان ملطاً بالبياض والسمرة مثلاً كان خروجاً عن مقتضى الطبيعة كالبرص والبهق ونحوها وهكذا في كل نوع من الانواع وكل حقيقة من الحقائق لها اقتصاء خاص من حيث الاجزاء والاصناف نعم قد ينقلب الامر وتنعكس القضية فتصير هناك حقيقة ثانوية وضعية تنقلب على الحقيقة الاولى الطبيعية ، مثلاً - الغلظة ( يعني عدم الختان ) من مقتضيات طبيعة الذكور ومن الاجزاء التي يولد الانسان الذكر معها ولكن الوصف بل الشرع عند المسلمين اقتضى الخروج عن هذه الحقيقة ( ١ )

( ١ ) ونطير هذا من أمثلة الاوصاف وان لم تكن من العيوب - التي - فان مقتضى طبيعة الانسان الذكر ان تكون له لمية اذ يلع السن المخصوص ولكن انعمت القضية بالطريق الى الحقيقة الثانوية ، وصار التواضع التقليدي على خلق الله بحيث اوشك ان يعد مقتضى الطبيعة والمطرة وهو كون الله عيباً وازالتها كمالاً ، ومن المستظرف هنا قول بعضهم .

رأيت في خلق غرالا تحارب في وصفه العيون

فقلت ما الاسم قال ( موسى ) قلت لنا نخلق الذقون

نعم هذا زمان خلق الذقون . فانا لله واليه راجعون .

فصارت الحقيقة الثانوية هي ( الخفاف ) وصارت العلاقة عيباً وبشده لهذا التحقيق الرشيق من أجار أهل البيت عليهم السلام - قصة القاضي ابن أبي ليلى - حيث حاث رجل بنخس له فقال : إن هذا باغى هذه الحاربة فلم أحد شعراً على ركبها ( فتح أوله وثنيه - محل نبات الشعر من العانة ) ورعت أنه لم يكن لها قط ، قال له ابن أبي ليلى : اب الناس يحتلون لهذا بالحيل حتى يذهبوا مما الذي كرهت ، فقال له : أنها انفاضي ان كانت عيباً فاقص لي به ، فقال حتى اخرج اليك فاني أحد أذى في طي ، ثم دخل بته وخرج من باب آخر فاني محمد بن مسلم ( هو من خواص اصحاب الصادق وأبيه الباقر سلام الله عليهما ) فقال : أي شيء تروون عن أبي حمزة في المرأة لانكون على ( ركبها ) شعر ، انكون هذا عيباً ، قال محمد بن مسلم : اما هذا صافلا أعرفه ولكن حدثني أبو حمزة عن أبيه عن آمنة عن أبي علي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ( كلما كان في أصل الخلفة مراد اوقص فهو عيب ) فقال ابن أبي ليلى حسبك هذا - فرجع الى القوم فقص لهم بالعيب ، اهـ .

وكل هذه الاعتبارات والمعايير حقائق قائمة بنفسها ليس لزيادة القيمة ونقصها دخل في صدق كونه عيباً او غير عيب ، الا ترى ان الحب اي قطع آلة التماسل عيب بلا ريب لأنه خروج عن مقتضى حقيقة الانسان المذكور ومع ذلك فهو مما يزيد قيمة المملوك قطعاً ولكن ذلك لا يخرج من كونه عيباً يوجب الخيار مع عدم العلم به انه لا موضع لطالب الارش هنا إلا يكف ربما يأتي محل ذكره ، وعلى كل حال نجعل

صابط العيب هو زيادة القيمة ونقصها وان شاع في كلمات كثير من فقهاء العربيين ولكنه من الاوهام الشائعة وبعيد عن الحقيقة اشد البعد وقد عرفت ان جميع الصفات الكمالية وجودها يزيد في القيمة وعندها ينقصها طبعاً ، وليست هي سيوب قطعاً .

( مادة ٣٣٩ ) العيب القديم هو ما كان موجوداً في المبيع وهو عند البائع .

هذه المادة وما بعدها -

( مادة ٣٤٠ ) العيب الذي يحدث في المبيع وهو في يد البائع بعد العقد وقبل انقضاء حكمة حكم العيب القديم الذي يوجب الرد .

و ( مادة ٣٤١ ) اذا ذكر المائم ان المبيع عيب كذا وكذا وقبل المشتري مع علمه بالميم فلا يكون له الجبار بسبب ذلك العيب .

و ( مادة ٣٤٢ ) اذا كان مالا الى انه يرى من كل عيب صريح فيه فلا يبقى للمشتري حذر عيب .

هذه المواد ليس شروط تحقق حذر العيب ومع فقد واحدة لا يست الجبار وهي مع الاختصار - كون العيب قبل العقد او قبل القبض و جهل المشتري به حين العقد او قبله وعدم رائة المائم من العيوب ، اما

( مادة ٣٤٣ ) من اشترى مالا وقبله بجميع العيوب لا نسلم منه

دعوى عيب بعد ذلك ، مثلاً - لو اشترى حيواناً بجميع عيوبه وقال فسته محطاً مكسراً اخرج معي ، فلا صلاحية له بعد ذلك ان يدعي بعيب قديم فيه .

و( ومادة : ٣٤ ) بعد اطلاع المشتري على عيب في المبيع اذا

تصرف فيه تصرف المالك سقط خياره ، مثلاً - لو عرض المبيع للبيع كان  
رضاً بالعيب ، فلا يردده بعد ذلك .

هاتان المادتان لسان مقتطعات خيار العيب ، وقد أثبتناك من  
قبل ان أهم مباحث الخيارات التي هي أهم ابواب البيوع - خيار العيب  
وخيار العيب - وأهم مباحث خيار العيب ثلاث نواحي .

١ - ضابطة العيب الذي يثبت به الخيار .

٢ - مقتطعات هذا الخيار .

٣ - المانع من الرجوع وانشري في وجود العيب وعدمه ، وحدوثه  
وقدومه وامثل ذلك .

ومستند الكلام في الاولى على اسط بيان واقعته ، وهذا موضع  
اقول في الحجة الشرعية ، وهي من مبادئ الساق لمرسان التحقيق ، وسيأتي  
الكلام على ان شاء الله تعالى . ان شاء الله تعالى  
اما مقتطعات هذا الخيار فهي ثلاثة .

مستطعات الرد فقط ، ومستطعات الارش فقط ، ومستطعاتهما معاً ، اما  
مستطعات الرد فامور

الاول - اسقاطه بعد انعقد صريحاً قبل ظهور العيب او بعده ، بأن  
يقول اسقطت حق الرد لو صهر عيب ، ثم ان ظهر العيب يكون له  
الارش فقط اما لو اسقط الخيار صريحاً في مظهر سقوطهما معاً .  
اما لو اطلق الاثرام بال عقد فالارش لا يسقط .

الثاني - التصرف في المغيب سواء بعد ظهور الغيب أو قبله بمطابق  
 التصرف أو خصوص التصرفات الموقوفة على الميت كبيع  
 والرهن وأمثالها أو خصوص ما دل على الرضا والالتزام بما فقد احتمالات  
 بل أقوال ، فيها لصادق كتاب العلماء أو سم محال ، وأحق ما يعني أن  
 يقال لها من التحقيق أن التصرف لا يجوز له أن يفي معه محال لا يمكن  
 الرد أو ينظم به أمكن الرد شرعاً أو عرفاً كما أو طى الحاربه أو احيم  
 أو نحو وقية الدار أو حها مسجداً ونحو ذلك ، ولا يمكن في أن مثل  
 هذه التصرفات مفعلة من الرد فولا واحداً وإذا لم يغيب تعيين احد  
 الارش ، وإذا بقي محال للرد كما لو ركب الدابة أو من ثوب أو سكن  
 الدار من طير بها تصرف الترامه ، المقذ واسفه حه رد سقط وتعين  
 الارش والظلم منه ذلك فخير باقي محله أن يبيع ويرى شيء  
 امسك محلاً ولا لارس ، والرحم من الاحكام في هذه القصص مرسلة  
 جميل في الرجل بشري الثوب أو يتع فيجده نيكاً قال ان كان  
 الثوب ثماً يغيبه رده على صاحبه واحداً من ور كان ثوب ودمع  
 أر حيط أو صبح ، ثم نقصان الغيب ، والصحيح . ان رجل اشترى  
 شيئاً وبه عيب أو سوار ولم يفره اليه ولم يمه فاحدث فيه بعد ما قبضه  
 شيئاً وعم بذلك العوار وبذلك الغيب فيه يصح عليه البيع .  
 الثالث - تلف عين أو مالهو بحكم البيع كالحق والرهن ونحوهم من  
 الخيار بسقط هذا اجتهاداً وأبطل من السقوط في سائر الحالات بعد  
 التلف فالت رد في المرسلة المتقدمة أسط قيام لعين وأي قيام لها مع

التلف أو ما يحكمه بل لو انتقل الى الغير أو انتفى العبد قهراً فلا رد لعدم قيام العين فن الظاهر منه أسرار قائماً على ملك المشتري ، نعم يمكن الحاقه بالتصرف لانه تلف وعلى كل فلو عاد الى ملك المشتري فالظاهر ان الخير لا يعود بقاعدة ( الساقط لا يعود ) وقيل يعود ولا يحل من وجهه ثم ان الاصحاب اتفقوا على ان وطئ الحاربة عيب يمنع من الرد بالعيب القديم والاصل في ذلك احوار خاصة منها حرم طلعة قصي أمير المؤمنين عليه السلام في رجل اشترى جارية فوضها ثم رآى فيها عيباً قال : تقوم وهي صحيحة وتقوم وسها الداء ثم برد البائع على المتاع فصل ما بين القيمتين ، وفي أخرى : كان النصف الاول في الرجل اذا اشترى الأمة فوضها ثم صهر على عيب ان البيع لارم وله ارش العيب ، واستشوا من هذا - الحامل - فان الحمل عيب ترد به الأمة فلو وطئها وهي حامل جاهلاً أو مطلقاً رد هاهنا نصف عشر قيمتها كاحه اباه ، وفي اخرى عشر قيمتها ، وتحمل على السكر حيث يتحقق الحمل مع البكارة كما قد سبق ويشهد له رواية نادرة ان كانت اكراً فعشر قيمتها وان كانت ثانياً فنصف عشر قيمتها ، وربما يخص ذلك بالحامل من مولاهما قائماً أم ولد تثبتت بالحربة فلا يجوز بيعها والتتصيل - وكول الى محله

الرابع - : من مسقطات الرد بالخصوص حدوث عيب عند المشتري وتحرير ذلك ان العيب اما ان يكون قد حدث قبل العقد وبقي الى ما بعده واما ان يكون حدوثه بعده اما قبل القبض او بعده والحادث بعد القبض اما ان يكون في اثناء حياز المشتري او في اثناء خيار البايع او في

ائتاء خيارها وعلى جميع التقادير فالما ان يكون حدوثه بآفة مماثلة  
او عبثرة شر اما الثم او المشتري او اجني وبطهر حكم عامة هذه  
هذه الصور مما تقدم ، والتصور ببيانها ان خصوص العيب الحادث  
عند المشتري بعد قبضه واتقضا . خياره مانع من الرد بالعيب المرد  
لأنه سواء حدث في حينه او قبله ، ولكن اذا كان العيب من قبل المانع  
او اجني فهو مضمون عليه لا على المشتري ولا يفسخ بل يستحق المشتري  
ارش عيب ، والمراد هنا بالعيب الحادث المانع من الرد - هو الاعم  
من اعيوب الموحدة للارش الموحدة للخيار حسبما سبق ومن التغيرات  
الحسية والمعدوبة الموحدة نفصا في المادية - فثل تبعض الصفة وسيان  
العمد الكثافة وحياطة الثوب وصفه وقطع الاحشاب كلما مانعة من الرد  
ان وحت نفصا في المادية وان لم تكن عيوباً اصطلاحية او عرفية الا اذا قلنا  
بان العيب مطلقاً هو ما يوجب قص قيمة امثله لولا هذا الوصف وعلى  
كل فهي كما عرفت ماسة من الرد اتماماً الا مانسب الى الشيخ المفيد  
ودرس سره من ان العيب الحادث لا يمنع الرد مطلقاً وهو خلاف المتفق  
عليه عند اصحابنا بل وعد اكثر فقهاء الجمهور .

معهم لورضي اذ ثبت به سلب عيبه فلا أشكال لأن الحق بينهما فذا  
تراميا فلا مانع ،، هذا اب ما عني ان يقال في مسقطات الرد .  
اما مسقطات الارش فقط فالمران .

الاول - لو اشترى ربواً بمثله فظهر في احدهما عيب ، مثلاً  
- لو اشترى حطة بمثلها وردة بوردية وظهر في احدهما عيب فان احد

الأرض لا يمكن لاستئجاره الربا وإيجازه بعض عقابنا ونسبه إلى بعض الشافعية بدعوى أن عدم الزيادة إنما تعتبر في المماثلين في ابتداء العقد والأرض عرامة شرعية لا تدفع في العقد السابق حتى تفالى فحوز أخذ الأرض من حسن العوصين فضلا عن غيره وهو محل نظر فإن الأرض تدارك وصف الصحة فهو كحره من المبيع ولذا قالوا: الأوصاف أحراه عقابية، اللهم إلا أن يقال أن الشارع في الربو قد ألقى وصف الصحة فصار سواء وجوده وعدمه ولذا لم يحوز رتبة رتبة بصف وزنة حيدة وأن تساوي القيمة وإذا سقط وصف الصحة شرعا فليس الأرض سوى حكم خارجي، والمسألة معقدة وقد التمس في المقام العيب والصحة بالجودة والردانة، وهي بحاجة إلى ضرب آخر من التحقيق لا يتسع له المجال الثاني - العيب الذي لا يوجب نقضا في القيمة بل قد يزيد به والمثال المعروف له عند الفقهاء الخصاء في الميبد ولا يحل من مناقشة ويمكن أن يكون منه العيب إذا فقد فيه قد طلب ما أكثر من قيمته عما للتحليل أو التحمير والامتنع عبر عريرة

الثالث - ما سقط الرد والأشياء معاً وهي أمور .

«أحدها» قول المشتري كل عيب عند العقد فدينه وحادثه وهو إسقاط لحقه فيها بتقصيه العقد على المبيع من الخبر

«ثانيها» برائة البائع من العيوب في المدد نصيلاً أو احتمالاً، ومرحم البرائة هنا إلى إسقاط كلاً للعيب من أثر من حيدر أو أرض أو غيرها أولاً وبالذات لأننا وبالعرض فلو تلف المبيع بالمعيب السابق في خيار



المشتري لم يسقط ضمان البائع وان توم البعض ذلك ، ولا ريب ان القدر للعلوم من صحة البرائة من العيوب السابقة على العقد ، اما للتحدة الموجبة للخيار كالعيوب الحادثة قبل القبض او الحادثة في العبد الى سنة فيشكل صحة البرائة منها لانها اسقاط مالم يجب ويمكن تصحيحها بان العقد يقتضي الخيار عند حصولها وبكفي لصحة الاسقاط وجود مقتضي فليتأمل .

« ثالثها » علم المشتري بالعيب فان اقدامه على العيب مع علمه يسقط حقه من الخيار لان الخيار انما جعل تدار كالجلبه بالعيب فلا وجه له مع العلم . ثم ان عد هذه الثلاثة من مسقطات الخيار مبني على ان وجود العيب مداته مفتض للخيار فالبرائة تسقط اقتضائه ، والا فالعقد مع العلم بالعيب او برائة البائع منه او قول المشتري لم يثبت فيه خيار اصلا حتى يسقط ما حد الامر بن وهي من قبيل الدفع لا الرفع فليتدبر .

« راسعا » زوال العيب قبل العلم به سواء كان بعد القبض او قبله وهو بالنسبة الى تأثيره في سقوط الرد طهر لأن المتبادر هو رد العيب حال الرد لا رد ما كان مميّا ، اما الارش فقد ثبت بوجود العيب حين العقد ورواه حدث في ملك المشتري فسقوطه بعد ثبوته يحتاج الى دليل ، وربما تنى المسئلة على قاعدة ( ان الزائل العائد كالذي لم يزل او كالذي لم يعد ) فيسقط الرد والارش على الاول ولا يسقط شي منهما على الثاني ولكن لاثار هذه القاعدة عد فقها ثا بل ينعمون في كل قضية ما يستفاد من دليلها من الكتاب والسنة .

« خامسها » التصرف في المبيع بعد العلم بالمعيب فإنه يسقطهما معاً  
أما سقوط الرد فظاهر ، وأما سقوط الارش فلا لأن التصرف دليل على  
الرضا بالمعيب ، ودعوى أن الرضا بالمعيب لا يبدل على الرضا بالمعيب  
مدفوعة بأن ظاهر الرضا بالشيء قوله على الاطلاق ، أي من دون قيد  
الارش وكذا .

« السادس » وهو التصرف في المبيع الذي لم تنقص قيمته وقت  
الرد يسقط بالتصرف والارش - فقط بعدم انقص  
« سابعه » تأخير الرد والبطالة بالارش بناء على فورية هذا الخيار  
كما لا يبعد .

وهو تذكر مسقطات أخرى وبخاصة ما ذكره أشهرها وأظهرها  
وجداول المسقطات عموماً كما يلي  
مسقطات الرد فقط .

- (١) اسقاط الرد في العقد وانرام الارش وطار معيباً .
  - (٢) تصرف المشتري في المبيع تصرفاً تاماً من الرد
  - (٣) تلف العين عند المشتري .
  - (٤) حدوث عيب عند المشتري - ومنه ومنه - اصفقة .
- مسقطات الارش فقط .

- (٥) العقد على ريبين وقد ظهر العيب في أحدهم
  - (٦) العيب الذي لا يوجب نقص القيمة
- مسقطانها معاً

(٧) العلم بالعيب قبل العقد

(٨) براءة البائع من العيوب في من العقد .

(٩) قبول المشتري بكل عيب في من العقد .

(١٠) زوال العيب قبل العلم به .

(١١) التصرف في الميب الذي لم ينقص العيب قيمته .

(١٢) حدوث العيب في الميب الذي لم ينقصه العيب .

(١٣) تأخير الأحد بالخيار فحماً أو إرشاً أو أمضاء .

والى بعض هذه المسقطات اشارت ( المحلة ) في مادة ( ٣٤١ ) المتضمنة ان قبول المشتري مسقط ومادة ( ٣٤٢ ) المتضمنة براءة البائع ومادة ( ٣٤٣ ) هي عين مادة ( ٣٤١ ) وان تضمنت عدم سماع دعواه بعد قبوله بالمعيب ومادة ( ٣٤٤ ) المتضمنة ان التصرف بعد العلم بالعيب مسقط لاخيار ومادة ( ٣٤٥ ) المشتملة على بيان ان حدوث العيب الجديد عند المشتري يسقط الخيار بالمعيب اقدم ، فافتصرت على ذكر اربعة من المسقطات ( القول ، البرائه ، التصرف ، حدوث العيب الجديد ) وأهملت ذكر تسعة على أن الذي ذكرته لم يمر به بين مسقط الرد فقط من مسقط الارش او مسقطاً مآ . وهذه وضحة مما ذكره اصحابنا في هذا المقام ليس لنا فيه الا طرافة البيان وحسن التحرير .

ثم ان التصرف كما اشرنا اليه سواء كان موحاً كالمف الخفي او الحكمي أم لا ، وسواء كان دالاً على الرضا أم لا ، لا يوجب الا سقوط الرد وله المطالبة بالارش فإني ( مادة ٣٤٤ ) لوعرض المبيع للبيع بعد اطلاعه

على عيب قديم فيه كانت عرضه للبيع رصاً بالمعيب الخ ، غير منفع لما عرفت ان الرص بالمعيب ليس رصاً بالمعيب فكانت اللازمة ان تقول لا يردده وله المطالبة بالأرض .

( مادة ٣٢٦ ) نقصان الثمن يصير معلوماً باحار أهل الخبرة الحايين عن الغرض ، وذلك بان يقوم الثوب سائلاً ثم معاً فما كان بين القيمتين من التفاوت نسب الى الثمن المسمى وعلى تلك النسبة يرجع المشتري على الباع باقصا

إذا تسالم المبيعان على وجود العيب القديم وسى مقدار التفاوت بين الصحيح والمعيب ولا أشكل في انه ينقص من الثمن المسمى بمقدار ذلك التفاوت اذا كان المسمى مساوياً للقيمة كما لو كان قيمة الصحيح عشرين وهي المسمى والمعيب خمسة عشر فيرجع باربعة ، اما لو كانت صحيحاً ربيعاً من المسمى ومعيباً مساوياً لاول ، انقص من المسمى ثلث المسمى ، وكذا لو كان سائلاً ومعيباً أنقص من المسمى ، او سائلاً ومعيباً اربع من المسمى ، وقد مثل لهذه الصور الاربعة في ( المحرر ) بقوله

مثلاً - او اشترى ثوب قرش عشرين قرشاً وبعد ان قطعه وفحصه اطعم المشتري على عيب قديم فيه ففقه أهل الخبرة ذلك الثوب سائلاً عشرين قرشاً ايضاً ومعيباً ، المعيب القديم بخمسة وأربعين قرشاً كان نقصان الثمن بهذه الصورة خمسة عشر قرشاً فيرجع بها المشتري على الباع ولو احس أهل الخبرة ان قيمة ذلك الثوب سائلاً ثمانون قرشاً ومعيب ستون قرشاً فيما ان التفاوت بين القيمتين عشرون قرشاً وهي ربع الثمانين قرشاً

والمشري أن يطالب بحصة عشر قرشاً التي هي ربع الثمن المسمى  
ولو أخبر أهل الخبرة أن قيمة ذلك الثوب سائماً خمسون قرشاً ومعيها  
اربعون قرشاً فيما أن التفاوت الذي بين القيمتين عشرة قروش وهي  
خمس الخمسين قرشاً يعتبر النقصان خمس الثمن المسمى وهو اثنا عشر  
قرشاً .

أما لو اختلفا في كونه معيلاً أم لا أو انهما واختلعا في التفاوت بين الصحيح  
والعيب فالمرجع في المقامين إلى أهل الخبرة بتلك السلعة في أصل العيب  
وفي قدر التفاوت ، والمراد بأهل الخبرة - العارف المختص بمزاولة  
تلك السلعة ، الخبير بتلك الصنعة ، يباع وشراء أو عملاً كالمزاديين في  
الأمشة والصباغين في الحلبي ونكدا ، ثم الرجوع إليه والاعتماد على قوله  
أما أن يكون من باب الاحتمار عن القيمة السوقية ، وأن هذه الحطة تباع  
اليوم في السوق كذا فهو حيثما من باب لشهادة ويعتبر فيها جميع  
ما يعتبر في الشاهد من الحس والمدالة والتعدد وأن كان من باب حجب  
أو احد وهذا باعتباره في الموضوعات كمن العدل الواحد وأما أن يكون  
احتماراً عن ربه ونه بحسب معرفته ومراوكة لهذا النوع يعرف مزاياء  
اصنافه وافراده ويقول : ان هذا ينبغي أن تكون قيمته كذا من دون  
نظر إلى أن قيمته السوقية كذلك أم لا فهو حيثما من باب الفتوى ونظير  
الاحتمار في باب الاحكام وتعيين حكم المذهب الكلي لا يلزم فيه التعدد  
ولا الحس وتكفي العادة فقط أي حصول الاطمئنان بمعرفته ثم بقوله  
وأما أن يكون من باب التطبيق وتعيين المصداق فقط بأن يكون احكام

الانواع وكميات في السوق معلومة وهذا اشك في ادراج هذا امر د  
 تأتي الانواع فاعارف الخبير عين أنه من النوع الثمالي وقيمتها معلومة  
 فيكون أشبه باب الحكومة واعصا فلا يخرج الى اعداد ايضاً ، ويكي  
 الاطلس والاشعة ، وحيث هذه النوحه الثلاثه اوسطه فانه من باب رجوع  
 الحبل الى العام ، ويسمى في الاحكام دوى واحتمد وفي الموضوعات  
 رجوع الى اهل الخبرة والاك في الفهمين واحد فيفسر .

فوا احلف لعمومون قليل ووحيد بالاهل بالاصل ويحل بالاكثريه  
 مشته وقيل بالعرفه لأن لكل امر مشكل نظراً . يمكن اليمين  
 الحبل كل من المتابعين با واقع حسب المرض ، ويحتمل تعين ارم الحكم  
 لهم بالاصح ، والاصح لروم الجمع والعمل بكلا القولين واو في الخلة  
 فاذا قل احدهما قيمته مثلاً ستة وقل الآخر اربعة احدهما نصف الستة  
 ثلاثة ونصف الاربعة اثنين وحدها اربعة خمسة وهكذا ، ومدرك تعين  
 هذه الطريقة امران

احدهم ( فدية العدل ) الى ذكرها في انواع العدة  
 ثانيهم . ( ر قعدة ان عمل بالدينين اثنتي عشرة ) ولوفي الخلة اولى  
 من طرح احدهم تماماً وعمل بالآخر ، ولد حكواً بانك نصفهما  
 لو تعارضت الدينين في دار بيد رجلين مدعيها كل منهما وفيه جمع بين  
 الحقب في الخلة وحرمات واحد في الواقع من بعض حقه اولى من  
 ارتكاب ما يوجب حرمان صاحب الحق . تماماً  
 وكل من هذين الدينين مقسم وان سالت باطع الحبل بالاعاق

المناقشات والاشكالات عليها، ثم ان الاختلاف اما ان يكون في قيمة المبيع فقط او في قيمة الصحيح فقط . او بهما معاً . فان كان الاختلاف مؤمماً من اثنين جمعت القيمتان واحداً النصف . وان كان من ثلاثة احذا الثلث وهكذا .

هذا بعد الاتفاق على المبيع . اما لو اختلفا فيه فقال واحد انه صحيح لا عيب فيه . وقال الآخر : انه معيب . فلا ينبغي الاشكال في أن قول مدعي الصحة مقدم الا ان تكون هناك فرائض مقامية ترجح قول الآخر الذي هو على خلاف الاصل . وهذا البحث جنة . وتحقيقات مهمة . تصل من مؤلفاتنا البسطة . وهذه ومضة من تلك البروق كريمة الله .

( مادة ٣٤٧ ) دال المبيع الحادث من المبيع موحدا لرد

على المشتري

حق المبيع الصحيح ان يقال : عاد الخيار بالمبيع فما المصحح او الامسك بما او لا رضى ، وهذا مبني على انه مدة التقادم في زمن التواعد العامة . اذا راعى البيع عاد للموعوك بعبء الحدس مما قد راعى عاد الخيار بالمبيع فقدم . ثم ان من المعلوم ان ما ذكره من ان المبيع الحادث سدد المشتري بمنع من الرد بالمبيع القديم اى الذى كان عند البائع ثم وان المشتري ليس له الا المطالبة لارضى . كل ذلك معناه ان المشتري لاحق له ان يتم البيع قبول المبيع بالمبيع الجديد وحده . انهما تساويان في السبب فسقط عن التأثير وليس مراعات احدهما دولى

من مراعات الآخر ، أما لورضي البائع رد الثمن واخذ العيب الحادث  
والقديم ، فذلك تامل منه وليس للمشتري أن يرميه بالارش بالضرورة  
وهو الوجه في

( مادة ٣٤٨٠ ) اذا رضي البائع أن يأخذ المبيع الذي طهر به عيب  
قديم بعد أن حدث به عيب عند المشتري وكان لم يوجد مانع للرد فلا  
يبقى للمشتري صلاحية الادعاء بنقصان الثمن بل يكون مجبوراً على  
رد المبيع الى البائع أو قوله ،،

أما لو كان قد حصل مانع من الرد كالأسقاط أو زوال العيب قبل العلم  
بالرد بل ولا ارش ، وما أشير اليه في ( المحلة ) فقولها حتى ان المشتري  
اذا باع المبيع بعد الاختلاع الى غيره القديم فلا يقى له حق في أن يدي  
بنقصان الثمن ، مثلاً - لو أن المشتري قطع الثوب الذي اشتراه أو فصله  
قيصاً ثم وحدث به عيباً وبعد ذلك باعه فليس له أن يطلب نقصان الثمن من  
البائع لأن البائع لم يأن بقول كنت أقبله بالعيب الحادث ، فيما أن المشتري  
باعه كان قد أمسكه وحمله عن البائع .

وجدير هنا بأن يتعلم بأنه لا ادعي لهذا المطول الذي هو غير حدودي  
ولا طائل إذ قد عرفت فيما مر عليك أن تصرف المشتري بالمبيع بعد  
اطلاعه على العيب يسقط أصل حيازته فلا يصح ولا ارش ولا غير ذلك  
وصار المقعد السابق لازماً فلو باع المشتري مع علمه بعيبه فقد التزم به  
ومضى عليه ولا حاجة الى قول البائع إني كنت أقبله بالعيب الحادث  
وعدم قوله ، وهذا من قبيل ما يقول أهل المقول من باب التعليل



بالعرضي مع وجود الذاتي فان عدم حقه بالمطالبة بالقيصة من جهة تصرفه بعد الاطلاع لامن حمة قول البائع وعدم قوله .

وقد ذكرت ( المجلة ) في بعض موادها المتقدمة قريباً ان تعريضه للبيع مع علمه مسقط لحياره فكيف يوقع البيع منه ، وقولنا ان حدوث العيب يمنع الرد وله المطالبة بالنقصان اما هو حيث لا تصرف ، امامع التصرف والعلم فقد انتهى كل شيء . فتدبره ولا تموتك هذه المزايا في الزوايا .

و « القصارى » أنه قد طهر لك من المباحث السابقة حلياً أن موضع نمين الارش هو تصرف المشتري في المبيع قبل العلم بالمعيب تصرفاً يعم من الرد . والتصرف المانع من الرد هو الذي لا يبقى معه صدق كون المبيع قائماً بعينه فان التصرف جعل قانون الرد هو قيام العين كما في مسألة جليل المتقدمة . ان كان الثوب قائماً بمبيع رده على صاحبه وان كان قد قطع او حيط او صنع رجع بنقصان العيب . اهـ وهذا هو الذي تريد ( المجلة ) بيانه في مادة ( ٣٤٩ ) كل موضع لا يمكن للمشتري فيه ان يرد المبيع انشأ في ملكه للبائع بدون رصته او رضائه اذا اخرج المبيع عن ملكه ( اى قبل علمه بالمعيب ) يرجع على بائعه بنقص الثمن ، بناء عليه الزيادة المتصلة الغير متولدة . وهي ضم شيء من مال المشتري وعلاوة الى المبيع تكون مانعاً من الرد . مثلاً - صم الخيط والصغ الى الثوب بالحياطة وعرض الشجر في الارض من المشتري مانع من الرد . وبناء على الصاطعة التي عرفتها للرد وعدم الرد تعلم ان الزيادات تختلف في ذلك من حيث



المسألة اتفاقاً كما سبق وإن لم يكن معبراً للعين فضلاً عما ادّعى بها بالحيل  
وعند الشك في مورد فلا بد من الرجوع إلى الأصول العامة المقررة  
للرجوع إليها عند الشك وعدم الدليل القاطع .

( أما الصورة الرابعة أي الزيادة المنصلة كالخطة من الأرض والتمر  
من النخل ولا حرة من الدار وأمثال ذلك فلا ينبغي الاشكال في أنها  
غير منة من الرد مطلقاً لصدق قيام العين بالضرورة ومن هنا يظهر  
لك وجه تقييد ( المجبة ) الزيادة المنة من الرد بأنها هي المنصلة الغير  
متولدة قائماً هي القدر المتيقن من الزيادة أمام عداها فهي مأخوذة محل  
خلاف وبين ما هو متيقن بعدم المانع وليتدبر .

( مادة : ٣٥٠ ) إذا وجد مانع للرد ليس للمبيع أن يسترد المبيع ولو  
رضي بالعيب الحادث بل يصير مجبوراً على إعطاء نقصان الثمن حتى أنه  
يهدد بصورة لإبلاغ المشتري المبيع بعد إطلاءه على عيبه وعدمه ، كان  
له أن يطلب نقص الثمن من الدائم وتأخذه منه ، مثلاً - أن يشتري  
ثوباً وقيل منه ثوباً واحداً ثم أطلع على عيبه وعدمه فيه ليس لا تمنع  
سرده ولورضي بالعيب الحادث بل يحرم على إعطاء نقصان الثمن  
للمشتري ولو بيع لمشتري هذا الثوب واحداً لا يكون بيعه مائة له من  
سبب نقصان الثمن وحدث لأنه حيث صار من الخيط الذي هو من  
مال المشتري لم يبيع مائة من الرد وليس للمتع في هذه الحالة استرداد  
المبيع محبطاً فلا يكون بيع المشتري حينئذ حياً وأما كما لم يبيع  
هذا البيان على طوله مشوش محتل والمعنى الصحيح فيه أنه تصرف

المشتري في المبيع قبل عده بالمعيب تصرفاً مانعاً من الرد وليس له الزام البائع بأحده ، ولا للبائع أن يلزمه برده بل الوطئعة المقررة عند اخذ الارش فداخله المشتري صار البائع محبوراً على دفعه ، اما لو تراصيا وانحفا على رده فلا اشكال في صحته لأن الحق بهما فيكون المشتري اسقط حقه من الارش والبائع اسقط حقه من التصرف وتراصيا على الفسخ ورد كل مال الى صاحبه كلاقلة او هي نفسها ، او متم المشتري وليس للبائع حبره على رد المعين ، لاقصبة ان صير الخط الذي هو مال المشتري صار مانعاً له من الحل ان مثل هذه ضرورت أعني مثل قطع والخياطة والصنع عمن صنف قباه المعين الذي هو ملاك صحة الرد سواء باعه المشتري أم لا ، فتدبر هذا جيداً

( مادة ٣٥١ ) - مع صنفه واحدة او ظهر بعضه معاً فان كان قبل القبض كان المشتري بحراً ان شاء رد بمجونه وان شاء فله بجميع الثمن وليس له ان يرد المعيب وحده ويمسك به في وان كان بعد القبض فادام يكر في التفرق ضرر كان له أن يرد المعيب بمحضه من الثمن سالماً وليس له ان يرد الجميع حينئذ لم يرص البائع واما اذا كان في تفرقه ضرر رد الجميع او قل الجميع بكل الثمن مثلاً لو اشترى قدسوتين باربعين قرشاً فظهرت احدهما معيبة قبل القبض بردها معاً وان كان بعد القبض يرد المعيبة وحدها بحصتها من الثمن سالماً ويمسك الثانية بما بقي من الثمن ، اما لو اشترى وحي حنف فظهر احدهما معيباً بعد القبض كان له ردهما معاً للبائع واحد منهما منه .

تحرير هذه المادة على وجه التهذيب والتفحيح ، بحيث تنكشف الزعوة عن اللبن الصريح . يحتاج الى مقدار من البسط في البيان فقول ومه تعالى نستمد المعونة .

ان بعض الصفة لا يتحقق او الباع صفة واحدة لا يتحقق موضوعه طبعاً الا يتحقق تعدد ماء والتعدد اما ان يكون في الثمن او الثمن واما ان يكون في البائع او يكون في المشتري فالصور اربع :-  
 اما ( الاولى ) و ( الثانية ) وهو ما لو اشترى شيئا واحداً بدراهم او دنانير مثلاً وظهر العيب فيه او في واحد منهما . او اشترى اشياء بدينار فظهر العيب فيه او في واحد منها فليس للبائع او للمشتري تمردا او انحداراً ان يصح في المعيب منها وبقي الصحيح بنسبته من الثمن لأن العيب ان كان في المبيع الواحد او الثمن الواحد . فان صح في جزء معين منه او مشاع استلزم الشركة وهي عيب يمنع من الرد وحيث لا فائدة من قبل الجميع ويطالب بالارش . وما ان يصح في الجميع . وان كان العيب في واحد من الثمن المتعدد او المبيع المتعدد فانه يصح في المعيب المعين منها يستلزم التعريق على البائع وهو نقص مانع من الرد وقد يكون في تعريق امواله ضرر عليه سواء كانا من قبيل المصراعين او الحمين . او من قبيل التوين او الكتاين المتباينين فان الضرر لا يحصر في الاول عاين ان الضرر فيه اظهر واكثر ولوقيل لامانع من ان المشتري يجوز له الرد بختيار العيب ويجبر البائع دفعاً لضرره بختياره بعض الصفة ويكون بهذا جمع بين الحمين قلنا ان هذه استحالة ظاهرة فان

معنى ان المشتري الرد بالخيار ان له سلطة امساك الصحيح ورد المغيب  
فلو جعلنا للتائم اصلاً خياراً لكان معناه ان له سلب تلك السلطة  
فيكون من قبيل ما يقال هذا امر - بل من وجوده عدمه - فسلطته من  
اول الامر بمنعه من رد المغيب وابقاء الصحيح فقط اولى واقوى من هذا  
واقوى ان تقول : ان القدر المعلوم من أدلة خيار اليب عامة او خاصة  
هو انه خيار في رد الجميع او امساك الجميع بحره او لا يرش ، اما امساك  
البعض ورد البعض فهذا من قبيل دليل اصلا واحدة لا روم في  
المعقود تدفعه بل تمنعه ، نعم له وقع البعد على شئين بشئين كما اوقال :  
بعتك اثوب بدينار واكتب بدينار ومن في أحدهما عيب امك القول  
بمحوار يسبح وامساك الآخر لانه يحكم بفساد عيب شئته وان كان في  
الظاهر نقداً وحداً ، ومع ذلك فهو كافي في هذا المقام في صرر على  
امانه ولو لم يمسده احد ، وقد تبي السبب الى ان عيب عرف او حقيقة  
واو بالاسد هل هو تمام المبيع او ليس به فانه لا يجوز حينئذ لارد  
الجميع او المغيب هو خصوص متعلق العيبية وهو البعض المميز فيمحور  
رد بخصوصه بخيار العيب وقسده ( المعيوب مردود ) اما البعض الآخر  
وهو الصحيح فلا سبب فيه لارد وهذا الوجه وان كان لا يجوز من  
وجهة ولكنه لا يخلو من عدم والاصح في وجهه انعم ماد كونه وصرح  
بعض الاعلام انه لورضي البائع بأخذ المغيب جاز لأن الحق لا يبعدوها  
وهذا يؤيده ذكره فربما من ان البائع لورضي بأخذ المغيب بالمعيب  
الحادث صحيح وكن كلاقة فتذكر

١ أما ( الصورة الثالثة ) فهي ما لو باع انسان دارها المشتركة وطهر فيها عيب واراد اشترى ان يمسح حصة احدهما فلا يبيعي الاشكال في حوازه اذ لا ضرر على احدهما بل العقد في الحقيقة عبارة عن عقدين فلا مانع من قسح احدهما دون الآخر وهو واضح .

أما ( الصورة الرابعة ) وهي اذا اشترى انسان دار واحد وطهر فيها عيب واراد احدها يمسح وهذا لا اشكال في لزوم نهض الصفقة الواحدة على البائع الواحد وروم الضرر عليه في بعض دأره ودخول الشريك عليه فيها فلم فيه ، لعله اظهر من سائر الصور .

وفد نزيد الصور على ما ذكرنا نتركيب بعضها مع بعض وحكم الجميع بظاهر مما ذكرناه .

وحسب انك عرفت مواضع الخدشة في هذه المادة فان التفصيل بين ما قبل انقضاء وما بعده لا وجه له والحكم في الجميع سواء ، ثم التفصيل ثانيا بين ما هو من قبيل القسوتين او الخدين ايضاً لا وجه له فان من التمرق وتعيض اصفقة عيب وضرر في الغالب فهو من العيوب الخدشة الماسة من الرد ويصدق معه عدم قيام التمين لأن المراد بالعين المبيع وهو المجموع لا ابعاضه فليتدبر .

وعنى هذه القاعدة والملاك تتمشى - :

( مادة : ٣٥٢ ) اذا اشترى شخص مقداراً معيناً من المكيلات والموزونات - بل والعدييات - وبعده بعضه وحد بعضه معيناً كان محبراً ان شاء قبله جميعاً وان شاء رده جميعاً .

امارد المغيب وامساك تصحيح الا ، اعدم مساعدة الدليل عليه اولا  
وللروم الصدد على البيع ثانيا ، ولعدم صدق قيام العين ثالثا ، وان  
كل الحكم هو ادم في مكيلات واحواها خربانه في غير المكيلات  
كالدار والعقار والافشة بطريق اولى .

( مادة ٣٥٣ ) اذا وحده المشتري في الحطة والشير وامثالهما من  
الحبوب المشتراة توابا فن كل ذلك التراب يعد قليلا في المرف صح  
البيع ، وان كان كثيرا بحيث يعد عيبا عند اساس يكون المشتري مخيرا  
هذه المادة والتي بعدها .

( مادة ٣٥٤ ) البيض والخور وما شاكهما اذا طير معها فسدأ  
فلا يستكر في اله دة والمرف كلانين والثلاثة في لم كون مع وآ  
وان كان ماسد كثيرا كالمشرة في المنة كل المشتري رد جميعه  
للبيع واسترداد ثمنه كاملا .

مرجعها الى العادة والمرف قائم يتمحون يمثل هذه الاحاس  
تساعا بالصدق او المصدق ولكن الى حد مخصوص فدا تجاوز ذلك  
الحد واحناه الدمة اوله مله المشتري كان عيبا بل دعا تطابق عليه  
عناوين اخرى كالغش والتفريز والغش والتدليس والحديعة وامثالها  
وكلها محرمة تكليفا كهي محرمة وصفا اي ذات اثر وضعي وهو  
استحقاق المسح او اخذ التدوات .

وليس في الاسلام عش ولا حلع ولا حيانة ، ومن النويات المشهورة  
( من شئنا فليس منا ) و ( لا عش في الاسلام ) وامثالها كثير ، وعلى



كل فالتسامح في الجملة في مثل الاطعمة والحوز والبيض والبطيخ والقماء  
وامثالها مما لا شكل فيه اذا كانت ذات كمية كثيرة لا في واحدة  
والاثنين والثلاث، ولكن لا يمكن تحديد ذلك التسامح وتعيين ضابطه له  
بأنه ثلاثة في العشرة او اقل او اكثر وفي تراب الحطة انه زرع او بمن  
في الحقة او اتص او ازبدل بحيث ذلك باختلاف اللذان والاشخاص  
والأزمن، على ان تختص التسامح بمعرفي في مثل الحوز والبيض حتى  
في واحدة والاثنين غير معلوم اذا طهرت فاسدة قد يطهرون استدلالها  
الا اذا كانت واحدة القيمة حداً ككس او اول، نعم لا اشكال في  
التسامح في مثل التراب في الحطة والماء في اللبن، ويمكن ان نحمل  
احاطة وجوده الاسمي ووجوده معاني هذا كمن التراب بحيث  
يرى ويشاهد من الحطة كان عاماً واذا كان قابلاً بحيث لا يرى الا  
بعد المعرفة والنسبة كمن غير تادج، ومع انك وعدم معرفة حال  
العرف او ترددهم ولمرحم الى الاصول وهي تقتضي لزوم "عدم الحيار  
ولكن له المطالبة بالقيصة فليست بدبر

(مادة : ٣٥٥) اذا طهر المبيع كله فاسداً لا مالمية له فلا اشكال في  
ان البيوع من أصله فاسد لأنه يتقوم بالعوضين ومع فقد أحدهما لا يبيع .  
الى هنا انتهى كلام ( المجلة ) في مباحث حيار العيب وبقيت المسئلة  
الثالثة من المسائل الثلاث التي ذكرنا أهم ما هي مباحث هذا الحيار  
وهي مشقة الاختلاف والتنازع بين المتناقدين لم تذكر ( المجلة ) شيئاً  
منها مع أهميتها وكثرة فروعها، ونحن نذكر رؤوس مسائل الخلاف

كردوس أقلام وندع استخراج حكمها الى ( طلاب الحقوق )  
 كنتم علي على قوة الاستسقاط فان هذه المسئلة أعني مسائل الخصومة  
 والخلاف على اختلاف أشكالها وانما أنها ليس فيها بصوص خاصة ، وانما  
 يستخرج الفقهاء احكامها من اقواعد العامة التي مر عليك أكثرها في  
 أوائل ( الجزء الاول ) فان كنت اتقنت دراستها جيداً فدرت على  
 استخراج هذه الفروع قليل من التأمل انشاء الله .

والبحوث عنه من مسائل الخلاف هو خصوص ما يتعلق بالعيب ، اما  
 الخلاف في مقدار البيع او حصة او قدر الثمن او نوعه فهذه خلافات عامة  
 في مطلق النوع ليس محل ذكرها هنا .

بدان فمحصر مسائل الخلاف في حذر العيب في ثلاث . وس .

الأول - : في موجب الخيار وهو العيب .

الثاني - : في مسقطه .

الثالث - : في حصول البيع وعدمه .

أما الاول ففي مسائل .

الاولى - : لو اختلفا في أصل حدوث العيب فدعاه المشتري  
 وأنكره البائع ، وحكمه واضح .

الثانية - : في كون الصفة الحادثة عيباً او ليست بعيب كما لو صارت  
 الدابة طيئة السير او العبد كثير النوم حيث لا يمكن الرجوع الى أهل  
 الخبرة ، أو لم يكن عدم حل هذه العقدة ، وهكذا في سائر مواضع  
 الخلاف .

الثالثة - : لو اتفقا على العيب واحتلما أنه هل كان حدوثه عند البائع فيوجب الخيار أو عند المشتري فلاجبار ، فاستخراج حكمها لا يخلو من عموم وفي فيها صور فتارة يعلم تاريخ العقد ويجهل تاريخ الحدوث وأخرى بالعكس ، وثالثة يجهل تاريخهما معاً .

الرابعة - : لو اتفقا على أن هذه العين معينة بعيب قديم ولكن البائع يقول ليست هي العين التي معها لك ، ومشتري يقول : هي ، وحكمها أيضاً غامض .

أما الثاني وهو الاختلاف في اللفظ في طي مسائل أيضاً .

الأولى - : لو احتلما في علم المشتري بالعيب وعنده وحكمه واضح .  
ثانية - : لو احتلما في رآته النوع وسدما وهو أوضح ، وفيه رواية  
أب أمور قول مدي أبرائة ، وكما صيغة ومحنة يوردها وهي  
مكتوبة جعفر بن عيسى .

الثالثة - : لو احتلما في روال العيب قبل انهم به واستخراج حكمه  
يحتاج الى تأمل

الرابعة - : لو اتفقا على روال العيب ولكن الناج يقول : هو العيب  
والمشتري يقول هو الحدس ، وهو كساهه .

الخامسة - : لو احتلما بعد الاتفاق على عيب قديم في عيب مشاهد  
انه قديم أيضاً أو حادث عند المشتري

السادسة - : لو ادعى تابع رضا المشتري ، عيب بعد علمه به أو  
ادعى إسقاط الخيار أو تصرفه المستطختياره أو حدوثه عند المشتري والكر

المشتري كل ذلك .

وأما الثالث وهو الاختلاف في الفسخ ففيه أيضاً مسائل -  
الأولى - : لو اختلفا في الفسخ بعد انضمام زمن الخيار أو في اثباته  
فادعي المشتري أنه فسخ وأنكر البائع ، وإذا لم يثبت الفسخ والفرص  
أن العيب الموجب محقق ، هل يستحق الأرض كي لا يحلو من الحقين أم  
ليس له ذلك لاعترافه بالفسخ ، واحتمل بعض الاعلام أن له أقل  
الأمرين من الأرض وما زاد من الثمن على القيمة إن كانت زيادة لأنه  
يزعمه يستحق الثمن ، وعليه رد القيمة إن كانت العين تالفا فيقع التماس  
في القيمة من الثمن وإلا ندمته إن كان أقل من الأرض أخذه وإلا  
أخذ الأرض ، فليتأمل .

الثانية - : لو اختلفا ما على فورية خيار البيع في أن الفسخ وقم فوراً  
أو تأخر وفي طلبها أيضاً صور .

الثالثة - : لو اختلفا في علم المشتري بالخيار وحله أو علمه بفورية هذا  
الخيار وعدم علمه وذلك فيما لو ادعى المشتري عدم العلم بالعيب أنه إنما لم  
يفسخ لحله بأن له الخيار أو علم بأن له خيار ولكن كان جاهلاً بفوريته  
وأنكر البائع ذلك ، وعليك أيها الطالب بالتأمل التام في هذا المقام فإن  
مرجع أكثر الصور إلى تعاقب الحالتين المجهولتي التاريخ أو ما تكون  
أحدهما معلومة التاريخ والأخرى مجهولة ، وإلى الاستصحاب وأصله  
تأخر الحادث واشبه ذلك .



## الفصل السابع

### خيار القين والتفريط

والبحث فيه يقع من ثلاث أراحي - الموضوع ، والحكم ، والدليل  
معنى القين ومقداره ، وتأثيره ، ومدركه .

أما الأولي - فاصله لغة الخدع ووسطه يترك فيكون في الرأي ويسكن  
فيكون في المال والمعاملة ، وهذا المسمى استعمله الشارع والمفتونة  
وقيدوه ببعض الآسارات فقالوا : هو ذلك ماله ما يزيد على قيمته مع  
جهل الآخر ، وهذا يعرف له من جهة العاقل ، أما من جهة الموعون  
فيكون تلك بدل ما زاد من قيمته وتخصيصه بجهل الآخر غير متعده مع ما  
نجد الاستعمال أوسع من ذلك عرفاً بل ونية ، لا ترى أن العارف بالشيء  
قد يحدته بغيره لما فيه فاصله على عدمه ويجدعه على معرفته فيكون علمه معه  
فلا يبعده ، ولكن فقهاء الفريقين اعتبروا في تحقق موضوع انعين المبحوث  
عنه اتصافه بشرطين .

الأول - . عدم علم الموعون بالقيمة فلو كان عالماً واشتراه ، أكثر فلا  
عن ولا خيار فيختص بالجاهل بسيطاً أو مركباً أو شاكاً أو ناسباً ويلحق  
به الظان على تأمل بل قيل أن الشاك الملتفت إلى الضرر ولو احتمالاً إذا  
ارتكب فهو مقدم على الضرر وهو ممنوع بل ربما يرتكب برجاء النفع وأمل  
السلامة كما هو الغالب في أعمال البشر فإن القين بالساح متعذر أو عزيز

نادر ، والمدار على القيمة حال العقد فلا اثر لزيادتها بعده ولو قل عليه لانها حصلت في ملكه والعقد وقع على عين ولا عبرة بالزيادة والقيصة بعد العقد اتفاقاً والاضر لعلم الموكل لا الوكيل الا ان يكون وكيلاً مصداً لافي العقد فقط ، ثم ان اعترف الغائب بجعل المعلن ولا اشكال وان انكر فان كانت بينة فكذلك والا فاقول قوله يمينه لانه منكر ولا صلة عدم العلم الا ان قيم الغائب بينة على علمه او يمينه ان ردها للمعلن عليه او يكون المعلن من أهل الخبرة تلك السلطة بحيث يستند حمله بها فيتقدم الظاهر على الأصل على تأمل .

الشرط الثاني - : ان يكون التفاوت فاحشاً اي بما لا يتعاس النقص بمثله واصطرت كلمات فقهاء الامامية وفضلاء المذاهب ايضاً في ضابطه التفاوت الفاحش حتى حكى عن مالك ان التفاوت بالثلث لا يوجب خياراً فان زاد ثلث الخيار ، وهذا امر اطر ، ومثاله تعريض ( المحلة ) فيما تقدم مادة ( ١٦٥ ) المبنى الفاحش عين على قدر - ربع العشر في الدرهم ونصف العشر في العروض والعشر في الحيوانات والخمس في العقار او زيادة ، وكل هذه التقادير تحككات وافراض بغير دليل ، ولو ان زيادة العشر ونصف العشر توجب المبنى لطلت التجارات وتعطلت المكاسب ولم يرتزق الناس بعضهم ببعض ولكن ( كلا طرفي قصد الامور ذميمة ) والاحسن رد هذه الدعوى الى محكمة العرف . اهل الاختصاص بتلك السلطة فهم يعرفون المقدار المعتدل في الربح وما زاد عليه او قص يكون خناً على البائع او على المشتري ولا يتحقق عين

عليهما في معاملة واحدة على شيء واحد نعم يجوز ذلك في شيئين باعان في صفقة واحدة وكل واحد منهما بمن كما أبأناك فيما سبق ، ولعل لعلماء الاقتصاد في هذا المقام شأن لا ينبغي ان يعمل عنه .

وهذا الخلاصة « انه لو تحقق في المعاملة زيادة في علم حاملها من عين أو عدمه ولو بالرجوع الى العرف والاهل والخبرة فذاك ، ومع الشك فالرجوع الى اصالة روم المقد وعدم الخيار الا ان يكون هناك ضرر ولو شخصي لا نوعي فتكون قاعدة الضرر حاكمة على اصالة الروم ويكون له الخيار ، هذا عصارة ما سئني ان يقال في موضوع لعين المتوعر فاك وشرعا اما « الحكمة والدليل » فانهم جعلوا الفس واقعة او عند ظهوره موجبا لخيار المعون على حد سائر الخيارات فتخير بين المبيع والمضاع واسترجاع تمام ثمن او الامساك بكل الثمن واستدلوأله ( اولا ) بقوله تعالى ( الا ان تكون بخارة عن تراب ) فتقرب ان البيع بخارة دلت الآية على مشروعية حوارها وتكون لازمة ، اترابي وحيث ان المعون غير راض واقفا شرائه ما كثر من قيمته فيقع البيع جائزا غير لازم لفقد شرط الاروم وهو الرب فيه امساؤه وله فسخه ، وقاعدة الضرر ( ثانيا ) من روم اعمد على المعون يسره الضرر والخسران عليه وكل حكم يستوجب اصرر مرفوع يحكم القاعدة فالرؤم مرفوع وهو معنى الخيار ثم ابدوا ذلك لاحار ان كثيرة الواردة بان عن المسترسل سحت وعن المؤمن حرام وفي رواية ( لا يمين المسترسل فان عنه لا يجل ) وهكذا والاصف ان هذه الادلة لاتنهض لاثبات تلك الدعوى لدى المحض

والتعجيب ، اما الآية الشريعة فلا تدل على أكثر من ان النجاسة اي  
 البيم ونحوه عن تراض نافذ مشروع وليس اكلا للمال بالباطل اما انه  
 بغير تراض يكون مشروعاً وحائراً فاحني عنها مصافاً الى ان المقنون  
 قد رصي بالمعاملة في اولها وهو كاف ولا عبرة بالرب التقيدي على  
 ما حقق في محله ، واما القاعدة فهي وان دلت على ارتفاع اللزوم المستلزم  
 للصرر ولكن لاتعين ان الوطءة بعد اللزوم هو الخيار بين البيع او  
 الامضاء بل لعل الاقرب في معادها ان الصرر مرفوع والعصر اما  
 جاء من جهة الزيادة او النقصان فلزوم العقد بالنسبة الى الزيادة او النقصان مرفوع  
 ولا ريب ان له حق استرداد الزيادة من المبيع او مطالبة المشتري بالنقصان فيما اوامع  
 ما قل من الثمن وبقى المفسد على لزومه بالنسبة الى القيمة المطلقة من دفع الزيادة  
 او التكلفة تسلط للمعوض بعدد على المبيع وهذا المقدار السنة دتارك له  
 وحبر ومصادرة أحلى ارجاع ماله الى حده منه بغير حق اليه او التكلفة  
 لمعوض ماله لاعتراصة حرجية كما نخله حص الاسلام ولا هبة مستغلة كما  
 نخله آخرون ، واثار هذا ان اصاب له بدل التوبة لم يكن للمعوض المبيع  
 وحل العقد واسترداد كل الثمن كما حكم به المشهور حيث جعوا للمعوض  
 سلطة المبيع مهما كان الامر وهو رأي لا يمتد على حجة طاهرة ذ  
 ليس عندنا دليل قول ان المبيع يوجب الخيار للمعوض حتى يأخذ  
 باطلاقه وليس الا قاعدة الصرر وقد عرفت ان الصرر تدارك يبدل  
 التفاوت وتبقى أصالة اللزوم في العقود بخلاف خيار الا بعد الامتناع  
 عن بدل التفاوت ومع البذل فلاحقه في المبيع ، اما الاجبار الواردة



في غبن المسترسل فهي أيضاً حذية عن قضتنا وهي الى الاحاديث الاخلاقية  
او المتكفلة لبيان الاحكام التكلمية اقرب منها الى بيان الاحكام الوضعية  
فالمراد منها بعد التدبر فيها حرمة غش المستصح في الرأي وحيانة  
المستأمن لك الواثق بك ، وهو المعبر عنه بالمسترسل في تلك الاحار  
اي المظن بك الغير متحذر منك . المرسل نفسه على سجيته لديك ، اما  
السحت وان كان في الاموال ولكن اظهر أن المراد منه في الخبر ان  
عين المسترسل حرام كحرمة مال السحت والحاصل ان هذه الطائفتين  
الاخبار بمعزل عما نحن فيه ، ثم ان الغبن والتغريب مفهومان متغايران نعم  
هما متلارمان بحسب المعنى العام فكل من عررته فقد خدعته وكل من  
خدعته عررته ولكن بحسب المعنى الخاص قد نفعك احدهما عن الآخر  
فقد يتحقق العيب ولا تغرر كما او كان حاهلاً فاشترى الشيء باضعفه  
من دون ان يكون احد دعاه او حذله وقد يتحقق التغريب دون الغبن  
كما لو غرره في ارتكاب عمل ساقط فانكبه به تغرر من غير غبن  
ومطلب ( المجلة ) احدهما على الآخر وتبييد العيب بالتغريب واهن غير  
سديد واهن من ذلك اغتار العرر في العس ثم استثناء المعاملة على  
مال اليتيم والوقف وبيت المال فان العيب ان كان لا يؤثر الا بالتغريب  
فهو عام والاول عمن موحى لاجتياز في الحميم واحراج تلك المواضع  
تخصيص بلا محصن سوى الاستحسان ، وباب العقود والامامات  
منوطة بقواعد عامة وأدلة كلية تساوى فيها اليتيم وغيره وانقي والاشقي  
والوقف والملك .

« والمحلة » فلمنع هو الدليل لا لرأي والاستحسان فافهم ذلك والتزمه . هذا اذا عين احدهما الآخر او وقع احدهما في امان من نفسه من دون أن يسه أحد . اما لو كان المراد احتمال كالدلال ومحوه فظاهر أنه لا يكون له خيار بل يرجع بالصدور إلى من عره . فمادة ( ٣٥٧ ) اذا سر احد المتأمين او الدلال الآخر وتحقق ان في بيعه اشتراكا فله ان يبيع ان يبيع السع حينئذ محل خطر . فان كان الدلال او لا يبي لا يصحح دخول المبرر على لبايع مثلاً فبيع به . فمادة ( ٣٥٨ ) لا يملك شكل يحتاج الى ايمان نظر ازيد من هذا .

( مادة : ٣٥٨ ) اذا مات من امر من فدية لا نقل دوى للمبرر الى وارثه .

بل نقل على الاصح كما عرفت مكرراً .

( مادة : ٣٥٩ ) المشتري الذي حصل له مبرر اذا طلع على نص المباحش ثم تصرف في اسمه تصرف املاك فقد حقه

هذه امددة والتي تقدم تشير ( المحلة ) وفيه الى مستند جراحين وتحرير ذلك وتصويره وفي بيان ان خيار من يملك سلك المسقطات كسائر الخيارات ( ولاول ) اسقاطه من مقدم العلم بالامن بلا اشكال بل وقبل العلم به ولا يرد عليه انه اسقط ما لم يتحقق ان يبيعه في نفسه الواقعي واقتضاء العقد له كما في اسقاط حمار العبد قبل صوره الذي تقدم أنه لا مانع منه كطلاق مشكوك الزوجية وعق مشكوك الحرية

الذي يتصور مدار واقعه وكالبرائة من العيوب وبهذا الملاك يصح  
المصالحة عليه وان لم يتحقق به وان كان صم شيء الى العن المحصل  
اولى .

( الثاني ) - اشترط سقوطه في متن العقد ولكن لا يذهبن عنك ان  
اشترط السقوط في العقد وان صح بالنسبة الى سائر الخيارات  
ولكن بالنسبة الى هذا الخيار كخيار الرؤية حسبما عرفت لا يصح لانه  
يستلزم الغرر من جهة الجهل بالقيمة ويمكن تصحيحه بان المدار في الغرر  
المبطل ان يشترى الشيء بقيمة محولة القدر او بشيء محمول بقيمة ، اما  
اذا اشترى بقيمة معلومة وان كانت زائدة على القيمة الواقعية المحولة  
فلا غرر اصلا .

نعم بشكل ذلك في خيار الرؤية لأن العين القيمة اما صح يلزمها غير  
رؤية لمكان الوصف القائم مقامها ومع تحلف الوصف يكون له الخيار  
فاشترط سقوطه معناه العناء اعتبار الوصف الذي به صح العقد وبدونه  
ينطال المعاملة لأنها تكون على عين عاتبة بغير وصف ولا رؤية وكيف  
كان فالظاهر ان اشترط سقوط خيار العين في العقد لا مانع .  
فتدبر .

( الثالث ) تصرف المتيقن ماحد التصرفات المسفطة للخيار بعد عده  
بالنقن الدال على الرضا بالعقد وامضائه جديداً والالتزام به مع عيه ، اما  
التصرف قبل العلم بالنقن فلا اثر له لعدم دلالة على ذلك ومع الشك في  
ان تصرفه عن رضا والتمام ام لا فالمرجع الى استصحاب بقاء الخيار .

( ارائم ) تصرف المعلن قبل العلم بالعلم تصرفاً متافاً للعين او بحكم  
التلف كعم او دتق او وف و هو محل نظر بما على ان التلف في سائر  
الخيارات لا يقتضي سقوط الخيارها و هو سقوطها بها بهذه التصرفات التي  
لا تدل على الرضا بالعقد المتصور به لعدم علمه بالعين حسب الموضع  
فالحققة سائر الخيارات تقتضي انه مع قيام العين وبقائها عنده على حاله  
تتغير بين الرد و اسحق على استوفيه ، ومع التلف حقيقة او حكماً سقط  
الرد لان الموضوع و تعين اما أحد التناوب كأحد الارش في حصار  
العيب مع امساع رد او المسح و دفع قيمة امين و اسرجع المثل كما  
في حد الخوان و شرط و غيره ، وكانت الاصحاب هم غير متفقة  
و دينهم من و اسحق ، ولهم ما احت دلت برص من من كذا كذا ،  
حالت كذا ، وفتح علم لك ناه ، وبنى كل على كذا من المنع  
اشرت ( المحدث ) في الدين ( ٣٥٩ ، ٣٦٠ ) و لكنها خلطت في لاجرة  
بين ما هو موافق لها اذا هتك و بين حدود العلم و بين تصرفات  
الغير مسبة كالمساء في العرصة ، وهذه الثلاثة انست من سقط واحد بده  
ان التلف و حدوث عيب مسقطاً مطلقاً سواء حدثت من علم بالعلم  
او قبله اما في عرصة فان سقط اذا وقع بعد العلم فكل جهة ان يذكر  
مع حوائه في المادة التي فيها و الحاصل ان تصرف المعلن في كل  
قبل العلم بالعلم فالحققة تقتضي عدمه تأييد في اسقاط جوارحه لو علم  
انه ان امين ان كانت موجودة و مسح ردها وان كانت مفقودة رد  
المثل او اتيعة او احد التفاوت وان كان بعد العلم فان كان دالا على

الرضا سقط الخيار مطلقاً سواء كان تلعاً او تحكماً ام لا وسواء كان من قبل تصرف المالك ام لا هذا كله في تصرف المعبون اما تصرف العاين فلا ريب في انه لا يسقط خيار المعبون فان فسح ووجد عين ما له اخذها وان لم يخذها وكان العاين تصرف بها ببيع او شراء او وقة فف ان نحو ذلك ، فهل تبطل تلك التصرفات ويسترد العين او ينتقل حقه الى المثل والقيمة او يترك بين العقد الخيار فيطالب وبين اللزم فيبقى وينتقل الى المثل او القيمة ومثله الكلام لو وخذها مستأجرة فهل تفسخ الاجارة او يأخذها مسلوية المبيعة او يأخذ عوض المبيعة وكذا لو راد في الغيب غرساً او صنفاً او مرجحاً بغيرها والعروع ها كثيرة والمسئلة مشكلة والاقرب الرجوع الى المثل او القيمة وانقضاء تلك العقود على حالها ( الخامس من المسقطات ) عند البعض التلف ، والتلف اما ان يكون اتفاقياً او عتلف فان تلف ما في يد المعبون وكان اتفاقياً فقد عرفت ان العيص ( ولعله الاشهر ) يسقطون الخيار مقتلين بعدمه - كان الاستدراك اي زوال الموضوع وعرفت ان هذه العلة علية وان التدارك يمكن للمثل او القيمة كما في غيره من انواع الخيارات التي لا تسقط شي منها بالتلف ، نعم قد تعرض لها قعدة ( ان التلف في زمن الخيار من لاجار له ) فتربل موضوع الخيار باسح العقد فهراً ، كما عرفت مفصلاً ، ولكنه على اظاهر مختصة بخيار المجلس والحيوان والشرط ، ولو تلف ما بيد المعبون بعتلف فاما ان يكون التلف هو المعبون فلا اشكال في سقوط خياره حينئذ ضرورة ان تصرفه الذي هو الهون من التلف مسقط فكيف

المتلف، نعم يمكن الخدشة فيه بأن التصرف المسقط هو الدال على الرضا  
فالإتلاف إن كان عن رضا والتزام بالتقديرو والافلا واما ان يكون  
العابن خيار المعون بحاله فان فسخ اسرد من العابن مادفعه من المسمى  
وان امضى اخذ منه عرامة العين- المثل او القيمة. وان كان المتلف  
احنيايا وفسخ المعون اسرد من العابن ثم المسمى ويرحم العان على  
الاحني بالمثل او القيمة وان امضى رجع على الاحني بالمثل او القيمة  
ولو تلف ما في يد العابن ون كان انما في سماءيا وفسخ المعون عزم له بدل  
الثلث المسمى وان امضى عزم له القيمة او المثل وان كان بمتلف فان  
كان هو العابن نفعه فكذلك في حالي الفسخ والامضاء. وان كان  
المتلف هو نفس المعون وفسخ رد العين ولا شيء له لأنه قد اتلف ماله  
وان امضى عزم للعابن المثل او القيمة وان كان المتلف احنيايا وامضى  
المعور رجع على المتلف بالعرامة وان فسخ تحير بين الرجوع على العابن  
لأن يده كك انت قد استقرت على ماله فان عزم العابن له رجع على  
الاحني وبين الرجوع على الاحني لأنه هو المتلف وفرار الصبر عليه  
فدا عزم له رثت ذمة العابن لأن المال لا يصمن مرتين .

هذه صورة مصصرة وحررة بسيرة من عين عررة من فروع هذا  
الاصل ومصاريع هذا الباب وبقي من مسائل خيار العين مسئلتان  
مهمتان تعرض لها بعض اعلامنا المتأخرين باوفا بسط من التحقيق  
وعلقا عليه حلة من الملاحظات والنقوش وهما قضية جريان خيار العين  
في غير البيع من عقود المعاوضات المالية اللازمة كالأجارة والصلح والحبة

النعوسة وغيرها، وادنة هذا الخيار من الآية وقاعدة الضرر تقتضي  
الاطراد في الجميع ولكن الاصحاب لم يدكوه الا في السح ولكن هذا  
لا يقتضي الاحتصاص مع عموم الدليل

( الثانية ) احتب انعماء في ان هذا الخيار بعد اعلم بالعين هل هو  
سلي الفور او سلي التراخي واستدل الاول بما عرفت تير مرة من اصالة  
الاروم في عقود وخرج منه لدفع الضرر ساعة عنه بالعين على اليقين  
وسقى ماعناه من الشكوك في عموم اصل الاروم وقد مر عليك في بطائره  
انه هو الاقرب ، واستدل الثاني باستصحاب الخيار الثاني حين العلم  
بالبين على اليقين فاستصحاب الى ماعناه من الارومة المشكوكه او الافراد  
المشكوكه وهذه لسنة اصاً من التثليل المعقدة ومنه تحقيقات عميقة وثيقة  
الاستطاعة والاعوان لا صولة وعواصم انت التام الاورادي - الرماني او  
الاحوالي اذ يخصص مرد اورمان اويحس قطعاً ثم شك في الرمان  
الذي او الحلال الذي انه محكوم بحكم الخاص او بحكم العموم - اصالة العموم  
تقتضي الثاني واستصحاب حكم التخصيص يقتضي الاول ، مثلاً اصالة  
الاروم تقتضي وحب الوفاء بالعمد والالتزام به في كل زمان وكل حال  
خرج حال العلم بالعين قطعاً وادلة خيار العين وشك عند الحل الثاني  
في بقاء الخيار كالحال الذي قبله او انه فرد من العام بحرى عليه حكم  
العموم من وحب الوفاء والاروم هذا عنوان المسئلة وتحقق بحال الى  
الى محله من الموسوعات ولا يصلح هنا اكثر من هذا ، وخيار العين انتهت  
( المجلة ) ابواب الخيار السبعة ، وقد عرفت ان كلا من خيار النقد

والوصف يرجع الى خيار الشرط ، وخيار التعيين لا يربط له يباب  
الخيارات أصلاً ، وهو تخيير لأخبار ، وقد وقع في مثل هذا الوم  
بعض شراح ( المحلة ) فاستدرك عليها خيار أسماء ( خيار الاستحقاق )  
وقال انه من جهة الخيارات الا ان ( المحلة ) لم تحت عنه وان كثيراً  
من ( الحكم ) يقع في المشكلات العظيمة في دعاوي الاستحقاق  
واقانون المدني الفرنسي بحث عن الاستحقاق مواد كثيرة ، وفسره  
بما ملخصه - :

« ان المشتري اذا اشترى شيئاً وقبل قبضه ادعاه آخر بالاستحقاق  
كلا او ضمناً وسطه كدابة ضبط بصفها اودائنين وسطا احدهما ولم يجر  
البيع امسح البيع في القدر المستحق ونحوه المشتري مع عدم علمه بين  
المسح في الـ في اوقوله ستة من الثمن ، انتهى

وقد ذكر فقهاء هذه الصورة في باب ( من باع مائلك ومائلك )  
وان المالك اذا اجار وقد تعميم المصولي لمثل هذا البيع ثم القيد ولا  
خيار للمشتري وان لم يجر اوقلنا بان احذرنا لا نتخذي صح البيع فيما يملك  
فقط وبطل من اصله في غيره الا انه ينسح ويكون للمشتري خيار بين  
الامضاء في الباقي وبين الفسخ فيه ، وهذا هو خيار تعص الصفقة بعينه  
والقضية فرع من فروعه ، وليس هو خيار مستقل برأيه ، أما ما عرمة  
المشتري على تقدير قبض الدين الغير مملوكة للماع وتصرفاته فيها من  
غرم وبث ، ونحو ذلك فقد ذكرها احكامها تفصيلاً في باب ( المقبوض  
بالقيد الماسد ) وجعلوا ضمانها على البائع ان كان المشتري جاهلاً والبائع



عالمًا ، وإن كنا جاهلين أو المشتري عالمًا والبايع جاهلاً فاضمان على المشتري وإذا كان مغروراً من اخني رجح على من عره ، الى تحقيقات كثيرة . ومباحث واسعة ، طولا وعرضا .

ثم استدرك على ( المحلة ) بخيار آخر سماه ( خيار الخيانة ) وهو ما اذا طهرت خيانة الباع في البيع بالمراجحة فالمشتري الخيار ان شاء ترك المبيع وإن شاء فله بجميع الثمن المسمى ، اهـ

ولارب انك تطالب بدليل هذا الخيار فلا تجد وتلجأ الى القاعدة من صحة العقود ولومه بمقدار الثمن الواقعي وتسقط الزيادة التي انت من الخيانة اللهم الا ان تثبت باذبال خيار الشرط وتقول ان الشرط كان بينهما ذلك وقد حاله الباع فيتخير المشتري .

اذا فهو من فروع خيار الشرط لاحكام مستقل ، ومثل ذلك الكلام في بيع التولية لوجان في بيان مقدار الثمن فاعرف هذا وتدره جيداً

### ( الفدلكة )

ان المتحصل من خيارات ( المحلة ) المتأصلة خمسة .

- ١ - خيار الشرط .
- ٢ - خيار الوصف ، ان لم ترجعه الى الشرط على بعض الوحوه .
- ٣ - خيار الرؤية .
- ٤ - خيار العيب .
- ٥ - خيار الغبن واصفنا الى هذه الأربعة ثلاثة أشرنا اليها باختصار

٦ - خيار المجلس .

٧ - خيار الحيوان .

٨ - خيار الشجر .

وعليها اقصر اكثر ارباب المتون من فقهاء بدون خيار الوصف  
وفي (شرايع المحقق) ذكر خمسة ، وافرديت في فصل مفردة ، وذكر  
عدة خيارات في تصانيف ارباب البيوع وانواعه ، ان الشهيد ودر من سره  
في (الامعة) وذكر اربعة عشر - السعة المفردة وراف ايها السعة  
١ - خيار الاشتراط .

٢ - خيار ما بعد ليومه .

٣ - خيار الشرارة .

٤ - خيار بعض الصدقة .

٥ - خيار التمليس .

٦ - خيار التدليس .

٧ - خيار بغير التسليم ، فبالبيع وهو قادر على التسليم ثم بعد  
بعد العقد قبل انقضاء كل احدى العدا او شرحت الله

ومنه ما اعطاه الله لم فيه عد الاحل فان المشتري - كما سيأتي - شاء  
الله - بحجر بين المصح واسترجاع المصد (ثي المسمى) وبين الامص  
واحد اقمه

ويمكن ارجاع مص هذه الاربعة عشر الى مص يتكلف كما انه  
هيت خيارات كثيرة يذكرها انتهاء في حلال انواع البيع وبحوثه ولم

يذكروا شيئاً منها في الفصل الذي عقده لتعداد الخيارات .

« منها » باب السلم .

و « منها » باب المراجعة - لو بان ان البائع اجبر بما راد على الثمن او لم يجبر بالاحل فان المشتري يحير بين المسح وبين الامضاء بالثمن الواقعي او مع الاجل وقد عرفت ما فيه .

و « منها » خيار الورثة - اذا باع مورثهم اكثر من الثلث باقل من ثمن المثل فانهم يحIRON بعد موته بين الاجارة والمسح فيما راد على الثلث وكذا العراء فيما لو استوعبت الديون للركة ونحو ذلك ، والاصناف انها خيارات اصيلة ولكنها خاصة بموردها لا تمتدى بخلاف مثل خيار المجلس والشرط واضرابها الكثيرة الموارد الجارية في اكثر البيوع ، ولذا لم يذكروها الا في موردتها الخاص .

## خاتمة

### « ابواب الخيارات »

قد جرت طريقة فقهاؤنا في الغالب بعد استيعاء البحث في كل نوع من انواع الخيارات ان يذكروا احكام الخيار من وجهة عامة لا تختص بخيار دون خيار ، وقد اعلمت ( المجلة ) هذا البحث مع انه من اهم مباحث الخيار وافصح ابواب اليم في المجال ، لدقة الطر فيه وسعة الخيال وقد تقدم ذكر جملة من احكام الخيار استطراداً في الفصول الساتة

على سبيل الإيجاز ، مثل - ان (التلف في رمن الخيار ممن لاجبار له )  
وعرفت ان المقنن من هذه القاعدة لا تمضى الى اكثر من الخيارات  
الزمانية الامتدادية بطلبها كخيار المجلس واللائحة الحيوان وخيار الشرط  
اما مثل خيار العبر والعمب والرؤفة ، سيما على القول بضرورة هذه  
الخيارات ، فالدعوة لا تتمشى فيها ، ولو علم المشتري بالعيب او الغش  
مثلا فان وسع وتلفت العيب فهي من ممل الدافع بالفسخ طبقا لاما معاهدة  
وان امضى اذ لم يعمل بخياره فمقط كانت التلف عليه لا على الدافع  
لضرورة البيع لازما وهكذا .

من لو ثبت احس في المشتري ثم طهرته كان معونا فيها او معيبة لم  
يسقط خياره ولا جازا له . ان كان هو المتعيب او التمس معيبا ، اما  
التلف بعد انقضاء طهره ان الشبهة او الاندق على انه لا يسقط الخيار  
وان امضى كان له تلف منه واستقرت منكية الباع للمضى .

هذا من بعض ما تقدم ذكره من احكام اجيز محصرا  
وومنها ، ايضا ان العذر بعد تكرار بيع ان كل جيب هو  
موروث لانه حق مالي فينتقل الى الورثة فبذلك ( ما تركت بيت ) ،  
حلافا ( الدخلة ) في اكثر الخيارات نوعا لبعضهم . المداهب وعلى  
كل فلا اشكال في الارتبى الخلة . اما الاشكال في كيفية اربهم  
وهي قضية لا نحو من غموض وصعوبة الاحتمال والاقوال في ذلك  
تتصور في ثلاث صور .

الاولى - ان يكون لكل وارث خيار مستقل في الكل كورثه

ولو أجازوا جميعاً وفسخ واحد من الورثة مضي المصحح على الجميع في الكل نظير حد قذف الجماعة الذي لو عصى الجميع الا واحد كان له استيفاء تمام الحد وبدعي القاتل بهذا أنه هو طاهر القاعدة المتقدمة للاستفادة من النبوي ولا يجري ذلك في مثل لعدم تعقل تعدد الملكية على مال واحد بخلاف الحق .

الثانية - استحقاق كل واحد خياراً مستقلاً ولكن في نصيبه فقط ولو احتلوا في المصحح والاحارة بعد عمل كل واحد في نصيبه وبأنه حينئذ خيار تيمض الصفقة لمن عليه الخيار نظير ما لو اشترى اثنان مبيعاً لهما خيار فيه فأجاز أحدهما وفسخ الآخر ،

الثالثة - استحقاق مجموع الورثة لمجموع الخيار فليس لكل واحد منهم ان يجبر لافي الكل ولا في نصيبه بل اللزم على لكل ان يتفقوا اما على المصحح او الاحارة لأنه حق واحد انتقل اليهم ولا قبل التفرقة كالدل فلا يخص من حمله تلك الكمية وأقرب الوجوه الوسط ثم الاحير واماها الأول .

وهناك تصورات أخرى بعيدة هي الى الخيل قرب منها الى الحقيقة ولا ينسجم المحل لاكثر من هذا ، ومن السائل الطرية التي فيها عميق التحقيق في هذا البحث ارث الزوجة للخيار فيما يحرم من ارثه عندما كالاراضي والمقارن ولنا فيه رسالة مفردة فريدة في بابها ، ولو كان الخيار لاجني فمات قبل انتقال الى وارثه - عموم الدليل - وإطلاقه يقتضيه والأعتبار لا يساعد عليه ، وبكفي الشك في التوقف والاقتصار على المتيقن وهكذا

الكلام في العبد وأن خياره لمولاه أو لنفسه ،

ومن أحكام الخيار التي تقدم ذكرها - سقوطه بالتصرف وكالت  
 للمحوظ هناك أن التصرف مستط والذي ينبغي أن يضاف إليه ها أن  
 التصرف كما يكون مسقطاً فيصير اجارة للبيم كذلك قد يكون مسقطاً له  
 وقد ذكره اؤنارمي الله عنهم أن تصرف دي الخيار فيما اسفل عنه  
 مسح وفيما انتقل اليه اجارة ولكن كما ان التصرف لا يكون مسقطاً  
 للخيار واجازة الا اذا كان دالاً على الرضا كما يستعاد من بعض ادته  
 كالصحيحة التي يقول فيها : فان احدث المشتري فيما اشترى حدثاً فل  
 الثلاثة فذاك رصاً ، ولا شرط له - اي لا جبر له - وكذلك يرم  
 تقييد التصرف المحمول مسقطاً بما اذا كان قد قصد به المسح و كان له  
 ظهور فيه لاطلقاً ، وللزام اناطة المسح بالتصرف الدال عليه كانه  
 الاجارة بالتصرف الدال على الرضا ضرورة ان التصرف في ماله المستقل  
 عنه قد يقع على وجوه شتى غير قصد المسح واسترداد الملكية ، ثم ان بعض  
 الاعلام استشكل في ان المسح هل يحصل بنفس التصرف فيكون مسقطاً  
 بذاته او هو كاشف عن حصول السبب فيه وذكر ان كلمات بعض  
 الاصحاب بظهر منها الاول ومن آخر بظهر الثاني

و « أقول » التحقيق عندنا أنه لا هذا ولذا لا سبب مستقل ولا كاشف  
 صرف بل هو جزء السبب فمسح نظير العقد مع القصد في تأثير النقل  
 والملكية ومآثر الصيغ الشرعية. فالتصرف مع قصد المسح هو المآثر في  
 تحقق المسح شرعاً بل وعرفاً لا القصد وحده ولا التصرف وحده

وكلمات الاصحاب لا تأتي من ذلك وأنه مع القصد سبب تام لحل العقد كما في سائر المقدمات من عقود واقاعات ، وعليه فهذا البحث مستدرك بحملته ، فليتدبر .

وعليه فوباء ما نقل عنه اورهن او اوقف تكون تلك الصيع ذات أثرين هما : - . وفي ، وتغيبك عقدي جديد ، وتوهم الدور لأنها موقوفة على الملك وهو لا يحصل الا بعد المسح الذي لا يحصل الا بها . و « عبارة حتى » اسم موقوف على ملك . وملكه موقوف على بيعه الذي به تحقق عود ملكه الى لان به يحصل المسح حسب الفرض مدفوع به من قبل ما قبل ( دور معينة ) ويكفي في صحة البيع حصول الملكية معه . به أنه يملكه اولاً ثم يملكه ( بالتشديد ) ثانياً وبنزول الثاني على الاول ترتب المبيع على علته لتحديد زماناً ، وتقدم احدهما على الآخر دية ، وقد اثير بعض نقصاً من هذا الحدود بان قصد المسح الذي بعده تصرف ببيع وبحو محو للمسح ودخوله في ملكه واقفاً فيصم السم وهو وجبه اصلاً وان كان الاول اوجه وعليه ينتق سائر التصرفات من وطى او اكل او سم او هبة او غير ذلك ، وهو عوا على هذا مالم ياع عدا تجاربه ثم قال اعتقهما فهل هو احارة ان قدمنا عتق الحاربة اوفسحاً ان قدمنا عتق العدة ، وبناءً على ما ذهبوا اليه من ان المسح مقدم على الاحارة يقدم الثاني ويلغو الاول ولكنه محل نظر ، فليتأمل .

« ومن أحكام الحير » عند الاصحاب التي لم يتقدم لها ذكر - عدم جواز تصرف غير ذي الخيار تصرفاً يمنع من استرداد العين لو تحقق

الصحيح فقد قال الأكثر أن خيار الباع يجمع المشتري من التصرفات المباحة  
ونكح في ( شرائع المحقق ) رضي الله عنه مانعه

« ويصح الرهن في رهن الخيار سواء كان للثمن أو لمشتري أو لمالك  
لأنه قال المبيع بنفس العقد على الاشبه » اهـ

ومعلوم أنه إذا صح الرهن صح البيع ويبرر من تصرفات المالك  
الملاك ، واضطرت لها كبات الاسلام ، ومن قائل بعدم صحة الرهن  
بالخيار مطلقاً ، ومصل بين العنق الذي لا يمكن رده لأن الخيار  
رفقاً وبين سيرة من التصرفات التي يمكن ردها كالمبيع ونحوه ، يمكن  
وصحه لوضوح المالك الاول فيفسح ثانياً بفسحه ، وهو من كل  
فريق لما ذهب اليه بحجة قوية ورددها الآخر كدلت ، وهو من كل حال في  
محل

وهذا باب التحقيق ، في هذا الباب وما يدير اليه من الاشياء  
الخيارات الأصلية كالحيوان والمحاس ونحوه من المعاملات الشرعية  
أصلها على ما عرفت مكرراً من أن العقد الخياري مؤثر في ملكة وعقد  
به النقل والانتقال كالعقد اللزومي لا فرق بينهما إلا في إمكان ردها وإعادة  
الملكية السابقة ولازم تحقق الملكية المطلقة به حرمان قاعدة التسلط فيه  
أن تصرف في ملكه كيف شاء ولا وجه لما عرفت من التصرف الانتقائي  
حق صاحب الخيار باسترداد العين فيكون حقه ما يضمن نقلها إلى امير أو  
جعلها بحيث لا يمكن استردادها كالتوقف والعنق ونحوهما وليس هو  
باضعف من حق الرهن المانع من التصرف ، وهذا الحق وإن كان



مما لا محال لدفعه ولكن اقتضائه النفع من التصرف ممنوع فانه لا يقتضي  
أكثر من رد العين ان كانت موحودة ورد بدلها ان كانت ناعمة او  
بحكم الناعمة ، ومحور القضية يدور على ان العقد الخياري أثره للملكية  
المطلقة ، والساطة الناعمة او الملكية المبنية وساء على مالائغي الريب فيه  
من الاول فان الملكية الحاصلة بهذا العقد لا تصور فيها من حيث ذاتها  
ولا نقص اصلا ولا تنزق عن احتياها الا بما كان اقتضاها ورفعها وهي هي  
تلك الملكية بحقيقتها اذ لا مضاء لاحتمال عدم صحة بعض التصرفات  
منها فهو يتصرف بمقتضى ملكيته كيف شاء وصاحب الخيار حقه محفوظ  
بعمله متى شاء فان كانت العين موحودة احدهم والا احد المثل او القيمة  
كما لو كانت ناعمة حقيقة ، وهذا هو مقتضى التوفيق بين الادلة والجمع  
بين الحقوق ،

هذا في الخيارات الاسمية التي لا تنقيد في أدائها ، اما غيرها من  
الخيارات الجمعية كجبر شرط فعهاده غير ذلك فمرار فان اشترط  
الناظم ان يكون له الخيار في الوقت المعين معناه انه يرد استقاء العين  
حتى يسرحها فكأنه شرط صمما انقضاء العين حتى يسترده ، وهذا  
العمى وان كان ملحوظا في جميع الخيارات ولكنه فيها شبه بالحكمة ، وهي  
خيار الشرط يشبه ان يكون علقه وفيدا ، فلا يصح للمشتري ان يلف العين  
باحتياها ومع الناعم من حقه في رد ذات العين الذي هو متعلق عرضه  
لا البديل من المثل او القيمة بخلاف تلك الخيارات الاسمية التي جعلها  
اشارع قائم لا تبدل على اكثر من ان له انفسح وحل العقد ، اما ان العين يلزم

عليه اعاؤها اولا يلزم فلا تعرض فيها لذلك أصلا فيبقى على القاعدة وهي كما عرفت ، ومقتضى صحة التصرفات من بيع وبحوه ان تكون واقعة على طبيعتها من اذروم فلو فسخ البيع الاول لا يفسخ ابيع الثاني بل يرجع الفاسخ ( كما عرفت ) الى المثل او القيمة ، وما يقال من ان العقد الثاني قد قام على المعد الاول فادا انهار فسخ صاحب الخيار اهدم الثاني لانهدام اساسه مدفوع بانه ان اريد انقاؤه على استمرار ملكية الاول فهو ممنوع ، وان كان المراد انقاؤه على ملكته في الحقة ولو حين البيع فهو حاصل .

ولا يسارة احل ، ان البيع الثاني وقع صحيحا بملكية النائم ولا يفدح انحلال العقد بمذالك اندي لا يؤثر في التصرفات السابقة لانها وقعت جامعة مائة من موجب كامل في محل قابل وحفظا لحق الخيار يكون اثر فسخه أحد الدل واد اثار البيع بل ما هو اشد منه من الوقف والعتق وبحوه ، فالاولى حوار مثل الاحارة والعاربة وبحوها مطلقا .  
والكن في عروة السيد الاستاذ قدس سره -

لا يجوز للمشتري بيع الخيار بشرط رد الثمن للنائم ان يؤثر البيع اريد من مدة الخيار للبائع ولا في مدة الخيار من دون اشتراط الخيار حتى اذا فسخ البائع يمكنه ان يفسخ الاحارة وذلك لأن اشتراط الخيار من النائم في قوة اشتراط ابقاء المبيع على حاله حتى يمكنه الفسخ فلا يجوز تصرف باقي ذلك ، اه ، وفيه ما لا يخفى اذ أقصى ما هناك ان يقال بأنه موقوف على الاحارة لاعدم الحواز مطلقا . بل والتحقيق

حسبما عرفت الصحة مطلقاً غاية ان له المثل او القيمة لو فسخ كما  
لوانع ، فليتدبر .

نعم لو اشترط عليه ذلك أتجه المنع ولزم لوجوب الوفاء بالشروط  
(قائدة)

شروط الاسباب والوسائل سواء كانت إيجابية كشرط ان يبيع او يوقف  
يعتق ، او سلبية كشرط ان لا يبيع او لا يؤجر أو لا يهب يترتب عليها  
حكما ، تكليفي يعني لو خالف فعل حراماً ، ووضعي فهو خالف وقم باطلا  
ونخاف الشرط ههنا لوجوب خياراً اذ لا معنى للتحلف في السلبية لما  
عرفت من البطالان في المخالفة ، ولو امتنع عن الوفاء بالشروط الايجابية  
كما لو شرط عليه ان يوقف فلم يمل بحره الحكم الشرعي ، قال تعدر  
من كل وجه انما حازه كان له الخيار فاعرف ذلك وتدبره .

وه من احكام الخيار عد بعض فقهاً ولم يتقدم له ذكر - انه لا يجب  
على المائع تسليم المبيع ولا على المشتري تسليم الثمن مدة من الخيار ولو  
تبرع أحدهما بالتسليم لم يبطل خياره وله الاسترداد ولا يجبر الآخر على  
التسليم ، وقيل ليس له الاسترداد بعد الدفع الا اذا فسخ ، وقد يدعى  
الاجماع على أنه لا يجب على ذي الخيار التسليم ابتداء ، وبهذا قال أكثر  
فقهاء المذاهب او كلهم ، ولكن هذا الحكم مخالف لما مر عليك عبرة  
من تأثير العقد الخياري ملكية المشتري لمبيع وملكبة البائع للثمن وانتقال  
كل مال الى الآخر ومقتضى قاعدة السلطة ان يدفع كل واحد الى الآخر  
ماله الذي انتقل اليه سبباً مع اللطابة فكيف يجوز الكل منهما منع الآخر

عن ماله و ( الناصر مسلطون على أموالهم ) .

و « بالجملة » فهذا الحكم لادليل عليه بل الدليل على خلافه واضح والاجماع لم يتحققه .

ومن جميع ما نضدناه من مباحث الخيار وأنواعه وأحكامه ظهر لك ان التلف لا يسقط الخيار في جميع أنواعه ، ومن المعلوم ان المراد منه التلف بعد القبض اما التلف قبله فقد عرفت انه يوجب الافساح القهرى فيبرول موضوع الخيار فعدة ( كل مبهم . ) اما التلف بعد الاصل في زمن الخيار كتلف الحيوان بيد المشتري في اثلاثة فان حملنا معنى قاعدة (التلف ممن لا خيار له . . . ) كناية عن سلطة المشتري على البائع فسحقا وامضاء ولازم هداهاه خياره فان احوار استقر ملك البائع للمسمى وان فسح استرده وتلف المبيع من البائع فالتلف حينئذ لا يسقط الخيار وان حملنا معناها انه يفسح العقد ويدخل البائع في ملك البائع ويكلف من ماله لم يبق وجه ابقاء الخيار بل يكون نظير التلف قبل القبض .

و « القصارى » ان هذا مبني على ما ذكرناه في أول الخيار من انه ان كان سلطة على العقد فالتلف لا يرفعه وان كان سلطة على استرداد العين فلا معنى لبقائه بعد تلفها الا بتكلف بمبدع عن الذوق والاعتبار بل وعن الادلة .

نعم حتى لو قلنا بأنه ساطنة على العقد يمكن دعوى كون التلف يسقط الخيار في الموارد التي علم ان المراد من تشريع الخيار رفع ضرر الصبر على العين كما في خيار العيب ولو تلفت ارتفعت حكمة تشريعه ولم يبق

وحه للخيار لعدم امكان الرد ولذا ذهبن الارش هناك او لاسالك  
محاماً . والفسخ وان امكن على ان يكون اثره المطالبة بالمثل او القيمة  
ولكنه خلاف نص الادلة التي اناطت الرد بقيام العين ومع التلف فبين  
قيام العين حتى ترد لذا انحصرت القضية بالارش وفي العين يرد التذوت  
اما خيار الشرط او خيار رد الثمن فظاهر هذين الخيارين استناؤهما على  
ان رد الثمن انما هو لاسترد نفس العين فهو منقول بردها دائماً فادامتمتع  
ردها سقط الخيار طعناً ، فتلخص ان الخيارات تختلف مع التلف بعضها  
يثبت معه وبعضها يسقط فلا بد من التأمل في كل مورد بخصوصه . وبقول  
مطلق ان الخيار ان كان هو الرد فهو ساقط بالتلف طعناً وقطعاً . وان  
كان عبارة عن الفسخ فان كانت العين موحودة احدها والا فببديل  
وعليه فلا يسقط نوع من انواعه بالتلف الا ما قام عليه الدليل كما في خيار  
العيب ونحوه .

وه من احكام الخيار ايضاً مما لم يدكر ، انه لو فسخ ذو الخيار فالعين  
التي في يده حسب العرص قد دخلت في ملك الآخر كما ان ما في يد  
الآخر قد رجع الى ملكه فعادة اليد تقتضي صيان كل منهما العين التي  
في يده للآخر وليس هنا استيمان ونحوه حتى يسقط الضمان فلوقتضي  
موحود والماتم مقودي حق كل واحد منهما على صاحبه وسيان آخر ان العين  
في يد كل منهما كانت مضمونة قبل الفسخ بالمسمى ولما بطل للمسمى بالفسخ  
الحادث ولم يك اثبات لاما لكي ولا شرعي لا قبل الفسخ ولا بعده فلا محالة  
يسقط الضمان الى البديل الواقعي وهو المثل او القيمة .

ولكنف بهذه اشدرات من مسح الخيارات فقد التفتنا الى  
عائس تلك المهادن المطمورة في كتب الاصحاب لمعمورة بتعقيد البيان  
وعدم افادة التعبير ، واحادة تحرير ، شوماها لك محمد الله تعالى  
كالودية الصفيحة المرصعة باللاتي " لاصعة ، من اراى لسكر ، والتحقيق  
طريف ، امتداع من مانع اوجدان ، ومنايح ابرهن . ونعم السجل  
المتعم ، والملة لله وحده .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وله الحمد

( يا أيُّها السَّاحِرُ انْجِرْ من اسْتَأْخَرْتُ القَوِيَّ الأَمِينُ )

## الكتاب الثاني

في الاجارات



« ويشتمل على مقدمة وثمانية أبواب »





## المقدمة

« في الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالاجارة »

( مادة ٤٠٤ ) الاحرة والكراء بدل المنفعة ، والايجار هو الاعطاء  
ياكراء ، والاستيجار الاحد بالكراء .

أصل هذه الادة الاحر الذي يهر في اللة - بحزاء العمل - وهو  
صاهر في العمل الذي يكون حراء للعمل ، ثم اتسع فشمّل المال الذي يقع  
عوض العمل ، ثم اتسع فتناول عوض المنفعة - أي منافع الاعيان -  
وسلب استعماله واستعمال مشتقاته من المريد كآجر والمجرد كآجر  
وبجار واجارة في المعنى العرفي المقتض من ذلك المعنى القنوي فصار  
يستعمل حتى تعين في لسان الشرع والمنشوعة في العقد الذي هو عليك  
المنفعة بالمعوض المعلوم كما هو المعروف من تعريها عند الامامية وسائر  
فقهائ المذاهب وتستعمل الاجارة تارة اسماً بمعنى الاحرة واخرى مصدر  
بمعنى الايجار او مصدر ( احر ) المجرد مطلقاً او ( آجر ) المزيد وعلى  
كل فالاقرب ان المراد من قولهم ( كتاب الاجارة ) والاحارات  
ونحوها هو الايجار وما يتحقق به هذه المعاملة شرعاً وبيان احكامها  
والاجرة والكراء وان اتحد في كونها بدل المنفعة ولكن شاع وعلم

استعمال الكراء في بدل منفعة الدواب والأحرة في غيرها فيقال : كريت الدابة واكثرينها ، كما يقال آحرتها واستأحرتها ، واستأحرت الدار والعبد ، ولا يقال : كريت الدار ، إلا نادراً .

ولأهمية في كل هذا إنما المهم تعريف الاجارة شرعاً تعريفاً مطابق الحقيقة أو بقاربها ، وقد عرفت أن ( المحلة ) مادة ( ٤٠٥ ) الاحارة في اللغة بمعنى الاحرة وقد استعملت في معنى الابحار ايضاً وفي اصطلاح الفقهاء بمعنى بيع المنة المعلومة في مقابلة عوض معلوم .

استعمال البيع في تعريف الاحارة يشبه ان يكون من قبيل تعريف الشيء بصدده فان البيع محقق بفعل الاعيان والاحارة بفعل المدوم وهما متباينان . مهوماً ومصادفاً وكن اللارم أنت قال هي تملك المنة المعلومة بعوض معلوم كما هو التعريف الشائع عند الاكثر فان التمليك جنس وباضافته الى المنفعة خرج البيع وغيره من العقود الباقلة كالصلح والهبة مما يحصل به تملك الاعيان ، مع ينفذ في طرده بشموله للصلح على المنعة وحده المنافع هذه معوضة ، والعارية الموصية كما قيل والجميع مدفوع بان حقيقة الصلح التسالم وهو يقع على المعاوضة وعلى غيرها وحقيقة الهبة تقوم بالمجانبة والعوض ليس للعين الموهوبة بل لذات الهبة والعارية اذا دخلها عوض كانت اجارة في الجوهر سواء سميتهما عارية او اجارة او غيرهما ، فان الاجارة والعارية يشتركان في أنهما تسليط على المنفعة فان كان عوض كان اجارة وان كان مجاناً كان عارية فالاجارة والعارية في المنافع كالبيع والهبة في الاعيان بل

التحقيق ان العبرة لا عليك فيها ولا سيطر اصلا لاعلى العين ولا على  
المتعة بل هي إباحة الانتماع لا عليك المتعة ولذا لا يستطيع المستعير نقلها  
الى الغير بمقد أو غيره ، ومن هنا يفسد الاشكال في عده من العقود  
ولا تخدج الى ايجاب وقول بل هي بالاقاع شبه واب شاع عدهم  
درجها في العقود .

أما الاحرة فهي وان كانت حسب الشايع عند الفقهاء عبارة عن نيك  
لمسعة بعوض ولكم بالطر الادق سلطة على العين من حيث ملكية  
مافها فهي ايضا من مقولة المالك والحدة ان أريد من الاجارة  
الاثر الحاصل والنتيجة والمعية وان أريد بها السب والوسيلة فهي العقد  
الذي يشؤ به التسليط على العين باعتبار ملكية مافها وهذا هو اراد  
من قول الفقهاء ( كتاب الاحرة ) و ( كتاب البيع ) ونحوها . وعيه  
فركان الاحرة ثلاثة - العوضان المفقدان المقدسه فبدم البحث عن  
كل واحد منها وشرائطه وأحكامه وأحكام الاحرة .

امام ذكر في ( المجلة ) في مقدمة الاجارة المشتملة على الاصطلاحات  
الفقهية فيها فهي مستدركة لاحاجة الى شيء منها ضرورة أنه مامن عربي  
عربي اولصين الا وهو يعرف المستأجر ( بالكسر ) والمستأجر ( بالفتح )  
والمأجور والاحير والاجرة ومحل الاستغلال أي الموضع المعد للإيجار  
من غيره والمسترضع هو من استأجر مطلقاً للرضاعة . فكل هذه المواد  
واضحات وتوصيح الواضع من البحث فيلزم لو حررت ( المجلة ) وقحت  
حذف كل ما هو من هذا القبيل لذا لم نذكرها .

## الباب الاول

وفي الضوابط العمومية :

( مادة ٢٣٠ ) المذهب نفسه في الاحارة هو المنفعة .

لا يخفى ما في هذا التعبير من المصباح بل الخلل فان عقد الاحارة يتساقط على اثنين ولكن باعتبار المنفعة لا على المنفعة مباشرة ونقول : آخرتك المذابة ولا نقول : احذرك انفعك، ولو قلت : ملكك المنفعة ، فاشهور وان كان يظهر منه الصحة ولكن صحته ابناءة لا يخلو من نظر فاس حقيقة الاجارة تسليط على اثنين باثر المنفعة وان فاسا بصحته فهو عقد نفسه .

وتحرير البحث هنا ما ظهر الدقيق وهو على بيان امرين مهمين .  
الاول : منافع الاعيان من غير اواناس او حواس قبل العمل او الاستعمال معدومة في الخارج بالضرورة ، ومعدوم لا يصلح للعقد عليه اصالة وان امكن تمعا ولكن المنافع مطلقا وان كانت معدومة حقيقة ولكن لها باعتبار العقلاء نحو من الوجود قائم بوجود الاعيان قيام المطروف بالظرف والحال في الحل يعني قيام شيء في شيء وان كان

واقع امرها أنها قيام شيء بشي' يعني قيام الصفة بالموصوف والعرض  
بالمعروض ولكن العرف قد يراد به عظام مكرر انها موجودات منفصلة  
مع الاعيان اوفي الاعيان فيصح بهذا الاعتبار لحاطها مستقلة وابتاع العقد  
عليها مباشرة تملك او وصيه او صدقة وهذه المعاني لا ربط لها بالاجارة  
انما الاحارة لحط المدفع باحد الوحيين الاولين التي تلحظ بها المدفع  
قائمة بالعين قيام عروض او قيام حلول وهذا للحاظ بوقعون العقد على  
العين باعتبار تلك الشئون القائمة بها ، وقد عرفت ان هذه الشئون  
والمدافع هي للقومة لمالية العين ولكن تارة تنذكر في العين فيجري العقد  
على العين مطلقة منسلة وخرى على العين مقيسدة محصلة ، فالاول هو  
البيع والثاني هو الاحارة ، ويلحق بالاول وان لم يكن من صميمه وحقيقته  
تمليك العين ، والثاني كذلك تملك الممنعة .

ومن هنا يظهر لك التسامح في تعريفهم الاجارة بانها تملك  
المنفعة والحال في ( المحنة ) ان المقود عليه في الاحارة هو المنفعة ، بل  
لمقود عليه في البيع والاحارة شيء واحد وهو العين ليس الا ، ولكن  
للحاط ولا اعتبار مختلف وهذه المعاني ارتكابة عدد العقلاء وان كان  
لا يحسن تحليلها وتمكيك عدصرها الا اذا وابت ويفعل الكثير عنها  
والله ولي التوفيق للجميع .

الثاني - لا يذهب بك الوهم كما توهم جماعة ان المراد بالمنفعة هنا  
مخصوص المعاني التي لا عين لها في الخارج من لا راص المفولية كسكنى  
الدار ولبس الثوب وعمل الخياطة بل المنفعة نعم حتى الاعين اذا كانت

نماء لا عيات أخرى مثل الشاة وصوفها وقمرة لمخل والاشجار بل  
وشمل ساج الاعنام واولادها فيصبح ن توح الدابة والشاة باعتبار  
جميع نمائاتها حتى اولادها وتؤخره الحيل باعتبار كل منفعة فيه حتى  
النمر والسمف والكرب ولا يندج في ذلك القاعدة المشهورة في صاطة  
( ما يصح احارته ) انه ملائمتهاك عليه بالانتفاع به - او ما يمكن  
الانتفاع به مع نفاة عنه فمن جميع ذلك محمول فان الاحارة تعلقت  
بالشاة وانما وصوفها منافع لها وان كانت اعيانها ولا عر استهلاكها  
مع نفاة عين الشاة وهكذا الحيل والاشجار وانما لها

ومن هنا ظهر ضعف ما وضعه بعض شراح ( المحنة ) حيث قول -  
الاحارة الواقعة على الخوص لا صطيد اسمها كما واحد مائه وعلى الحرش  
لقطع اشجاره او لرعي الاعنام فيه او على الاشجار لاحد ندمها . . .  
والاعنام لاحد صوفها والافار لاحد حلبها - باطلة - بل الحق كما  
عرفت انها جميعاً صحيحة ولا تزال السيرة حارية على احارة الارض  
لرعي الاعنام في سنها وعشها ( شاة مرتم ) وكأنه يوم ان المذمة مختصة  
بالاعراض التي لا وجود لها في الخدرج الا في موضوعاتها ولم يعرف ان  
منفعة كل شيء محسوسة .

( مادة : ٢٢١ ) الاحارة باعتبار العقود عليه على نوعين ( النوع الاول )  
الوارد على منافع الاعيان وبها للشيء المؤخر عين المأخوذ وتنقسم الى  
ثلاثة اقسام ، الاول - احارة العقار ، الثاني - احارة العروض  
كالبجار الملبس والاواني ، الثالث - احارة الدواب ، ( الثاني )

عقد الاحارة على العمل ، وهنا يقال للمأجور أجير كاستئجار الخدمة والعملة واستئجار رباب الحرف والصائغ من هذا القبيل ، حيث ان اعطاء السلعة للحياط مثلا لينخط ثوبا يصير اجارة على العمل كما ان تقطيع الثوب على ان السلعة من الحياط استصاع .

سكى الدار وركوب الدابة كعمل الانسان من بناء اوجياكة او صياغة وغيرها وكسرة السنان ونحوها - كلها تدرج في المنفعة ويجمعها انها فوائد ايمان لاهلك العين باستهلاكها ويستعمل في عمل الانسان ان انه اجير وفي الدابة والدار مستأجرة ومأجورة وليس الاستصناع كما عرفت في مثل حياطة الثوب وتقطيعه الاحارة على عمل ، وكل عين يجوز ايجارها واستيجارها باعتبار فائدة تحصل منها مع بقائها ولا يخرج الا ما ينحصر اسبابه فائدة زول عبده كالأكولات والشروبات والزرع من حيث هو لامن حيث الارض وهكذا .

( ملاحظة ٢٢٢ ) الاجير على قسمين ، القسم الاول هو الاجير الخاص لدى مؤجره أى أن يعمل لاستأجره فقط كالخادم للموظف . والقسم الثاني هو الاجير المشترك الذي ليس بمقيد بشرط ان لا يعمل لغيره لاستأجره كالحمل والدلال والحياط والساعي .

هذا التقسيم غير عام ولا مستوعب والتقسيم الجامع العام في المقام ان الاحارة بجميع انواعها لعين من الايمان او الحيوان او انسان ، اما ان تكون شخصية او كلية . والشخصية اما ان تكون مشخصة من كل جهة او من جهة دون اخرى - فالاقسام ثلاثة - كلية . كما لو استأجرته

على خياطة كلي معص بالوصف او خياطة هذا الثوب المعين ، وهذا واسع  
 يدخل فيه اكثر الاحارات ومنه الأخير المشترك للدكتور في ( المجلة )  
 الذي لم قيد شرط ان لا يعمل لغير المستأجر كالحل والدلال والخياط  
 والساعف فاهم مأحورون على عمل كلي وهو خياطة الثوب واصلاح  
 الساعة مطلقاً من حيث المشر ومن حيث الوقت فلا يتابعه ان يكون  
 مستأجراً لمعتدين كما ان صاحب الزورق وامثاله مؤجر منه لا يصلح  
 الى المحل العلاني في رورقاً ولا يقدح تعدد الاحارة فان الاحارة وقعت  
 على كلي في الذمة ، والذمة واسمة لا تراحم فيما تشتمل عليه مهما تعدد  
 ( الثاني ) الشخص من جهة او حات محصورة لامن كل حة وهذه  
 ايضاً ممتعة بالكلي ، ولكن الكلي المقيد كالواستأجره على خياطة هذا  
 اثوب وانسكن بالحوالحاص او الوقت المعين ومهما تكررت القيود  
 وشروط لا يخرج عن كونها كلية .

( الثالث ) المشخصة من كل حة كالأستأجره على خياطة هذا  
 اثوب بمه في هذه الساعة المعينة او في اليوم المعين وامثال ذلك وهذه  
 هي الاجارة الشخصة التي لا محل فيها لتعدد ، والأخير هو الأخير  
 الخاص الذي لا يجوز ان يعمل لغيره في ذلك الوقت المعين وسيأتي  
 انشاء الله حكم الأخير الخاص لو خاف ما استؤجر عليه ، ومن هذا  
 نصيب المستأجر على الخدمة شهراً معيناً او سنة معينة او سنين هذه النسبة  
 الى عمل الاسار ونظيره بالنسبة الى الاعيان من عقار او حيوان فذلك  
 نارة تؤجره دابة او داراً موصوفة باوصاف معينة فيجب ان تدوم له



داراً بتلك الاوصاف تكون مصداقاً لتلك الكلي الذي وقعت احداثه عليه وبارة تؤخره هذه الدابة الممينة او الدار الممينة فهذه اجارة شخصه ولو آخرتها من غير تاييد وقعت باطله او فصولية موقوفة على اجارة المستأجر الأول لأنه ملك مافع هذه الدار الممينة ، فقد ظهر من كل هذا ان الصاطعة العامة والثامة هو انت الاجارة اما شخصية او كلية وماحتلامها تختلف الاحكام وليس المنار على الاجير الخاص او الاجير المشترك بل على نحو الاجارة وكيفيةها .

ومنه طهر ما في مادة ( ٤٢٢ ) الاجير على قسمين ، الاجير الخاص الذي استؤجر على ان يعمل لمستأجر فقط كالخادم الموطف الى آخر ما ذكره ، فان عدم حواجز عمله للعمير انما هو من جهة ان الاجارة شخصية وان يعمل بنفسه في اوفت المعبس ولو استأجره على حصول الخدمة وقصا حوائجه الممينة في العقد حار ان يقيم مقامه عاملاً وهو يعمل للعمير .

( مادة : ٤٢٣ ) كما حار ان يكون مستأجر الاجير الخاص شخصاً واحداً كذلك يجوز ان يكون الاشخاص المتعدة الذين هم في حكم شخص واحد مستأجرى اسير خاص . بناء على ان مستأجر اهل القرية رعيّاً على ان يكون مخصوصاً لهم بعقد واحد يكون رعي اجيراً خاصاً ولكن لو حذر ان يرعى دواب غيرهم كان الراعي جيراً مشتركاً .

لا معنى للتجوز هنا الا ان يكونوا قد استأجروه على حصول العمل الخاص وهو الرعي اما مبدأً ببشرته او مطلقاً فتكون الاجارة كلية وله ان يعمل للعمير امواله استأجروه على ان يحمل مدفعه هذا الشهر وانسة

مقصورة على رعي عثم كانت الاجارة شخصية ولا يجوز ان يرعى  
عم غيرهم بل ولا يجوز له اي عمل آخر

( مادة : ٤٢٤ ) الاجبر المشترك لا يستحق الاحرة الا بالعمل

من الواضح ان التسليم والتسلم لارمان في الاجارة كل واحد منهما في  
اليوم ولكن يمكن تخلفهما بحلا في البيع الذي هو معاوضة في الاعيان  
مخالفة في الاجارة التي هي تمليك على المدفع وهي بكونها تدريجية  
الحصول ومن الاعراض المعروفة لا يمكن التسليم وتسليم دفعة كالاين  
اذاً فلا بد ان يكون نحو التسليم والتسلم دور واحد وهو تسليم العين  
التي وقعت الاجارة على المدفع في دور التسليم بدلا من التسليم  
مناقم الدابة او الدار تسليم عينها السنوية في دور التسليم بدلا من  
وتسليم الاجرة على نحو النفاذ في البيع ودور التسليم لا بد ان يكون  
فنتسليمه ان يهيئ معدات العمل فيحضره او من جهة العمل  
وبذلك يتحقق التسليم ويستحق الاحرة ولكن حيث لا بد في باب  
اجارة الاعمال نظراً الى احتمال عروض الموانع من الاستمرار على العمل  
الى تمامه ان تدفع الاحرة بعد استكمال وحده ان يستنها عند انهي  
والشروع فان الشخص هنا كالعين هناك فكيف اذا سلم الدار المستأجرة  
يستحق الاجرة كذلك هنا اذا سلم منه او من المستأجر على العمل  
يستحق الاحرة ولا فرق في ذلك بين الاجبر المشترك او الخاص  
وعبارة ( المحلة ) في هذه المادة محلة لا يعلم هل المراد ان الاجبر المشترك  
لا يستحق الاحرة الا بالعمل اي بعد العمل او عند الشروع بالعمل ولكن

يظهر است مراد الاول من مة ثلثة . للاحر الخاص في ماده ( ٢٢٥ )  
الاحر الخاص يستحق الاحرة اذا كان في مدة الاحارة حاضراً للعمل  
ولا يشترط عمله بالفعل ولكن ليس له ان يتمتع عن العمل واذا امتنع  
فلا يستحق الاحرة .

و « التحقيق » ما اوضحناه لك من عدم الفرق بين الاحيرين من  
حيث اصل الاستحقاق بمنقضى العقد وان حرت العادة نظراً الى تلك  
الاحطة على الفرق بينهما فافهم ذلك وتدرره .

( ماده ٢٢٦ ) من استحق مفعة ممية بمقد الاجارة له ان يستوفي  
عينيها او ثمن او مادونها ولكن ليس له ان يستوفي ما فوقها مثلاً لو استأجر  
الحداد حوتاً على ان يعمل فيه صنعة الحدادة له ان يعمل فيه صنعة  
مساوية في المصرة لصنعة الحداد ولو استأجر داراً ليسكنها فله ان يصنع  
اشياء فيها ولكن ليس لمن استأجر حوتاً للطيارة ان يصنع فيه  
صنعة الحداد .

هذه المادة مشوشة غير وافية بايضاح المراد واعطاه الضابطة وكان  
يلزم ان نصم اليها المادة التي بعدها ( ٢٢٧ ) كل ما احتلف باختلاف  
المستعملين يعتبر فيه العيب مثلاً - لو استكرى احدانة لركوبه ليس له ان  
يركبها غيره .

وه محرر هذا البحث بيان بحلي به وجه الحقيقة  
انه يلزم في مقد الاحارة كما عرفت تعيين المفعة او العمل المستأجر  
عليه سحو تحسم به كل حصومة محتملة وراجع لكل عرر وحالة ولو

استأجر دابة - فكما يلزمه تعيين الزمن لركوبها والمسافة ومن ين والى  
 ابن كذلك يرمه ان يمين من الذي يركبها وهل هي شخصية فلا  
 يستوفيم الا هو او شخص معين ، وكيفية يملكها هو ويستوفيها هو او من  
 يشاء واذا كانت للحمل لالركوب - وجب عليه تعيين الوزن وحسن  
 المحمول من قطن او حديد او طء - وكذلك اذا استأجر حاوياً يرمه  
 ان يمين المهمة التي يراولها من حداثة او عتاة او سرده من المص - حتى  
 يحدد تأثيراتها على امقارات وعلى لاسه وهي لا تعدل التي منقروا  
 انتفيد والتعيب فان اوصح وقد في من امقد تعين وان شاق يمي  
 استأجر هذا الحاروب سنة معينة او هذه السنة ولم يذك ما شغل فيه  
 او استأجر هذه الدابة للحمل من (الحف) الى (المداد) او من اورد  
 والحسن فان كن هذا عرف يصرف اليه لامتلاق او فرة مقايمة او حامية  
 بدتي العمد عليها في تقييد تلك الجهات وتحدد لها ، تعينت وصارت بحكم  
 المذكور في العقد ، وان لم يكن عرف اشكل صحة العقد للجهة  
 والمر الذي مما متاراً للخصومة والنراع وتتمكث الاووع ، والكر  
 نوعيا صنعة او صفة فتجاورها فان ان يكون اتجاور الى صفة اخرى  
 تعبرها بالحقيقة كما لو عينا الحدادة فتحدورها الى الحدادة او استأجر  
 الدابة حمل وزنة من الخشب حمل عليها وربه من الشمر مثلاً فيهما  
 تفصيل يأتي بيانه وان تجاورها الى ما يعبرها بالكم فقط فاب راد كما  
 لو حمل عليها من الخشب وزنتين كان ضامماً ولصاحب الدابة الخيار  
 بين ان يسخ فياخذ اجرة المثل على الورتين وبين الامصاء ويتأخذ

أجرة المثل للورثة الثانية؛ وإن حمل عليها الاقتص كالوحد عليها نصف  
ورثة صحت وليس المستأجر المطالبة بأجرة الباقي لأنه قد فوته باختياره  
وقد طهر مما ذكرنا - أن من استأجر الخانوت لصعة من حدادة  
أو غيرها ليس له أن يشتغل فيه بصناعة مساوية للحدادة في المضرة أو زيادة  
عليها أو ناقصة منها، نعم لو كان الاختلاف في المعدار فقط فإن نقص  
صح ولا شيء وإن زاد فالخيار الذي عرفت، كما أن قول ( المجلة ) في  
مادة ( ٤٢٧ ) لو استأجر أحد لركوبه دابة ليس له أن يركبها غيره،  
إما يتم في الإحارة الخاصة الشخصية لا مطلقاً ومنه يستنبط الخلل أيضاً في  
مادة ( ٤٢٨ ) كل ما لم يختلف باختلاف المستعملين فالنقيض فيه لغو،  
مثلاً - لو استأجر أحد داراً على أن يسكنها له أن يسكن غيره فيها.

قال المالك إذا اشترط أن يسكنها المستأجر أما وحده أو مع عياله  
ولاسكن غيره فيها لزم الشرط وصح التقييد سواء كان يختلف  
باختلاف المستعملين أم لا وأدلة الشروط عامة، ولو حالف كن للمالك  
الخيار بين المسح ورد المسمى وأحد أجرة المثل وبين الامتصاء والمطالبة  
بالرند - أن كان ثمة ريادة - نعم في الإحارة الكلية التي يملك فيها  
معدة الدار المطعنة لا المفعة الخاصة لأمام من أن يسكنها من يشاء  
ولكن بالمقدار المتعارف أيضاً بالنسبة إلى ما تتحمله تلك الدار، فقول  
( المجلة ) أن مالا محتام - فالنقيض فيه لغو - على إطلاقه غير صحيح  
( مادة : - ٤٢٩ ) يجوز للمالك أن يؤجر حصته الشائعة من الدار  
المشتركة لشريكه أن كانت قابضة للقسمة أو لم تكن، وليس له أن

وآخرها لغيره ولكن بعد المباشرة فان وحر نوته للغير

وهو تحرر المعت في احارة المشترك أي المشاع - ان اشاع ان  
 آخر الشريك كان حصتها ثالث او آخر احدهما على الآخر فلا اشكال  
 وان آخر كل واحد منهما حصته لآخر فان كان المشاع ينقسم للمستأجرين  
 فلا اشكال ايضا في صحة الاحارتين وانما هما معا ولا تراحم وان  
 كل لا يقع من امكن قسمته ولا ضرر بحجران عليها او بتقيدان على  
 الاحرة لاحدهما وقسمه الاحرة بينهما وان كل في قسمته ضرر فمات  
 على الاحرة الواحدة ايضا واطال الاخرى او بحجر الحاكم  
 المستأجرين على المباشرة ارمية فانه يوفى الشريك والمستأجران على  
 شيء من ذلك آخر الحكم الشريك على أحد الامر من بيع اشاع  
 في ثالث او شراء احدهما حصه لآخر ، ولكن هذا أحد ابرار ازانة  
 الشيوع الشاع في المحركة الرسمية في هذه الصورة وهو الامر الواقع  
 الذي لا يحمي فيه في مثل هذه الخصومات ويطرد في كل ما لا يمكن  
 قسمته من مثل الرعي والطيحونة وميكنة الماء وميكنة الخبابة وأمثلة  
 وما ذكر عرفت القدر في قول ( المحلة ) وليس له - أي الشريك -  
 ان وحر حصته لغير شريكه ، فانه لا مانع من ان يحجر الشريك حصته لمن  
 شاء قاعدة ( الناس مسطون ، ، ، ) - منه ان كلا من الشريكين  
 لو آخر لآخر في مثل المستأجرين حل له للكين لا يتصرف احدهما  
 بالمشاع إلا برضا الآخر فان اتفق عدلك وان احتلما وتشاحق فبرأ  
 ما ذكرنا من المباشرة أو باطل إحدى الاحارتين أو ازالة الشيوع باصالح الحكم

## على اختلاف الصور

هذا كاهن في احارة الشريكين معا او اجارة احدهما الآخر ، واما اجارة احدهما فقط لاجنبي ولا يحلو اما ان يؤجر حصته من المشاع فقط أو يؤجر تمام المشاع في الصورة الاولى يقوم المستأجر مقام المالك الشريك عاماً فيما انتفع بهما بالعين معا او المأبأة او امانة الشيوخ او القسمة على اختلاف أنحاء العين المشاعة حسبما أشرنا له ، وفي الثانية تعصي الاجارة في حصته لروماً وتسمى في حصة شريكه موقوفة على الاجارة فان حصلت مدت والا بطلت ثم المستأجر يكون حاله مع الشريك حال شريكه الآخر ويجزى ماسبق ، فتدبر مداراً منه

و « الصلطة العامة » في المقام أنه متى حصل التشاح والنزاع بين شريكين في المشاع في أنفسهما أو في اجيريهما فليرجع هو الحاكم ليوجد حلاً مشروعاً ، طم مشاخرتهما ورفع حصونتهما ، ويختلف باختلاف الظروف والاحوال والبيئة والرجال .

( مادة ٢٣٠ ) شيوخ الطاري لا يبعد عقد الاحارة ، مثلاً لو آخر أحد دأره ، صد انصهه ، مستحق نقي الاحارة في نصفها الآخر الشايم جداً من الشيوخ الطاري أصلاً بل هو من الشيوخ القديم ويمكن حمل من الشيوخ الطاري ما لو آخر دأره ثم باع نصفه أو آخر فوات وسعت الى اوردنه ماء على الاصح عندما من عدم تطلان الاجارة عوت المؤجر كعدم تطلانها عوت المستأجر ، وعلى كل فقد عرفت ان الشريك اذا آخر عن المشاع فهو فصولي بالنسبة الى حصة الشريك

الآخر ان شاء ايجاز وان شاء فسخ سواء كانت الاشاعة معلومة من  
اول الامر او ظهرت بعد ذلك .

( مادة : ٤٣١ ) يسوغ للشريكين ان يؤجرا مالهما المشترك لآخر  
معا مثل مادة ( ٤٣٢ ) يجوز ايجار شيء واحد لشخصين .  
وكلاهما من الواضحات .





## الباب الثاني

في بيان المسائل المتعلقة بمقدار الاجارة

وبشمل على اربعة فصول

### (الفصل الاول)

في بيان مسائل دكن الاجارة

( مادة . ٢٣٣ ) تنعقد الاجارة بالايجاب والقبول كالبيع .

عرفت قرناً ان يحقق معنى الاجارة وأثرها وهو تملك المنفعة بالمال

يقوم على ثلاثة اركان

١ - : العقد

٢ - : العاقدین - المؤجر والمستأجر -

٣ - : العوضین - المنفعة والاجرة - .

أما العقد - فهو الايجاب والقبول كما في البيع ولكن الصيغة الصريحة

هي : آخرت وكريت ، والقول هو : استأخرت وقبلت وما اشبه ذلك

من الالفاظ الصريحة، أما مثل : بعثك المنفعة ، او : صالحتك او ملكتك

فهو وان صح وكان تتيحه نتيجة الاجارة ولكن ليس هو منها بشيء

فصلاً عن مثل : اعرتك ووهنتك واضرابها وان سبق الى وهم كثير

من شراح ( المحلة ) دحونها في الاحارة ، وقد سبق ما يوضح لك ذلك  
فتدبره .

كما أنك عرفت في [ الحرم الاول ] ان العبيبة الصريحة في عامة  
العقود هي صيغة الماضي دون الامر والاستفهام كما وصحت ذلك  
مادة [ ٢٣٥ ] الاحارة كالمع ايضا تنعقد بصيغة الماضي ولا تنعقد  
بصيغة المستقبل .

[ مادة : ٢٣٦ ] كما ان الاحارة تنعقد بصفة كذا تنعقد  
بالمكانية وبشارة الاحرس .

قد تقدم في محات اسم ان هو ولا تنعقد بكافة وكذا حكمة  
لا مشقة ، فهي تحكي عن الامور والآثار التي هي في اشارة  
الاحرس مع عدم امكان كونها وقت ولا في شئ من  
العقود بالرسول ولا بالرسالة لا بد من كونها

( مادة : ٢٣٧ ) تنعقد لاحد من شيئين كقولك في مادة  
المبايعين وزوارق الشوارع ودواب كراهية من دون ان يكون كانت  
الاحارة معلومة اعطيت والا احارة من

اذا كانت الاحارة معلومة او ان كانت مجهولة كانت حارة  
معاطية والالم تكن لامن الاحارة معلومة ولا معلومة في  
اليوم من ان المعاطاة يدرم ان تكون واحدة لكل ما عتري في بيع سوى  
العقد ، نعم اذا استوفى المفعلة غير توافي على الاحارة ولا معلومية  
لزمتم اجرة المثل من باب الصن والحرارة تدبر .

(مادة ٤٣٨٠) السكوت في الاجارة يصدقها ورضاء ، مثلاً -  
لو استأجر رجل حانوتاً في الشهر بمائة قرشاً وبعد ان سكن فيه مدة  
شهر أتى الآخر وقال ان رصيت ستين فاصكن والا فاحرج ورد  
المستأجر وقال لم ارض واستمر ساكناً بلمه خمسون قرشاً كما في السابق  
وان لم يقل شيئاً ولم يخرج من الحانوت واستمر ساكناً بلمه اعطاء  
ستين قرشاً كذلك لو قال صاحب الحانوت مائة قرش وقال المستأجر  
ثمانين وأبقى المالك المستأجر وفي هو ساكناً ايضاً بلمه ثمانون ولو  
صر الطرفان في كلامهما واستمر المستأجر ساكناً بلمه اجرة المثل .  
لعمر كانه حكم عرب لا يساعد الواحدان ولا البرهان فان المالك  
اذا قال ثلث الارضى بان تسكن دارى ستين في الشهر فان رصيت والا  
فاحرج وقال له كل الارضى واستمر ساكناً كفى بكم المالك قول الحسين  
وفد صرح بعدم رضاه الا بستين

و « بالحلقة » فالمدار على قول المالك لا على رد المستأجر ، فان اسكوت  
اعا يكون رضاً حيث لا يكون مسوقاً بالرد الصريح والمفروض ان  
المالك صرح بعدم رضاه الا بالستين وقد أمره بالخروج ان لم يرض  
وأي دلالة أصرح من هذا قبل عقل ان يكون السكوت مريلاً لهذا البيان  
المعتمد على قاعدتي ( لا يحمل مال امرئ إلا بطيب منه ) و ( الدائن  
مسلطون على أموالهم ) .

و « بالحلقة » فهذا ليس من موارد السكوت الذي يعتمد عليه ويستند  
اليه بل يجب عليه في الفرص ان يدفع التسعين وهكذا في نظائره .

نعم ، الرجوع الى اجرة المثل في الصورة الاخيرة متبعه كما لا يخفى  
وفي الصورة السابقة له وجه ، اما قوله المستأجر فلا يلزم به المؤجر  
قطعا فليستدرك .

( مادة ٤٣٩ - ) لو تعاؤلا بعد العقد على تعديل الدل أو تزبيده أو تبرله  
يعتبر العقد الثاني .

المدة بعد تمامية العقد الاول لا تحدى ولا يرفع موقع عيبيه ذلك  
العقد ، بل لو لم يجر العقد الاول وعقدنا ثانيا يعتبر العقد الثاني وما الاول  
( مادة ٤٤٠ ) الاحارة بمصافة صحيحة وتديم قبل حلول وقب  
بناء عليه ليس لاحد العاقدين فسخ الاحارة بمجرد قوله ما آن وفيها  
تقدم اصطلاحهم على ان الاحارة المخرجة هي الاحارة التي تصل  
استحقاق المنة بها زمن العقد ، والمدة هي التي تخرج الاستحقاق  
فيها عن زمن العقد كما لو اخرج الدار السنة التي بعد هذه السنة او بعد  
هذا الشهر وهكذا ، ولا ريب عندنا في صحتها ولو بها كسجرة ، وكل  
احارة اذا وقعت صحيحة لا يسوغ لاحدهما فسخها كما في مادة ( ٤٤١ )  
الاحارة بعدما انعقدت صحيحة لا يسوغ الآخر فسخها بمجرد ضم  
الخارج على الاحارة لكن لو اخرج الوصي او المتولي عقد الزيم او الوقف  
بانقضاء من احرة المثل تكون الاجارة فاسدة وتدم حرة المثل

اما افساح احارة عقار التيمم والوقف اذا كانت اقل من ثمن امثل  
فيمكن ان يكون وجهه هو ان احرة المولى او اولي والوصي موصيه  
بالمصلحة فاما لم توافق المصلحة تكون باطله ولكن مع البطلان قالت

استوفى المستأجر المفعة يستوفي منه اجرة الثل والافتؤحر ع مبه  
لغبلة لليتيم او الوقف فلعلما يحصل راعبنا كثر من اجرة الثل ولا وحه  
للقول بها على الاطلاق .

( مادة ٤٤٢ ) لومك المستأجر حين المأجور يارث اوحية بزول  
حكم الاجارة .

اوصح مثال لهذا امرع مانو استأجر داراً ثم اشتراها . ثم ان شرائه  
ها لا يجوز اما ان يكون بعد استيفاء تمام المفعة او بعضها او قبل استيفاء  
شيء منها ، اما الاولى فلا اشكل في صحة السم والاحارة ويستحب  
انك تسمى العين واحرة المفعة وهو واضح ، وأما الثانية والثالثة فقد  
يقول بطلان الاحارة فهما بالنسبة الى الخدم في الاحرة والثاني في  
رغم ان الانسان لا يدفع حرة على الانتفاع بملكه وهو وصح  
لصنف فانه لم يدفع احرة على الاصل بملكه بل على مفعة ملك غيره  
وه قد تملك المفعة ما كان يملك العين وحين ملك العين لم ينق فيه مفعة  
بل ملكها مملوكة المفعة كما لو اشترى داراً مأجورة لغيره .

و الخلاصة ان البيع اللاحق لا يزاحم الاحارة الصحيحة الس .  
ولا يلزم . بل كلاهما صحيحان مؤثران ، هذا بالنسبة لعين وذاك بالنسبة  
الى المفعة حكم ( المجبة ) بطلان الاجارة لا وحه له .

( مادة : ٢٤٣ ) لو حدث عذر مانع لاحراء موحد العقد تنفسح

الاجارة .

للقصود بهذه المادة بيان اسباب افساح الاجارة وبطلانها بعد وقوعها

صحيحة ، وقد احسنت « الخجلة » في صياغة الالهام اجالا وهي العذر  
 لما نفع من احراء موجب العقد وتصيل ذلك ان الالهام « ما زال العين  
 التي هي محل الاجارة اوزوال المستأجر الحاص على العمل ، مثلا - لو  
 استأجر هـد الدابة المعبية ثمانت او استأجره لتقليم صراره وبراء او سقط  
 او استأجر الشخص المعبى للعمل بمرض او مات فلا اشكال في ان الاجارة  
 تبطل في جميع هذه عروص ، وكذا لو استأجر الدكان وهدم ثم ان كان  
 زوال الموضوع قبل استيلاء شيء من اسمة فلا اشكال في انها تنسخ ويسقط  
 نعمه الاحرة وان كان بعد استيلاء مقدار منها فانفسه كدرك لديه  
 ثمانت في منتصف الطريق فيمحصن - نول - يستحق نصف الاحرة حتى  
 ثمنه ، ولعل انما ثمانت حبيب ، - مثال في كل مورد بخصوصه ومع  
 التخاصم فارجع الى احكام اخرى واحكم الله اسما  
 و ( من موارد الالهام ) مذكور في ( الخجلة ) من الامثلة لو استأجر  
 طباحا للعرس ومات احد الروحين ، ونكح المدة في المثال فان موت  
 احد الروحين لا يستلزم سقوط الطبخ فليكن الصبح للعراس لانتهاء ، نعم  
 المثال الثاني صحيح وهو - من كان في منه الم فاستأجر على احراجه وال  
 الالم تنسخ الاحارة وكذلك وفاة نفسي والعرس لا وفاة المسترضع وهذا  
 البحث واسم وستأتي له امثلة وفروع كثيرة

## الفصل الثاني

﴿ في شروط انعقاد الأحارة و . د د ﴾

شروط انعقادها هي شروط صحة ، ولأحارة عددان إذا صحت  
لومت وأمس فيها خيار ذاتي كخيار المحاس في الهم وخيار الحيوان  
وخيار المتخير . نعم نحري وم الخيارات مائة كخيار العيب والعين  
ونحوه كما سبقت

ما شرائط الصحة فتارة ما يسهل إلى غير وحري إلى المعاقدين وثالثة  
إلى الأحارة والسعة ، أما بعد فقد سبق القول فيه في الفصل الأول ،  
وكان ينبغي أن يخص ( المحنة ) هذا السبل لشرائط المعاقدين والخص  
الأول شرائط العقد ولكنهم ادحت مص في بعض وخلطت في المعاقدين  
بين شرائط هذا ودك فقامت حسن التحرير ومثانة لتأليف ، وفي مادة  
( ٤٤٤ ) يشترط في انعقاد الأحارة إعانة المعاقدين بمعنى ، كونها عاقلين  
مميزين ، ذكرت شرائط المعاقدين من العقل والتمييز وأهمية التصرف  
ملك أو الوكالة أو الولاية أو الوصية عن الملك ولكنها أجمعت في جلال  
ذلك مادة ( ٤٤٥ ) المنسمة على ما هو من شرائط العقد وهو اشتراط  
موافقة الإيجاب والقبول وسعد محاس العقد وكان حق هذا أن يذكر  
في الفصل الأول .

وكيف كان فلا ريب في فساد عقد المخنون حال خنونه عند الجميع وهو

عند الامامية من الشرائط العامة للمعتبرة في صحة كل عمل من عبادة او  
معاملة واوطا العقل ، وثانيها البلوغ ، ولكن بعض فقهاء المذاهب  
يكتفون بالتمييز عن البلوغ فتصح عندهم معاملة الصبي المميز ، اما الامامية  
فين قائل يا لطلان مطلقاً وهم الأكثر وبين قائل انها موقوفة على  
احارة الولي فيشه الضولي من هذه الجهة وأن كان العاقد مالكا ،  
وهذا القول سديد ولعل القائل به كثير حتى من فقهاء المذاهب كالأحاف  
وعبرهم وقيل بعموده مطلقاً او في خصوص الوصية ونحوه مما ورد النص  
به والقائل به منا قليل .

اما توافق الايجاب والقبول فهو شرط ضروري وركني فلو وقع  
القبول على غير ما وقع الايجاب شبه لم يقع عقد أصلاً ، اما اتحاد مجلس  
العقد فغير لازم لاهما ولا في البيع انه اللزم فهما كما صحت الاشارة اليه  
في البيع - الموالات بين الايجاب والقبول - وتحصل بحسب الهيئة الاتصالية  
بينهما بحيث لا يعد القبول مستوراً عن الايجاب ككلام مستقل وقد  
اوضحه في ( الجزء الأول ) منصاً فراجع ، فذا حصل التوافق  
بين الايجاب والقبول صح العقد من هذه الجهة سواء اتحد مجلس العقد  
ام تعدد وواحد المؤخر في عرفه ثم قدما مصطلحين الى برهه قرينة  
وقيل المستأخر حصل التوافق وان تعدد مجلس العقد وهو واضح .

( مادة ٤٤٦ ) يلزم ان يكون الآخر متصرفاً بما يؤخره او وكيل  
المتصرف او وليه او وصيه ، هذه المادة لبيان اهم شرائط الاجارة كما كانت  
اهم شرائط البيع وهي اعتبار ملكية المؤخر او كونه او ولايته عن



لذلك ولكن قولها بناء عليه يلزم ان يكون الآخر الى الآخر - لا يظهر وجهه  
فان هذا شرط برأسه لاعلاقة له بالمادة السابقة عليه وهي موافقة الايجاب  
والقبول وكن حق المعنى والتعبير ان تقول : يلزم ان يكون الآخر له  
حق التصرف في المأخوذ بمقتضى او ولاية او وكالة او وصية ، وانواع  
الولاية ستة .

١ - : ولاية الاب والجد على الصغير .

٢ - : ولاية القيم المنصوب منهما

٣ - : ولاية الوصي على الثالث .

٤ - : متولي الوقف .

٥ - : الحاكم الشرعي ومصوبه على الصغير الذي لا ولي له من اب او جد

او مصوبهما وعلى الغائب والمحزون والممنوع .

٦ - : ولاية الامام على الاراضي الخراجية والاقفال ونحوها .

اما الامانات فاذن لا ولاية فتدبرها .

وهذه الولايات بعضها مع بعض قد تكون طولية وقد تكون عرضية فذا  
احتتم وبيان او اكثر كذب وحد بعد تصرف السابق منها وبطل اللاحق  
واذا اقترنا بطلاحي لا يمكن الجمع .

ومن العي في البيان قولهم يلزم ان يكون الآخر متصرفاً اى مالكا  
للتصرف فتدبره .

( مادة ٤٤٧٠ ) استناد ايجاز الفصولي موقوف على احازة المتصرف ،

فان كان المتصرف صغيراً او مجنوناً فالولي او الوصي شرط ان يكون

قد أوجر باجر مثله ، لكن يشترط في صحة الاجازة قيام وقاء أربعة اشياء - العاقدین ، والمال المفقود عليه ، وبدل الاجارة ان كان من العروض واذا عدم احد هؤلاء ، فلا تصح الاجازة .  
يعني انها موقوفة على اجارة المالك ولو كان المالك صغيراً او محنواً فالولي او الوصي اذا كانت الاجارة بدل المثل - والاولى ان يقال اذا كانت الاجارة موافقة للمصلحة والمصلحة ادق فتكون الغبطة فيما دونه ، وعلى كل فيعتبر في صحة الاجازة ونموذها بقاء أمرين فقط - الذمة والاحرة - إن كانت عيناً خارجية لادماً في الذمة اما انه قد مضى ولا أثر لبقائه وعدمه اذ هو آلة للسقط فقط ، وثما المفقود له الأصل فالأصح ايضاً اعتبار قائم على الاهلية من الحياة والعمل وغيرها وان أمكن المناقشة في ذلك فيستدبر .

## ﴿ الفصل الثالث ﴾

في شروط صحة الاجارة

[ مادة : ٤٤٨ ] يشترط في صحة الاجارة رضا العاقدین .

حق هذا الشرط ولواحقه من القصد والاحتيار ونظائرها ان يذكر في الفصل المتقدم الذي ذكر فيه بعض شروط العاقدین من العقل والتمييز ولا يحسن هذا التبصر والخلل في النظام وكان ينبغي قصر هذا الفصل على شرائط المنفعة والعوض كما هو اكثر موادها بل كما عدا الاولى .  
ثم ان جميع مواد هذا الفصل قد اشتملت على شرطين من شروط

المفعة والعوض - وهما . التعمين أولاً وتعيين كل شئ بحسبه والغرض  
المهم منه بيان كل ما يكون الاخلال به موحداً للفرق او انتشار بين المستأجر  
والمؤجر ، والقدرة على تسليم المفعة او العين المؤجرة ثانياً ، فلا تصح اجارة  
الدابة لشردة واعمد الآبق وامثال ذلك .

وحميم مواد هذا الفصل فوبه متبنة ونحن نورد لها عليك درجاً ثانياً  
، صوح ، وعدم حاجتها الى تعليق او تحرير .

( مادة ٤٤٩ ) يرم تعيين المأجور به عليه لا يصح ايجار احد  
الحائزين من دون تعيين .

( مادة ٤٥٠ ) يشترط ان تكون الاحرة معلومة .

( مادة ٤٥١ ) يشترط في الاحرة ان تكون انفعة معلومة بوجه  
كونه ما يصرفه .

( مادة ٤٥٢ ) المفعة تكون معلومة بين مدة الاجارة في امثال الدار  
والحوانيت والظئر .

( مادة ٤٥٣ ) يرم عدد استئجار الدابة تعيين المفعة كونه للركوب  
او للحمل او لركاب من شاء من التعميم مع بيان المسافة او مدة الاحارة .

( مادة ٤٥٤ ) يرم في استئجار الاراضى بان كونها لاي شئ  
استؤجرت مع تعيين المدة فان كانت للزرع يرم بيان ما يزرع فيها او  
تجوير المستأجر بان يزرع ماشاء من التعميم .

( مادة ٤٥٥ ) تكون المفعة معلومة في استئجار اهل الصمة بسان العمل

يعني تعيين ما يعمل الاحبر او تعيين كمية عمله فان اريد صنع الثياب

يلزم إرأفها تعدد أوبان لمنها أو اعلام رقبتها .

( مادة : ٥٦ ) تكون المصلحة معلومة في كل الاشياء بالإشارة  
وتعريف المحل إلى نقل اليه مثلاً - لو قيل للرجل اقل هذا حل إلى المحل  
الغلامي تكون المصلحة معلومة تكون الحل مشاهد والمصلحة معلومة .  
( مادة : ٥٧ ) يشترط أن تكون المصلحة مقدورة الاستيعاب منه عليه  
لا يصح إحصاءه الدانة المارة .

## الفصل الرابع

### في فساد الأجرة وبطلانها

الفساد عندهم - غير أن - كما سبق في البيع ويريدون من طالانها  
الحل في الركن . ومن هذا علم استخرج شرطان ، ومن هذا ظهر  
السبب في مادة ( ٥٧ ) فقال الأجرة أن لا يوجد أحد شروطها مثلاً -  
البحر لنحوه وأما شرط استيعابها فالحل لا يمنع لأجرة  
يكون الآخر بعد أمدها

« ، فإن فقد العقل والتمييز فقد ركن لا فقد شرط ، نعم لو وقعت الأجرة  
صحيحة ثم عرّض لأحد من الحيوان أو فسد الثمر أو موت المتعطل لا لأجرة  
شرط حدوثها لاستدامة ، وعلى كل حال فإن هذا الاصطلاح أعني إفساد  
والبطلان عديم الفائدة فاقد الأثر ، ضرورة أن الأجرة سواء كانت  
فسدة أو باطلّة إن علم المستأجر قبل الاستيعاب حرم عليه التصرف

ولو تصرف ضمن أجرة المثل ولو علم بعده لم يكن عليه الأجرة المثل مطلقاً فإي فرق بين الماسدة والباطلة في الأثر العملي ، أما الأجرة المسماة فلا تلزم أيضاً على كلا التقديرين وإنما تلزم أجرة المثل بعد الاستيفاء مطلقاً ولا فرق في ذلك بين مال الكبير والصغير وذلك والنوقف والعاقل والمحور فالكل سواء أمام القاعدة والقانون والقضايا السكينة ، وعليه فلا وجه لمادة ( ٤٥٩ ) لا تلزم الأجرة - أي المسماة - في الإحارة الباطلة بالاستعمال ولكن يلزم المثل إن كان مال الوصف وليتيم والمحزون بحكم اليتيم . فإن أجرة المثل لازمة في الباطلة والماسدة وفي اليتيم وغيره وطهر أيضاً سقوط مادتي ( ٤٦٠ ، ٤٦١ ) الإحارة الماسدة فاسدة لكن الآخر يثبت في الإحارة أجرة المثل ولا يملك الأجر المسمى

فإن النعوت لا معنى به ولا أثر له هنا والفاسدة والباطلة متساويان في استحقاق بدل المثل .

( مادة ٤٦٢ ) فساد الإجارة ينشأ من كونه البديل مجهولاً وبعضه عن فقد شرائط الصحة الآخر في الصورة الأولى يلزم أجر المثل بالتمام مالمع وفي الصورة الثانية يلزم أجر المثل بشرط أن لا يتجاوز الآخر للمسمى .

هذا التفصيل غير مطرد في صورة جهل البديل لأرباب في لزوم أجرة المثل أما في الثانية فإن كان فساد الإجارة من جهة عدم الرضا كما لو كمالوا كان مكرهاً أو عافلاً أو هارلاً فاللزام بالاستعمال أجرة المثل أيضاً ، نعم لو كان الفساد من جهة عدم التعيين كما لو قال له : آجرتك أحد

الخاتونين او احدى الدائيتين بمحسة دراهم ، فان اللازم لها اقل الامر من  
 منها ومن بدل الثل فلو كان بدل الثل سبعة لزمّت الحسة فقط لأنه  
 قد رضي بها حسب المرض ولو كان بدل الثل ثلاثة تعيبت  
 هي لا الحسة لفساد عقد الاحارة بعدم النعنين وانس هذا من جهة الفرق  
 بين المباد والطلان بل من جهة الراف بالاقول مع بطلان العقد فتدبره  
 جيداً ، وتأمل



## الباب الثالث

﴿ في بيان المسائل التي تتعلق بالأجرة ﴾

﴿ ويحتوي على ثلاثة فصول ﴾

### الفصل الأول

عرفت أن البيع والأجرة كليهما يقعان على العين ولكن البيع من حيث ذاتها ورقعتها والأجرة من حيث منافعها وعلتها ، وقوام المعاملات - « اءلم كء - بالحديث ولولا الحثيات « كما قيل » بطلت الحكمة ، فالعوض في البيع هو العين لا غير ، وفي الأجرة المنفعة فقط ، أما العوض فكلى مال سواء كان عيناً أو منفعة ، عروصاً أو تقوداً ، فكما يصح بيع الدار بمنفعة دار أخرى كذلك يصح أجرة دار بمنفعة دار أخرى . و ﴿ تضابط العام ﴾ في بدل الأجرة ان يكون مالا معلوماً معلوكاً صقاً مقدوراً على تسلمه ، وهذا كما يصلح ان يكون ثمناً في البيع يصلح ان يكون عوضاً في الأجرة سواء بسواء ومن كل هذا يظهر الخلل في مادة « ٤٦٣ » ما يصلح ان يكون بدلاً في البيع يصلح ان يكون بدلاً في الأجرة ، ويجوز ان يكون بدلاً في الأجرة - الشيء الذي لم يصلح ان يكون ثمناً ، مثلاً - يجوز ان يستأجر بيتاً في مقابلة دابة أو سكنى دار . اى ان عوض الأجرة يقع بمنفعة كسكنى الدار كما يقع عيناً مثل الدابة وهذا متحه واصح ولكن الذي لا يتجه كون بعض ما يصلح بدلاً في

الاجارة لا يصلح ان يكون نماء ، بل الحق ما عرفت من ان كل ما يصلح عوضاً في الاجارة يصلح نماء في البيع ، له كس فتدبره .

اما - : مادة ( ٤٦٤ ) ومادة ( ٤٦٥ ) والمعصود منها امر واحد وهو اعتبار معلومية بدل الاجارة وقد عرفت سابقاً ان معلومية العوضين بالضرورة في البيع تعتبر في جميع جهات - : اوجود ، والحصول ، والمقدار ، والجنس ، والوصف ، فان كان من الكميات او الموزونات عرف مقداره بكمية ووزنه وان كان من الممدودات فمقداره والا فله شأنته وهكذا ، وكل هذا يجري في بدل الاجارة ويدون معلومته بذلك الحقوقم الاجارة باطنية ، وكان يتم الاكتفاء عنها بمدة واحدة من انشائية تعنى عن الاولى ، فمستدركه فيها - : يتم ان يكون بدل الاجارة معلوماً بتعيين مقداره ووصفه ان كان من العروض او الكميات او الموزونات او الممدديات المتقاربة ويتم تسببه بمحتاج الى الحل والمؤنة في الحل الذي شرط تسليمه فيه وان لم يكن مسايه فالمأجور ان كان عقداً يسلم في حل الذي هو فيه وان كان عملاً في محل عمل الاجير وان كان جمونه في مكان لزوم الاجارة ، وما في الاشياء التي ليست محتاجة الى حمل والمؤنة في الحل الذي يحذر التسليم .

هذه التفصيلة ايضا لا تخص - : الاجارة ولعله سبق في مباحث البيع الاشارة الى ان ما يحتاج الى حمل ومؤنة سواء كان نماء او مثلاً وهذا ايضاً سواء كان مأجوراً او اجرة فان اطلق فالتنع عرف البلد وان لم يكن عرف فاللازم التعيين في المقدار ان لم يمتنا كان باطلا للجهالة وكل هذا



انما يحجب في الاشياء المقولة وما يحتاج منه الى مؤنة اما غير المقول فلا يدخل في البحث اصلا وكذلك المقول الذي لا مؤنة في فقه كالقود ، فقول ( المحلة ) اما في الاشياء التي ليست بمخاضة الى الخل والمؤنة في المحل الذي يختار للتسليم ، غير مدد كما لا يحجب ، اما العمل فينصرف عند الاطلاق الى محل العمل ان كان له محل كالدار والبستان والا فرفع عليه الشرط .

## الفصل الثاني

... ..

في ان مسائل المتاعفة ، سبب لزوم الاحرة وكيفية استحقاق الاحر والاحرة « مادة ٢٦٦ » لا ترم الاحرة بالعقد المطلق يعني لا ترم تسليم بدل الاحرة بمجرد انعقادها حالا .

عرفت مكرراً ان كلامنا من العودين في البيع والاجارة يمكنه الآخر مع د العقد ونحب على كل منهما دفعه في يده الى الآخر فلو نشأ احدهما الحكم وبكفي في احدة الاعين تسليم ائمن لاستيماء متعتها وفي العمل انتهى او تسليم ائمل نفسه وهذا يظهر ان الملكية لا تتوقف على التسليم واقص ، « ثم استقرارها في وقت عليه فمن المتعة ما في مادة ٢٦٧ » يلزم الاحرة بالتحصيل ، ولكن غير متعة فلوها : يعني لو سلم المستأجر الاحرة فهدأ ملكها الآخر ، فان الملكية كما عرفت لا تتوقف على التسليم بل يكفي العقد في تحققها ، نعم انما يلزم بالتسليم والتسليم

تقدير .

( مادة : ٤٦٨ ) تلزم الاحرة بشرط التمتع ،، يعني لو شرط اعطاء بدل الاجارة نقداً يلزم المستأجر تسليمه ان كان عقد الاحارة وارداً على منافع الاعيان او على العمل في الصورة الاولى للآحر ان يتمتع عن تسليم المأجور ولكن الخيار لمن له الشرط لالمن هو عليه حمل الخيار لهما في المادة غير سديد وفي الصورة ثانياً للاحر ان يمنع عن العمل الى ان يستوفي الاجرة .

وعلى كلتا الصورتين لهما مطالبة الاحرة نقداً فن انتم المستأجر عن الابعاء فلهما فتح الاجارة ، هذا كله عملاً بمنعنى الشرط وادام لم يف بشرطه كان للآحر خيار تحمل الشرط او كان الشرط في من العقد .

( مادة : ٤٦٩ ) تلزم الاحرة باستيفاء المفعة مثلاً - لو استأجر احد دابة على ان يركبها الى محل ثم ركبها ووصل الى ذلك المحل يستحق آحرها للاحرة .

يراد من هذه المادة والتي بعدها - ( مادة : ٤٧٠ ) - بيان امر واضح وهو ان الاحرة التي تمت بال عقد تمديداً قصير لارمه بأمرين ( الاول ) استيفاء المفعة ( الثاني ) القدرة على الاستيفاء ، فمن استأجر داراً سنة او شهراً وصارت في يده الى تمام السنة لزمه الاحرة سواء سكنها ام لا لان قوات المفعة بيده بغيره الاستيفاء - فكان يلزم حصها مادة واحدة بأوجز مما ذكره بكثير بل وتنضم اليهما مادة ( ٤٧١ ) لا يكتفي

في الأجرة الفاسدة - يمكن على استيفاء المفعة ولا تلزم الأجرة أن لم يحصل الانقاع حقيقة .

وسر ذلك ظاهر فإن الفاسدة أو الباطلة ليس لها أي أثر عقدي غائبة أنه أن استوفى المفعة لزمه أجرة المثل ضامناً وعرامة لا عقداً ومعه ملة فإذا لم يستوف المفعة في حق عليه ؟ ، أما مع العقد وعدم الاستيفاء كما في الصورة المتقدمة فالعقد الزم بالآجرة وهو قد فوت المفعة على نفسه . هـ .  
و ( الحاصل ) أن كل من استولى على مال غيره عبثاً أو منفعة بغير عقد معه ولا رضا منه فهو ضامن له بمثله أو قيمته سواء كان المال معداً للاستغلال أولاً وسواء صدق عليه عنوان العصب أم لا طال له ذلك بالآجرة أم لا ، ومن هنا طهر الخل في مادة ( ٤٧٢ ) ومن استعمل مال غيره من دون رضى طاله ذلك بالآجرة فإن كان معداً للاستغلال فله أجرة المثل والا فلا ، لكن لو استعمله بعد مطالبة صاحب المال الأجرة وإن لم يكن معداً للاستغلال يلزمه إعطاء الأجرة لأنه باستعماله في هذا الحال يكون راضياً بإعطاء الأجرة .

فإن الآجرة لازمة على كل حال ولا وجه للفرق بين ما هو معد للاستغلال وبين غيره ولا بين المطالبة بالآجرة وبين عدمها فإن مال الغير لا يحل إلا بأحرار الرضا ومع عدم أحرار الرضا فهو ضامن مطلقاً ، والرضا اللارم هو رضا المالك لأرضا مستوفى المفعة ، والظاهر أن حكم ( المجلة ) بعدم الآجرة في صورة عدم العقد مستند إلى القاعدة المروقة [ الأجر والصمان لا يجتمعان ] مادة ( ٨٦ ) وهي من القواعد المسجلة عند الحنفية وخالفهم

ففي الأمانة والشافعية وقد تقدم فيها البحث مفصلاً وسيأتي أيضاً في مادة [ ٥٩٦ ] و - هب - أما سماً بالقاعدة تماشياً ولكن موجه الفرق بين المعدل الاستدلال وتبره من المصانة بالاحرة ، وعدم المطالبة والكل سواء بحكم القاعدة ؟ فاما عدم العلم مطلقاً على اصول الحنفية وما الدين كذلك مطلقاً - على اصول النابى وتدره جيداً .

( مادة : ٤٧٣ ) قد قدمت عياً في مادة ( ٤٦٨ ) كما انها تقي ولو احققا عما بعدها مادة ( ٢٧٤ ) ذا شرط تأجيل الدل يلزم على الآخر اولاً تسليم المأخوذ وعلى الآخر بقاء العمل بالاحرة لانتم الامد اعطاء المدة التي شرطت

[ مادة : ٢٧٥ ] يلزم على الآخر اولاً تسليم المأخوذ وعلى الآخر اتمام العمل في الاحارة المضطعة التي سدت من دون شرط التجميع وتأجيل على كل حال ، يعني ان كان قد اذاعة - على مساهم الاعيان او على العمل

قد عرفت ان حال الاحارة في العوصين حال البيع فكما يجب التفاضل بينهما في البيع وليس احدهما بأولى من الآخر في التسق بعد فرض استحقاق كل منهما ما على الآخر وان تشاح احدهما الحكم فكذلك في الاجارة فروم تسليم المأخوذ اولاً على الآخر وابداء العمل على الآخر لوجه له إلا مع الشرط كافي - :

( مادة : ٤٧٦ ) ان كانت الاحرة موفوتة بوقت معين كالشهرية والسوية مثلاً يلزم اتمامها عند انقضاء ذلك الوقت .

فإن المتبع في جميع هذه المروء والد وص هو الشرط ، أما البطانة فحكم  
فيها التقاض والتعجيل من الطرفين كل بحسبه ، وكذلك مدة اذنت  
في الموقفة تتبع ان شرط فن جعله من وقت التسليم لزم كذلك وإلا فمن وقت  
المدة ، ولو قل استأجرت ذلك مدة مدة ار ادفعه بعد شهر ، فالاطلاق  
يشتمل شهر أو بعد القدر لا بعد التسليم ، بعد لولم يسلم لم يستحق الاجرة ولكن  
لو سلم استحق الاجرة بعد شهر عن السنة التي هي من حين العقد لامن  
حين التسليم ، لأنه ان استأجر له ان حووع عن المؤخر بقيمة ما مضى من  
مدة ويكون كالمعصوب ولا بعد ثبوت الخيار له ، ومبها يظهر الخلل  
في مادة ( ٤٧٧ ) تسلم لما حوور شرط في لزوم الاجرة يعنى تلزم  
الاجرة اعساراً من وقت التسليم فعلى هذا ليس الآخر مطالبة اجرة  
مدة مضت قبل التسليم وان افضت مدة الاجرة قبل التسليم لا يستحق  
الآخر شيئاً من الاجرة ، مني ان لاحارة تطل لفوات محلها ويحتمل  
الصحة والرجوع عليه بالقيمة

وحلاصة التحقيق هما - وان مررت الاشارة اليه غير مرة - ان كلا  
من البائع والمشتري والاحير والمستأجر عند تمامية العقد يستحق على  
الآخر ما وقع العقد عليه وبصير ملكاً له ولكن منزلاً فدا وقع القبض  
والا قباض استقرت الملكية ولازمها ان لكل منهما مطالبة الآخر بالمال  
المنقل منه اليه سواء اقبض احدهما الآخر وعلله ام لا فن استحقاق  
المطالبة من لوازم ذات العقد لامن لوازم تسليم احدهما وعدم تسليمه .  
ومن هنا ظهر تسامح ضمير السيد الاستاذ قدس سره في عروته اذ يقول .

ونكر لا يستحق المؤخر مطالبته الانسحاب المبين والعمل كما لا يستحق  
المستأخر مطالبته بالانسحاب الاخره كما هو من معنى له وضحة ، اه  
بل التعيير لصحيح ان كلا منهما يستحق مطالبة الآخر سواء سلم  
هو ام لا وهو واضح .

( مادة ٤٧٨ ) لوفات الات : مع منحور الملكية سقطت لأخره  
مثلاً - و احتاج الحمام الى التعيير وتعديل في انشاء تعبيره بسقط حصته  
تلك اية من لأخره وكذلك لو انقضى ماء الرحي ونقصت بسقط الاخره  
اشاراً من وقت اقطاع الماء ولكن لو اوسع الماء تعيير صورة طح  
من بيت الرحي - به اعطاء ما صاب حصه ذلك لاساع من بدل  
الاخره .

هذا بحث الانبيل لم توف ( نوح ) حقه انه من امة ، بحث الاخره  
وفعاً ، وعما سماً ، واوسع ، ور ، وخبره شفيح واحتصر - ان  
امتناع الاتماع بالعين المستخره لاجواما يكون لامر فوري ( ارغى  
وسمى ) او سب احتياري شرى ولحد ان امتناع اختاري ، وعلى  
جميع التقادير فلما ان يحدث بعد العقد قبل القبض او بعده ، قبل استيعاء  
شي من المنفعة او بعد استيعاء مقدار منها ، منخرج من ذلك عدة صور .  
الأولى - يحدث المبيع بعد عقد قبل القبض وان كان بعدة فلا اشكال  
في البطالان اما لفاعده ( كل مبيع ينف قبل قبضه . ) ان ذلك ينافي على  
القاعدة فتعري في غير البيع والا فالحيار من جهة تقدير التسليم كما  
سيأتي .

الثانية - ان يحدث بعد القبض قبل استئجار شيء من المنفعة فان كان ثلماً او محكماً  
 كحوت العد وتشرذ الدانة وسقوط اللانة في البحر كان له خيار تمذد ان تسليم  
 فان المستأجر وان مض المين واستلام العين استلام لما فيها فيكون التلف  
 عليه كما في البيع لو تلف المبيع في يد المشتري ولكن حيث انت الدافع  
 تدرجحية الحصول فلا يكون استلام العين استلاماً لها الا بعد مجيء تمام المدة  
 فتكون من هذه الجهة محكم غير المقوض وان كان قبضاً من حيث  
 صيرورة الاخرى به لازمة كدوم العقد الذي هو من آثار قبض المنفعة  
 التي وقعت الاحقة عنها فان اختلاف الحقيقة كما عرفت صحيح اختلاف  
 الحكم ، وحيث فاما الحكم بالانصاح بقاعدة ( التلف قبل القبض ،، )  
 بناء على عمومها لغير البيع او الخيار اعتماداً على تسليم ، وادام لم يكن ثلماً او محكماً  
 كقطر او حب انهدام الدار كلاً او بعضاً او سبل او حب غرق المزرعة  
 فلا تصلح للزرع وما اشبه ذلك ، كان للمستأجر خيار العيب ولو قلنا بانه  
 يرمى لذلك بالمبادرة الى اصلاحه فان امكن بحيث لا يهوت من المنفعة  
 زمن معتد به وحب ولا خيار والا كان له الخيار .

الثالثة - : ان يحدث بعد استيعاء مقدار من المنفعة فان كان المانع  
 مما بعد ثلماً بالنسبة الى الباقي حانت قاعدة ( التلف قبل القبض ،، ) بناء  
 على عمومها وجاء التقييد وبكون الانصاح حينئذ من حين حدوث  
 المانع واستقرت السيد الاستاذ قدس سره كون الانصاح من حين العقد  
 فيرجع المسمى الى المستأجر ويدفع أجرة المثل له مؤخر عن مقدار  
 ما استوفاه من المنفعة ويدفعه امالة الدوم في العقد ووجوب الوفاء به

حسب الامكان ، وان لم يكن تلماً فالحياراما للعيب او لتعذر التسليم .  
 الرابعة - : ان يكون المانع من فعل بشرو هو المؤخر نفسه او المستأجر  
 منه او اجني فان كان هو المؤخر فالمستأجر بالخيار بين القسح واسترجاع  
 المسمى وبين الأعضاء . ويأخذ منه بدل مثل المدفع التي استحقها بفقد  
 الاحارة ، وان كان هو المستأجر لزم القفد وكان بمنزلة استيفاء المانع  
 وصمن للمؤخر العين وان كان هو الاجني تخير المستأجر بين التمسح  
 واسترجاع المسمى لتعذر التليم او اعضاء القفد والرجوع على الاجني  
 بدل المثل وعلى كلا التقديرين يضمن المثل العين لذلك مسلوقة المفعة  
 ويدخل في هذا النوع عصب القاصص ، وتسلط الظالم ، وانواع الخائر  
 والفاشم ، وما الى ذلك من انواع الاستيلاء العدواني .

الخامسة - : ان يكون المانع من الانتفاع حادث اناقي اعتباري كإلوا  
 استأجر حانوتا في سوق ثم سقط استعمال ذلك السوق وصار الزواج في سوق  
 آخر او هجرت القرية التي كان بها ذلك السوق او صار اضراب وعموه مما  
 يوجب سد الحوانيت مدة شهراً او اكثر وامثال ذلك من الحوادث  
 الاتفاقية فالمسئلة هنا مشكلة ولا تخلو من عموض فاه وان لم يكن تلماً  
 ولكن يشبه ان يكون بحكم التلف ، واذا لم يكن عيباً فيشبه ان يكون بمنزلة  
 العيب ومع ذلك كله فالظاهر او الصريح من ( الحلة ) لزوم الاجرة - :  
 ( مادة : ٤٧٩ ) من استأجر حانوتا وقضه ثم عرس الميم او الشراء  
 كباد ليس له ان يمتنع عن اعطائه كراء تلك المدة بقوله ان الصنعة ماراحت  
 والد كان بقي مسدوداً .



وعقده الاشكال ما ذكرنا من ان قبض النافع نظراً لكونها تدريجية لا يحصل بمجرد قبض العين بل لا بد من انتهاء المدة ولو تعطلت النافع في بعض المدة كان بمنزلة التلف قبل القبض ينسخ العقد بالنسبة اليه وبأني التقيط عند المشهور والافساح القهري في الجميع عند السيد في الروية ، ووجه الأول ان العقد ينحل الى عقود ، ووجه الثاني بساطة العقد ، او ان الافساح من حين المانع عديم ومن حين العقد عنده ، وقد عرفت ان الاصح الأول ، وثمرة المسئلة لا تزال في غلاف من الخفاء ومن كل ما ذكرنا طهرتك انه لو احتاج الحائز او الدار او الحام وما اشبهها الى اصلاح في المدة فهي على المؤجر ، فاما تسقط من الاجرة بحسابها او بتوفي اياماً اخرى بمقدارها ومن هذا الباب - :

( مادة : ٤٨٠ ) لو استأجر رورقاً على مدة واقضت في أثناء الطريق تمتد الاجارة الى الوصول الى الساحل ويعطى المستأجر آخر مثل المدة العاضلة .

والتعير بامتداد الاجارة تسمع بل الاجارة تنهي بانتهاء مدتها ولكنه مأذون بالأذن الشرعي لضرورة حفظ النفس او المال الى استعمال الزورق الى ان يتعدي الى الساحل باجرة المثل وتظهر الثمرة ان المالك المؤجر ان يطالب باجرة المثل عن الايام الزائدة على المدة لو كانت زائدة على اجرة المسعى بخلاف ما لو قلنا بامتداد الاجارة فتدبر .

أما ( مادة : ٤٨١ ) لو اعطى احد داره آخر على ان يرمها ويسكنها بلا اجرة ثم رماها وسكنها ذلك الآخر كان من قبيل العارية ومصارف

الامانات لم يكن له ذلك سيما مع مطالبه المالك وكذا في عقد الاجارة فان  
له مؤجر ان يحبس العين حتى يقبض الاجرة مع انه قد تعلق به حق الغير  
وهو النعمة ولكنه معوضي لا يستحقه الا بالمعوض ولصاحب الحق ان  
يحبسه حتى يقبض الموصى ، فالعامل في العين سواء كان له - به اثر  
كالحبسه في الثوب او لا اثر له كحمل الطعام له ان يحبس الطعام او الثوب  
حتى يقبض حقه ، واثر ذلك انه لو حبس العين لاستيفاء حقه بغير تعدد  
ولا تربط لاصح علمه في صورتين بل لا يبعد صحة الزامه بالاجرة وان  
سبب العين لانها قد استقرت عليه والنصف لا يصلح لان يكون مستقصا  
كما هو مذهبهم وهو ظاهر ما لو تمت العين في هذه المادة والعمل وقبض  
الاجرة غير تربط فكما انه ليس له ان يرجع بها في ذلك بحسب سببه  
فما دونهما وانتم لا اثر له في الامامين ومن هنا ظهر الحال في مادة  
( ٢٨٣ ) ليس للاجير الذي ليس له اثر كحمل واملاح ان يحبس  
المستأجر فيه وبهذا الحال لو حبس الاجير اموال وتلف في يده بضمن  
وصاحب المال في هذا يحير ان شاء الله بحولا واعطى اخرته وان  
شاء ضمن غير محمول ولم يعط اخرته .



- ١٦٦ -

التعويض عائدة اليه وليس لصاحب الار ان يطالبه تلك المدة شي من  
الأجرة - خروجه عن مباحث الاحارة ، فيها عارة مشروطة بل اذاعة  
مقيدة ولا يختص هذا بلدار بل قد يبره الدابة للركوب و شرط عنه  
عليها ، بل يمكن ان يقل : ان نعمة الاستعارة مطلقاً على التعبر الا اذا شرط  
اها على المالك على ان لزوم مثل هذه اشروط الواقعة في العقود الخائرة  
كالعارة او في ما يشبه الابداع كالامانة محل نظر وحقوقي ذلك  
مقام آخر .

### الفصل الثالث

في ما يصح الاخير ان يحبس الاستعارة فيه في استنباء الاجرة وما لا يصح  
( ماده ٤٨٢ ) صح الاخير الذي لعمله اثر كالخياط والصانع  
والقصار ان يحبس المستأجر لاستنباء الاجرة ان لم يشترط نسبتهما وهذا  
الوجه لو حبس ذلك المال وتلف في يده لا يضمن وبعد تلكه ليس له ان  
يستوفي الاجرة .

العين المستأجرة لاستنباء متعنتها او للعمل فيها - كدابة للركوب او  
الثوب للحياطة او الطعام للحمل - كلها امانة في يد المستأجر والعامل  
لكن ليس على حد سائر الامانات بل يده عليها بد امانة معاوضة يعني  
اها مقبوضة بالمعاملة والعوضيه اما بالمثل او انقبة او المسمى ولذا جاز  
لبائع ان يحبس المبيع حتى يقبض الثمن ويتقابضا ولو كان على حد سائر

## الباب الرابع في

بيان المثل التي تتعلق بمدة الأجر

( مادة : ٤٨٤ ) له لك أن وحر ماله ومكة أميره مدة معلومة قصيرة كالיום أو طويلة كالسنين .

هذا مما لا إشكال فيه لأن لسان حر في ملكه يتصرف كيف شاء و ( الناس مسلطون على أموالهم ) فلو أراد الرجل أن يملكه مدة واحدة سنة كان له ذلك سواء كانت العطف فيه أم لا ولكن هذا مما هو ملكه أما ما هو ملك غيره وله الولاية عليه مثل مال الوقف ومال اليتيم ومال العائيب الذي لا وكيل له وأمثال ذلك فلا يعد القول بأن تصرف الولي فيها منوط بالمصلحة فربما لا تكون المصلحة باحارته أكثر من سنة أو سنتين والحاصل أن الأولياء ليس حالهم فيما لهم أولادة عليه كحالهم في أموالهم الخاصة بهم وهو واضح .

( مادة : ٤٨٥ ) ابتداء مدة الاحارة تعتبر من الوقت الذي سمي اي عين وذكر عند العقد .

عرفت انه لابد من تعيين المدة في احارة المانق بل واحارة الاعمال فان عين ابتدائها بعد شهر او يوم او غير ذلك في متن العقد تعين وان اطلق كان الابتداء من بعد العقد فلا فصل كما في مادة ( ٤٨٦ ) اذا

لم يذكر انتهاء المدة حين العقد يعتبر من وقت العقد ، فهاتان المادتان عبارة عن مادة واحدة تؤدي باحصر عبارة و اقل الخط من احديهما .

و ( مادة ٤٨٧ ) كيجوز ان يحدّد على ان يكون السنة في كل شهر اخرته كدادراهم كذلك يصح ان يحدّد السنة كدادراهم بدون بيان شهرته اصلاً - وهي واضحة لا تحتاج الى بيان .

و ( المادة ) انه اذا كانت الاحرة والسنة والمدة معلومة صحت الاحرة ، وتبرع على لزوم تعيين المدة انه لم يحرره كل شهر كدادراهم او كل سنة كدادراهم ولا يعين مقدار الاشهر او السنين لا تصح الاحرة لحتم المدة ، ومن هذا يظهر ان مادتي مادة ( ٤٩٤ ) لو اشترطت ان اشهرته كدادراهم من دون بيان عدد الاشهر ، يصح ان يحدّد في الاصح انه يطل من اكثر من سنة الامامية ، ثم ان اطلاق السنة عند المسلمين يتصرف الى الامامية المحررة الا ان يكون انما عرف في البلد غير هذا فيحمل الاطلاق عليه كما ان منصرف الشر هو الهلالي وعليه دة ( ٤٨٨ ) اذا شئت لاحرة في اول شهر حتى شهر واحد او اريد من شهر اعتدت مشهورة ، وهذه الصورة مرة دفع احرة شهر كمال وبن كمال اشهر مائة عن ثلاثين ومائة .

و « انه خطه » ان الشر سد الاطلاق هو الهلالي فلو يمكن حمله عليه فهو امددي كما في دة ( ٤٨٩ ) او اشترط على ان تكون لاحرة لشهر واحد فقط وكان قد مضى من الشهر جزء من الشهر ثلاثين .

بني في الاحرة المشهورة لالتمه في التي تدور مدار تعيين سدياً او

هلاليا كما هو واضح ، وعليه ايضا بنى مادة ( ٤٩٠ ) لو اشترط ان تكون الاجارة لكذا شهر و كان قد مضى من الشهر بعضه يتم الشهر الاول النقص على ان يكون ثلاثين يوما من الشهر الاخير ونوفى في اجرة باقى الايام بحساب اليومية وتعتبر الشهور التي بينها بالاهلة - مثلا لو قال : في نصف رجب - احرتك الدار ثلاثة اشهر احسب شعبان ورمضان هلالين ناقصين كاما او كاملين واكمل رجب من شوال ما تم به ثلاثين على ، انه شهر عددي ولا حاجة الى حساب اليومية لان الغرض ان الاحرة على الشهور لاعلى الايام ، وبمعنى ان يقال - انه بكل الشهر على واقعه فان كان ناقصا اكل تسعة وعشرين وان كان تاما اكل ثلاثين وله وجه والاخر اوجه .

( مادة : ٤٩١ ) كما يعتبر الشهر الاول الناقص ثلاثين اذا اشترط كذا دراهم من دون بيان عدد الاشهر عند مضي بعض الشهر كذلك تعتبر سائر الشهور التي ستاتي ثلاثين يوما على هذا الوجه ، في هذه المادة من التعقيد والتطول ما اصاع المقصود ، وحاصله انه اذا آجر شهريا من دون تعيين عدد الاشهر و كان في اثناء الشهر فالاشهر كلها تحسب عديدة ثلاثين ثلاثين ، والى ان هذه الاحارة عددا فاسدة ولا بد من تعيين عدد الاشهر ، والحكم بصحتها في الشهر الاول وفسادها في الباقي كما سيأتي ، وينسب الى بعض فقهاء المذهب تحكم صرف لادليل عليه

( مادة : ٤٩٢ ) لو عقدت الاجارة في اول الشهر لسنة تعتبر اثني

## عشر شهراً .

عرفت ان الشهر عند المسلمين باطلافة يحمل على الاشهر الهلالية كما ان السنة اثني عشر هلالياً كما يدل عليه كريمة ( ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً ) و ( يستثنى من السنة الشمسية فلا شك ان الاطلاق يحمل عليها لان العرف الخاص يقدم على العرف العام وعلى العرف الشرعي في هذه الموضوعات ، وعلى ما ذكرنا فتشئ مادة ( ٤٩٣ ) لو عقدت لاحقة السنة وكان قد مضى من الشهر بعضه يعتبر منها شهر أياماً وبقية الشهور الاحدى عشر بالهلال ، وهو مسلم لا كلام فيه ، انما الكلام في ان الشهر اعمدي هل يحسب ثلاثين او بحسب على ما اتفق من حل اشهر الاول من ثلاثين او تسعة وعشرين وكما سبق قريباً .

( مادة . ٤٩٤ ) لم استأخر فقاراً شهرته بكذا دراهم من دون بيان عدد الأشهر صح العقد لكن عند حزام الشهر الاول يصح لكل من الآخر والمستأخر فسخ لاحقة في اليوم الاول وليانته من الشهر الثاني الذي يليه . وقد عرفت ان هذا تحكم صرف لادليل عليه فلما بطل في الجميع او صح في الجميع ولا فرق بين قبض الاحرة وعدمه فانه اذا لم يمين عدد الاشهر او السنين او الايام تنع الاجارة مطلقاً وكلما ذكر في هذه المادة من الذبول والبروع والتفاسم عارية عن الدليل سيما قوله : وان كان قد قبضت احرة شهرين او ارد فانس لاحدهما فسخ اجارة الشهر المفيوض اجرة ، فان

ببص الاحرة لا يرفع ما وقع العقد عليه من الاحمال وهذا ايضا من احكامهم  
الكيفية التي يرحمون فيها الى الاستعانة مع عدم مساعدة الادلة الشرعية .  
( مادة : ٤٩٥ ) لو استأجر احد احبراً على ان يعمل يوماً يعمل من طلوع  
الشمس الى العصر او الى الغروب على وفق عرف البلدة في خصوص  
العمل .

هذا مع الاطلاق اما مع التعيين فهو المنع .

( مادة : ٤٩٦ ) لو استأجر نجار على ان يعمل عشرة ايام تعتبر الايام  
التي تلي العقد وان كان قد استأجر في الصيف على ان يعمل عشرة  
ايام لم تصح الاجارة مما يمين العمل اعتدالاً من اي شهر واي  
يوم .

لا فرق بين الصيف وغيره في ان الاطلاق يقتضي الانصراف الى الايام  
التي تلي العقد الا ان تكون هناك قرينة حصة من حال او مقال تمنع هذا  
الانصراف او عرف خاص في البلد يقتضي خلافه ، اما كون الوقت  
صيفاً او شتاءً فلا اثر له في لزوم التعيين ولا في عدمه فتدبره .





## الباب الخامس

### في الخيارات

#### (وشتمل على ثلاثة فصول)

لأنك عمت من مباحث الخيار في البيع أن الخيار نازع ثبت من دليل خاص وأخرى تقتض من الأدلة العامة كقاعدة الضرر وعمومات الشروط ونحوها لما قام الدليل على ثبوته في البيع اقتصر عليه ولم يتعد إلى غيره من المعاملات لما عرفت من أن الخيار على خلاف الأصل وما استفيد من العمومات اطرد في كل معاملة انطبق عليها ذلك الدليل ، وحيث أن مثل خيار المجلس والحيوان والتأخير كانت أدلتها وأردة في البيع فهي مقصورة عليه ولا تجري في أجارة ولا غيرها ، وأما بقية الخيارات المستفادة من الأدلة العامة وإن ابتدأها الأدلة الخاصة فهي تجري في الأجارة كما تجري في البيع ، واليك بيانها وعنوانها .

١ - : خيار الشرط - ومنه شرط الخيار عدد رد العوض أي الأجرة .

٢ - خيار العيب .

٣ - خيار الغبن .

٤ - خيار الاشتراط .

٥ - خيار تبعض الصفقة .

- ٦ - : تعدد التسليم
- ٧ - : التمسك .
- ٨ - : التدليس .
- ٩ - : الشركة .
- ١٠ - : ما عهد ليومه
- ١١ - : خيار الوصف
- ١٢ - : خيار الورثة فيما راد على الثلث

## الفصل الاول

### « في بيان خيار الشرط »

[ مادة ٤٩٧ ] بحري خيار الشرط في الاحارة كما جرى في البيع وبحوز البحار والاستيذان على ان يكون احدهم او كلاهما بحراً كذا ايلام .

خيار الشرط في الاحارة كخيار الشرط في البيع يصبح ان يحملا لاحدهما او لكليهما او لاجنبي على نحو التامة او المشاورة او الاستقلال متصلاً بالعقد او متصلاً به في نوع او ايلام او اكثر حينما يتفقان عليه من توقيع الاحارة لو حصل البيع في لائمه او ردها تماماً ، اما مع عدم التعيين فالوزيع - كل ذلك مجموع ادلة الشروط

( مادة ٤٩٨ ) كما ان البيع والاحارة على ما يترتب في مادة ( ٣٠٢ )

و ٣٠٣ و ٣٠٤) يكون قولاً كذلك أيضاً يكونون فعلاً بناءً عليه لو كان الآخر محيراً وتصرف في المحور نوحه من موازم أنتك فهو فسح فعلي وتصرف المستأجر المحير في المحور كتصرف المستأجر من اجازة فعلية .

إذا كان له مؤخر خيار فأحر العين ثانياً من مستأجر آخر من كان في غير زمن خياره وهو مقصولي عن المستأجر وإن كان في زمن خياره وهو مسح الاجارة الاولى ، وإن كان الخيار للمستأجر وتصرف في العين المستأجرة أيام الخيار على نحو تصرف المستأجر فهو أحقية مدة لأن التصرف لمدة معينة في أرض والأحكام ، وهذا واضح وصريح مدة ( ٥٠٠ ) أو انقضت مدة الخيار قبل مسح الخيار أو ابدته الاجارة منه الخيار ومنه الآلة ومادة ( ٥١ ) مدة حذر من من وقت منتهى من مع لانه في ملكه ( ٥٢ ) بناءً عليه الاجارة به من وقت سطر الخيار - متى علمه متى في البيع من ان البيع مع خيار البيع لا يمكنه استثنى لانه فسخه من الخيار ، وعرفت انه مدوع عند جمهور فقهاء الامامة وشهد من ذلك ان رأى المتقدم الذي عرفت فيما سبق صفة من حيث هو ابد .

[ ٥٠٣ - ٥٠٤ ] او استؤجرت أرض على ان تكون كذا درماً او دونها فحذرت رائة او نصفه تصح الاجارة ويبرم الآخر المسمى لكن المستأجر محير حال تقصامه ، لانه مسح لاجارة ن

هذه القضية فرع ينتنى على اصل كثير الفروع ، وكلتي متوفر المصاديق وهو باب الكيات المتصلة والمنفصلة وقد مر نظير ذلك في البيع ايضا مثل مالو باع قطعة قماش او منقطة حديد او آجر داراً على انها خمس عرف او سيارة بناء على انها رقم كذا فتبين الخلاف في الجميع زيادة أو نقصاً فان الممدد المخصوص ان كانت على سبيل القيدية والتعين و ( المقيد عدم عند عدم قيده ) فالاجارة ان كانت شخصية تقع باطله وان كانت كلية صحت وطالب بالمصدق في صورة النقص ورد الزائد في صورة الزيادة وان كان على سبيل الشرطية وتعدد المطلوب صحت مع المخالفة ان كانت شخصية وكان له خيار تخلف الشرط وان كانت كلية طالب بالمصدق او رد الزائد .

هذا كله قبل الاستيفاء اما بعده فعليه اجرة مثل ما استوفاه وبطالب بالمصدق او يرد او يفسخ على اختلاف الصور ، ويظهر من ( المحلة ) ان له الخيار في صورة النقص وله الزائد في صورة الزيادة وهو غريب ولا ندري باي وجه يتملكها مع ان العقد وقع على الأقل منها ، وقد تقدم في مادة ( ٢٢٦ ) الى ( ٢٢٨ ) ما لعله ينعم هنا ايضا فراجع .

ثم ان حال الزمان في الزيادة والنقصان حال المقادير والاوزان في الاحاس والاعيان فلو اكترى منه دابة على ان يوصله بها الى [ بغداد ] في اول رجب او اعطاه نوكاً ليخطئه وبدومه له ليلة العيد فتأخر عن ذلك فان كان على نحو القيدية لم يستحق الاحير شيئاً اصلاً لانه لم يأت بالمأجور عليه ولا بشيء منه لانه بسيط لا تركيب فيه

وان كان على نحو الشرطية كان له المصحح فان فسخ استحق الاحير بدل المثل وان امضى فالمسمى ، وهذا يظهر الحس في مادة ( ٥٠٥ ) يجوز عقد الاجارة على عمل عينت اخرته وشرط ابقاؤه في الوقت العائلي يكون الشرط معتبراً مثلاً - لو اعطى احد الى الخياط ثياباً على ان يوصلها ويحيطها هذا اليوم او لو استكرى احد ذلولاً بشرط ان يوصله في عشرة ايام الى مكة تحوز الاجارة والآحر ان اوفى الشرط استحق الآخر المسمى والا استحق احر المثل بشرط ان لا يتجاوز الآخر المسمى .

( مادة ٥٠٤ ) لو استوحت ارض على ان كل دونم منها يكدا دراهم يلزم اعطاء الأجرة بحساب الدونم اذا كانت الدونمات معلومة العدد ، ، هذا اذا كانت الدونمات مائة الممدد ولا فهي باطلة كما عرفت مكرراً ، ولو قلنا بالصحة فهو واضح لا يحتاج الى بيان .

( مادة ٥٠٦ ) يصح ترديد الأجرة على صورتين او ثلاث في العمل والاعمال والحل والمسافة والزمان والمكان ويلزم اعطاء الأجرة على موجب الصورة التي تظهر فعلاً ، مثلاً - او قيل للخياط ان حطت دقيقاً فلك كذا وان حطت خساً فلك كذا ، فاي الصورتين عمل لآخرتها او لو استوحت حانوت بشرط ان احرى فيه عمل العطاراة فاجرته بكذا وان احرى فيه عمل الحدادة فكذا فاي العمل احرى فيه يعطى اجرته التي شرطت ، وكذا لو استكرت دابة بشرط ان حملت حنطة فاجرته بكذا وان حملت حديداً فكذا ، فايها حمل يعطى اجرته التي عينت ، او قيل المكاري استكرت منك

هذه الدابة الى ( بيوري ) كذا والى ( ادرنه ) كذا والى ( قلبه )  
قالى ايها ذهب الساجر يرمه احرة ذلك ، وكذا لو قال الآخر  
احرت هذه السجرة كذا ودينه كذا فيمد قبول الساجر يرمه احرة  
الاحرة التي سكنها ، وكذلك لو ساوم احدهما الخيط الى ان يخط له  
( حمة ) شرط ان يخط اليوم كله كذا وان خطها كرهه كذا  
تعتبر السوا

ذكر في اكثر مواضعهم طبر هذه الفروض في صورته : اذا  
قل : ان صحت هذا الثبوت فلو سأل ( بيوري ) : ان درهم وان صحت  
روميا اي ( ١٠٠٠ ) فقلت درهم فان قصد لاحرة على الاحرة وان  
قصد المداينة ، وكذا لو سأل : ان صحت ثوبتي اليوم ، فقلت درهم وان  
صحت يداه فقلت وقلول صحتهما احرة او لتصل ضعيف ووعمل  
في صورة اذ ان استحق احرة اثل.

ثم ذكرناه ساجر وهو - ولو استاجر من رجل دابة الى ان يوصله  
الى الجبل من في زمن معين ، او يرسل كذا الى ذلك كذا فلم  
يوصله فان كان اقدم سعة الوقت وعدم امكان الوصول فلا حاجة باطالة  
لعدم اقدمة ، وان كان الزمان واسعا فان كان عدم الاتصال عن  
تقصير منه فلا يجوز اما ان يكون احد الاتصال الخاص على نحو اقيدية  
بمعنى وحدة المطرب او على نحو الشرطية - اي التعدد - وفي الاول  
البطلان ولا يستحق شيئا ، وعلى الثاني الصحة والخير ، ومع الفسخ  
فاجرة اثل ، ومثله لو استأجره لصوم الخيس فصام السبت وان لم يكن

عن تقصير بل لحدوث مانع فإن كان عاماً كشلج أو مطر شديد أو  
محادرة في الطريق فهي باطلة، ومثله ما لو كان المانع خاصاً كمرض أو  
ظالم أو عدو ونحو ذلك وكانت الأحارة شخصية مقيدة بالمشارة، أما  
لو لم تكن شخصية فهي صحيحة ويوجه غيره للعمل والاستيعاء وتدرمه  
الأجرة على كل حال

و « بالجهة » فالمانع لعام حكمه حكم لتب السايوي وكذا الحص مع  
فيد المباشرة .

وهذا تستطيع استخراج الفروع الكثيرة التي هي من هذا القيل

## الفصل الثاني

حبار الرؤية

[ مادة : ٥٠٧ ] المستأجر خيار الرؤية .

( مادة : ٥٠٨ ) رؤية المأجور كزونة المانع .

( مادة : ٥٠٩ ) لو أسأجر أحد عقاراً من دون أن يراه كونه محيراً

عند رؤيته .

حال خيار الرؤية في الاجارة كذله في البيع فلو آجره داراً عامة  
بالوصف ثم انكشف الخلاف كان له الخيار . أما لو آحا واستأجرها  
بتلك الرؤية فلا خيار بعد الاختيار إلا إذا تبيرت بعد الرؤية وقبل

العقد عليها ، ولكن حيث ان السامع كما عرفت غير مجتمعة الاجراء في الوجود فلا يمكن رؤيتها لذلك صارت رؤية العين تقوم مقام رؤية المنفعة فيسقط الخيار برؤية العين وان لم ير المنفعة كما في المادة ( ٥٠٨ ) ومادة ( ٥١٠ ) من استأجر داراً كان قد رآها من قبل ليس له خيار الرؤية الا لو تعبرت رؤيتها الاولى بانهدام محل يكون مصراً للسكنى فيستند يكون مخيراً ، بل وحتى لو لم يكن مصراً ، وكما يكون للاستأجر خيار الرؤية كذلك يكون للاجير في محل عمله حيث يكون مما يخلف مصاديقه او اصنافه كما في مادة ( ٥١١ ) كل عمل يخلف دائماً باختلاف المحل فللاجير فيه خبر الرؤية ، مثلاً - لو ساوم احد الخياط على ان يحيط له ( جبة ) فالخياط بالخيار عند رؤية ( الخوخ ) او ( الشل ) الذي يحيطه ، بخلاف ما لم يكن فيه اختلاف كفن العظم من مكان معين الى معين او كما ذكر في مادة ( ٥١٢ ) كل عمل لا يختلف باختلاف المحل الى الآخر .

## الفصل الثالث

### في خيار العيب

[ مادة : ٥١٣ ] في الاجارة ايضاً خيار العيب كما يلاحظ اليهم  
ولكن العيب في الاجارة لا يكون في ذات المنفعة لانها ليست من



الامور المستقلة في الوجود وانما يكون فيما تقوم به المصلحة وهو العين  
فكل عيب في العين بموجب نقصا في المصلحة المقصودة بالاجارة وهو  
سبب لشوئ الخيار فيها كما ذكر في مادة « ٥١٤ » العيب الموجب  
للخيار في الاجارة هو ما يكون سببا لفوات المانع المقصودة بالكلية او  
احلالها كفوات المصلحة المقصودة من الدار بالكلية بانهدامها ومن  
الرحى بافطع ماؤها ، او كاحلالها بسقوط سطح الدار او باهدام محل  
مصر للسكنى او بانجراس طهر الدابة فمؤلا من العيوب الموجبة للخيار  
في الاجارة واما الواوفاص التي لا تحل بالمنافع كانهدام بعض محال  
الحجرات بحيث لم يدخل الدار رد ولا مطر ، وكافسح عرق الدابة  
او ذبيها فليست موجبة للخيار في الاجارة .

( مادة : ٥١٥ ) لو حدث في المؤجور عيب فله كالموجود في وقت  
العقد .

يفترق العيب في الاجارة عنه في البيع بانه متى ظهر اوجب الخيار  
في الاجارة حتى بعد القبض واستيناء بعض المانع بخلافه في البيع فانه  
لا اثر له بعد القبض وانقضاء الخيار فالموجود قبل العقد والحادث بعده  
والحادث بعد القبض وبعد الاستيناء . كما نوجب الخيار بين مسجور  
في الباقي وامصاها واعطاء تمام الاجرة كما في مادة ( ٥١٦ ) لو  
حدث في المؤجور عيب فالمسأجر بالخيار ان شاء استوفى المصلحة مع  
العيب واعطى تمام الاجرة وان شاء فسخ الاجارة .  
بمعني انه ليس له المطالبة بالارش كعائمي البيع مطلقا او في بعض

الصور، ولكن التحقيق انه لا مانع منه هنا بناء على ان الطالبة بالارش وعدم المسخ على مقتضى قاعدة اصالة الدوم بالعمود وانه يجب الوقوف بالعقد حسب الامكان والارش عرامة للوصف او الحزب المثلث وكذا لو زال العيب من نفسه او ازاله المؤجر قبل فوات شيء معتد به من المنفعة سقط الخيار كما في مادة (٥١٧) ان اراد الآخر العيب الحادث قبل فسخ المستأجر الاحارة لا يبقى للمستأجر حق الفسخ .

(مادة : ٥١٨) ان اراد المستأجر فسخ الاحارة قبل رفع العيب الحادث الذي احل بالمسح وله فسحها في حضور الآخر والافليس له وفسحها في غيابه وان فسخها في غيابه من دون ان يحضره لم يعتبر فسخه وكراه المأجور يستمر كما كان ، واما لو فانت المانع المتصورة بالملكية وله فسحها في غياب الآخر ايضاً ولا ترمه الاحرة ان فسح او لم يفسح كما بين في مادة (٤٦٨) مثلاً - لو تهدم محل يحل بحل من الدار المأجورة فمستأجر فسخ الاحارة لكن يلزم غايه ان يفسحها في حضور الآخر والا فلو خرج من الدار من دون ان يحضره يرمه افسح الاحرة كأنه ما خرج واما لو تهدمت الدار بالملكية من دون احتياج الى حضور الاجر لمستأجر فسخها وعلى هذا الحل لا تلزم الاجرة .

هذا ايضاً من الحكم الخرافي ، واقول بلا دليل ، فانه متى حصل سبب الفسخ كان له ان يفسح في حضور الآخر او غيابه ، نعم يجب عليه لو فسح وجوباً تكليفاً اعلام المؤجر دفعاً لما يحتمل من دخول

الضرر عليه لو لم يعلقه بالفسخ فيبقى ملكه عاصلاً وتقوته أحرة تلك المدة  
والسكن ليس معناه أن فسخته يكون باطلاً ولا أثر له مع الغياب في الأول  
دون الثاني .

و « بالحلّة » فوجوب الاخبار لا علاقة له بأعمال الخيار ، ولا يتوقف  
أحدهما على الآخر فليتدبر .

نعم لو تعطلت الدار بالسكنية انفسخت انفساخاً قهرياً لعدم الموضوع  
كما عرفت .

( مادة : ٥١٩ ) أو انهدم حائط الدار أو احدى حجرها ولم يفسخ  
المستأجر الإجارة وسكن في باقها لم يسقط شيء من الإجارة .

فإن الانهدام وإن أوجب الخيار ولكن سكوتة وسكنها فيها دليل  
على رضاه بالعقد وامضائه .

أ مادة : ٥٢٠ ] أو استأجر أحد دارين مكذا دراهم وانهدمت  
أحدهما فله أن يترك الاثنتين معاً .

يعني يكون له الخيار أن شاء ترك الاثنتين واسترد الإجرة وأن شاء  
امضى في واحدة واسترد ما يخص الثانية المنهدمة لأن الإجارة فيها  
باطلة ذاتاً فلا معنى لإجارة العقد بل أما الفسخ فيهما أو الإجازة في  
الصحيحة ، فليتدبر .

ومن هذا يظهر الخلل في - :

( مادة : ٥٢١ ) المستأجر بالخيار في دار استأجرها على أن تكون كذا  
حجرة وطهرت نافذة أن شاء فسخ الإجارة وإن شاء قبلها بالمسمى ولكن

ليس له ايحاء الاحرة وتقيص مقدار من الاحرة .

- فان القواعد تقتضي ان يكون له الخيار ، والخيار في منطقته هنا اما الفسح في كل الدار او الاحارة بنسبة الحجر الوحدوة وتقيص مقدار ما يخص النافذة لان الاحرة تتوزع على الحجر حسب الشرط فتدخل الى عقود متعددة كما في نظائرها .

نعم لو كان الملاحظ في الاجارة المذكورة على نحو البساطة كان لما ذكرته ( المحلة ) وجه ولحمه خلاف ما عليه التحقيق في نظائره



## الباب السادس في

بيان أنواع الأحمور وأحكامه وبشتمل على أربعة فصول

### الفصل الأول

في بيان مسائل تتعلق بأجارة العقار

( مادة : ٥٢٢ ) يجوز استئجار دار أو حانوت بدون بيان أنها سكنى  
لاحد . نعم هذه هي الأجرة الكلية التي يمت بها المتأجر النعمة مطلقه  
غير مقيدة فله أن يستوفيها منه أو يمن بهوضه عليها بأجارة أو غيرها .  
ومن الواضح الذي لأجاجة الى بيانه مادة ( ٥٢٣ ) من آخر داره  
أو حانوته وكانت فيه أمتعة وأشياؤه تصح الأجرة ويكون محموراً على  
تحليته فان هذا من ضروريات الأجرة ولو ارم التسليم فلا حاجة  
الى بيانه .

اما - ( مادة : ٥٢٤ ) من استأجر ارضاً ولم يعين ما يزرعه فيها ولم يعمم  
على ان يزرع ماشاء فأجرته فاسدة ولكن لو عين قبل الفسخ ورضى  
الآجر تنقلب الى الصحة .

وهذا صحيح لما عرفت من لزوم التعيين وعدم الاجمال في الأجرة  
لكنها اذا قصدت للاجمال لم يعم في صحتها التعيين أحياناً ولا يعقل أن

ينقلب الشيء عما وقع عليه ويصير ما وقع فادأ صحيحاً إلا بعد  
جديد فتدبره جيداً .

( مادة : ٥٢٥ ) من استأجر أرضاً على أن يزرعها ما شاء وله أن  
يزرع مكرراً صيفاً وشتاء .

هذا أيضاً من فروع الاجارة السكنية كما عرفت

( مادة : ٥٢٦ ) لو انقضت مدة الاجارة قبل ادراك الزرع والمستأجر  
أن يبقى الزرع في الأرض الى ادراكه وبمطى احرة التل  
هذا اذا كان في قلع الزرع ضرر على صاحبه اما مع عدم الضرر  
فلساحب الأرض أن يحجر صاحب الزرع على قلمه بل وحتى في صورة  
الضرر على المستأجر ليس له أن يحجر صاحب الأرض الى احرة التل  
بل اللازم أرضاؤه ولو نازد من احرة التل بالاستيجار ثانياً .

( مادة : ٥٢٧ ) يصبح استيجار الدار والمخزن مع عدم ملكه  
لاي شيء ، واما كيفية استعماله فيرجع الى التعريف والمادة .

هذا أيضاً من فروع الاجارة السكنية يستوفي النصف كسب شاء  
وحسب المتعارف في كل صفة وهيبة على موارثها وعنده في مادة  
( ٥٢٨ ) كما انه يصح لمن استأجر داراً مع عدم بين كونها لاي شيء  
أن يسكنها بنفسه كذلك يصح له أن يسكنها غيره احياناً وله أن يضع  
فيها اشيائه وله أن يعمل فيها كل عمل لا يورث الوهن والضرر للساكن  
ولسكن ليس له أن يفعل ما يورث الضرر والوهن للساكن الا نذرت  
صاحبها واما في خصوص ربط الدواب فعرف الملة وعادتها معتبر

ومرعى وحكم الحائوت على هذا الوجه .

( مادة : ٥٢٩ ) اعمال الاشياء التي نحا بالمفعة المتصودة عائدة الى الآخر مثلاً - تطهير الرحى على صاحبها وكذلك تعمير الدار وطرق البناء واصلاح مناهله وانشاء الاشياء التي نحل بالسكنى وسائر الامور التي تتعلق بالبناء كلها لازمة .

المحفوظ بهذه المادة وما بعدها الى آخر هذا الفصل هو بيان حكم الاحداث التي يحدثها المستأجر في العين المؤجرة او ما يلزمه من تعاقبها بالذات او بامرض ، ونحرير هذا البحث الذي هو من مهمات بحوث الاحادة ان التفتت اللازمة على انواع .

الاول - ما يتوقف قوام تلك العين عليها ككلف الدابة وسقيها ودفنه الممدومداواة غله او حرج الدابة وما أشبه ذلك ، ولا ريب في ان جميع ذلك ان لم يشترطها المؤجر على المستأجر فهي عليه فان دفعها ولا امتنع المستأجر ورحم بها على المؤجر اذن او لم يأذن فان امتنع حرمه الحاكم على عرامتها .

الثاني - : الاحداث القدمة بالعين التي يتوقف الانتفاع بها كالا او بعضا عليه كقصر الرحى وتنظيف مجرى للاء او بيت الماء او تعمير مثل الدرع او الباب او نحو ذلك من مراقبها الضرورية ، ولا ينبغي الاشكال انه على المالك المؤجر ايضاً .

الثالث - : الجهات الكمالية ، والمحسنتات الاعتبارية كتييض غرف الدار وصنع اوابها وما الى ذلك ، ولا ينبغي الربب ايضاً في انها على

المستأجر الا ان يشترطها على المؤجر ، وان انتهت المدة فان امكن قلعها من دون ضرر اخذها والا كان له اخذها بعد تدارك الضرر سواء وضعها باذن المؤجر او بدونه ، ويلحق بهذا ما يجده المستأجر في المأحور من غرس او بناء او شئ ذلك .

الرابع - : الآلات الخارجة عن المعين اللازمة عرفاً وعادة لاستيحاء المنفعة منها كالسرج والرحل واللحام وامثالها للذئابة ، والمتح والمقتل للدار والحانوت وكثير من نظائرها ، فلتسع في ذلك عرف البلد وعادة قوم المتعاملين ، فان احتاجوا او لم يكن هناك عرف ولا عادة فهي على المستأجر الامع الشرط ، ومن هذا القليل آلات الحياكة والحياطة والكتابة وما على هذا المثال من الصابغ والاعمال حتى في مثل الخيوط والاصباغ والبثود ونحوها ، ثم ان في كل مورد وحب على المؤجر الصرف والامتنع ولم يعمل ولم يقتدر الحكم على ازماءه او لم يكن حاكم فله مؤجر ان يفسخ عقد الاجارة ويسترد الا حجة الا اذا كان قد رآها واستأجرها بذلك الحال ولم يطلب مائة مائة اصلاحها فلو اصلحها المستأجر - بين لاحق له على المؤجر كانت تعزاً منه ولا حق له بالرجوع عليه بها .

هذا كل ما ينبغي ان يقال في هذه الناحية من الاجارة ومه تعلم ما يوافق ( المجلة ) منها وما يخالفها فهي مادة ( ٥٣١ ) لو احدث المستأجر بناء في المقار المأحور او غرس شجرة فلا أجر بحجر عند انقضاء مدة الاجارة ان شاء قلع البناء والشجرة وان شاء ابقاها واعطى قيمتها قليلة



كانت او كثيرة،،، بل المستأجر لا الآخر محير ان يقع او يقيمها  
للآخر فتكون ملكا له مع ارضه وهو واضح.

## الفصل الثاني

### في اجارة العروض

( مادة : ٥٣٤ ) يجوز اجارة الالة والاماحة والخيام وامثالها من  
المقولات لمدة معلومة ، فقال بدل معلوم .

اجارة كلية او شخصية ، مقيدة او مطلقة ، مصافة او منجزة .

( مادة . ٥٣٥ ) لو استأجر ثيابا على ان يذهب بها الى محل ثم لم  
يذهب ولبسها في بيته او لم يلبسها يلزمه اجرتها .

لا يختص هذا بالمقولات بل كل مأحور اذا سلمه المؤجر للمستأجر  
لزمته الاجرة سواء استوفى منفعة او عطلها فلو اسلم الدار او الدابة ولم  
يركب ولم يسكن . او الانسان المستأجر ولم يستعمله لزمته الاجرة في  
الجيم ، كما ان مادة ( ٥٣٦ ) من استأجر ثيابا على ان يلبسها نفسه  
فليس له ان يلبسها غيره ، لا يختص بالثياب بل يطرد ذلك في كل  
اجارة شخصية مقيدة بالماثرة ، انما الاشكال للمعضل في المقام ما لو  
استوفى المنفعة غير المستأجر الخاص فهل يستحق المؤجر اجرة المثل مع  
اجرة المسمى بناء على انه كان منفعتين متضادتين في وقت واحد كما مال

اليه أو قال به السيد الأستاذ في عروته في نظائر المقام أو عدم الامكان  
فتبطل الاجارة ويستحق بدل المثل على من استولى المنفعة لغوات المحل  
كما هو الاقوى عدنا لاستحالة ان يكون للشيء الواحد منهن متان  
منضدتان في وقت واحد ، فلو استأجر دابة لادارة الرعي يوم الجمعة  
فركبها الى ( بغداد ) لا يقبل ان يكون لذلك الدابة ثمة الشعتان  
ويستوفي المالك الحرتين المسمى واحرة المثل ، الموقوف لاطلاق احرة ادارة  
الرعي المسمى ويستحق احرة المثل ، اما استحققهما معا فانهي وجه يكون  
وبلحق بهذا فروع كثيرة من هذا اقبل مثل ما او استأجر دابة  
لركوبه نفسه فآجرها من غيره فعلى الاول يستحق المالك الاخرين  
- الاولى وهي المسعة والثانية احرة المثل من المستأجر الثاني وعلى  
ما احترناه تفضل الاولى للتوقيت ويستوفي من الثاني احرة المثل او اكثر  
الاصرين منها ومن المسعة ونظائر هذا كثيرة .

وعكس هذا النوع اعني ، تسقط فيه كلا الاخرين ما او استأجره  
على حياطة ثوبه في ساحة معينة أو يوم معين فاشتعل ذلك اليوم بعبه  
ببناء دار المستأجر أو محوها م علمه فيه لا يستحق احرة الحياطة  
لعدم الاتيان بها ولا احرة البناء لانه متبرع لم وحر عليه فدر هذه  
المرائد واعتمها .

## انفصل الثالث

« في اجارة الدواب »

عرفت ان التعيين في الاحارة شرط ركني ، فدا آحرك لدانة  
ولا بد من تعيين الدانة والمحل والزمان والاجرة ، ومن هذا يظهر  
التسامح في مادة ( ٥٣٨ ) كما يصح استكراه دابة معينة بصح الاشتراط  
على المسكاري الا يصل الى محل معين ،،، فان استكراه الدانة المعينة  
لا بد معه من تعيين المحل والدونة فالاحارة باطلة .

( مادة ٥٣٩ ) لو استؤجرت دابة معينة الى محل معين ونعيت في  
الطريق فاستأجر بكونه مخيراً اما بانتظارها حتى تستريح او تقض  
الاحارة ودفع احرة ما مضى من المسافة من المسمى بالنسبة ولا يجري فيه  
( مادة ٥٤٠ ) لو اشترط حل معين الى محل معين وتعبت الدابة في  
الطريق فالمسكاري مجبور على تحميله على دابة اخرى وايصاله الى ذلك  
المحل .

لان الدابة هنا غير شخصية فله ان يحمله على اي دابة شاء بل له ان  
يحملة على اي مركوب آخر من ( عربة ) او ( سيارة ) او غيرها .  
( مادة ٥٤١ ) لا يجوز استئجار دابة من دون تعيين ولكن ان  
عينت بعد العقد وقبل التساخر بحيز ، وايضا لو استؤجرت دابة من

نوع على ما هو المعتاد بلا تعيين يجوز ويصرف على المتعارف المطلق مثلاً - لو استؤجرت دابة من المسكاري الى محل معلوم على ما هو المعتاد بلا تعيين يلزم المسكاري ايصال المستأجر على دابة الى ذلك المحل على الوجه المعتاد .

قد تكرر منا بيان ان الاجارة بدون التعيين باطله ، والتراضي بعد العقد على دابة معينة لا يحملها مرتطة ، لعدم بل هو تراض مستقل لنفسه ويكون كتابحة ومعاطات ، نعم لو كان ذلك انصراف او عرف او عادة قام مقام التعيين وصح العقد كما ذكر في ذيل هذه المادة .

[ مادة : ٥٤٢ ] لا يكفي في الاجارة تعيين اسم الحطة والمسافة الا ان يكون اسم الحطة علماً متعارفاً لمدة مثلاً - لو استؤجرت دابة الى العراق لا يصح ان يلزم تعيين البلدة والى لفظ الشام وان كان اسم قطعة معروف اطلاقاً على بلدة دمشق الخ ...

تعيين اسم المسافة يكفي على نحو الكلية فيجعلها في اي جهة شاء وعلى نحو الشخصية فيعينها في جهة مخصوصة ولو استؤجرت الدابة لبسير عليها مائة فرسخ فله ان يسير بها من الشام الى العراق والى اي بلدة يريد من العراق .

١ ( مادة : ٥٤٣ ) لو استؤجرت دابة الى مكان وكانت يطلق على بلدين فليهما قصدت يلزم اجرة المثل .

اذا قصد احدهما وعينه صح وتعين المسمى والا قصدت الاحارة وتعين بدل المثل لو استوفى المنفعة .

( مادة : ٥٤٤ ) لو استكرت دابة الى بلدة يلزم ايصال مستأجرها الى داره .

هذا غير لازم اصلا بل اللازم اتناع عرف البلد وتواضعهم فان اختلف فلا بد من التعيين في متن العقد فان لم يعين فلاحق في الايصال الى الدار بل الى طرف البلد ويدخلها .

( مادة : ٥٤٥ ) من استكرى دابة الى محل معين فليس للمستأجر ان يذهب بتلك الدابة الى محل آخر فن نفقت الدابة بضمن .

الصمان هنا بقاعدة اليد بهد خروجه عن الامانة فان تلفت ضمن العين والمنافع من حين التجاوز الى حين التلف حلافا للحماية القائلين بان ( الاخر والصمان لا يجتمعان ) بل عندنا بضمن الدفع مطلقا تلفت العين ام لا .

وهذه المادة تعني عن حملة من المواد التي يدها مثل - مادة ( ٥٤٧ ) لو استؤجر حيوان الى محل معين وكانت طريقه متعددة والمستأجر ان يذهب بأي طريق شاء من الطرق التي يسلكها الناس ولو ذهب من غير الطريق الذي عينه صاحب الدابة وتلفت فان كان اصعب من الطريق الذي عينه ضمن وان كان مساويا او اسهل فلا ،،، بل الصحيح انه بضمن بالتجاوز مطلقا ولا مستند لما ذكره سوى الاستحسان والاعتبار الذي يذهب حماه امام القاعدة والدليل .

ومثل مادة ( ٥٤٨ ) ليس للمستأجر استعمال دابة ازيد من المدة التي استأجرها وان استعمالها وتلفت في يده بضمن ،،، فانها تكرار محض لما

سبق ، وهكذا مادة ( ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ ) فإن الجميع موصول  
ونكر لا فائدة يلزم درجها جميعاً في مادة أو مادتين عند التحرير  
[ مادة : ٥٥٣ ] لو استكرى دابة لركوب من دون تعيين من  
يركبها ولا التعميم على أن يركبها من شاء قصد الاشارة وانكر لو  
عين وير فلهمسح نقول الى لصحة ولا يركب على تلك الدابة  
غير من تعيين .

هذه المادة متوافقة متدافعة من جميع نواحيها فإن الاجارة اذا كانت  
وسيلة فاما معنى التعميم ، ثم كيف يهاب التماسد صحيحاً والشيء  
لا يقابل عما وقع عليه

و « تحقن » ان الاشارة الضرورية الى الخاطبة من التعيين والتعميم  
صحيحة وهي على حدسائر الاحداث المكتبة فانه يستأجر ثدر  
والدابة شهراً معيّنًا ليستوفي تمام منافعتها اي يملك كل مائة بكر  
استيفه وها من تلك الدار او الدابة يرى نحو ان يملكه او يملكه بغيره  
او غير ذلك ، كل هذا جائز وصحيح ، وهذا هو مفاد كل اجارة مضممة  
فاذا اراد اذير ذلك وحب التعيين واذا لم يعين ، وبس معناه انها وسيلة  
ل تكون مظنة عامة ان لم يكن عرف خاص بحرف اليه الاطلاق كما  
في مادة ( ٥٥٤ ) ومادة ( ٥٥٥ ) وكما واضح .

( مادة : ٥٥٦ ) ليس للمستأجر ضرب دابة الكراء من دون اد  
صاحبها ولو ضربها وتلفت يضمن .

بل له ان يصرها على المتعارف وان لم يأذن صاحبها .

( مادة ٥٥٧ ) لو اذن صاحب دابة الكراء بضرها فليس للمستأجر الا الضرب على الموضع المعتاد مثلاً - لو كان المعتاد ضربها على عرقها فضرها على رأسها وتلفت يلم لصن .

اذا استند التلف الى الضرب الذي يور ولم يكن مأذوناً به بخصوصه اما لو استند الى سب آخر او لم يعلم السب او كان مأذوناً به فلا ضمان . ( مادة : ٥٥٨ ) يصح الركوب على دابة استكرت للحمل .

لعل وجه ذلك عندم ان الركوب احف من الحمل وهو استحسان بموع صمى وكبرى ، والاصح انه مع النفيد بالحمل فقط لا يجوز له الركوب ولو ركب فلفت ضمن واحارة الحمل نطت وعليه اجرة المثل للركوب .

ومن هذا القيل من الاستحسان الغير حسن مادة ( ٥٥٩ ) لو استكرت دابة غير نوع حملها ومقداره بصح تحميلها حملاً مماثل له أو أهون منه في الضرورة والى لا يصح تحميل شيء اريد في الضرورة مثلاً من استكرى دابة على ان يحملها حمة اكيال حنطة كما يصح له ان يحملها من ماله أو مال غيره اى نوع كان حمة اكيال حنطة كذلك يجوز ان يحملها حمة اكيال شعير - والى لا يجوز العكس - يعني لا الحطة اصل من الشعير ، وتضع بالمثل الثاني من [ الحمة ] كما لا يصح ان تحمل مائة وقية حديد دابة استكرت على ان تحمل مائة اوقية قطن .

فان تقل كل واحد منهما وان كان واحداً والى تقل الحديد :

يختتم على رقعة صغيرة من طهرها بهذه ونحوه بخلاف القفل فإنه ينشر على طهرها فيهن ولا يؤذيها ذلك قد عرفت عدم حواز التجاور عن نص موضوع العقد فإن هذه الطريقة تحمل العقد وأهيا وتوجب العوض في العقود التي ما شئت إلا لئلا يفسد ولا يفسد بما لا يبقى معه محل للبلاغ والتحويل حسب تدل الأحواء ولا عراض هذا مصفاً إلى ما استدل به غير مرة من أن اقصد ونحوه بخلاف الإحلاف وقد يكون قصد حب الدابة أي إيواء تحميمها الأتمل كالحمد أبرور ولا يرضى لوزنه من القفل لأنه خلاف غرضه .

ومثل هذه المحرمات عند الناس لا يحوز بالبيع ولا يفسد بالاستحسان ، فأخود على نص العقود هو الممنوع والألفاظ السادة وصاع الغرض المهم فتدبر هذا واعتمده .

( مادة : ٥٦٠ ) وفيه إخلال في الدابة على المسمى .

لأن المتعارف في بلادنا ذلك وقد يترتب في الدابة مكوث هو المنع .

( مادة : ٥٦١ ) نفقة الأناحور على الآجر .

وقد تقدم قريباً توضيح هذا الموضوع وحكمه وإن أوجز الدابة مع دقة الدابة ولا ادن بها للمستأجر أي لو استأجره ولم ينسجحه حاكم شرع فإن لم يمكن ولم يحصل العرض بفق المستأجر ويرجع بها على المؤجر وله حبس العين بعد الدابة حتى يأخذ حقه .

نعم لو افق متبرعاً فلا معنى للرجوع حينئذ ، ومن هـ<sup>١</sup> يظهر الخلل في



بقية هذه المادة ( ) ولكن لو أعطى المستأجر علف الدابة بدون إذن صاحبها تبرعاً ليس له أخذ ثمنه من صاحبها بعد ) .

## الفصل الرابع

### في اجارة الآدي

( مادة ٥٩٣٠ ) يجوز اجارة الآدي للخدمة اولاً بحراه صعبة ببيان مدة وتعيين العمل بصورة اخرى .

هذا البيان غير كاف ولا شاف ، ونحري هذا البحث ان احاره الانسان حراً او عدياً اما ان تنفع على الخدمة ، وبعبارة اخرى يستأجره على ان تكون كل منافعه له فيستعمله في كل ما يريد من حوائجه ولا محبس في مثل هذه لاجارة من تعيينهم بالمدة سنة ممية او شهراً معيناً متحررة او مضافة .  
واما ان تنفع على عمل معين مخصوص من كتابة او حياطة او حياكة فلان هذا من تحدد العمل ومحل العمل اي ما يعمل فيه من حياطة ثوب او ( حبة ) او غير ذلك ، اما الزمان فان عينه تعين وان اطاق انصرف الى المتعارف وان لم يكن فاللازم ان يعمل به بعد المقد لا فصل ويكون له الاشتغال بمقدار ما يقدر له اهل الصنعة مثلاً صياغة القلادة في اسوع وصياغة الخاتم في يوم وهكذا فان لم ينضبط بذلك بطل كونه اجارة وصح حفاة بالمسمى فان لم يكن جعله استحق لو عمل اجرة

المثل كما في مادة ( ٥٦٣ ) لو خدم أحد آخر على طلبه من دون مقابلة  
أجرة فله أجرة المثل ، لأنه بعد تعيين الأجرة لم يقع إجارة ولا جمالة  
فله أجرة المثل - واه كل من يخدم بالأجرة أولاً ، ولا وجه لتقيده بالاول  
كما في ( المنجى ) فان عمل المسلم محترم وهو غير متبرع حسب الفرص .

نعم لو خدم بغير طلب لم يكن له حق المطالبة بالأجرة لأنه متبرع  
سواء كان كبيراً أو صغيراً خلافاً لبعض من الزم بها في الثاني دون الاول  
وهو تحكم ، ولو احتلنا في الطلب فدعاء الخادم واسكره المحبوم حلف  
ولا حق الا اذا اقام الاول اليه كما في نظرها ، اما لو استوفى بالطلب  
وقد . فصدت ان نعمل لي متبرعاً ، وقال الآخر . اما ما عملت بقصد  
التبرع بل بقصد الأجرة بحلف لأنه اعرف بقصده الذي عليه التدار لا على  
قصده الطالب ويأخذ الأجرة .

ومن هنا اقبل مادة ( ٥٦٤ ) لو قال أحد لا آخر ' عمل هذا العمل  
اكرمك ولم يمس مقداره بكرمه ، فعمل العمل المنور ، استحق احد  
المثل ، عرفت من انه ليس إجارة ولا حصة .

وهذا الصاطة العامة ، ان كل عمل متقوم لشخص أو في مال شخص  
عن اذن من فله العمل أجرة المثل الا اذا كان إجارة او حصة فليس  
وان كان تبرعاً فلا شيء .

ومنه مادة ( ٥٦٥ ) لو استخدم العملة من دون تسمية أجرة تعطى  
أجرتهم ان كانت معلومة والا فاجر المثل ، لان الاطلاق مع المعلوماتية  
ينصرف اليها وان كان لا يخلو من نظر ومعاملة من يعاملهم على هذا

الوجه ايضا .

( مادة : ٥٦٦ ) لو عقدت الاحارة على ان يعطى الاحير شيئاً من التميمات لا على التعيين يلزم احرق المثل مثلاً - لو قال الاجر لآخر ان خدمتني كذا ايماً اعطيتك بقرتين لا يلزم البقر للجهالة ويلزم احرقه امثل ، ولا فرق بين هذا وبين استئجار الطير - وهي الارضة - فهو استأجرها على ان يعمل لها البسة لا يصح الا اذا وصف الالبسة بما يرفع حوائجها كما يصح في الممرع المتقدم لو وصف البقرتين وان لم توصف الالبسة ولم تعرف كانت باطلة ولو ارضعت بهذه الصورة كان لها احرق امثل ، وقول ( المحلة ) يلزم من المدرجة الوسطى لا وجه له ، ومن اقيسة اسم الحبية انه قل : يحود استئجارها بالابسة محمولة وعوض محمول لان محبة الآباء الزائدة لابنائهم تجعلهم يحبون على الطير فيعطونها اكثر مما تستحق ، لان الاجارة لا تصد للحمالة بل للجهالة الموحدة للتزاع والحملالة ههنا لا توجب نزاعاً ، اهـ .

وهذا بطير ما يقولون : سلك محرز بحار وعاط في عسل ، وهو ممنوع صغرى وكبرى ، فان الآباء وان كانوا يحبون اولادهم واسكنهم يحزفون باموالهم وينازعون على ما هو اقل من ذلك والشارع قد منع من مطلق الحملالة حماية للحمي حتى لا يصل الامر الى الجهالة الموحدة للتزاع فتدبره جيداً .

( مادة : ٥٦٧ ) العطية التي تعلى للخدمة من الخارج لا تحسب من

الاحارة

هذا واضح لا حاجة الى بيانه لانها عطية للخدام لا للمخدوم وان كانت على حسابه .

(مادة : ٥٦٨) لو استؤجر استاذ لتعليم علم او صفة فان ذكرت مدة انعقدت الاجارة على المدة والاستاذ يستحق الاجرة بكونه حاصراً او مهياً للتعليم قرأ التلميد او لم يقرأ ، وان لم تذكر مدة انعقدت فسددة وعلى هذه الصورة ان قرأ التلميد فالاستاذ يستحق الاجرة والا فلا .

يعنى يستحق اجرة المثل على تعليمه ، وعلى هذا فالمتبحر المعروف حاشية من التلمين براتب شهري وان لم يكن المدة معلومة يجمعها يمكن تصحيحه ان الاجارة حسب القصد الارنكاري وتعامل الحاري يكون على كل شهر برأسه فتكون المدة بهذا معلومة ويكون دفعه اراتب عن اشهر العطلة كشرط ضمنى .

و « الحامل » ان الاجارة تقع على كل حصة من الزمن فيكون معرفة الحصة وبدفع عدم معرفة جميع الحصص من المستعمل .

(مادة : ٥٦٩) من اعطى ولده الاستاذ ليعلمه صفة من دور ان يشترط بينهما اجرة فيعد تعلم الصبي يعمل يعرف المدة وعادتها وان لم يكن صرف فاجرة المثل .

(مادة : ٥٧٠) لو استأجر اهل قرية معلماً او اماماً للصلاة او مؤدماً وافر في خدمته يأخذ اجرة من اهل تلك القرية .

هذا مما لا اشكال فيه فيجمعونها من افرادهم على حسب العادة فيما بينهم او على مقدار سعة كل واحد منهم انما الاشكال في صحة مثل هذه

الاجارة وهي مسئلة معروفة بالاشكال ومن معصلات الفن عند الفقهاء .  
وهي مسئلة اخذ الاخرة على الواجبات وحيث ان [ المجلة ] لم تتعرض  
لهذا البحث مع انه من مهمات مباحث الاجارة وكان حقه ان يذكر  
ها اي في اجارة الآدمي او في شرائط العمل المتأجر عليه ، وموحز  
اقول فيه ان الواجب لا يحلو اما ان يكون عينيا او كفاثيا  
وكل منهما لا يحلو اما ان يكون تمديدا او توصليا وكل منهما  
لا يحلو اما ان يكون وحيه اصليا او عرضيا وكل منهما اما ان  
يكون واحدا عليه او على غيره ، فالواجبات التوصلية بجميع انواعها  
سواء وحدت عليه او على غيره ، يجوز اخذ الاخرة عليها مطلقا لان  
معنى التوصلي هو الذي بطب وحوده في الخارج كيف اتفق ومن اي  
داع وسبب كان فيجوز ان يتأخر عيرك لتطير ثوبه او نوبك  
بصلاة وعبرها كما يجوز ان تتأخره لذلك ايضا وكذا الكلام في  
سائر التوصليات واما التعدييات وهو ما لا يصح الا بنية القرية اي لا  
يحصل اعتداله الا باتيان به داعي التقرب اليه تعالى في امثل امره فلا  
يصح اخذ الاخرة عليه حسب القاعدة لان الاتيان به بداعي القرية  
يتناق مع الاتيان به بداعي الاخرة سواء كان عينيا او كفاثيا كصلاة  
الطهر او الصلاة على الميت . كـ<sup>١١١</sup> او تعجيل الميت فلا معنى  
لاستئجار شخص يصلي عليك صلاة اطهر و يصلي على ميتك او يفعله  
والاحارة تكون باطلة لا غية .

نعم يستثنى من ذلك اخذ الاجرة للصوم والصلاة والحج نيابة عن

الليت الذي ثبت بالدليل من اجتماع وسيره صحته ، وقد اضل على الاساطين تطبيق هذا الحكم على التوارد ونحوه ، فاجمع بين داعي القربة الذي تقوم به روح العبادة وداعي الاجرة الذي لم يأت للعمل عن الغير لولاها وهما متافيان بالضرورة فكيف الجمع بينهما والشرع لا يصحح المستحيل ؟ وقد ذكروا لذلك وجوها متعددة لا يحلو أكثرها من نظر وهي موكولة الى محها

ويلحق بهذا المستحبات الزممة مطلقاً كصلوة الواجب وقرائة امرأت فلا يصح ان تستأخر من يصلي النافه عليك او عن سه او شرأ امرأت له اولك اولولديك واسكنهم حوروا لينة عن اميرحى او ميت في عامة المستحبات حتى الحج ولم يعموه الا في الصوم وصلاة عن الحي فلا يصح ان تستأخر من يصوم عليك شهر رجب او شعبان او يصلي لك صلاة النافلة او صلوة التراويح .

نعم يجوز استيجاره بمرور عليك او ببيع او قرأ القرآن وحكدا سائر المستحبات التي تصالح فيها النية .

اما الواجبات الكفائية والمستحبات الكفائية فنداشيرك انها ايضاً على قسمين ، تمدية كصلوة البيت وتسميله ، وتوصلية دينية كتعليم الاحكام وتبين مسائل الحلال والحرام واقراء القرآن وامثالها ، وتوصية دينية كالصنائع والعلوم مثل علم الطب وسائر ما تتوقف عليه الحياة الاجتماعية من الحرف والمهن والصناعات فان الجميع واجب كفاي ولكن توصلي دينوي ضرورية ان غرض الشارع وجوده على اي نحو اتفق يستقيم به

نظام الهيئة الاجتماعية ، وقد عرفت ان الاول اعني - التعبدية - لا يجوز  
 اخذ الاجرة عليه مطلقاً ، نعم يجوز الاجرة على مقدماته او مستحباته الغير  
 المادية كما يجوز اخذ الاجرة على رسم التوصيات منه مطلقاً ، وقد اتضح  
 لك بهذا ان اب اخذ الاجرة على تعليم اهل القرية وامامة الصلاة  
 والادان بلاء لا وقت لا لصلاة نفسه حائر والاحارة صحيحة على  
 الاقرب في رأيي وان منع منه جماعة من العلماء وهو الاوفق بالاحتياط .  
 فان قيل : انه يجب قيام العالم والمؤذن والمقري مثل هذه الشرائع  
 الدينية ولولا ذلك لذهب الدين وتعطت الاحكام .

قلت : نعم لا ريب في وجوب كل ذلك وسكن وحوماً كمائياً توصيائاً  
 لان امرض حفظ الدين وشر الاحكام ولا يـ فيه اخذ الاجرة بعد ان  
 كل الهـ نس وقوعها ، نعم هو مكروه كراهة شديدة سيما في تعليم القرآن  
 لدوله عليه الصلاة والسلام ( اوردوا امرآن ولا تأكلوا به ) سواء  
 كان من باب العمل او الافعال ، واشد منه امامة الجماعة بل لا تخلو  
 صحة الصلاة معه من اشكال ، نعم لا كراهة لمن دفع ولده لمن يعلمه  
 امرآن ان يكرمه ويحسن اليه وان كان لا يحوز الاجرة ويجوز للمعلم  
 الاخذ خصوصاً اذا كان فقيراً ولا مهنة له سوى ذلك ، وكذلك  
 قراءة القرآن لارواح الاموات ويدفع للناس ان يعطوهم ويدفعي بل  
 يجب - لي هؤلاء الفقراء والعلماء ان لا يتماكروم .

وقد حررتنا هذا البحث على جري العلم من دون تجديد مراعاة  
 واستقرآ . عليك ايها الطالب الاستعناء التام في مطالعته ، والله ولي

التوفيق .

( مادة : ٥٧١ ) الاجير الذي استؤجر على أن يعمل بنفسه ليس له أن يستعمل غيره ، إلخ ...

قد تكرر بيان هذا وأنه من الاجارة الشخصية ولو تجاوز منطوقها ، وتمدى عن نصها لم يستحق الأجرة وكان ضامماً لو تلت العين المستأجر على العمل بها ، وهي قضية مطردة سيالة في جميع الأعمال مقيدة تارة ومطابقة أخرى وإكل حكمه ، وقد أشار الى المظلة في مادة ( ٥٧٢ ) لو اطلق حين الاستئجار فلم يستأجر أن يستعمل غيره ، ومادة ( ٥٧٣ ) قول المستأجر للاجير اعمل هذا العمل اطلاقاً ، فهو قار للخياط خط هذه ( الجبة ) بكذا ، عن دون تغيير نفسك أو بلدات وحدك الخياط بحديثه أو خياط آخر يستحق المسمى وإن تلمت بلا تعد لا بصمن .

حيث لا تكون هناك حرية حال أو نقل بإرادته نفس الخياط كما لو كان استاداً ماهراً أو ماشه ذلك والأصمن بدفعها للغير .

[ مادة : ٥٧٤ ] كل ما كان من نواصع العمل ولم يشترط على الاجير يعتبر فيه عرف البلدة وعاداتها كما ان العادة ان الخياط على الخياط ، ومثله في أن المتبع هو العرف والعادة مادة ( ٥٧٥ ) يلزم الحدل ادخال الحبل الى الدار ولكن لا يضعه في محله مثلاً - ليس على الحمال إحراح الحبل الى فوق الدار ولا وضع الدخيرة في الانبار .

ومثلها - مادة ( ٥٧٦ ) لا يلزم المستأجر اطعام الاجير الا ان يكون عرف البلدة كذلك .



ومادة (٥٧٧) ان دور دلال مالا ولم يبعه ليس له اجرة واذا باعه دلال آخر كانت له الاجرة فقط .

( مادة : ٥٧٨ ) لو اعطى ماله للدلال وقال : به يكذا دراهم ، فان باعه الدلال باريده من ذلك فالعاقل ايضاً لصاحب المال وليس للدلال سوى الاجرة .

ولكن الدلال في يمه بازائد العير مأدور به يكون فضولياً يحتاج الى الاجازة وتمدد الاحارة . ويستحق اجرة المثل على يمه ، وقد ورد في حديث عروة البارقي نظير هذا حيث دفع له النبي صلى الله عليه وآله وسلم درهمين ليشري له بهما شاة فاشري شاتين ، نعم يمكن خروجه عن العصولي بدعوى العلم باذن العهوى وان المالك يرضى ببيع ماله بازائد .

( مادة : ٥٧٩ ) لو حرج مستحق بعد اخذ الدلال اخرته وضبط المبيع اورد بغيره لا تسرد اخره الدلال .

إلا اذ كان الدلال عاملاً بانه مستحق للعير فانه لا يستحق الاخره على معاملة باصلة بل رعا تكون حراماً لانها اعانة على الاثم كما لو باع مال الوقف مع علمه بوقفية الى كثير من امثاله

( مادة : ٥٨٠ ) من اسأجر حصادين ليحصدوا زرعاً الذي في ارضه وبعد حصادهم مقدار آمنه لو تلف الباقي بنزول الخaub ( البرد ) او قصاة آخر فليهم ان يأخذوا من الاخر المسعى مقدار حصه ما حصده وليس لهم احد اخر الباقي .

هذه المسئلة سيالة كثيرة الفروع موضوعها السمكات المتصلة والمنفصلة  
اي القارة وغير القارة التي مرّ نظيرها في البيع وانها تحل الى عقود  
متعددة فتصح في الموحود الممكن وتبطل في العقود المتعددة بخلاف  
ما لو كان عقداً واحداً بسيطاً فان السكك بعدم باتعدام بعض احده .  
ومن هذا القبيل لو استأجره على خدمة سنة لخدمه ستة اشهر ونحو  
فانه يستحق نصف الاجرة وهكذا لو استأجره على حياطة الثوب بخاط  
نصفه بخلاف ما لو استأجره على كون الثوب محبباً فانه امر بسيط فلو  
خط منه لم يستحق شيئاً ويتصح هذا في مثل الدعاء فارة باستأجره  
على المسير الى المدينة واخرى على كونه في المدينة ، ويصح من هذا  
ان يستأجره على الخبز وأداء الماسك واخرى على تفرغ دمه اية من  
الشيخ الذي اشتملت به ذمته ، ومع ذلك فتميز احد الوشيين عن الآخر  
في بعض المعامات من عقد المشكلات

( مادة : ٥٨١ ) كما انه لا يظن مسح الاجرة او مرصت ( ونستحق  
اجرة ما مضى ) كذلك المسترضع فسحها اذا مرصت او حمت او طهر  
بها احد العيوب الخ ..  
وهو واضح .



## الباب السابع

في وطيفة الآخر والمستأجر بعد العقد

ويشتمل على ثلاثة فصول

### الفصل الاول

في تسليم المأجور

تسليم العين المأجورة هو تعيينه

تسليم العين المبيعة الذي قد عرفت الكلام فيه في (الجزء الاول) موصلاً وان أكثر التفهيم فسروه بالحلية وذكرنا ما فيه من الخلل والتسامح وانه يختلف باختلاف الاعيان المبيعة وقد عرفت قريباً ان الاجارة ايضاً تتعلق بالعين والمكن من حيث المبيعة وتسليم المبيعة لا يكون الا بتسليم عين وهو يختلف باختلاف الاعيان ايضاً و (المحنة) هما قد تسامحت ايضاً حيث ومرت بما الى التولية او الاذن وهو لا يطرد في جميع المستأجرات فان تسليم مثل الحلي والخلل لا يتحقق الا باقاصه يداً بيد كالتفود وهكذا في أكثر المقولات ، نعم يتم ما ذكره في الدور والمقارنات ومحورها. وبهذا يتضح القصور في مادة [٥٨٢]

( تسليم المأجور هو عبارة عن اجارة الآخر ورخصته للمستأجر ان يتمتع به بلا مانع .

ومن توضيح الواضحات مادة ( ٥٨٣ ) اذا انعقدت الاجارة الصحيحة على المدة والمساواة فيلزم تسليم المأجور للمستأجر على ان يبقى في يديه مستمراً الى انقضاء المدة او ختام المسقة

فان هذا من لوازم الاجارة ودوامه لا يبقى لها معنى محصل ولا حاجة الى التمثيل بالكروسة ووصولها الى التخل كما ان من لوازم الاجارة والملكية منفعة العين المأجورة تسليمها فارغة من كل ما يشتملها على ما في مادة ( ٥٨٤ ) لو آجر احد ملكه وكل فيه ملكه لا يتم لاجرة ما لم يسلمه فارغة الا ان يكون قد باع ذلك المستأجر ايضاً .

( مادة : ٥٨٥ ) لو سلم الدار لاجرة وصع فيها اشياء بسقط من بدل الاجارة مقدار حصة تلك الحجرة والمستأجر يحبر في الدار ( تحبذ بعض الصنفه ) وان احدى الاحر الحجرة وسلمها قبل تسريح ندم الاجارة يعني لا ياتي للمستأجر حق الفسخ .

اي حيث لا يمضي زمان متقوم لعدم تسليم الحجرة وآلا فاحلاؤها بعد زمان معتد به لا يسقط خياره .

## الفصل الثاني

### في

( تصرف العاقدین في المأجور بعد العقد )

( مادة : ٥٨٦ ) المستأجر أيجار المأجور لا حر قبل القبض ان كان عقاراً وان كان متقولاً فلا .

ودكروا في وجه العرف بينهما ان احتمال هلاك المنقول غالب واحتمال هلاك العقار نادر ، والناذر لا يعتبر في الاحكام الشرعية ، وهو كما ترى قياس واستحسان لا يستقيم به الميزان ، فان احتمال الهلاك لا يصلح فارقا فانه ان هلك قبل التقص وحرث فيه قاعدة ( التلف قبل القبض ) امسح العقد فيها والا بعد العقد وبها وكان تلف العين على المؤجر وتلف منافعها على المستأجر ويذهب الثمن المسمى عليه سواء كان عقاراً او متقولاً ، ومقتضى ملكيته المنفعة ان له ايجاره مطلقاً من المؤجر ومن غيره ، ومنع بعضهم ايجاره من المؤجر لا وجه له ، كما ان له بيع البيع ثانياً للبائع ولغيره كما يجوز بيع بدل المنفعة اذا كان عيناً من المستأجر ومن غيره ، واذا كان ديناً يجوز بيعه منه ايضاً ومن غيره بناء على جواز بيع الدين مطلقاً كما يجوز بيعه للمستأجر فيكون ابراء ومن غيره بناء على تحطى الهبة من العين الى الدين وعدم اختصاصها بالاعيان فيكون

عليكاً مجانياً .

( مادة : ٥٨٧ ) للمستأجر إيجار ما لا يتفاوت استعماله وانتفاعه باختلاف الناس لآخر .

يعني أنه لو استأجر دكاناً أو حماماً أو سفينة يجوز أن يؤجره لغيره كما يجوز إعارته للغير ، أما ما يتفاوت الناس باستعماله كالخدمة والقيام فلا يجوز .

وقد عرفت مكرراً أن التلاك ليس قضية التماوت في الاستعمال مضفاً إلى أنه مما لا ضائقة له فالتدار أيضاً مما يتفاوت الناس باستعمالها فيستعملها بعض بمدارات وبعض بغير مدالات ، بل المبرر أن المدل في ذلك هو الاجارة السكنية فيحوز أو الشخصية فلا يجوز فالعبرة بالاطلاق والتقييد لا غير فتدبره .

( مادة : ٥٨٨ ) أن آخر المستأجر باجارة فاسدة المأخوذ لآخر باجارة صحيحة يجوز .

عرفت أن الاجارة الماسدة والماطلة سواء ، وإذا كانت الاجارة فاسدة لم يترتب الأثر عليها وهو تلك المفعة وإذا لم يملكها كيف يصح تملكها لغيره والماسد لا يترتب عليه الا انقاسد لا الصحيح ؟

( مادة : ٥٨٩ ) لو آجر أحد ماله مدة معلومة لآخر باجارة لازمة ثم آجر أيضاً تلك المدة تكررراً لغيره لا تعقد ولا تعدد الاجارة الثانية ولا تعتبر .

أحترز باللامرمة عما لو كانت الاجارة جائرة تخيار شرط فيها ونحوه

فان ايجاره ثانياً ملك المدة معينة من آخر مدد مسجلاً للاولى ، ولكن مع ذلك كان ينبغي ان نقول : انها لا تمتد بل تبقى موقوفة على اجازة المستأجر الاول ويكون المؤجر فضولياً بالنسبة الى المستأجر الاول لا أنها لا تعتقد اصلاً فتدبر .

اما لو آخر غير تلك المدة فلا مانع من توارد الاحارات المتعاقبة على العين الواحدة باختلاف الازمة .

( مادة : ٤٩٠ ) لو باع الآخر الناجور بدون اذن للمستأجر يكون البيع نافذاً بين البائع والمشتري وان لم يكن نافذاً في حق المستأجر .  
هذا البيان قاصر ناقص ، ونحضر البحث ان المؤجر اذا باع العين المؤجرة وقع الطر من حجتين .  
حجة الدائم والمشتري .

وحجة البيع والاحارة ، او المؤجر والمستأجر .

اما من الجهة الاولى فان كان المشتري عاملاً حين العقد بابل البيع مأجور لم البيع عليه ولا خيار له اصلاً ولزم عليه الصبر الى انتهاء مدة الاجارة وبعدها يستلم العين لانه قد اشتراها مسلوقة المنفعة ، والبيع المأجر لا يبطل الاحارة المقدمة ، وان كان جاهلاً بها ثم علم كان له الخيار ان شاء امضى البيع وصبر وان شاء فسخ ولا حق له في فسخ الاجارة اصلاً .

واما من الجهة الثانية فقد ظهر لك انه لا تراحم بين الاجارة لسائمة والبيع اللاحق اصلاً ولا سبيل له شترى على فسخها كما لا سبيل للمستأجر

على فسخ البيع بل يقضي مدته ثم يدفع العين الى المشتري .  
 اذاً فما معنى قول (المجلة ) وان لم يكن نافذاً في حق المستأجر ؟ وكان  
 حقه ان تقول : وان لم يكن نافذاً في حق المشتري لو كان جاهلاً ،  
 ولا حاجة بل ولا فائدة فيها فرغته على ذلك بقولها . حتى انه بعد انقضاء  
 مدة الاجارة يلزم البيع في حق المشتري وليس له الامتناع الخ .....  
 يعني اذا كان عالماً .

## الفصل الثالث

في بيان مسائل تتعلق برد المأجور واعادته

اكثر مواد هذا الفصل مع وضوحها وكونها غنية عن البيان مكررة  
 متداخلة يعني بعضها من بعض مثلاً - مادة ( ٥٩١ ) يلزم على المستأجر  
 دفع يده عن مأجور عند انقضاء الاجارة - شي من مادة ( ٥٩٢ )  
 ليس للمستأجر اسم المأجور بعد انقضاء الاجارة ، ولا اختلاف  
 بينهما الا في العارية ، فالرفع يندعازة بنية عن عدم الاستعمال ، كما  
 ان مادة ( ٥٩٣ ) وانقضت الاجارة واراد الآخر فخص ماله بزم  
 المستأجر تسليمه يه تكفي معها وتدل عليها مادة ( ٥٩٤ ) لا يلزم  
 المستأجر رد المأجور ويلزم الآخر ان يأخذه مداهمة الاجارة الخ ..  
 وكذا مادة ( ٥٩٥ ) ان احتاج رد المأجور الى الخيل والمؤنة فاجرة



قله على الآخر .

و « بالجملة » فحق حسن التحرير يقضي بإلغاء هذا الفصل وجمع جميع مواد في مادة واحدة فيقال : العين المأجورة امانة في يد المستاجر وهي امانة مالكية لا يجب ردها بل يجب تسليمها عند طلبها وعلى المؤجر تسليمها ولو احتاج ردها الى احره فعلى المالك ولا يجوز بعد اقباض المدة استعمالها الا باذن جديد فلو استعمالها بدون اذن وتلفت ولو بغير تعريض صمن ولو تلفت بعير استعمال وغير تعريض قبل الطلب فلا ضمان . الا ان يشترط على المستاجر ردها ونفقتها فيكون عليه ضمانها لو قصر في ردها او نفقتها .

ومن امرس قول بعض الشراح : اذا اشترط ان يكون احره اعاده المأجور على المستاجر قدمت الاجاره لانه شرط مفيد للمؤجر والشرط المفيد لاحد العاقدين يعد الاجاره اه .

وما ادري كيف صار الشرط المفيد لاحد العاقدين معسداً للاجاره مع ان كل من يشترط شرطاً فانه يشترطه باعتبار انه مفيد له ، فمن يريد هذا القتل ان الشرط الصحيح هو ما يكون لنفوة لا فائدة فيه ، او يحصره في انفيد لها معاً والكلا يحكم وجزاف يحكم عموم ادلة الشروط .



## الباب الثامن

( في بيان الضمانات ويحتوي على ثلاثة فصول )

### الفصل الأول

في ضمان النعمة

( مادة : ٥٩٦ ) لو استعمل أحد مالا بدون إذن صاحبه فهو من قبيل الماصب لا يلزمه أداء منعمه ولكن إذا كان مال وهب أو ينهم فعلى كل حال يلزم آخر المثل وإن كان ممدداً بالاستعمال فعلى أن لا يكون تأويل عقد أو ملك يلزم ضمان النعمة بمعنى آخر مثل مثلاً - لو سكن إحدى دار آخر مدة بدون عقد أحرة لا يلزمه الأجرة لكن إن كانت تلك الدار وفقاً لأموال شتم فعلى كل حال يعني أن كان ثم تأويل ملك وعقد أو لم يكن ثم آخر مثل المدة التي سكنها وكذلك أن كانت دار كراء ولم يكن ثم تأويل ملك وعقد يلزم آخر المثل وكذلك لو استعمل أحد دابة الكراء بدون إذن صاحبها يلزم آخر المثل .

قد صرح عليك كثير من فروع هذا الباب ونظائر هذا العرض المذموم على القاعدة الأساسية عند الحقيقة من أن ( الآخر والحق لا يجتمعان ) وخالفهم الشافعية وعامة الإمامية ، واقاعدة المبرورة مع أنها لا تستند إلى أي دليل شرعي ولا مدرك سوى الاستحسان وإن معنى صحت العين دخولها في الملك وإذا دخلت العين في ملك أسان ملك متاعها فإذا

استوفاهما الا يضمن لانه قد ضمن عينها وهو ككاري شئوخ مغري وكبري فلا  
 لصيان ملك ولا ملك العين مستلزم ملك المفعة ولو سلمت كل هذه الا باطيل فما  
 وجه امتثاله الوقف ومال اليتيم فلو عصب الوقف او مال اليتيم ألا يكون ضامناً  
 للعين فما وجه ضمان المفعة مع ضمان العين ، وهل هذا الا من قبيل ما قبل :  
 سطح هو اثين ثم سلمنا كل هذه التحكمات فما وجه امتثاله المعد للاستعمال  
 ايضاً اذا لم يكن بتأويل عقد أو ملك فاذا كان بتأويل الملك فلا ضمان .  
 أفليس من الحكم الحراف والكلام الكافي ما في مادة ( ٥٩٧ ) لا يلزم  
 ضمان المفعة في مال استعمل بتأويل ملك وان كان معداً للاستعمال  
 مثلاً - لو تصرف احد الشركاء مدة في المال المشترك بدون اذن شريكه  
 مستقلاً فليس للشريك الآخر احد حصته لانه استعمله على انه ملكه ،  
 وهذا حراف كما ترى في صفراء وكراه فان الشريك حين يتصرف في  
 كل الدار المشتركة لا يلزمه ان يقصد ان الدار باجها ملكه ولو قصد فليس  
 لقصده اي أثر فضلاً عن هذا الأثر الشديد وهو اسقاط حق شريكه من  
 منافع حصته .

« وحقاً » ان الاحاد قد نظروا بهذه الفتوى مدى بعيداً ، وفتحوا  
 حلقة غضب اموال الناس باباً واسعاً ، حيث صار يوسع كل احد ان  
 يستأجر داراً او حائوتاً او غير ذلك ثم ينوي به النكحة فيكون عصباً  
 وينتفع به مدة حسب ارادته ثم يردّه الى المالك بلا اجرة ولا بدل المثل  
 ويكون ذلك حلالاً له ، وهذا حكم لا يسيغه ذوق انسان ولا يقره عقل  
 ولا وجدان ، فكيف تقرر الشريعة الاسلامية المقدسة ؟

ومثلها بل اسوء منها مادة (٥٩٨) لا يلزم ضمان المنفعة في مال استعمل بتأويل عقد وان كانت معداً للاستعمال مثلاً - لو باع احد الآخر حائوفا ملكه مشتركاً بدون اذن شريكه وتصرف فيه المشتري ثم لم يجز السع الشريك وضبط حصته ليس له ان يطالب باخرة حصته وان كان معداً للاستعمال لان المشتري استعمله بتأويل العقد يعني حيث انه تصرف فيه بعقد البيع لا يلزم ضمان المنفعة كذلك لو باع احد الآخر ربحى على انه ملكه وسلمها ثم بعد تصرف المشتري او طهرها مستحق واحدها من المشتري بعد الاثبات والحكم ليس له ان ياخذ اخرة لتصرفه في المدة المذكورة لان في هذا ابصاة وتويل تفقد .

قلت تأويل العقد وشبهة الملكية لا تنفط الحق الصريح وملكية الشريك لقطعية وبأي وجه مشروع او معقول يستتبع المشتري ما مع حصه الشريك الذي لم يجر العقد على ماله غير اذنه ؟ وهل هذا الا اكل مال بالباطل ؟ والشرع يبادي (لا يحل مال امرئ الا بطيب نفسه - الا ان تكون نجاسة عن تراض ) والمبايع امون بل هي ملاك مالية الاعيان ولذا تقابل بالاموال .

وهذه الفتوى الخائرة ، والاحكام المجزفة - كلها انما حاثت من آفة العمل بالقياس ، بل والقياس الوهمي او القياس من الصدوق ، او الاستحسان المخالف للصريح ، والدليل الواضح ، عصما الله واحوانا المسلمين من الزلل في القول والعمل .

( مادة : ٥٩٩ ) لو استخدم احد صغيراً بدون اذن وليه او وصيه

فإذا بلغ رشده يأخذ اجر مثل خدمته ولو توفي فلورثته انت يأخذوا  
اجر مثل تلك المنة من ذلك الرجل .

من المعلوم ان استخدام الصغير بدون اذن وليه غير جائز ، والمعاملة معه  
باطلة ، فلو استخدمه احد فعل حراماً بلا اشكال انما الاشكال في ضمان  
تلك المماح اذا كان الصغير حراً كما هو فرض المسئلة بناء على ان منافع  
الحر لا تضمن اما مطلقاً او التمتع من الكسب وغيره او تضمن  
مطلقاً كما هو الاقرب في رأينا لان الحر وان لم يكن مالا ولكن لا مامع  
من ان مناعه عند حصولها او انعقد عليها تكون اموالا وبهذا صح ان  
يؤحر نفسه ، وعليه فمماقع الصغير ان استوفاه احد بوجه مشروع او  
غير مشروع تضمن ويدفع بدلها لوليه او له عند بلوغه ورشده او لورثته  
بعد موته ولا يجوز اعناؤها له في حال صغره ولا تحسب له وكذا او  
انفها عليه اياسا وطعاماً فانه يكون منبرئاً الا اذا اذن وليه بذلك .

## الفصل الثاني

### ﴿ في ضمان المستأجر ﴾

عرفت ان العين المأجورة امانة ، الكية في يد المستأجر ومن حكم  
الامانات مطلقاً عدم الضمان بغير تعد وتخریط وقد احسنت ( المحلة ) في  
مادة ( ٦٠٠ ) المأجور امانة في يد المستأجر ان كان عقد الاجارة

صحيحاً أو لم يكن .

ولسكنه اذا قبضه باذن المؤجر في العاصدة اما لو قبضها بدون اذنه فهو ضامن مع الفساد مطلقاً ويتفرع على هذه المادة - مادة ( ٦٠١ ) لا يلزم الضمان اذا تلف المأحور في يد المستأجر ما لم يكن تقصيره او بتعديه او بمخالفته للمأدوية .

يعنى ان اسباب الضمان ثلاثة .

١ - : اتلاف بالتعدي .

٢ - : تقصيره في حفظه حتى تلف .

٣ - : مخالفته للاذن وشروط الاجارة .

فلو اشترط عليه ان لا يحمل على الدابة اكثر من وزنة تحمل عليها الاكثر فهاهنا كنت ولو بسبب آخر ضمن لانه بمخالفته الشرط خرج عن الامانة ، وكان يدعي ان يصبم الى اسباب الضمان سبب رابع وهو شرط الضمان مطلقاً وان كان في صحة مثل هذا الشرط بحث ويمكن الاقوى الصحة ، وقد ذكرت ( المحلة ) السبب الاول في مادة ( ٦٠٢ ) يلزم الضمان على المستأجر لو تلف المأحور او طرأ على قيمته نقصان بتعديه ، مثلاً - لو ضرب المستأجر دابة الكراء فاننت منه او ساقها بعف وشدة فهنا كنت لزمه ضمان قيمتها .

ومن هذا القبيل مادة [ ٦٠٣ ] حركة المستأجر على خلاف المعتاد تعد تعريضاً ويضمن الضرر والخسار الذي يتولد منها مثلاً - لو استعمل الالبسة التي استكراها على خلاف عادة الناس وبلت بضمن - وكذلك

احترق الدار بسبب أشغال النار اريد من مادة سائر الناس  
واشارت الى السبب الثاني في مادة ( ٦٠٤ ) لو تلف المأجور بتقصير  
المستأجر في المحافظة او ارتأ على فمته نقصان بلرم الصمان ، مثلاً - لو  
ترك المستأجر دابة الكراء حاية الرأس وضاعت يضمن لانه امين مكلف  
بمحافظة الامانة ، يضمن اذا قصر بالخدمة - الامانة .

واشارت الى الثالث في مادة ( ٦٠٥ ) بحالفة المستأجر مادويته بالتجاوز  
الى ما فوق الشروط توجب الصمان ، واما بحالفته بالعدول الى مادون  
الشروط او مثله لانه لا توجب ، مثلاً - لو حمل المستأجر خمسين أفة حديد بدلاً  
على دابة استكراها لاثت بحملها خمسين أفة سمك وعطبت يضمن واما لو  
حملها حوتة مساوية للدهن في انصرة او احف وعطبت لا يضمن .

اما مادة ( ٦٠٦ ) فهي من نواع ما تقدم في مادة ( ٥٩١ ) و ( ٥٩٢ )  
ومادة ( ٦٠٠ ) وحققنا ان تذكر في احدى تلك المواد .

## الفصل الثالث

### ( في ضمان الأجير )

هذا الفصل معقود لتلف المستأجر فيه والذي قبله كان لبيان تلف المأجور ،  
وحيث أن الملاك في المأجرين متحد كان الانسب بالنحري ر جمعها في مقدم  
واحد فان تلك الاسباب بعينها هي اسباب ضمان المستأجر فيه فاد اعطيت

الحياط ثوباً ليخيطه فاتفاه اوقصر في حفظه حتى تلف ، او تعدي او ذن  
او الشرط كان ضاماً وكذا لو عره وقال يتسع لصنعه قباه فظهر خلافه ،  
ذلك ، ولا عرق في ذلك بين الاحير الخاص والمشارك ولا حاجة الى  
تكثير الامثلة وتكرار المواد والفصول ، ولا نحد وحكام مقولاً او معقولاً  
للمرق بينهما ، وما يدل من اما او قلنا : بان الاحير المشترك لا يضمن التلف  
الحاصل من عمله - بل يشرى بقبيل اعمال فوق طاقته ويضر بالمستأجرين ،  
فساده عتيق عن البيان ، ونقدح القول على الاحمال في ضمان الاحير ما يعمل  
فيه ان القاعدة تقتضي عدم ضمانه كالمستأجر بالنسبة الى اعمى الامم التعدي  
والنفرط او الغرير - فالقصار والنجار والبيطار والحياط والصانع وسائر  
ارباب المهن والصنائع حتى النقال والمكاري للذلل والحل لا يضمنون  
ما يتلف او يعبأ بأيديهم من اموال الناس الا بالتلاف او بشرط او التعريط  
في الحفظ او التقصير في العمل او نقر رداً بقول له المستأجر . ان كان  
هذه اقطعة من العرش تكفي حنة ففصله ، فقال : نعم تكفي ففصلها فظهر  
انها لا تكفي ولا فرق بين ان يشترط عليه او يستلله فيقول نعم ، اذا كان  
معروراً منه ، اما مع عدم شيء من هذه الاسباب فلا ضمان لانه امين  
كالعين في يد المستأجر لاستيقاآه المسمة ولكن ذهب اكثر الفقهاء الى  
ان الحياط والقصار اذا افسد الثوب ضمن ، وكذا الختان والحكمم  
والنكاح والبيطار وكل من آجر نفسه لعمل في مال المستأجر اذا افسده  
كان ضاماً وان كان غير قصده لعموم ( من اتلف . . ) وللصحيح  
عن الصادق ( عليه السلام ) في الرجل يعطي الثوب ليصيفه ،



فقال « عليه السلام » ( كل عامل اعطيته على ان يصلح فاقصد فهو ضامن ) ويظهر منهم اطلاق الضمان حتى مع عدم التعدي والتفريط بل قالوا ضمان الطبيب المباشر للعلاج اذا اضر وان كان حاذقاً الا مع اخذ الراءة وعدم التقصير وافرطوا حتى قالوا بضمان الخال اذا عثر وزلق فوقه وانكسر ما كان يحمله كل ذلك لقاعدة الائتلاف ، وصدق الائتلاف في كثير من هذه الموارد مشكل والصحيح « طر الى من اهدى عن تقصير وتسخ ولدا لم يحكوا في ما لو استأجر دابة لحل متاع فعمرت وثلف او نقص ضمان صاحبها الا اذا كان هو السبب في عثرتها بضرب زائد او نحس وكذا في السمينة لو عرق متاعها وسرق واذا استؤجر لحفظ متاع فسرق لم يضمن الا مع التقصير في الحفظ او الشرط

نعم لو غلبه النعم فسرق قد يعد ذلك تقصيراً فيضمن لكنه مشكل ، وعلى كل حال لو سرق لم يستحق الاحرة ان كانت الاحارة على الحفظ ، اما لو كانت على البطارة والبطارة ولو لداعي الحفظ وقد قام بهما على المادة استحققتها ، كما ان صاحب الحمام لا يضمن الثياب لان الاحرة اما هي للحجم فقط لا له وللحفظ ، نعم لو وضعها الى جنبه بصفة الامانة وجب عليه حفظها ولو قصر في الحفظ ضمن .

و « القصارى » انك عرفت ان كلامنا من المستأجر والاحير « النسبة الى العين ومحل العمل امين وقاعدة [ الائتمان عدم الضمان ] الا اذا خرج عن الامانة باحد الاسباب المتقدمة فالاصل الاول الذي يرجع

اليه في موارد الشك هو عدم الخاف حتى يتحقق حصول السبب ومن جميع ذلك يتضح اقول في مواد هذا الفصل .

اما - مادة ( ٦٠٧ ) او تنف السناحر فيه بتعدى الاحير او تنصيره يضمن ، ولا اشكال فيها كما لا اشكال في مادة [ ٦٠٨ ] | تعدى الاحير هو ان يعمل عملا او يتحرك حركة مخالفين لامر الآخر صراحة كان او دلالة الخ . . . ومثاها مادة [ ٦٠٩ ] | تنصير الاحير هو قصور في محافظة السناحر فيه بلا عذر مثلا - او هرت الشاة ولم يذهب اراعي لقضها تكاسلا واهملا يضمن حيث انه يكون مقصرا وان كان عدم ذهابه قد نشأ عن غلبة احتمال صياح الشاة التي ثبت عند دهبه يكون معذورا ولا يلزم الضمان .

اما الاشكال والم في المادتين الاحيرتين - مادة ( ٦١٠ ) | الاحير الخاص امين حتى انه لا يضمن انال الذي تنف في يده غير صعه وكذا لا يضمن انال الذي يعمله بلا تعد ايضا .

و - مادة ( ٦١١ ) | الاحير المشترك يضمن التمرد والخار الذي تولد عن فعله وصنعه ان كان بتقصيره او لم يكن .

فان الاحير الخاص اذا كان لا يضمن لانه امين ولا حير المشترك امين فحقه ان لا يضمن ايضا فما وجه التفصيل بالضمان بينهما ؟ كما عرفته فريبا موصحا .

والى ها انتهت مواد ( المحلة ) من مباحث الاجارة وقد بقيت مسائل مهمة لم تعرض لها او اشارت اليها بصورة مجملة يلزم بيانها .

الاولى - : ان صورة امتناع الانتفاع بالعين المأجورة وانواعه كثيرة  
وحيث ان اكثرها قد تقدم متفرقا في عدة مواد وجدنا من حسن  
التحرير ان منظم شتاتها في سلك واحد كتمت متلائم فنقول : ان امتناع  
تمام الانتفاع اما ان يكون لتلف العين او لتعيبها او لسبب آخر مع  
سلامتها .

اما التلف فن كان محالاً فهو موجب للمسح بجميع انواعه بعد القبض  
او قبله في الاناء او قبل الشروع في الاستيلاء ، عابته انه لو كانت  
في الاناء وزعت الاجرة المسماة على الماضي والباقي بالنسبة فاحد المستأجر  
حصة ما بقي ودفع للمؤجر حصة ما مضى ويمكن المسح في الحميم واخذ  
بدل المثل عن الماضي ، وان كان باء لا ف متلف فان كان هو المؤجر  
ضمن المثل او اقيمة للمستأجر - بمعنى قيمة المفعة - ولو قيل ان للمستأجر  
الخيار بين المسح واسترداد الاجرة المسماة او الامضاء واخذ القيمة كان  
سدبداً ، وان كان هو المستأجر ضمن العين ولزمته الاجرة المسماة  
وكان انلاؤه بمرلة الاستيلاء ، وان كانت المتلف اجنياً ضمن العين  
للمؤجر والمفعة للمستأجر ، اما في العمل فتبطل الاجارة مطلقاً لزوال  
الموضوع ، وان كان المانع هو العيب فهو موجب لخيار المستأجر مطلقاً  
سواء كان قبل العقد او بعده قبل القبض او بعده فلو فسخ في تمام المدة  
دفع من الاجرة المسماة بالنسبة عما مضى ، اما لو كان المانع غير التلف  
والعيب فاما ان يكون من المؤجر بامتناعه من تسليم العين وعدم التمكن  
من جبره بحاكم أو تحويه او سلها تم انزعها او حال بين المستأجر وبين

الانتماع فهو في الجميع صامن للمنفعة بالمثل او القيمة ولو قيل بالخيار للمستأجر كان اصوب ، واما ان يكون من المستأجر فان كان لعذر كمرض يمنعه الركوب مثلاً او زوال مرض كما لو استأجره على قلم ضرره فزال الالم وامثال ذلك فالمسئلة مشكلة والعول بالبطلان في الابتداء او في الانهاء للتسدر وتبريل العذر الخاص منزلة العام قريب جداً وان كان لا يخلو من نظر ، اما لو تركها لا لعذر فقد لزمته الاجرة ، واما لو كان المانع اجنبياً كعطام او عصب او غيرها فان كان قبل القبض فنخير بين الرجوع على المؤجر بالاحرة او الرجوع على المظالم بالبدل ، وان كان بعده فلا رجوع له على المؤجر وتعين الرجوع على الاجنبي ، وان كان المانع عذراً عاماً كبرول نبح او قيام حرب وما الى ذلك فالبطلان ابتداء او في الانهاء وتوزع الاحرة .

هذا هو التحرير الشافي المستوعب لجميع فروع القضية باحتصار وبحوز ان يكون قد فاتنا شيء ولن يستدركه علينا المحمدة والشكر وبالله التوفيق .

الثانية - : لم تذكر (المجلة) بطلان الاجارة او عدمه بموت المؤجر او المستأجر مع أنها من مواضع الخلاف بين فقهاء المذاهب كاختلاف فقهاءنا فيها ولكن استقرت فتوى المتأخرين مناعاً على عدم بطلانها اصلاً بموت احدهما ولا بموتهما وتنقل الاجرة الى ورثة المؤجر لو مات والمنفعة الى ورثة المستأجر .

نعم في الاجارة المقيدة بالباشرة تبطل من حين الموت لا من اصلها

وتتوزع الاجارة ، وكذا لو آجر المر تزقة العبر الموقوفه وفقاً ترتيبها وما روا  
في اثناء المدة فان اجارتهم تظل لا تنقل الحق الى الغير الا لاحقاً وللمالكين  
محدودة ، الا اذا كان اجارهم لمصلحة الوقف فانها تنق الى تمام مدتها  
وكذا لو اوصى لرجل بالمعنة مدة حياته ومات في اثناء الاجارة ، اما  
الاجارة على العمل فلا تنق بل يجب على الورثة الاتيان بالعمل المستأجر عليه ،  
اما لو اشترط عمله بمعه او سكناه بذاته فمقتضى الخيار ولو كان  
على نحو التقيد طالت ، ولو آجر الولي العبي مدة وبلغ في اثنائها وصار  
رشيدها فبمقتضى اطلاق في الرائد وبمقتضى الصحة وبمقتضى وقفها على  
الاجارة وهو الاقرب الا اذا كانت مصلحته في ذلك الوقت تقتضي اجارته  
تلك المدة المعينة فيها تديم ولا حق له في فسخها ، وبشبه ذلك ما لو آجر  
العدو واعتقه في اثناء المدة او آجر الدار وباعها في اثناء كسباني  
او آجر المرأة نفسها ثم تزوجت فان الجميع لازم لافسخ فيه ونفقة العبد  
في تلك المدة اما على المولى الذي استوفى منافعها او في كسبه إن  
امكه الكسب مع الخدمة او على ذمته او من يبت المال او على المسلمين كفاية  
او على مستأجره ويستوفيه منه بعد انتهاء المدة وهو الاقرب ، اما الزوجة  
ففقتها على الزوج مع التمكين وان كانت الخدمة لغيره ،

الثالثة - : يجوز المؤجر بيع العين المأجورة في اثناء مدة الاجارة  
فالمشتري يملك رقة العين مساوية المنفعة تلك المدة والمستأجر يملك المنفعة  
ولا تراحم بينهما ولكن لو كان المشتري جاهلاً بالاجارة كان له الخيار  
لانه نقص في العين معنى وان لم يكن نقصاً صورة وليس هو عيباً اولداً

ليس له المطالبة بالأرض بل أما الامصاء وأما الفسخ كماثر الخيارات  
غير خيار العيب ، ولو كان عالماً وأقدم فلا خيار ، أما لو اعتقد أنها مثلاً  
سنة ثم بان أنها سنتان كان له الخيار على اشكال ، ولو فسخ المستأجر  
رجعت المفعة الى النائم لا الى المشتري .

نعم لو اعتقد النائم والمشتري بقاء المفعة ثم اكتشف انقضاءها فلا قوى  
انها للمشتري لتبعية المفعة للمعين سواء شرطاً كونها مسلوقة المفعة او تانياً  
عليه ولا يثبت للنائم خيار الا مع العيب ، هذا كله لو بيعت على غير المستأجر  
أما لو بيعت عليه فهل تصح الاجارة ام تقي ؟ وحمان وتظهر الثمرة حينئذ  
في امور اطهرها استحسان الاجرة والثمن معاً للنائم وعدمه ، ( ثانياً )  
بقائه ملكيته للمفعة لو فسخ البيع باحد اسبابه ، ( ثالثاً ) ارث الزوجة  
من المفعة فيما لا يرث من عيه ، ( رابعاً ) رجوع المشتري بالاجرة لو  
تلفت العيب قبل القبض وقبل انقضاء مدة الاجارة فان تلف المعين في الاجارة  
يوحب الرجوع بالاجرة ، اما لو قلنا بطلانها بالبيع فلا رجوع بل يرجع  
بالثمن فقط ، ولو وقع البيع منه والاجارة من وكيله في وقت واحد  
فلا قوى صحتها معاً لقاعدة اعمال السببين ويثبت للمشتري الخيار .

( الرابعة ) - : اذا تبين بطلان الاجارة قبل استيفاء شيء فلا اشكال  
وان كان بعد الاستيفاء كان للمالك اؤجر بدل المثل عما استوفاه المستأجر  
من المفعة او ما عمله من عمل ، هذا اذا كان المؤجر جاهلاً ، اما لو كان  
عالماً فالمشهور عندنا انه لا شيء له لانه بتسليمه مع علمه بالفساد قد سلطه  
واسقط حرمة ماله وهذه عند اصحابنا قضية سيالة وقاعدة مطردة فيما كل

ما هو من هذا القبيل مثلاً - لو سلم المانع للبيع مع علمه بفساد البيع فإن كان موحوداً استرده وإن اتلفه المشتري استرد الثمن من البائع ولا يرجع عليه شيء لأنه سلطه على إتلاف ماله ، وعلى هذا السبيل نهجوا في سائر العقود ، وهي لعمر الحق طريقة غير مستقيمة ، بل غريبة مريبة ، فإن البائع هناك وإن أُؤجر هنا ما سلط المشتري والمستأجر على إتلاف المال مجازاً وإنما سلطاه بالعوض وكون الشارع لم يحض تلك المعاملة لا يقلب أواقع عما هو عليه من أنهما لم يسلطا إلا بالعوض .

و « بالخلعة » فعادة احترام مال المسلم وأنه ( لا يحل مال امرئ إلا بطيب نفسه ) تقتضي حرمة المال على من اتلفه إلا مع التسليط المجاني للعقود في باب المعاوضات بالضرورة وإن كانت فاسدة فالحق عندنا الصان بالبدل في جميع العقود العائدة حتى لو باع المسلم ماله بالخمر والخنزير وهكذا ذكروا في الأجرة وإن التأخر إذا دفعها علماً بالفساد فإن كانت موجودة أخذها وإن كانت تالفة وأتلفها تؤجر فلا رجوع والعامل إذا عمل في الأجرة الفاسدة قالوا : لا يستحق المسمى لفساد الأجرة ولا بدل المثل لأنه متبرع ، وهذا عندي غريب لأن المتبرع هو الذي يقول أو يفصد أن يعمل بلا أجرة لا الذي يعمل بقصد الأجرة والشارع يحسد ما وأحكام الشارع بالصحة والفساد لا يقلب الموضوعات الخارجية عما هي عليه ، فتدبره وأغتمه فإنه من فائس التحقيق ، وبالله التوفيق .

الخامسة - : أن ( المجلة ) لم تعرض لمثل الخلاف والنزاع بين

المستأجر والمؤجر مع أن مسائل الشحار بين المتعاقدين من أهم مباحث العقود سيما في الاجارة اسخثرة الوقوع وعموم البلوى ونحن نذكر ذلك على نحو الاختصار، والاراع فيها يقع على انحاء .

( الاول ) لو تنازعا في اصل الاجارة قدم قول منكرها يمينه فان كان قبل استعفاء شيء من الممعة او العمل فلا شيء وان كان بعده او بعد شيء منه فان كان المكر المالك كان له احرة المثل ولا يستحق الزائد عليها من المسمى الذي يدعيه مدعي الاجارة وان وجب عليه باعتراؤه وحسب اعتقاده ان يوصله الى المالك ولو من حيث لا يعلم ، وان كان المكر هو المنصرف قدم قوله ووجب عليه ان يدفع بدل المثل للمالك وان زاد على المسمى الذي يدعيه لم يجز له اخذه ولزم على المنصرف ان يوصله اليه باي نحو كان .

( الثاني ) لو اتفقا على ان المنصرف مآدون باستيلاء الممعة والمالك يدعي الاجارة والآخر يدعي العارية وامالة الاحترام اي عدم البذل والاذن بلا عوض قصي بتقديم قول الاول وامالة برائة ذمة المنصرف تقضي بتقديم قوله فيتخالفان وتثبت بعده احرة المثل على قاعدة باب التداعي .

( الثالث ) لو تنازعا في قدر الاحرة او قدر المأحور او مدة الاجارة او في اصل الشرط او في قدره يقدم قول منكر الزيادة ومنعك شرط مع يمينه الا اذا كان الشرط مما يقتضيه عقد الاجارة كالحفاظة على العين من لص او ذئب ونحوه .



( الرابع ) لو تنازعا في تلف العين وعدمه قدم قول منكر التلف بيمينه على قاعدة المنكر والمدعي ، ولكنهم قدموا هنا قول المستأجر اذا ادعى التلف لأنه أمين ، ولو تنازعا ان التلف كان عن تعداو فخریط قدم ابصاراً قول منكره مع التمين ابصاراً .

( الخامس ) لو تنازعا في ان المأجور هذه الدار او تلك او انه دار او دكان او بئر او مرس وهكذا او ان حل المناع الى ( بغداد ) او ( البصرة ) او ان الحياطة على قباءة او قبص فكل ذلك من باب التداعي بتحالفان وتثبت احرة المثل ان كان بعد العمل والافلاشي . نعم لو اختلفت صورة الدنوى كما لو حل المناع الى بلد فاسكر المالك ان يكون هو للمستأجر عليه فالقول قوله بيمينه او خطأ الحياطة القش قيصاً فانكر الادن او الاجارة على ذلك فالقول أيضاً قوله ويضمن المنصرف كل نقص او ضرر ، اما لو كان قبل العمل فهو من التداعي كما ذكرنا .

( السادس ) لو تنازعا في صحة الاجارة او فسادها بعد الاتفاق على وفوع العقد قدم قول مدعي الصحة كما في سائر العقود .

( السابع ) اذا احتملنا في رد العين المأجورة فمقتضى قضية ان المستأجر أمين ان يقدم قوله في الرد كما قدم في دعوى التلف وكلاهما خلاف الاصل ولكنهم هنا حكموا بتقديم قول المؤجر عملاً باصالة عدم الرد اي استصحاب بقائها عند المؤجر ولم يعملوا بهذا الاصل في قضية التلف مع ان الامانة في المقامين ثابتة والاصل فيهما جار واستخراج وجه

الفرق بينهما يحتاج الى مزيد تأمل .

( الثامن ) لو اختلفا في انال المردود فقال المستأجر هذا مالي ، وقال المؤجر . ليس هذا مالي ، فالقول قوله يمينه وان قال بل مالي ذلك الشيء كان من باب التداي ، وصور النزاع والخلاف كثيرة وربما يتعسر ضبطها على التوصل ولكن « الضابط » انه كلما كان النزاع بالافل والاكثر او دائر بين الشيء والاثبات والقول قول مسكر الاكثر وقول الثاني لا المنة ، وممعي الاكثر يحتاج الى اثبت من ينة وغيرها الا اذا كان امياً فيندم قوله يمينه وكل ما كان النزاع بين متباينين فهو باب التداي والتحام .

( التاسع ) مقتضى القواعد الاولية ان من استؤجر على عمل كخطاطة او كتابة او صوم او صلوة ونية شئون هذه الاماثل موكولة الى ( كتاب القضاء ) كما انه قد بينت من ( كتاب الاحارة ) عدة مسائل حد مهمة ذكرها فقهاؤنا في مؤلفاتهم المتوسطة فصلا عن الموسوعات رأينا ان ذكرها يخرج بنا الى البسط الذي ربما لا يكون مرغوباً في هذه العصور التي توفرت فيها العلوم ، وتكثرت العلوم ، وازدهرت الاعمال ، حتى صادق مجال الفكر والخيال ، على سمته عن استيعابها ، ولكتف بهذا المقدار من مباحث الاجارة سائلين الحق جل شأنه ان يوفقنا لتحرير باقي كتب ( المجلة ) عنه وكرمه .

اللهم عليك توكلنا واليك انبنا واليك المصير .

( ويتلو كتاب السكالة انشاء الله )

## الكتاب الثالث

في الكفالة

ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وله الحمد

## المقدمة

( في الاصطلاحات الفنية الدائرة بالكفالة )

( مادة : ٦١٢ ) الكفالة ضم ذمة الى ذمة ، في مطالبة شيء . يعني ان يصم احد ذاته الى ذات آخر وسنرم ايضاً المطالبة التي لزم في حق ذلك .

قد اجهد نفسه هذا المصنف ليعبر عن المعنى المقصود فلم يستطع بقيت العبارة معقدة غير واضحة بالمراد .

و ( تحرير البحث ) ان فقهاءنا يعرفون عن هذا الكتاب ( بكتاب الصمان ) ويخصون ( كتاب الكفالة ) بتعهد النفس ، واحصار الشخص ، اما تعهد المال فهو الصمان ، وعرفت في ( الجزء الاول ) ان الصمان يستعمل في لسان الشرع والمنشوعة في معنيين .

الاول - : عرامة الالف ومنه ( من اتفد مال غيره فهو له ضامن ) وقول الحنفية ( الاجر والذمان لا يجتمعان ) .

الثاني - : ضم ذمة الى ذمة - اي جعل ذمة مشغولة بما اشغلت به ذمة

أخرى ، بحيث يصير لصاحب الحق مطالبة أيهما شاء ، وإيهما دفع تبره  
ذمته وذمة الآخر ، هذا عند فقهاء المذاهب .

أما عند الإمامية فهو نقل المال من ذمة إلى أخرى بحيث تبره ذمة الأول  
وتبقى ذمة الآخر هي المشغولة ، وقد أوضحنا لك فيما سبق أن الجميع يرجع  
إلى معنى واحد ، وأصل حقيقة الضمان هو المهددة والتمهيد ، فمما يضاف  
صارة عن دخول البذل في عهدة الثناب واشتغال ذمته به وهو ضمان المهددة  
وضم ذمة إلى أخرى أو نقل المال من ذمة إلى ذمة وهو حمل الحق في  
عهدة أما معاً على سبيل البدلية كما عند القوم ، أو نقلاً وتحويلاً كما عند  
الإمامية ، وكفالة النفس أيضاً ترحم أيضاً إلى ضمان المهددة بمعنى أنك  
تتعهد بإحضار الشخص في الوقت الميعين أو متى شاء صاحب الحق كما في  
مادة ( ٦١٣ ) الكفالة بالنفس هي الكفالة بشخص واحد ، وما بعدها من  
مادة ( ٦١٤ ) إلى مادة ( ٦٢٠ ) مكررات وإضافات ومادة ( ٦١٧ )  
سياً في تفصيلها في مادتي ( ٦٢٣ ) و ( ٦٢٤ )

و ( الخلاصة ) أن الكفالة أي الضمان نسبة وإضافة تقوم بأربعة  
أطراف .

- ( ١ ) الكفيل - وهو الضامن المتهمد .
  - ( ٢ ) المكفول - وهو المضمون عنه أو معة .
  - [ ٣ ] المكفول له - وهو صاحب الحق المضمون ويبر عنه بالمضمون له .
  - [ ٤ ] الحق للمضمون - وهو المال أو النفس .
- وهي عند أصحابنا عقد يتوقف على الإيجاب من الضامن والقبول

من المضمون له وهو صاحب الحق ، اما المضمون عنه اي من عليه  
الحق فقيل : يعتبر قبوله ايضاً فتقوم بايجاب وقبولين ، وقيل : لا يعتبر ،  
اما عند اصحاب ﴿ المجلة ﴾ فيمكنني ايجاب الكفيل كما سيأتي .



## الباب الأول

في

« عقد الكفالة ويحتوي على فصلين »

### الفصل الأول

« في دكن الكفالة »

( مادة : ٦٢٨ ) نعتقد الكفالة وننذ بإيجاب الكفيل فقط ولكن ان شاء المكفول له ردها فله ذلك وتبقى الكفالة ما لم يرددها المكفول له وبهذه الصورة لو كفّل أحد وطلب المكفول له في غيابه ومات قبل وصول خبر الكفالة اليه ويطأ اب الكفيل بكفاله هذه ويأخذ بها . ذهب جماعة من متأخري فقهاءنا الى كفاية الايجاب وعدم لزوم القبول العقدي من المضمون له اي المكفول له بل يكفي رضاه سابقاً اولاً حقاً او مقارناً وحينئذ فلا يلزم فيه ما يلزم في سائر العقود اللازمة من صيغة خاصة وتوالي الايجاب والقول وغير ذلك وهذا هو المعنى المقبول ولله هو مراد ارباب ( المجلة ) وان كانت العبارة قاصرة عنه فان رضا صاحب الحق اي المكفول له لا بد منه ولا يكفي عدم رده



ولا يلزم السكفيل بهامع عدم احراز رضا المكفول له فلو مات قبل العلم برضاه قال السكفيل غير مشغول الذمة وقولهم : ان السكفيل يطالب بكامله ويؤاخذ بها غير سديد كما هو واضح باقل تأمل ، بل قد يكون في بعض الظروف والاعتبارات رضا المكفول اي المضمون عنه معتبراً ايضاً كما لو كان من ذوي الشأن ويكون عليه حرازة في ضمان هذا الضامن الذي هو أحط منه درجة عند الناس فلا ينتقل الحق من ذمته الا برضاه .

[ مادة : ٦٢٢ ] ايجاب السكفيل يعني الفاظ الكفالة هي الكلمات التي تدل على التعهد والالتزام في العرف والمادة مثلاً لو قال كملت او انا كفيل او ضامن الكفالة ، عقد الضمان او الكفالة له صيغ خاصة عليه صراحة وبالمطابقة وهي - كملت وضمنت ، وانا متعهد وانا ضامن - وله صيغ تدل عليه بالالتزام كقوله : حقك على فلان هو علي وأنا مشغول لك به ، وامتياء هذا ، والجميع كاف على حد سائر العقود اللازمة عندهم وان كان الاحوط بل الاقوى لزوم الاقتصار على الصيغ الصريحة او القريبة منها .

اما المجازات البعيدة واستعمال الفاظ عقد في آخر كما لو استعمل لفظ الحوالة واراد منه الكفالة ، تربية ام بغير قرينة فالاصح عدم انعقاد تلك المعاملات الخاصة بها وعدم تحقق تلك الحقائق باستعمالها .

( مادة : ٦٢٣ ) تكون الكفالة بالوعد المطلق ايضاً انظر مادة ( ٨٤ ) مثلاً لو قال : ان لم يعطك فلان طلبك فانا اعطيك تكون كفالة فلو

لم يعطه يطالب الكفيل .

ذكرنا في تلك المادة ان المواعيد عندنا غير لازمة ، نعم يستحب الوفاء بالوعد استحباً شرعياً وبحب الوفاء به وحباً اخلاقياً ، فقوله : ان لم يعطك فلان فانا اعطيك ، وعدلا الثرام ولا عقد لازم وانيس بكفالة ولا ضمان اما الضمان ان يقول : انا مائزم او متعهد او ضامن وما الى ذلك من الالط الصريحة بالعهد واشغال الذمة .

هذا فساد من هذه الناحية وفساد من ناحية اخرى وهي ان العقود اللازمة بل مطلقاً عند النقصاء لا تخضع للتعليق سيما الضمان فلا يصح ان يقول : انا ضامن ان رصي ابي ، واما ضامن ان لم يعطك المديون ، بل يشترطون في الضمان التعيين كما سيأتي ، واستدلوا له بالاجماع تارة - ونحقيقه غير معلوم - وبمضافة العقد للتعليق اخرى لان اثر العقد يلزم ان يكون متصلاً به غير منتهك عنه ، وفيه ان الاثر الخاص - اعني الالتزام والالتزم - في ذلك التقدير ايضاً متصل بالعقد غير منتهك عنه فكم كما يجوز التوقيت في الضمان كقوله : انا ضامن بعد شهر او بعد سنة بدم حواز انا ضامن ان قيل اي او ان لم يعطك غرنك فيكون نظير ضمان العهدة في الاعيان فانه ضمان في الحقيقة ضمان معلق على التلف كما مررت الاشارة اليه في قاعدة اليد فتنبره .

والى الضمان الموقت اشارت مادة ( ٦٢٤ ) لو قال : انا كفيل من اليوم الى الوقت التالي تنعقد منعزة حال كونها كفالة موقنة ، ومادة ( ٦٢٥ ) كما تنعقد الكفالة مطلقة تنعقد بقيد التعجيل والتأجيل يعني

مقدمة الحال أو بالوقت الغلاني - كل ذلك لاختلاف أدائها التقتضي لحوازه  
كما يقتضي حوازه تمدد الكملاء عرضيين كما لو كمل شخصاً واحداً  
جماعة ، وطولين كما لو كمل الكميل كميل وهكذا ويكون حال أولئك  
وهؤلاء حال الواحد الكمي الذي ارادى واحد فقط عن الجميع والافالجم  
ذمهم مشغولة على نحو البلية وكما في تعاقب الأيدي على العين  
الواحدة كما حقق في محله وليه اشار بمادة ( ٦٢٦ ) بصح ان يكون للكميل  
كميل ومادة ( ٦٢٧ ) يجوز تعدد لكفاه .

## الصل الثاني

ب

### ﴿ بيان شرائط الكمالة ﴾

( مادة : ٦٢٨ ) يشترط في انعقاد الكمالة كون الكميل عاقلاً وبائناً  
بناء عليه لا تصح كمالة المجنون والمعتوه والصبي ، ولو كمل حال صبوته  
واقربها بعد البلوغ لم يؤخذ بها .

العقل والبلوغ - بل والرشد - عدنا من الشرائط العامة التي لا يصح  
عقد الا باحتمائها ، واما أرباب ( المجلة ) فقد اكتفوا - في صحة البيع  
والأجارة وهما من أقوى العقود اللازمة وأكثرها تداولاً - بالعقل والتميز  
فقط أي لم يعتبروا البلوغ باعتباره هنا وعدم اعتباره هناك لا يخلوا من

## مرآة

وعلى كل فيشترط في صحة اكتمالة أي الضمان

١ - : الايجاب والقبول .

٢ - : صدورهما من عاقل بالغ .

٣ - : كونه مختاراً فلا اثر لصان المكره .

٤ - : غير محجور عليه لفسه ، اما المحجور عليه لفس فلا يمنع ، لأن  
الحجور في الفس يتعاقب بضمه من التصرف في اعيان امواله لاني ذمته فهو  
كما لو اقترض على ذمته ، وكذا يشترط عدم كون المضمون له مطلقاً  
اوسمياً اما المضمون فلا يشترط فيه شيء من ذلك .

٥ - : ان لا يكون ممنوكاً غير مأدون من مولاه ، وعن «ض فم ثا  
جواز ضمانه مطلقاً كجوار ذبه ونسح به بعد العتق ، ونبي القدرة منه في  
قوله تعد الى ( عبداً مملوكاً لا قدر على شيء ) . . . تصرف الى الأعمال  
المنافية لحق المولى وليس هذا القول وان كان المشهور على خلافه يعميد ،  
ولو اذن له المولى وعين في ماله اموال عبده - ان قلنا بأنه بذلك ادى ذمته  
تعيين ، وان اطلق في كونه على المولى او على ذمة العبد يتبع به بعد العتق  
او في كسبه فلا وجوده اوجها الاول لان الادن في الشيء اذن في لوازمه  
بعد ان كان العبد لامال له اصلاً او محجور عليه فهو كما لو اذن له  
بالتزويج حيث ان المهر والمفقة على المولى وان لم يقيد وكما لو اذن له  
في الاستدانة لتفخته ودعوى المرق ممنوعة .

٦ - : التجيز عند المشهور فلو علق الصمان على شرط بطل عسدهم

اما لو علقه على وصف اي امر محقق الوقوع كما توفيت صح ، وقد عرفت التحقيق قريباً .

٧ - : كون المضمون حقاً ثابتاً في ذمة المضمون عنه سواء كان مستقراً كالقرض والعوضين في البيع المنحر ، او مترزلاً كأحد العوضين في البيع الحيازي وكلهر قبل الدخول ولو قال : اقرض فلاناً وانا ضامن او بهه نسيئة بضائي لم يصح عند المشهور بل أدعي الاجماع عندنا على بطلان قوله : مها افرست فلاناً فهو في ضائي مع انهم اتفقوا طاهراً على الصحة بما لو قال عند خوف عرق السمية : الق متاعك في الحر وعلي ضيانه ، وذهب جماعة الى صحة ضمان مال الجمالة قبل العمل مع انه حق - ير ثبت فالاقوى كغاية مقتضي اثبوت وعليه فيصح ضمان النفقة المستبيلة للاروحة لان نفس الزوجية تقتضي ثبوتها وان لم يثبت فعلا بل يمكن القول بما هو اوسع وهو ضمان الاعيان وعدم قصره على الحق الثابت في الذمة فيصح ضمان العين المقصودة والمقوض بالسوم وبالعقد السادس وضمان درك الثمن لو ظهر المبيع مستحقاً ودرك المبيع لو ظهر الثمن مستحقاً وكل هذا من ضمان المهددة المستعاد من قاعدة اليد فيما لا يفي الضمان - ضمان العقد وضمان اليد - في اصل واحد وقسيلة فاردة .

٨ - : ان لا يكون الصامن مشمول الذمة للمضمون عنه بمثل المال المضمون فانهم ذكروا . ان التعهد اما بمال او بنفس والثاني هو الكدالة والاول - اما من يرى - وهو الضمان - واما من مشغول الذمة وهو الحوالة . ويمكن الخدشة فيه بان ملاك الفرق بين الضمان والحوالة ليس هو البرائة .

والاشتغال بل ان المتعهد ان ابتده بالتعهد ولو باذن المتعهد عنه فهو ضامن سواء كان مشغولاً او يرثياً وان كان بتوجيه المتعهد عنه حاله من الحق الى غيره فهو الحوالة .

و « الحاصل » ان الضامن والحوالة معنيان متباينان بحسب الموضع وان اشتركا في بعض الخوازم والاضمان تعهد اعم من ان يكون بطلب او ابتداء وان كان المالك اثنى ، والحوالة توجيه وتسلط على ذمة الغير فذلك تعهد ذمة لآخرى وهذه تسلط ذمة على ذمة فديره فيه لا يخلو من ذمة ، وحديثه من مشمول لذمة فان كان ذمت المضمون عنه وعش منه من الحق حصل انتهاك القهرى والافلق باق في ذمته كما في الضمان القهرى

٩ - : ان لا يكون في المضمون له والحق المضمون والمضمون عنه ترديد عند الضامن والامام فلا يصح ان يضمن احد الدينين ولو لشخص واحد او على واحد ولا احد الشخصين ولو عن دين واحد والكن لا يلزم معرفة الدين ومقداره ولا معرفة المضمون له او المضمون عنه بشخصه بل يكفي المعرفة الاجمالية والاشارة الى واقعه على ما هو عليه وان لم يعلم الضامن تصميلا فبصح لو قل . سمعت ماعبيك من دين وان لم يعلم قدره ولا من له الدين كما يجوز ان يقول ضمنت مائة على الناس من ديون او كل من له دين على زيد فاما ضامن له وهكذا واليه اشارت ( المجلة ) في مادة ( ٩٣٠ ) ان كان المكفول به نفسا يشترط ان يكون معلوماً وان كان مالا لا يشترط ان يكون معلوماً بناء عليه

لو قال : انا كفيل عن دين فلان الذي هو على فلان تصح الكفالة وان لم يكن مقداره معلوماً ، بل قد عرفت صحة ما هو اوسع من هذا في الجملة .

و « الضم » للصحة ان يقصد شيئاً له واقع يشير اليه ولو اجمالاً بخلاف ما لو لم يكن له واقع معين كاحد الدين او احداث شخصين فان واقعه انترديد لا التعيين .

والى ان شرط السام اشارت ( المحلة ) بمادة ( ٦٣١ ) يشترط في الكفالة بالمال ان يكون المال المستعمل به مضموناً على الاصيل يعني ان ايمانه يرم الاصيل ، وله تصح الكفالة بتمن المبيع وبديل الاجارة وسائر الديوب الصحيحة كذلك تصح الكفالة بالمال المصوب ، يتصح لك من نحر ربا تقرب سمف هذا البيان الذي لم يبر فيه بين ضمان القرض والاعيان فان تمن المبيع تارة يكون كلياً وهو المورد ان على ساقه سماء ، وارى يكون شخصياً وموئماً لا معنى لضمانه عند المشهور من امرين اذ لا وجه لعدم ايمان العين الواحدة في اذارج والاكسا قد مخرجا لضمانها وهما على نحو ضمان اليد في المصوب ونحوه الذي يتضمن نوا من التعليق محصلة وجوب رد العين مع وجودها ، ورد بدلها مع قدها .

وقد اشارت ( المحلة ) هنا الى ضمان الدين صريحاً وضمان العين بذكر المصوب وبقي بدل الاجارة وتمن المسع صالحاً للامرين ووافقت المشهور عنده في لزوم كون المضمون حقاً ثابتاً فعلياً ولا يكفي

## الاقتضاء والاستعداد.

وبتحصل منها ان ضابطة ما يصح ضمانه - الدين الثابت في الذمة او العين المضمونة ضمان يد اوضان معاوضة فتخرج الامانات لانها غير مضمونة اصلاً كالعارية والرهن فضلاً عن الوديعة والاجارة ، وكذلك يخرج المبيع قبل القبض فانه في ضمان البائع ولا دين ولا يد .

نعم صح ضمانه متى اوسع وهو التمسك بتسليمه ولو ائلف اليمين الامانة واشتغلت ذمته بهد لها صح الضمان لانه دين ، وهذا يتضح بنية ما في هذه المادة من الأمثلة حيث نقول : وكذلك تصح الكفالة بالمال المتبوض على طريق موم الشراء ان كان قد سمي منه - وهذا من قبيل ضمان العين - ولكن لا تصح الكفالة بمن المبيع قبل القبض لانه لو تلف عين المبيع في يد البائث بفسخ البيع ولا يكون مضموناً على البائث الا انه يلزم عليه رد ثمنه ان كان قد قبضه ، وكذلك لا تصح الكفالة بمن المال المرهون والمستعار وسائر الامانات لكونها غير مضمونة على الاصيل ولكن بعد اصابة المكفول عن هؤلاء واستهلاكها لو قال . اما كميل ، تصح الكفالة واصلاً تصح الكفالة بتسليم هؤلاء وبتسليم المبيع وعند انطية لولم يكن للكفيل حق حبسها من جهة يكون مجبوراً على تسليمها الا انه كما ان في الكفالة بالنفس يبرأ الكفيل بوقاة المكفول به كذلك او تلت هذه المذكورات لا يلزم الكفيل شيء .

( ماده : ٦٣٢ ) لان تجري النيابة في العقوبات بناء عليه لا تصح الكفالة بالقصاص وسائر العقوبات والمجازات الشخصية ولكن تصح الكفالة



بالأرض والدية الدين يلزمان الجارح والقاتل

يعني ان مورد الكفالة اما مال او نفس اما التقصاص والحدود فهي حقوق إلهية واحكام شرعية ولا معنى لصفاتها ، نعم تصور فيها ضمان الشخص وتسليمه لاقامة الحد عليه او لتقصاص فيكون من ضمان النفس ولا مانع من وان لم تصرحوا به ، ولكن تصح الكفالة بالأرض قطعاً والدية لا الدين يلزمان القاتل والجارح لانهم بما مال والذمة مشفولة به وان كان سببه الجنائية .

( مادة : ٦٣٣ ) لا يشترط يسار الكفول عنه ونصح الكفالة عن النفس ايضاً .

هذا مما لا كلام فيه ولا حاجة الى يانه اما الكلام في اعتبار يسار الكفيل - اي الضامن - ولكن مع رضا المضمون له يسقط هذا البحث ولكن لو كان معسراً أو غلباً ورضي المضمون له به لعدم علمه بقرره وقلسه لا يمد بل الشئيين ، ان يكون له الخيار .



## الباب الثاني

في

﴿ بيان احكام الكفالة ويحتوي على ﴾  
( ثلاثة فصول )

### الفصل الاول

في

﴿ بيان حكم الكفالة المشعرة والمعلنة والمصافة ﴾

( مادة : ٦٣٤ ) حكم الكفالة هو المطالبة يعني لمكسول له حق مطالبة  
المكسول به من الكفيل ،

على البدل كما هو عند فقهاء المذاهب ، وعلى التعيين عند الامامية  
لان حكم الضامن الصحيح اي الكفالة برائة المضمون عنه من الحق واشتغال  
ذمة الضامن به .

( مادة : ٦٣٥ ) يطالب الكفيل في الكفالة المألفة المشعرة حالاً ان كان  
الدين معجلًا في حق الاصيل وعند حتمام الدية العينة ان كان مؤجلًا مثلاً :  
نوقال : احد انا كفيل عن دين فلان فلان ان يطالب الكفيل في الحال

ان كان معجلا وعند ختام مدته ان كان مؤجلا .

وهذا - اي مطابقة الضمان الدين - واضح غني عن البيان وانه الحري بالذكر جواز الخاتمة فيحوز ضمان المؤجل حالا وضمان الحل مؤجلا بذلك الاحل او انقص او اربد كل ذلك لا طلاق ادلة الضمان فلا وجه لما يحكى عن بعضهم من اعتبار الاحل في الضمان كالسليم وعدم صحته حالا ، ولا لقول آخر من انه لا يصح ضمان المؤجل لانه من ضمان مالم يحجب .

( مادة : ٦٣٦ ) اما في الكمية التي انعقدت مضافة الى زمان مستقبل او معاقبة شرط فلا يطالب الكفيل مالم يحل اربدان او يتحقق الشرط مثلا لو قال : ان لم يبعك فلان مملك فاما كفيل بأدائه ، انعقد الكمية مشروطة واما المطالبة ان لم يعطه ذلك لرحل دية يطالب الكفيل والا لا يطالب الكفيل قبل المضيئة من الاصيل كذا لو قال : ان سرق فلان مائة دينار ، فصح كميته وان تفتت مرة ذلك الرحل يطالب الكفيل ، وكذا لو كمل شرط ان يهل كذا اياما اعتبارا من الوقت اندي طاب المكمل له وامهل من وقت المطالبة مقدار تلك الايام وفيك قول له ان يضارب الكفيل بعد مرور الايام المذكورة اي وقت شاء ، وكذا لو قال : اما كفيل بطلبك الذي يثبت في زمة فلان او بالماع الذي ستقرضه فلانا او بالشيء الذي يعصيه فلان وضمن المثل الذي ستيبمه فلان فلا يطالب الكفيل الا بعد تحقق هذه الاحوال يعني لا يطالب الكفيل الا بهد ثبوت الطالب والافراض وتحقق المعصب ووقوع البيع والتسليم ، وكذا لو قال : اما كفيل باحصار فلان في

اليوم الفلاني لا يطالب الكفيل باحضار المكفول به قبل حلول ذلك اليوم .

اكثر هذه الامثلة المذكورة في هذه المادة هي من باب ضمان ما لم يجب والمشهور عند فقهاءنا بطلانها جميعاً والتحقيق فيها التفصيل فثل قوله : ان لم يعطك طلبك فاما ضامن ، صحيح ، وثل قوله : ان سرق فلان مالك فاما ضامن . او بالبيع الذي ستفرسه فلاك او بالشيء الذي يفصيه فلان وشمس المال الذي ستبيعه له لان - كلها باطلة ولا اثر لها حتى بعد القبض وانصب والبيع و - سرقة فان لم يكن ثابتاً وقت الضمان لا حفيظة وفعلاً ولا افضاء وقوة بخلاف الضمان بعد البيع والضمان على فرض عدم الدفع او ضمان درك الثمن على فرض ظهور استحقاق المبيع وامثالها مما يكون الحق بين ما هو ثابت فعلاً أي حين الضمان وبين ما هو ثابت بالقوة لتحقق مقتضيه وهو البيع المقتضي لضمان الدرك .

[مادة : ٦٣٧] يلزم عند تحقق الشرط تحقق الوصف والتقدير ايضاً مثلاً - لو قال كلما حكم على فلان فاما كفيل بادائه واقر بذلك بكذا دراهم لا يلزم اداء الكفيل ذلك ما لم يلحقه حكم الحكم .

( مادة : ٦٣٨ ) في الكفالة بالدرك لو ظهر للمبيع مستحق لا يؤخذ الكفيل ما لم يحكم بعد المحاكاة على البائع برد الثمن .

( مادة : ٦٣٩ ) لا يطالب الكفيل في الكفالة الموقنة الا في ظرف مدة الكفالة مثلاً - لو قال اما كفيل من هذا اليوم الى شهر لا يطالب الكفيل الا في ظرف هذا الشهر وبعد مروره يبرأ من الكفالة .

هذا الحكم اما يتم بناء على ان الضامن صم ذمة الى دمة اما بناء على انه نقل المال من ذمة الى اخرى بحيث تبرأ الذمة الاولى بمجرد تحقق الضامن فلا يتم بل لا يتحصل له معنى كما هو واضح .  
نعم يتصور التوقيت على الطريقة الثانية بمعنى استحقاق المطالبة ونجبر الحق لا بمعنى انه بعد مرور المدة ببراءة الكفالة وان لم يدع فتنبره .

( مادة : ٦٤٠ ) ليس للكفيل ان يخرج من الكفالة بعد انعقادها وان كان له ذلك قبل ترتب الدين في ذمة المدين في الكفالة المطلقة والمصافة مثلاً - كما انه ليس لمن كفل احدًا عن دية منجرًا ان يخرج من الكفالة كذلك لو قال : كما ثبت لك دين في ذمة فلان فانا كفيله .

ترد هذه المادة بيان حال ان عقد الكفالة من حيث الجواز والازوم وان هل للكفيل الخروج والتخلي بعد انعقادها ، ونحري هذه الباحية ان عقد الضمان من عقود اللزوم من طرف الصامن والمضمون عنه سواء كان باذنه او لا .

نعم قد عرفت قريباً ان المضمون له اذا كان غير عالم باعسار الضامن حين الضمان كان له الفسخ كما انه لو اشترط الصامن او المضمون له او هما معاً الخيار صح على نحو لا يوجب الغرر والجهالة لعموم ادلة الشروط وانذار على ايسار الاعسار حال عقد الضمان فلو كان معسراً في ذلك الحال ثم ايسر لم يسقط الخيار ولو انعكس الامر لم يكن له خيار .

هذا بعد تحقق الدين وصحة الضمان ، اما المذكور في المتن من الكفالة المعلقة التي هي قبل ترتيب الدين فهي باطلة عندنا كما عرفت قريباً ، وعلى تقدير صحتها فيلزم الاطراد في منحها ومعاقبها ومضاعفها والحكم في الروم في بعض الجواز في آخر تحكم لا وجه له سوى الاستحسان .

وأما فرق في قوله . كما ثبت لك دين في ذمة فلان فإنا كميله بين ان يكون الدين ثابتاً ولا رجوع او ثبت ، وحرراً فيحور الرجوع فليتدبر .

( مادة : ٦٤١ ) من كثر كميلاً يرد المال المصوب او المستعار وتسليمهما لو سلهما الى صاحبهما يرحم باخرة فليتمهما على الغاصب والمستعير .

هذا في صورة الاخلاق امام مع التقييد والانصراف فلا .

## الفصل الثاني

في

( بيان حكم الكفالة بالنفس )

( مادة : ٦٤٢ ) حكم الكفالة بالنفس هو عبارة عن احضار المكفول به اي لاي وقت كان قد شرط تسليم المكفول به يلزم احضاره

على الكفيل بطلب المكفول له ذلك لوقت فان احضره فيها والا يجبر على احضاره .

هذه العبارة كما ترى على طولها مختلفة التركيب متممكة كعبارة تركية او هندية وحق البيان ان يقال : ان الكفالة بالفس عبارة عن التمسك والالتزام باحضار اسان في وقت معين او عند طله من انان اخر ويحصل بالاجاب من الكميل والقبول من المكفول له ويشترط فيه ما يشترط في غيره من صدورها من بالفن رشيدين مختارين غير سفيين وفي الفس وحيان يظهر ان بالامل ويعتبر رضا الكميل والكفول له قطعاً بل ورضا المكفول على الاحوط بل الاقوى واذا تم هذا القدر كان امره وحب احضار الكميل المكفول في الوقت المعين او ما عليه من الحق ان امكن في المكان المعين او في بلد الكفالة مع الاطلاق ولو اتمم اجبره الحاكم ولو سلم المكفول نفسه او مات او ابرته المكفول له سقطت الكفالة .

هذا موحر ما ينبغي ان يقال في عقد الكفالة وهنا تفاصيل وبحوث لا ينسج لها المجال .



## الفصل الثالث

في

﴿ بيان احكام الكسالة بالمال ﴾

( مادة : ٦٤٣ ) الكفيل ضامن .

يعني انه متعهد بدفع اداء اما مطعماً كما هو عندنا او على البذل كما هو  
عندهم .

( مادة : ٦٤٤ ) الطالب محير في مطالبته ان شاء طالب الاصيل وان  
شاء طالب الكفيل ومطالبته من احدهما لا يسقط حق مطالبته من الاخر  
وبعد مطالبته من احدهما له ان يطالب الاخر ومنهما بما معا .

فيه من سوء البيان والتكرار لو امكن ما يبعج الذوق العربي ، وهذا من  
لوازم الكسالة بالمعنى المعروف عند القوم من كونها اشارة عن صم ذمة  
الى اخرى ، اما بالمعنى الذي عندنا فلا يجوز لهذا القول ولا حق له الاعتداء  
الكفيل اما الاصيل فقد بره غداً ، وقوله ومنهما معا - اي على ان يدفع  
له احدهما لان يدفعاً معاً كما هو واضح .

( مادة : ٦٤٥ ) لو كفل أحد المبيع التي لزمته ذمة الكفيل بالمال  
حسب كماله فللدائن ان يطالب من شاء منهما .

هذا ايضاً من لوازم صحة تراخي الكسالة فلو كفل الكفيل كفيل



آخر كان المكحول له مطابقة من شاء منهما وهذا واضح بعد البناء على انها  
 ذمم ينضم بعضها الى بعض واللاحق لا يسقط السابق ، وعليه يتفرع ايضا  
 مادة ( ٦٤٦ ) المديونون من حبة الاشتراك او كان كل واحد منهم كمبلا  
 للآخر يطالب كل منهم بمجموع الدين ، اي للمكحول له مطابقة كل  
 واحد بمجموع الدين فان كل واحد بكامله قد صير الدين كله في  
 ذمة .

( مادة . ٦٤٧ ) لو كان لدين كهلاء متعددة فان كان كل منهم  
 قد كفل على حدة يطالب كل منهم بمجموع الدين وان كانوا قد  
 كفلوا معا يطالب كل منهم بمقدار حصته من الدين ولكن لو كان  
 قد كفل كل منهم المبلغ الذي لزم في ذمة الآخر فعلى هذا الحال يطالب  
 كل منهم بمجموع الدين مثلاً - لو كفل احد آخر بالف ثم كفل ذلك  
 المبلغ غيره ايضا فلدان ان يطالب من شاء منهما ، واما لو كفلا معا  
 يطالب كل منهما بنصف المبلغ المذكور الا ان يكون كل منهما قد كفل  
 المبلغ الذي لزم ذمة الآخر فعلى ذلك الحال يطالب كل منهما بالالف .  
 هذه المادة ايضا محللة البيان مع التطويل والتكرير الخلل ، ونحذر هذا  
 البحث ان تعدد الكهلاء اما ان يكون على نحو العموم الافرادي  
 البدلي نحو حثني باي رجل كان ، او على نحو العموم الجموعي نحو  
 ورع هذه الدانة على هؤلاء العشرة ، او على نحو العموم الترتيبي مثل  
 خصال الكفارة المرتبة ، وعلى النحو الاول يتجه ما ذكرته ( المجلة )  
 بقولها : فان كان كل منهم قد كفل على حدة يطالب اي المكحول

له كلاً منهم بمجموع الدين يعني على سبيل البذل ، وعلى النحو الثاني ينطبق قولها : وإن كانوا قد كملوا معا يطالب كلاً منهم بمقدار حصته من الدين أي بتوزيع الدين عليهم بالخصص .

والى هنا كل بيان القسمين وما بقى في هذه المادة تكرر واعادة لها مع تطويل ممل وبلا فائدة كما هو واضح بادنى مراجعة ، وبقي القسم الثالث لم نشر اليه اصلاً وهو العموم الترتيبي وهو ما لو قال كل واحد منهم : اما كميل اعلان ان لم يدفع هو ، او ان لم يدفع كميله الى الوقت افلائي وهكذا وهذا هو الصان لتسلسل الترتيب وقد يدور حتى يرجع الى الاول فتدبر .

( مادة : ٦٤٨ ) لو اشترط في الصيانة رتبة الاصيل تغلب الى الحوالة .

يعني يشترط الصامن في الصيانة على المضمون له ان يبره ذمة المضمون عنه الاصيل بعه وتغلب الكملة حوالة لانها تحوّل المال من ذمة الى ذمة وهذا على مذهب الجماعة واضح وأما على مذهب الاصحاب فبدا الشرط كما كيد لا تأخير لان طبيعة الكملة - أي الصان تقتضي ذلك بذاتها ولو لم يشترط ، ولا تغلب الى الحوالة لان الحوالة عند المشهور لدى فقهاءنا تحوّل المال من ذمة مشغولة الى ذمة اخرى بخلاف الصان فانه تحوّل الى ذمة فارغة ، وقد مرّت الاشارة الى انتقاد هذا الرأي وسيأتي ايضاً تحقيقه في الحوالة ان شاء الله .

ومما ذكرنا تنضج وجهة البحث في مادة ( ٦٤٩ ) الحوالة شرط

عدم براءة المحيل كحالة بناء عليه الح... فانه يصح عندهم ويكون كدالة اي ضامنا ولا يصح عندهما لان لازم الحوالة براءة المحيل ولارم الضمان ان يكون الضامن غير مدينون .

( مادة : ٦٥٠ ) او كـ عمل احد دين احد على ان يؤديه من المال المودع عنده يجوز وبجبر الكفيل على ادائه من ذلك المال ولو تلف المال لا يلزم الكفيل شيء\* وان كان لورد ذلك المودع بعد الكدالة يكون ضامنا .

تطبيق هذا المربع على القواعد اعلاه ، والمقود المقررة المعروفة لمشكل وباب المصان واحوانه من الكدالة والحوالة هو تعهد الذمم على نحو انكلي لا التعمد في الدال المدين الخارحي وبشبه ان يكون نو كيدا من المودع لاودعي ان يفي دينه من وديعته التي عنده فلو نلت اذبيعة فالدین باق والكفيل - اي او كيل - لاشي\* عليه طبعا الا مع التعدي او التبريط .

( مادة : ٦٥١ ) لو كفل احد آخر عن نفسه على ان يحضره في اوقت الغلاني وان لم يحضره في اوقت المذكور فعليه اداء دينه فاذا لم يحضره في الوقت المعين المذكور يلزمه اداء ذلك الدين ، واذا توفي او كيل فان سدت الورثة المكفول به الى الوقت المعين او المكفول به ان سلم نفسه من حمة الكدالة لا يترتب على طرف الكفيل شيء من ائد وان لم يسلم الورثة للمكفول به او هو لم يسلم نفسه يلزم اداء المال من تركة الكفيل ولو حضر الكفيل المكفول به واحتق المكفول له او تقيب فليراجع الكفيل الحاكم لينصب وكيلا عوضا عنه ويستلمه .

تضمنت هذه المادة عدة احكام .

١ - : انه لو كفل ان يحضر نفساً فان لم يحضره في الوقت المعين دفع ما عليه من الحق وهذا مما لا اشكال فيه عند جمهرة فقهاء الاسلام بل لعله من مقتضيات عقد الكفالة وان لم يشترطه كما سبق ، ولكن مع كل هذا اوضح قد حاول انتشيك فيه البعض بان ذلك ليس من مقتضيات عقد الكفالة بالسس ولو لم يرض المكفول له الا باحصار النفس طبقاً لصريح نصها كان له ذلك ولا سبيل الى الزامه بقول المال عن النفس سبياً او كان له عرض بمحور ذات الشخص او لم يكن هناك حق ثابت بل يريد حضوره المرافعة او انهم او غير ذلك من من الاغراض الخاصة ، وكل ما يقال في هذا المجال وان امكن دونه والجواب عنه ولكن الانصاف ان مثل هذه الحوادث الشخصية والخصومات الخصوصية لا يمكن استاء الحكم السكلى لها بل الاسد والاصوب ارجاعها الى الحاكم ليظهر في خصوصياتها الشرعية وبحكم بما يقتضيه العدل والاستنباط الطري من القواعد الشرعية المطبقة على المورد الخاص فتدبره نجده المم من نجه اصباح في اوق التحقيق .

٢ - : اذا توفي الكفيل فان سلمت الورثة المكفول به الى الوقت المعين او المكفول به ان سلم نفسه من حدة الكفالة لا يترتب على الكفيل شيء من المال وان لم يسلم الورثة المكفول به الحج ... وهذه الجمل تشتمل على امرين .

الاول - : ان الكفالة حق على الكفيل للمكفول له ينتقل بعد موته فيكون على وارثه فالكفيل له ان يطالبهم باحضاره .

الثاني - انهم ادانوا بحضرة اوليهم هو الله وحده على الورثة دفع اهل من تركته مورثه الكميل وفي كلا الامر من مجال البحث والحق يرتكر على ان هذا الحق اولا ليس بحق مالي حتى يتعلق بالوارث له او عليه ولا آله سم كونه حقه مالياً فهو حتى خاص متعلق بذات الكميل كحق انتداف وحق انتداف واما ما هو بالذات انتداف هذا انه ثبت بالدليل اعمام ان كل حق مالي لمعت فهو بمن عوته الى وارثه ولم يثبت بوجه العموم ان كل حق ماله يكون عوته الى وارثه والاصل عدم الاستقلال الا في قومه بديه بديله في كما مورد بخصوصه

٣ - ولو احضر الكميل المكول به واحتسب المكول له او تعيب فيرجع الكميل الى صاحب وكلا عوصا به وسنعه لان مثل هذه الامور العامة مرسومة الى الحكمة العامة - وانراد بالامور العامة ما دلي اشارة به عامة من وانس له مرجع خاص تقوم محل تنفيذها ولكن من الحكمة وحده - عدم جعل مرجع تنفيذها وهو الحكم

مع يمكن ان نزل هذا لا يلزم ارجوع الى الحكم بل يشهد الكميل شاهدين عدلين على انه احصره في الوقت المعين ويسقط بذلك حق المكول له التعيب فيتدبر

( مادة ٦٥٣ ) اد كان الدين معجلاً على الاصيل في الكلمة المتخلقة في حق الكميل ايضاً ثبت معجلاً وان كان مؤجلاً ثبت مؤجلاً ومثلها مادة ( ٦٥٣ )

وقد رجع الى احكام كدالة المال ولا شك ان ضمان الدين مع

الاطلاق ينطبق على وصف الدين من سائر جهاته وخصوصيته فان كان معجلاً وجب على الضامن دفعه كذلك ، وان كان مؤجلاً بقي على الضامن بهذا الوصف ، نعم يصح ضمان المؤجل حالاً والحل مؤجلاً حسب الشرط كما يصح في المؤجل تأجيله الى اجل آخر . كما في مادة ( ٦٥٤ ) كما نصح الكفالة مؤجلة بالمدة المعلومه التي اجل بها الدين كذلك تصح مؤجلة بزيادة من تلك المدة .

[مادة ٦٥٥] لو اجل الدائن منه في حق الاصيل كون مؤجلاً في حق الكفيل وكفيل الكفيل ايضاً ، وتأجيل في حق الكفيل الاول تأجيل في حق الكفيل الثاني ايضاً ، وما تأجيله في حق الكفيل فليس تأجيل في حق الاصيل .

وذلك واضح لان الاصيل هو لاصل والكفيل تبع وتبع فرع والفرع ذم الاصل والاصل لا تبع ، ومع ذلك لا يمتد هذا الاصل الى معنى الضمان بمعنى التضمين ، اما بناء على معنى النقل والتحويل فلا يمتد من ذلك ضرورة ان الفرع قد اقبل اصلاً ، فبقوله مدراة ذمته اي علاقة له مع غيره فلا معنى لتأجيله وعدمه في حق كفيلا ولا كفل كفيل .

نعم ينبغي الكلام في ان تأجيل الدين في حق الكفل على الراي الاول كيف يتصور مع عدم سرايته الى الاصيل مع ان الدين واحد وتوجيه ذلك يمكن ان يكون بتصوير ان ذمة الاصيل هي امشعولة بالدين حقيقة وليس على الكفيل الا حق المطالبة فداً لاجل اصل الدين تأجلت المطالبة طبعاً اما لو تأجلت المطالبة كالمؤجل اجل الكفيل فلدين بقى على حاله من

تعجيل او تأجيل ، وتأجيل التكميل أقصى أثره انه لا يطالب هو بالدين ولا يردى ذلك ان غيره يطالب به فتدبره جيداً طاه يحتاج الى لطف قريحة .

( مادة : ٦٥٦ ) المدينون مؤسلاً لو اراد الذهاب الى ديار اخرى وراحم الدائن احاكم وطلب كمالاً يكون مجبوراً على اعطاء الكميل .  
في هذه المادة اجمال وادب . وتحرير هذا البحث ان المدينون لو اراد السفر من بلاد فيها دايه فائدين لا يجوزوا اما ان يكون حالاً او مؤحلاً فان كان حالاً فقد وحب عليه دفعه ان كان ملياً فان طالبه الدائن ولم يدفع مع عدم العذر الشرعي كان لدائن ان يرجع امره الى الحكم كي يعمه من السفر حتى يؤدي دينه ، بل لا يبعد انه لو سافر والحال هكذا كان سمره معصية لا يجوز فيه التخصير .

و ( الحجة ) لا يجوز له لسر الا بارضاً . دانه بالدفع او بالكميل او بغيرهما ، اما لو كان الدين مؤحلاً فليس له حق المطالبة بالدين ولا بالكميل ولا غيره ، وطلاق ( الحجة ) انه يكون مجبوراً على اعطاء الكميل غير سديده ، الا ان يكون رأيهم - ولو استحساناً - ان له ذلك حتى مع عدم حلول اجل الدين بحافة ان يحل الاجل وهو مسافر فيتاحر اداء الحق فليتأمل .

ولعل ما ينسب الى الجمعية من عدم الحق للدائن ان يحبس المدين عن السفر الا في نفقة الزوجة ناضر الى الدين قبل حلول اجله وبقى الاستثناء على ظاهره متصلاً ، ووجهه ان نفقة الزوجة بالنسبة الى الايام المستقلة

وان كانت من قبيل التوجّل والمكن اقرب احله وحاجة الزوجة اليه في الغالب واهيته يكون كالحال بل أشد منه فليتدبر .

( مادة : ٦٥٧ ) لو قال احد الآخر اكفاني عن ديني الذي هو لعان فبعدان كهل وأدى عوضاً عن الدين بحسب كفايته لو اراد الرجوع على الاصيل يرجع بالشيء الذي كدله ولا اعتبار لمؤدي ، واما لو صالح الدائن على مقدار من الدين يرجع ببدل الصلح وليس له الرجوع بمجموع الدين مثلاً - لو كفل بالمسكوكات الخالصة وادى معشوشة يأخذ من الاصيل مسكوكات خالصة وبالعكس او كفل بالمسكوكات المعشوشة وادى خالصة يأخذ من الاصيل معشوشة كذلك لو كفل مقداراً من الدراهم واداها صلحاً باعطاء بعض اشياء يأخذ من الاصيل المقدار الذي كدله من الدراهم ولكن لو كفل الفاً وادى خمسمائة صلحاً يأخذ من الاصيل خمسمائة

هذه ايضا من مهمات مسائل الضمان وهي مسألة رجوع الضامن على المضمون عنه ومتى يرجع وبأي مقدار يرجع عليه ؟ وتحرر هذا المقام على وجه الايضاح والاختصار ان الضامن لا يستحق الرجوع على المضمون الا بشرطين

( الاول ) ان يكون الضامن باذنه كما اشارت اليه ( المحلة ) لو قال احد الآخر اكفاني عن ديني فلو كهل من غير اذنه لم يستحق الرجوع عليه لانه متبرع ، نعم يبقى الكلام فيما لو كدله بغير اذنه واطاع هو ولم يصرح بالرضا والاذن ولم يمنع فهل السكوت من الرضا او الاصل برائة



ذمته من الحق ؟ المسئلة مشكلة تحتاج الى التأمل .

( الثاني ) انه لا يستحق الرجوع الا بعد الاداء فلاحق له بمطالبة المضمون عنه قبل ان يدفع الحق للمضمون له سواء كان الدين حالا او مؤجلا كتابيا او جزئيا .

ثم بعد تحقق الشرطين يستحق الرجوع ولكن بمقدار ما دفع لا بمقدار ما ضمن فلو صالح الضامن المضمون له باقل من دينه لم يستحق الا مفر الصالح لا باصل الدين فلو صالحه عن الالف بخمسمائة لا يأخذ منه الا الخمسمائة وهذا الحكم ثبت بالدليل الخاص على خلاف القاعدة والا فان ذمة المضمون عنه حسب امرض قد اشتملت للضامن بمقدار الدين كما ان ذمة الضامن قد اشتملت للمضمون له بذلك والصالح او الابراء بين الضامن والمضمون معاملة أخرى جديدة بينهما لا علاقة لها بقضية الضمان .

و « بالجملة » فبعد ان اشتملت ذمة المضمون عنه للضامن بالمقدار المدين بمقدار الضمان كيف ينقلب الى البعض بالصالح بين الضامن والمضمون له وهي مسألة أخرى اجنبية فلا بد من الالتزام بان الذمة وان اشتملت بالمقدار ولكن لا يستقر ولا يلزم الا بالاداء فيستقر ما يؤدي ويسقط ما عداه وقل الاداء يبقى مراعى وليس هذا بعزير الظير وان كان مخافا للقاعدة فان المهر تشتغل ، ذمة الزوج ويبقى مراعى بالدخول فيارم الجميع او الطلاق او الموت قبله فيسقط النصف فلا يحيص من المصير اليه بعد ورود الدليل ، وينفرع على المراعاة سقوطا عن المضمون

عنه اجمع لو ابرء المضمون له الضامن من اصل الدين وهو ايضا مخالف للقاعدة ولذا لو وهبه او ورثه او باعه ما قل لا يتمرى الحكم المبرور لانه على خلاف القاعدة فتقتصر على مورد الحاص وهو ما اذا صالحه عنه بعهده ، اما لو صالح عنه او باعه بعين هي اقل قيمة ولا فصلا عن الهبة والارث كما انه لا يجري في الخوالة وهو المراد من قول ( المحنة ) كذلك لو كمل مقداراً من الدراهم وادعا صلحاً باعده بعض اشياء يأخذ من الاصيل المدار الذي كتمه من الدراهم والعكس لو كمل الباقي وادى خمسين صلحاً يأخذ من الاصيل خمسة ، اهـ .  
وتأتي هنا شبهة الربا فليتأمل .

( مادة : ٦٥٨ ) لو اتفق احد آخر في ضمن عقد المعاوضة بضمن ضرره مثلاً - لو باع احد لآخر عرصة وبعد انشاء بناء فيها او ظهر لها مستحق وضبطها فمشتري ان يأخذ قيمة البناء حين التسليم ، عند اخذ قيمة العرصة كذلك لو قل احد لاهل السوق : هذا الصغير ولدي بيعوه بصاعة فاني آذنته بتجارة ثم مد ذلك لو ظهر ان الصبي ولد غيره فلاهل السوق ان يطالبوه بثمان البصاعة التي باعوها للصبي .

هذه القضية احتيية عن ( كتاب الصان ) الذي هو بمعنى ضم ذمة الى ذمة او تحويله من ذمة الى اخرى وانما هو ما بمعنى الحارة والعرامة او التدارك وهما وان كانا يرجعان الى اصل واحد ولكن الاحكام تختلف باختلاف الخصوصيات فصلا عن الفصول ، وسبب الضمان اى العرامة هنا قاعدة الغرور ( الغرور يرجع على من عره ) واهل السوق

وان كان لهم حق الرجوع على من عزم لو اتلف الصبي اموالهم  
ولكن قرار الضمان على الصبي المتلف بقاعدة ( من اتلف ) يؤخذ منه  
بعد بلوغه .



## الباب الثالث

في

« البرائة من الكفالة ويحتوي على ثلاثة فصول »

### الفصل الاول

في

بيان الضوابط العمومية

( مادة : ٦٥٩ ) لو سلم المكفول به من طرف الاصيل او الكفيل الى المكفول له يبرء الكفيل من الكفالة .

( مادة : ٦٦٠ ) لو قال المكفول له ابرأت الكفيل او ليس لي عند الكفيل شيء يبرأ الكفيل .

( مادة : ٦٦١ ) لا تلزم برائة الاصيل ببرائة الكفيل .

( مادة : ٦٦٢ ) برائة الاصيل توجب برائة الكفيل .

هذه المواد مع وضوحها قد تندم اكثرها ، واتضح مداركها ، وان برائة الاصل تستلزم برائة الفرع دون العكس ، وذلك يحصل هذه المواد الاربع .

## الفصل الثاني

### في البرائة من الكفالة بالنفس

( مادة : ٦٦٣ ) لو سلم الكفيل المكفول به في محل يمكن فيه الخاصة كالمصر أو القصة إلى المكفول له بیره الكفيل من الكفالة سواء قبل المكفول له أو لم يقبل ولو كتمل على أن يسلمه في مجلس الحاكم وسلمه في لرفاق لا يبرأ من الكفالة ولكن لو سلمه بحضور ضابط يبرأ .  
امبارة كما يتذوقها صاحب الذوق السليم العربي - مشوعة الخلفة والتركيب ، وحاصلها أن محل تسليم الكفيل المكفول للكفول له مع الاطلاق - بلد أو فصة يمكن فيه الخاصة لوجود حاكم أو محكمة أو حكومة أو ما أشبه ذلك فلو سلمه في بلد هي كذلك برة ، أما مع اشتراط تسليمه في بلدة معينة فلا يبرأ حتى يسلمه فيها أو في مجلس الحاكم أو غيره حسب الشرط ، والأصح أنه مع الشرط هو المتبع ومع الاطلاق قابلية اتى وقع تقدي الكفالة فيها سواء كان فيها حكومة أو حاكم أم لا .

( مادة : ٦٦٤ ) يبرأ الكفيل بمجرد تسليم المكفول به بطلب المطالب ، أما لو سلمه بدون الطلب فلا يبرأ ما لم يقل : سلمته بحكم الكفالة .  
هذا حكم أشل بل فحكم محض فإن الكفيل لا يلزمه أكثر من

تسليمية المكفول للمكفول له في الوقت المعين وازمن الخصوص ان شرط شيء منهما في العقد ولا اثر للطلب وجوداً ولا عدماً الا مع الشرط ايضاً كما لا اثر لقول انه سلمه بحكم الكفالة، واغرب من هذا ما في مادة ( ٢٦٥ ) لو كفل الى ان يسلمه في اليوم التالي وسلمه قبل ذلك اليوم بغيره من الكفالة وان لم يذلل المكفول له،، وما ابعد ما بين الامايب فلاولى جاءت ما ليس بعشروط شرطاً والثانية جعلت الشرط كغير الشرط،، وما ارى كيف صار هذا الشرط لموافق مع انه شرط سائب وقد يتناق به عرض سفلاني ويكون له فائدة مهمة باحضاره في اليوم المعين فلو احصره في غير ذلك يوم لم يحصل عرضه ؟ وكيف يلزم به مع عدم قوله ؟ وهذا واضح جداً .

( مادة : ٢٦٦ ) لو مات المكفول به كايبراً الكفيل من الكفالة كذلك بغيراً كفيل الكفيل، كذلك لو توفي الكفيل كما به هو من الكفالة كذلك بغيراً كايبراً ايضاً والى لا بغيراً الكفيل من الكفالة بوفاء المكفول له وطلب وارثه .

موت المكفول وجب بطلان الكفالة لزوال الموضوع فبغيراً الكفيل وكفيل الكفيل، وهكذا موت الكفيل فان زواله يوجب زوال ذمته وتعهده وليس هو حق مالي مباشرة حتى ينتقل كالدين على ورثته او على تركته .

نعم لو مات المكفول له بقي الحق على الكفيل ان يسلمه الى ورثته فانه حق مورثهم فينتقل الى ورثته بموته .

## الفصل الثالث

في

« البرائة من الكفالة بالمال »

(مادة : ٦٦٧) لو زفي الدائن وكانت الوارثة منحصرة في المديون  
ببره الكفيل من الكفالة .

وهذا ايضا من قبل ذوال الموضوع او بحكم وصول الحق فلا  
موصوع للكفالة ، ا.ا او كان له وارث آخر غير مديون لم ببره من  
حصة اوارث الآخر الغير مديون وهو واضح .

(مادة . ٦٦٨) او صالح الكفيل او الاصيل الدائن الى مقدار  
من الدين ببرآن اشترطت برائتهما او برائة الاصيل فقط او لم يشترط  
شيء وان اشترطت برائة الكفيل فقط ببره الكفيل فقط ويكون الطالب  
خبراً ان شاء اخذ بمجموع دينه من الاصيل وان شاء اخذ بدل الصلح  
من الكفيل والباقي من الاصيل .

الكفالة - اي الضمان - وان جعلناه كما عند القوم ضم ذمة الى ذمة ،  
ولكن الاصل فيه هو الاصيل اي المديون المضمون عنه والكفيل  
فرع له فلو ان الدائن ابره الاصيل او صالحه او امهله سرى كل ذلك  
الى الفرع - اي الكفيل الضامن - بمعنى انه اذا ابره الدائن ذمة

الضمون عنه (الدين) برئت قهراً ذمة الكفيل لسقوط الدين وزوال الموضوع، وكذا لو صالحه على مقدار منه يبرأ من الزائد عن مال المصلحة، وهذا يترتب قهراً سواء اشترطاً برائتها أو لم يشترطاً فإن هذا من اللوازم القهرية للإبراء والاستقاط والصالح، نعم لو أبرء الكفيل فقط لم يبرء الاصيل لما عرفت من أن الاصل لا يتبع الفرع وبرائة الكفيل لا تستلزم برائة الاصيل، ولو صالح الدائن الكفيل على مقدار احده وطالب الاصيل بالباقي أو اخذ الجميع منه لأن ذمته في الاصل هي المشغولة.

[ مادة : ٦٦٩ ] لو احل انكفيل انكفول له على أحد وقبل انكفول له والمحال عليه يبرء الكفيل وانكفول عنه ايضاً.

يعني يبرء الاصيل والكفيل لأن تحويله مع قوله بحكم الأداء كما سبقت في باب الحولة اشاء الله.

( مادة : ٦٧٠ ) لو مات الكفيل بالمثل يطالب بالمثل انكفول به من تركته.

لأنه حق مالي كالدين فإذا بطلت ذمة الكفيل بالموت انتقل الحق وصار في أمواله كسائر الديون.

( مادة : ٦٧١ ) الكفيل بضمن المبيع إذا انسخ البيع اوضحط المبيع بالاستحقاق أو رد بعيب يبرء من الكفلة.

كل ذلك لسقوط الحق انصون فنسقط كماله والتعهد به.

( مادة : ٦٧٢ ) لو استؤجر مال الى تمام مدة معلومة وكفل أحد



بدل الاجارة التي سميت تنهي كفالته عند انقضاء مدة الاجارة .  
 هذا مع الاطلاق وبناء على ان استحقاق الاجرة يكون عند انتهاء  
 المدة والا فيتبع الشرط ومع الاطلاق فعند تسليم العين المستأجرة وتدبره  
 جيداً .

واما قوله : فان انقضت اجارة جديدة بعد ذلك : الى ذلك المال -  
 لانكون الاجارة شاملة لهذا المقدر - فهو مستدرك واضح لاجابة الى  
 بانه .



الكتاب الرابع  
في الحوالة  
ويشتمل على مقدمة وبابين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وله الحمد

## المقدمة

### في

بيان الاصطلاحات الفقعية المتعلقة بالحوالة

( مادة : ٦٧٣ ) الحوالة قل الدين من ذمة الى ذمة اخرى .

بعد ان كان الضمان عندهم ضم ذمة الى اخرى يتجه تعريف الحوالة بالتعبير المزبور ، و اوضح منه تعبير بعضهم : بأنها نقل الدين من ذمة الى اخرى بد ين مماثل له ، اما بناء على ان الضمان هو نقل المال من ذمة الى ذمة كما هو عند الامامية فقد قيدوا الحوالة لأمرق سنها وبين الضمان بأنها تحويل المال من ذمة الى ذمة مشفولة - او تحويل المدين دائنه على مديونه ، وان اجزنا الحوالة على البرى قلت : احالة المدين دائنه على غيره .

و « تحرير هذا البحث » القائم على وجه يتضح به فائق الحق والتحقق .  
 - انه كما ان الضمان او الكفالة باصطلاحهم كان يفتي على اربعة اركان - الضامن ، والمضمون له ، والمضمون عنه ، والمالك المضمون - وكذلك الحوالة تفتي على مثاها - المحيل ، والمحل عليه ، والمحل ، والحق المحل به -  
 فالحال عليه في باب الحوالة يوازي الضامن في باب الضمان سوى ان الضامن عندهم - كما عرفت سابقاً - يلزم ان يكون غير مشغول الذمة بما يضمنه بخلاف المحال عليه حيث يلزم ان يكون مشغول الذمة بما احيل عليه ، وجعلوا هذا هو الفرق بين الضمان والحوالة بعد تساويهما في نقل المال من ذمة الى اخرى واكتفى في الضمان الى ذمة برتبة وفي الحوالة الى ذمة مشغولة ، وقد سفت الاشارة الى الخدشة في هذا الفرق وان الضمان والحوالة متباينان او متغايران من حيث الجوهر والذات والفرق بينهما بالحوالة المذكور عند الاصحاب يشبه ان يكون من قبل انه ليل بالعرصي مع وجود الدائي فان حقيقة الضمان تعهد وتزام اي جعل الانسان سلطة على نفسه سواء كان مشغول الذمة او بريئاً ، وحقيقة الحوالة ازالة السلطة عن نفسه وحمل سلطة لغيره على غيره سواء كان ايضاً مشغول الذمة او بريئاً وعلى مشغول الذمة او بريئاً ، فالتقضية ليست قضية اشتغال او برائة وان كان الغالب في الضمان البرائة وفي الحوالة الاشتغال ، بل قضية الفرق بين المتقدمين ترجع الى جوهر الحقيقتين وان اتفقا في اكثر الاثر ، وعلى كل حال وفي التعريفات البرورة للضمان والحوالة تسامحات واضحة ، ويهون

الامران الغرض منها الاشارة الى الشيء من بعض وجوهه لا الاشارة اليه من حيث حقيقة وكنهه او كل وجوهه فايتمدبر .

اما الواو من ( ٦٧٤ ) الى ( ٦٧٧ ) فهي واضحة لا يتباك عليها اي تعليق .

( مادة : ٦٧٨ ) الحوالة المفيدة هي التي قيدت بان تعطى من مال المحيل الذي هو في ذمة المحل عليه اوفي يده .

بناء على تعريفهم الحوالة بانها نقل المال من ذمة الى اخرى يخرج منها التحويل على مال المحيل الخارجى الذي هو في يد المحل عليه بل هو فى الحقيقة ليس له اى علاقة بالحوالة واعا هو وكالة على الدفع واتسلم لا نقل مال من ذمة الى اخرى كما هو واضح .

واما مادة ( ٦٧٩ ) الحوالة انطقة هي التي لم تقيد بان تعطى من مال المحيل الذي هو عند المحال عليه .

هذا سني على حواز الحوالة على البرى ، وتحرر البحث ان المحال عليه اما ان يكون مشغول الذمة للمحيل اولا ، والثانى هو الحوالة على البرى ، والاول اما ان يحيل على ذلك المال الذى له فى ذمة المحال عليه او على آخر مغاير ، والاول هو القدر اثبتين ولشعارف من الحوالة ، والثانى اما ان يكون الملحوظ بالمال المحول المال الذى له فى ذمة المحال عليه اولا والاول كما لو قال : احلتك عليه بعشرة دراهم من الدنانير التي لي عليه ، ويظهر من بعض اساتيدنا بطلانها والاصح الصحة فيكون كرفاء الدين بغير الجنس كما لو كان له دنانير فوفاه بدراهم فانه يكون كعامله ضمنية

مطوية يعني انه يباعه الدرهم بالدينار التي في ذمته ، وكذا في اتمام فاته  
استبدل الدينار او الدينارين بعشرة دراهم واحال عليها ورخصي الثلاثة  
بذلك فما النعم من صحته ؟ اما لو احال عليه بمال اخر من دون نظر الى  
امال الذي له ذمته فيكون كل من المعيل والمحل عليه مشغول الذمة  
لصاحبه فيحتاجان فاما التهاثر او يرد كل واحد منها الزائد للآخر ، ولو  
احال عليه بمثل ما عليه حساً وقدرأ من دون نظر الى ما في ذمته  
فالتهاثر قهراً .



## في الباب الأول

في

بيان عقدا كونه ونسبه الى قصدين

### الفصل الأول

(في بيان ركن الحوالة)

المادة ٦٨٠) لو قول حامل لثبته : حوائك على الآن ، وقيل  
الدائن تعقد الحوالة .

أراد بهذا بيان أن الحوالة لا يترك من إيجاب الحيل ما لا  
- حوائك - وتقول الخال وهو دائر الخال وكذا هذا في عقدا الحوالة  
وكأنها تشير الى عدم اعتبار الخال به وهو أحد الأقوال في  
مسئلة عددا ولكن اشهور سه في الآلامه لـ رد الثلاثة الى ميل  
انه يعتبر قبول الخال غاية مع قبول الخال ويتركب العقد من الجواب



وقبولين، والنحصل من الاقوال هنا أربعة .

١ - : اعتبار رضا ثلاثة مالايجاب من المحيل والقبول من المحال ورضا المحال عليه والله اشهر .

٢ - : الايجاب من المحيل والقبول من الآخرين .

٣ - : ايجاب المحيل وقبول المحال وعدم اعتبار رضا الثالث ولا قبوله ، وهو ظاهر هذه المادة .

٤ - : كفاية ايجاب المحال له والمحال عليه وعدم التوقف على رضا المحيل او قبوله كما هو صريح السادة الملاحقة .

هذا كله بناء على كون المحاولة عقداً بل من العقود اللازمة والظاهر اتفاق جميع المذاهب على ذلك ولكن خاف فيه سيدنا الاستاذ قدس سره في عروته وحملها هي والضمان والوكالة والحالة ايقاعات لا عقوداً فقال في ( كتاب المحاولة ) مانعه :

ولكن الذي يقوى عندي انها من الايقاع غاية الأمر اعتبار الرضا من المحال اومنه ومن المحال عليه ، وهذا لا يصير عقداً وذلك لانها نوع من وفاء الديبر وان كانت توجب انتقال الدين من ذمته الى ذمة المحل عليه فهذا الدل والانتقال نوع من الوفاء وهو لا يكون عقداً وان احتاج الى الرضا من الآخر كما في الوفاء بغير الجنس فانه يعتبر فيه رضا الدائن ومع ذلك هو ايقاع ، ومن ذلك يظهر ان الضمان ايضاً من الايقاع فانه نوع من الوفاء وعلى هذا فلا يعتبر فيها شيء مما يعتبر في العقود اللازمة ويتحقق بالكتابة ونحوها ، بل يمكن دعوى ان الوكالة

ايضاً كذلك كما ان الجمالة كذلك وان كان يستبر فيها الرضا من الطرف الآخر الا ترى انه لا فرق بين ان يقول : أنت مأذون في بيع دارى او قال : انت وكيل ، مع ان الأول من الابقاع قطعاً ، اهـ . وفي هذا كلام مواقع للنظر بارزة ، ومحالات للفوائد جاهرة ، وبيان ذلك يستدعي تمهيد مقدمة وهي ان الضاطة التي يمتاز بها العقود عن الابقاعات وهي : ان كل معاملة او عمل ذي اثر شرعي ان توقف ترتيب اثره عليه على طرفين فهو عقد وان كفى طرف واحد فهو ابقاع فالبيع والاجارة ونحوهما عقود لان اثرها وهو ملكية الثمن لثامع والمبيع للمشتري لا يتحقق إلا بطرفين وهما المشتري والـاثم - اما العتق والطلاق فلما كان ترتيب الأثر من كل منهما لا يتوقف على طرفين بل يكفي في حصوله طرف واحد فيترتب الاثر فترأ رضي الآخر ام لا ، جعلنا كل واحد منهما ابقاعاً .

وعلى هذه الضاطة فالضمان والحالة والوكالة لما كان بالضرورة والاجماع لا يكفي في حصول آثارها - وهو انتقال المال من ذمة الى ذمة بعمل واحد بل لابد من رضا الاثنين أو الثلاثة فهي عند المحالة ، وابت السيد رحمه الله جائناً بضاطة غير هذه حتى نجعلها معياراً للارق والتميز ونحكم بموجبها على تلك المعاملات - هي عقود ام ابقاعات ؟ اذا اتضح هذا يقول :

اولاً - : ان جعل الحوالة نوعاً من وفاة الدين ممنوع صغرى وكبرى ضرورة ان حقيقة الحوالة انتقال الحق من ذمة الى اخرى كما عرفت ،

وحقيقة وفاة الدين استيماء الحق لآفته ووفاء الدين معاملة بين الدائن والمدين والحالة بينهما وبين اخني ثالث بينهما ثم لو سلم انها من وفاة الدين فقد يفرد بعض الأنواع عن بعض محكم أو احكام وكون بعض الوفاء ايضاً لا يستلزم ان يكون كل وفاة كذلك الا ترى انه لو باع المدين لداية طعاماً مثلاً او غيره بالدين الذي عليه ودفعه له كان وفاء لدينه ولكنه بنحو البيع والمقد لا بنحو الايقاع .

ثانياً :- ان حمل الوفاء من الايقاع ايضاً مما لا يحصل له فنه على التحقيق لا عقد ولا ايقاع بل هو عمل واجب وحق لازم الاداء ، نعم اصل القرض عقد ولكن الوفاء من توابعه وآثره كوجوب دفع الدين المبيعة بعد البيع الذي هو من آثار العقد وليس هو عقد ولا ايقاع .

ثالثاً :- ان جعل النقل والانتقال من الوفاء واضح الضعف فان الوفاء عمل المكلف والنقل والانتقال اثر توليدي للعقد يترتب عليه قهراً .

رابعاً :- ان الوفاء بغير الخس - عند تدقيق الطرقيه - ليس إلا معاملة ضمنية ، وعقد مطوي ، والا فكيف يعقل ان يكون الطعام مثلاً وفاء لدرهم او بالعكس مع ان الوفاء يلزم ان يكون بالمثل ولا بد ان يكون هناك مبادلة بين المالكين برضا صاحبي الحقتين ؟

خامساً :- لو سلمنا ان هذه المعاملات ايقاعات فان الايقاع ايضاً له صيغة خاصة لا يترتب الاثر المطلوب الا بها كالطلاق ولعق وغيرها ، والظاهر انفق الاصحاب على ان الايقاع كالعقد لا يتحقق بالكتابة

ولا الإشارة الا من الاخرس الذى لا يستطيع الكلام .  
و [ بالجملة ] فحمل الصمان والحوالة من الابقاع وهم ودعوى تحقتهما  
بالكتابة وهم فى وهم .

سادساً : ان دعوى عدم الفرق بين ما اوقل انت ما دون بيع دارى  
اوقال انت وكيل في بيعها مع ان الاول من الابقاع قطعاً - غريبة جداً  
اما ( اولاً ) فان الاذن بيع الدار او غيرها ليس عقداً ولا ايقاعاً بل هو  
رخصة وإباحة بخلاف الوكالة فانها عقد يتوقف على طرفين والفرق بينهما  
حلي الا ترى انه لو اذن له والمأذون رد ولم يقل ثم باع كان البيع  
صحيحاً اما لو وكله ورد ثم باع كانت بيعه باطلاً فمنع الاول مسح  
الحكم ومسح الثاني مسح الحق وما ابعد البون بينهما و ( ثانياً ) لو سلم  
التساوي بينهما وعدم الفرق ولكن تساويهما في حجة لا يوجب تساويهما في  
جميع الجهات الا ترى ان هبة الدين والابراء سواء وان كانت الاول  
عقداً اتفاقاً من القائلين بصحته والثاني ايقاعاً بلا ريب ، فتدبر هـ - ده  
النتف فانها من العارف وبالله التوفيق .

﴿ مادة : ٦٨١ ﴾ : صح عقد الحوالة بين المحال له والمحال عليه وحدهما ،  
مثلاً - لو قال احد لآخر : خذ مالي على فلان من الدين وقدره كذا  
قرشاً حوالة عليك ، فقال له الآخر : قبلت ، اوقال له : اقبل الدين  
الذى لك بدمية فلان وقدره كذا قرشاً حوالة علي ، فدل تصح الحوالة  
حتى انه لو ندم المحال عليه بعد ذلك لا تنميد ندامته .  
يعني يكون المحال هو المعيل كما في المثال الأول او المحال عليه كما في

المثال الثاني فيقوم العقد من اثنين فقط ، وهذا كلام غير موضح ولا متقن فان المحال عليه في المثالين ان كان عنده مال للمعاقب المدينون ولا يصح أن يدفع حقه لدائنه الا برضاه وبعبارة اجلي لا تبره ذمة المحل عليه من حق غريمه الا برضاه ونحوه ولا اثر لتحويل دائنه بغير علمه ورضاه كما هو واضح وان لم يكن عنده مال له بل كان بقوله متبرعا فهو وان صح بدون علم المعاقب ورضاه وان كان خارج عن باب الحوالة ويدخل في باب العنان سواء حملناه ضم ذمة الى ذمة او نقل حق من ذمة الى اخرى ، وحيث ان المثالان اما حوالة باطلة او ضمان صحيح ، وقد اعتبرت مادة ( ٦٨٢ ) علم المحل عليه ورضاه حيث تقول : الحوالة التي احریت بين المحيل والمحال له وحدهما اذا احرى بها المحل عليه فبها صحت ونمت مثلا - لو احال احد دائنه على آخر وهو في ديار اخرى وهذا السلام المحل عليه ان قبلها تم الحوالة اعتبرت مادة ( ٦٨٣ ) علم المحال ورضاه ان تقول الحوالة التي احریت بين المحيل والمحال عليه تعقد موقوفة على قبول المحال له مثلا - لو قال احد لآخر : خذ صيكت حوالة ديني الذي اذمتي لفلان وقبل المحال عليه ذلك تعقد الحوالة موقوفة فاذا قبلها المحال له تعقد .

## (الفصل الثاني)

### (في بيان شرط الحوالة)

عرفت ان الحوالة كالصمان تقوم على حصة اركان - المحيل ،  
 والمحال ، والمحال عليه ، والحق المحال ، والصيغة اي الايجاب والقبول -  
 وأشارت ( المجلة ) اليهما في اول الفصل المتقدم ولا لم أن يكون  
 الايجاب من مادة الحوالة ومشقانها بل يكفي كل ما دل عليها دلالة  
 صريحة مثل - عند حقت عي من فلان ، او جعلت ذلك علي علي فلان  
 وما اشبه ذلك ، ويكفي في القبول كما دل على الرضا مثل قبلت  
 ورضيت ونحوهما ، ثم تعرضت اشراط المحيل والمحال بمادة ( ٦٨٤ )  
 يشترط في انعقاد الحوالة كوكب المحيل والمحال له عاقلين ، واشترط  
 العقل في الثلاثة مما لا ريب فيه عند ائمة ، وكذلك اشترط البلوغ  
 في الثلاثة ايضا عند الامامية ، ما ( المجلة ) فقد حددت شرطا في المحال  
 عليه فقط واكتفت بالتمييز فيما سداه وانه يصح حوالة الصبي المتميز  
 ونحوه ولكن لا يمتد شي منهما إلا نادرا وله ، اما التحويل عليه  
 فلا يصح والمستفاد من مجموع مادتي ( ٦٨٤ و ٦٨٥ ) عدم الصحة مطلقا يعني  
 حتى مع ادن الولي وهو نكح واضمح ، اما الثلاثة فليست شرطا عندنا في  
 صحة الحوالة ، نعم اوجاهة على معسر مقبل وهو سير مالم اعسار دختا قد ول

كان له الخيار بعد العلم بين فسخ الحوالة أو امضاءها  
( مادة : ٦٨٦ ) لا يشترط أن يكون المحال عليه مديوناً للمحيل فتصح  
حوالته وإن لم يكن للمحيل دين على المحال عليه .

يريد بهذا صحة الحوالة على البريء وقد عرفت أن المشهور عند أصحابنا  
اعتبار كونه مشغول الذمة فرقاً بينها وبين الغمان ووافقهم على ذلك عموم  
الشافعية والأما كانت من آداء الدين تبرعاً ، وقد سبق تحقيق القول في  
هذا الموضوع فراجع .

( مادة : ٦٨٧ ) كل دين لا تصح الكفالة به لا تصح الحوالة به .  
لهم يريدون بهذه القاعدة أن مالا يصح ضمانه وكفائه كالدين  
الغير اشتملة فعلاً مثل ما لو قال له : استقرض وعلي ضمان قرضك أو ما  
تتحقق سببه كمسقة الزوجة وامثال ذلك أو الدين التي لا تدرم شرعاً كضمن  
الحر والحرير في الذمة فإن جميع هذه الأموال لا يصح ضمانها ولا تصح حوالتها .  
أما طرد هذه المادة وهي مادة ( ٦٨٨ ) كل دين تصح به الكفالة تصح  
حوالته أيضاً فلا يخرج منها إلا الدين الجهول مقداره أو صاحبه فإنه يجوز  
ضمانه ولكن لا يجوز حوالته فإن الدين في الحوالة يلزم أن يكون ثباً قاراً  
معلوم الجنس والمقدار والصاحب كما صرح به في قولها : لكن يلزم أن  
يكون المحال به معلوماً فلا تصح حوالة الدين الجهول مثلاً - لو قال :  
فبات دينك الذي يشتت على فلان لا تصح الحوالة .

( مادة : ٦٨٩ ) كما تصح حوالة الديون المترتبة في الذمة أصالة كذلك  
تصح حوالة الديون التي ترتب في الذمة من جهتي الكفالة والحوالة .

يعني كما تصح الديون للرتبة في ذمتك أصالة من غير حجة الحوالة فتحيل  
بكل دين منها على شخص كذلك يصح ان تحول ما لزم ذمتك ذمته  
بالحوالة او بالضمان والكفالة فاذا احال عليك دائلك تحيل محاله على  
مديونك وهو يحيله على مديونه وهكذا يتراعى الضمان والحوالة ويتسلسل  
فيعود او يدور .





## ﴿ الباب الثاني ﴾

### في بيان احكام الحوالة

( مادة : ٦٩٠ ) حكم الحوالة هو كون المحيل وكفيله من الكمالة ان كان له كفيل وثبت للمحل له حق مطالبة ذلك الدين من المحال عليه واذا احال المدين احدا على الراهن فلا يبق له حق حبس الرهن ولا صلاحية ترفيعه .

كل ذلك لان الحوالة نقل الحق من ذمة الى اخرى ومعنى انتقاله من ذمة المحيل برائتها هو اداء او كالأداء واذا اره بره ككفيله ايضا وامك الرهن الذي كان على الحق فلا حق للراهن في حبه وتشتمل ذمة المحال عليه بالحق للمحال ويكون كدين جديد عليه .

( مادة : ٦٩١ ) لو احال المحيل حوالة مطفئة فان لم يكن له عند المحال عليه طلب برجع المحال عليه على المحيل بعد الاداء وان كان له طلب بقاضيه به .

مقتضى قولهم بعد الاداء انه ليس له حق المطالبة والرجوع قبل الاداء ولكن مقتضى ما عرفت من انه كدين جديد وان المحال عليه صار مديونا للمحال ودائما للمحيل ان له حق المطالبة ان كان الاجل حالا ولو قبل الاداء المحال اذ لا علاقة لاحد الدينين ولا حرج بعد القبول فمقتضى القواعد

صحة الرجوع لانه أصبح مشغول الذمة له .

نعم ثبت خلاف هذا في الضمان على خلاف القاعدة وأنه لاحق للضامن في الرجوع إلا بعد الاداء كما أنه لاحق له إلا بالرجوع بمقدار ما دفع لا بمقدار الدين ، أما هنا فيرجع بما اشتغلت به الذمة سواء دفع ذلك المبلغ أم دفع الأقل على مقتضى القاعدة من أنه اشتغال جديد لا علاقة له بسابقه بعد تحققه ، هذا إذا كان الحال عليه برئاً ، أما لو كان مشغول الذمة للمحيل فإن الحال يمثل دينه سقط بالتهانر فبرئاً والا فيتعاضبان ويأخذ كل واحد منهما حقه من الآخر .

( مادة : ٦٩٢ ) . فقطع حق مطالبة المحيل المحال به في الحوالة التقيدة وأبى للمحال عليه بهذه أن يعدل المحال به للمحيل وإن أعطاه بضمن وبعد الضمان برحم على المحيل ولو توفي المحيل قبل الاداء وكانت ديونه أزيد من تركته فليس لسائر الغرماء حق في المحال به .

اشتملت هذه المادة على ثلاثة أمور .

الأول - : أن الحوالة على مشغول الذمة - وهي الحوالة التقيدة - عدم - بوجوب رتبة ذمة المحيل من دين المحال ولاحق له بمطالبة حقه من المحيل حيث أنه قد انتقل الى ذمة المحال عليه .

الثاني - : أنه يترتب على ذلك عدم حواز اعطاء المحال عليه الحق للمحيل لأنه صار للمحال فلو أعطاه له ضمن للمحال ودفع الحق له ثم استرجعه من المحيل طبعاً .

الثالث - : مما يترتب على . تقدم من الانتقال أنه لو مات المحيل قبل

آداء المحال عليه للمحال وكانت ديونه أكثر من تركته فليس للدين أن يتدخلوا في ذلك الحق المحال وإن يحملوه من جهة تركته كي يضرب المال معهم بالنسبة كسائر الرماء لأن العرض أنه قد انتقل إلى المحال وملكه على المحال عليه قبل موته ولا يتوقف ذلك على الآداء وعدمه والجميع واضح .

( مادة ٦٩٣٠ ) لا تطل الحوالة المقيدة بأن يؤدي بما في ذمة المشتري للناثع من ثمن البيع إذا هلك المبيع قبل التسليم وسقط الثمن أو رد بخيار الشرط أو خيار الرؤية أو خيار العيب أو قبل البيع ويرجع المحال عليه بعد الآداء على المحال يعني يأخذ ما آداه للمحال له من المحال أما لو تبين براءة المحال عنه من ذلك التدين بأن استحق وأخذ المبيع فنبتل الحوالة .

نصت هذه المادة أيضاً أمرين مهمين

أحدهما : أن الدائم إذا أحال دأينه على المشتري بالثمن ثم حصل ما ربح فصح البيع بصفة أو خيار أو تنفع البيع قبل القبض فإن الحوالة تبقى بحال ولا تفسخ بل - يته أن البائع يبرم للمشتري مثل الثمن أن كان مثلياً وقيمته أن كان قيمياً كما في سائر موارد التصرف في أحد العوضين الذي يتعقبه فسخ باطل الأسباب .

ثانيهما : أنه لو طهر بعد الحوالة بطلان البيع فإن الحوالة أيضاً تكون باطلة لأنه إنما أحال بغيره على المشتري والعرض أنه قد انكشف أن ذمته غير مشغولة بالثمن لبطلان البيع .

و ( نحرير هذا ) أنه أما أن يحول الناثع اختياراً على المشتري بالثمن

او يحول المشتري البائع به على اخني ، اما - الاول - فلا اشكال في ان الحوالة يظهر بطلانها بعد ظهور بطلان البيع فان كان الاخني لم يقبض فلا شيء وان كان قبض استرده المشتري منه ورجع المحل على البائع محقه ان كان له عليه حق ، ودعوى الصحة بناء على صحة الحوالة على البرى مدفوعة بانه لم يحول عليه بل احال على المال الذي في ذمته وهو الثمن واحتمال كونه من قبيل الداعي واضح مع الفساد فانه في صحيح المقد فلا في القصد وحده فندبره ، واما - الثاني - فلا ياتي الاشكال ايضاً في ان الحوالة باطلة انما الكلام في ان الاخني الذي دفع للبائع هل برئت ذمته من دين المشتري لانه قد دفعه الى الدافع باذنه بل بأمره ولا حق عليه ولكن يرجع على الدافع فيأخذ منه ما استلمه من الاخني بتحويله ؟ او ان ذمته بعد مشفولة المشتري لأنه احال عليه بائناً كونه مشمول الذمة للبائع وفداً لكف عدم اشتغال ذمته له فتبطل الحوالة لفقد شرطها وهو اشتغال ذمة المحيل للمحل - اي المشتري له دفع ؟ وهذا هو الاقوى ، ويجب ان يرجع المشتري على الاخني بحقه ورجع الاخني على البائع بما دفع له اشتهاً وغير حق .

( مادة : ٦٩٤ ) تبطل الحوالة المقيدة بان يؤدي من مال المحيل الذي هو في يد المحال عليه امانة اذا ظهر مستحق واحد ذلك المال ويعود الدين على المحيل .

ليس هذا من الحوالة المصطلحة لأنها انتقال الأموال من الذمم الى الذمم ، اما التحويل على مال الوديعة ونحوها فحقيقته أنه تركيل على

الدفع ولكن الحكم على كل حال واحد ، يعني انه لو ظهر ان المال مستحق للتغير وكان المحال قد دفع رجع صاحب المال عليه ويرجع هو على المحيل لانه هو السبب لدفعه وهو ظاهر كظهور :

﴿ مادة : ٦٩٥ ﴾ اذا كانت الحوالة مقيدة بان يؤدي من مبالغ المحيل الذي هو في يد المحال عليه فهلك ذلك المال فان لم يكن مضموناً بطلت الحوالة وعاد الدين على المحيل وان كان مضموناً لا تبطل الحوالة مثلاً - لو احال احد دائنه على آخر على ان يؤدي من دراهمه التي هي عنده امانة ثم تمت الدرام قبل الاداء بلا تعدٍ تبطل الحوالة ويعود دين الدائن على المحيل واما لو كانت تلك الدرام مفصولة او امانة مضمونة باتلافه فلا تبطل الحوالة .

ووجهه واضح فان الحوالة تنقلب على عوض الامانة الثالثة المضمونة فيجب ان يؤدي منها ولكن كل هذا ليس من الحوالة المصطلحة في شيء مثل :

[ مادة : ٦٩٦ ] لو احال احد دائنه على آخر بان يبيع مالا معيناً له ويؤدي الدين من ثمنه وقبل المحال عليه الحوالة بهذا الشرط تصح ويجبر المحال عليه على بيع ذلك المال واداء دين المحيل من ثمنه .  
فأما احبوبة عن الحوالة الشرعية ولا يلزم المحال عليه العمل بها ، وله ان يرفضها حتى بعد القبول بل هي وكالة على البيع ، ووكالة على الدفع ، والوكالة عقد جائز من الطرفين - كما سيأتي - ولكل منهما ان يحلها ويرفضها متى شاء ، والحوالة الصحيحة هي التي تشتغل بها الذمم

وينتقل المال بهما من ذمة لذمة ، وهذه هي اللازمة التي لا يمكن رفضها ولا تزول الا باسباب خاصة كالبيع والأجارة وامثالها فتدبره جيداً .

( مادة : ٦٩٧ ) الحوالة للبيمة أي التي لم يبين فيها تعجيل المحل به وتأجيله ان كان الدين فيها معجلاً على المحيل تكون حوالة معجلة على المحال عليه ويلزم الاداء في الحال وان كان الدين مؤجلاً تكون حوالة مؤجلة ويلزم الاداء بحلول الاجل .

يردون بالحوالة المهمة - المنظمة - أي التي لم يذكر فيها تعجيل ولا تأجيل فتكون معجلة ان كان الدين معجلاً ، وان كان مؤجلاً تكون الحوالة مؤجلة ، فالاطلاق بصرف الى التعجيل اعم له الا ان يكون الدين من ذاته مؤجلاً ، وحينئذ فان يبدوها بالتعجيل تعجلت والا فهي على طبق الدين حسب واقعه .

| مادة : ٦٩٨ | ليس للمحل عليه ان يرجع على المحيل قبل ادائه الدين ولا يرجع الا بالمحل به يعني يرجع بحس ما احيل عليه من الدراهم والا فليس له الرجوع بالمؤدى مثلاً - لو احيل عليه بفصة واسطى ذهباً بأحد فضة وليس له ان يطالب بالذهب وكذلك لو اداها باموال واشياء اخرى فليس له الا احد ما احيل به عنه .

اوضحنا لك قريباً ان هذا الحكم يختص بالكفالة - أي الضمان - على خلاف القاعدة للحر والاحماع ، اما الحوالة فهي باقية على ما تقتضيه تقواعد من ان له المطالبة سواء ادى او لم يؤدى بعد ان اشتغلت ذمته للمحال واشتغلت ذمة المحيل للمحال عليه لو كان برئاً فكل منهما له ان يطالب

الآخر بحقه عند حلول الاجل ولا ينطأ احد الدينين بالآخر ولا علاقة بينهما فراجع وتدبر .

ومنه تعرف ما اشتملت عليه هذه المادة من الامر الثاني وهو قولهم : ولا يرجع الا بالمحال به يعني يرجع بمجنس ما احيل عليه الى آخره ، يعني لو احاله بدراهم فتراضى المحال والمحال عليه ان يدفع عوضا دنانير او ثوبا او غير ذلك فلا يرجع المحل عليه على المحيل الا بالندرام لا بما تراضيا عليه .

( مادة : ٦٩٩ ) كما تكون المحال عليه بريئا من الدين باداء المحال به او بمحواته اياها على الآخر او ببراء المحال له اياه كذلك ببراء من الدين لو وهبه المحال او تصدق به عليه وقبل ذلك .

حاصل هذه المادة ان برائة ذمة المحال عليه كما تكون بادائه للمبلغ المحال او تحويله على آخر كذلك نحصل ببراء المحال له او هبته له او التصديق به عليه ، وان فرق بينهما فصدان قريبة ، او بحسبه عليه من الحقوق الشرعية من خمس اوز كاة او غيرها .

ومثل هذه الوجوه نحمل ما لو مات المحال فورثه المحال عليه فان المال ينتقل اليه وتبرء ذمته لأن الانسان لا يملك على نفسه شيئا كما في مادة ( ٧٠٠ ) لو توفي المحال له وكان وارثه المحال عليه لا يبقى حكم الحوالة .

الكتاب الخامس  
في الزمن  
ويشتمل على مقدمة وثلاثة أبواب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وله الحمد

## المقدمة

﴿ في بيان الاصطلاحات العقبية ﴾

﴿ المتعلقة بالرهن ﴾

( مادة : ٧٠١ ) الرهن حمس مال وتوقفه في مقابلة حق يمكن استيفاؤه منه ويسمى ذلك المال مرهوناً أو رهناً .

عرف الرهن فيها بأنها ما هو احصر من هذا والصق بحقيقته فقالوا : هو وثيقة على الدين ، او - وثيقة على دين الرهن ، والافرب الى حقيقته انه سلطة على المدين من المالك لدائته في استيفاء دينه منها عند عدم الدفع في الأصل فهو حق مالي يتعلق بالمدين للمرتهن بوجوب حمسها على الراهن الى ان يصله حقه او يستوفيه منها .

( وبعبارة احلى ) ان الحق كما يكون في ذمة الانسان وفي عهده كذلك قد يكون في عهدة المال وذمته ، يعني في ذمة المدين الماليه ، فالرهن في الحقيقة ضم ذمة الأعيان الى ذمة الانسان فمال الذي اقرضته لزيد نارة تتعهد لك ذمته به فقط وهو الدين المطلق ونارة ذمته وذمة المدين المرهونة وهو الدين الموقوف فلك في المدين حق استيفاء المال منها لا ان

لك مثل المال فيها كما ينسب الى الخفية ، وفرعوا على ذلك انها لو تفت  
 في يد المرتهن بشرط تفرط كان التلف عليهما لو زادت على الدين او  
 نقصت وعلى المرتهن لو ساوته ، مثلاً - لو كانت قيمتها مائتين وكان  
 الدين مائة سقط دينه ولم يفرم الراهن شيئاً فيكون تلفها عليهما ، ولو  
 كانت قيمتها مائة فتلفها الى المرتهن فقط ، ولو كانت ثمانين دفع له  
 الراهن عشرين لأن التلف - كما عرفت - عند استيعاءه ، اما عند  
 الايمانية وفي المدايب فالتلف لا تفرط على الراهن فقط مطلقاً ودين المرتهن  
 يحاله لا يذهب منه شيء كما لو كهل المال كميالين ومات احدهما فتدبره .  
 اما - مادة ( ٧٠٢ ) الى مادة ( ٧٠٥ ) فكلها واضحة ولا حاجة  
 الى ذكرها .



## الباب الأول

في

( بيان المسائل المتعلقة بمقتد الرهن )

( وينقسم الى ثلاثة فصول )

### الفصل الاول

في

( بيان مسائل المتعلقة بركن الرهن )

( مادة : ٢٠٦ ) يتعد الرهن بإيجاب الراهن والمرتهن وقبولهما ، ولكن لا يتم الرهن ولا يتم مالم يكن تم قبض الرهن ، اياه عليه لاراهن ان يرحم عن الرهن قبل التسليم .

اشتتات هذه المادة على امرين مهمين من مبحث الرهن .

الاول - : ان الرهن من العقود فيحتاج تحديه الى ايجاب وقبول ، ولكن ايجاب الراهن وقبول المرتهن لا يكفي ( المحلة ) ايجابهما وقبولهما ، وكونه من العقود مما لا تنعي الريب فيه ، بل انه مما اتفق عليه فقهاء

المذاهب اجمع ، ولكن يكفي فيها كل واحد على انشاء معناها كما نص عليه في المادة الية ( ٧٠٧ ) بحسب الرهن وقبوله هو قول الرأى :  
 رهنتك هذا الشيء في مقابلة دي اولت آخر في حد المال وقول الرهن  
 فقلت اورصيت اولت آخر ، يدل على الرضا ولا يشترط ايراد لفظ  
 الرهن مثلاً - لو اشترى احد شيئاً واعطى للبائع مالا وقل له ابق هذا  
 المال عندك الى ان اعيدت من المبيع يكون قد رهن ذلك المال .  
 الثاني - مما اشتملت عليه المادة السابقة اشتراط قبض العين المرهونة  
 في الرهن ، وهذه المسئلة من مسائل الخلاف عندنا ، والمعروف فيها  
 ثلاثة اقوال .

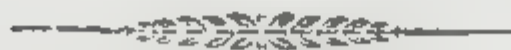
( الاول ) انه شرط في صحة رهن فيكون نحو اشتراكه فيه نحو  
 اشتراكه في امة ولا يكون قائم اي اثر بدونه .

( الثاني ) شرط في لزومه ويكون انعقد قبل القبض مؤثراً لمعاق حق  
 بالعين ولكن على نحو الحوار لا التاروم له ان يرجع قبل القبض فيبطل  
 انعقد بخلافه بعد القبض . وهذا هو اظهر من عبارة « الخلة »  
 في هذه المادة .

( الثالث ) انه غير شرط لافي لزومه ولا صحته وحال القبض فيه حاله  
 في سائر عقود المعاوضات مثل البيع والاجارة حيث يجب على كل من  
 المتعاقدين تسليم ماوقع عليه العقد الى الآخر بمتنفي حكم المعاوضة ،  
 ولعل هذا هو الاوفق بالقواعد ، والا قرب الى معاد الادلة وهي عموماً  
 الرهن وعدم الخصص لها سوى ما يتوهم من قوله تعالى ( فريهان مقبوضة )

وفي الحديث ( لارهن إلا مقبوضاً ) ودعوى الاجماع الذي لم تتحققه ،  
 اما الآية فمن تدبر ما قلها وما بعد لا يجدها في مقام التعرض لشرائط الرهن  
 ومقوماته ولا في مقام الوحوب والالزام وانما هي في مقام الارشاد الى  
 التوثق في الدين واحذ الحائطة بالكفاية والشهادة وما الى ذلك .  
 ولا يبعد ان المراد في الآية والحديث بان الرهن يلزم ان يكون  
 عيناً يمكن قبضها حين العقد لادينا في الذمة ، ولعل اليه الاشارة بتأنيده في  
 الآية اي عيناً مقبوضة .

و « بالجملة » فليس من دليل صريح في توقف عقد الرهن على التقص  
 لا لزوماً ولا صحة ، وليس حاله بالذمة الى افضى الاحال سائر العقود  
 فاذا جرى عقد الرهن ايجاباً وقبولا وحب على الراهن ان يقض المرتهن  
 العين المرهونة ، ثم اما ان يفتقر الى بقائها عنده الى الاجل او عند الراهن  
 او عند امين ثالث بينهما ، ولكن ليس لاراهن بعد العقد الرجوع عن  
 الرهن خلافاً لما في « المحنة » الموافق للمشهور عند فقهاءنا ، وعقد الرهن  
 كائن للعقد يكفي فيه كل ما يدل عليه ولكن بالصراحة ولو بمعونة  
 اقربته ولا ينعقد بالمجزات البعيدة ، والكفايات العامة ، كما في مادة



## الفصل الثاني

### في

#### « بيان شروط انعقاد الرهن »

« مادة : ٧٠٨ » يشترط أن يكون الراهن والمرهن عاقلين ولا يشترط أن يكونا ماعين حتى حار رهن الشيء المعتبر وارتبه .  
 أما عدد الأصمعية ويشترط أن النوع أيضاً قولاً واحداً ، وأن يكون مختاراً قصداً ، لا مكرهاً ولا دزلاً .  
 « مادة : ٧٠٩ » يشترط أن يكون المرهون صالحاً للبيع بناء عليه يرم أن يكون موجوداً ، وملا متقوماً ، ومقدور التسليم في وقت الرهن .

لما كان الرهن بحسب حقيقته وثقة على الدين ولازم ذلك أن يكون مالا ذا قيمة يمكن عدة حصول الوثوق والاطمئنان ، في تأمين حق المرتهن الدائن ، وحينئذ فلا يصح رهن مالا مالياً له كالهوام والحشرات ، ولا رهن مالا وجود له حال الرهن ، فلا يصح رهن ماسي وخذ كشجرة الشجرة وحل الدابة . ولزم أن يكون ملكاً طاقاً ، فلا يصح رهن الوقف ومل المثلث وتركته المثلث التي تعلق بها حق العرمان ، بل لا يصح

ايضا وهو المين الرهونة عند مرتين آخر الارضا المرتين الاول  
وهكذا ، وان يكون مقدور التسليم حين الرهن ، فلا يصح رهن العبد  
الآتي والديه الشاردة والمال السقط في البحر وامثل ذلك ، وان  
يكون عبداً فلا يصح رهن المصلحة ، وقد حملت « المحلة » صاطة المين  
التي يصح رهنها هي المين التي يصح بيعها ولكذلك عرفت في « الحرة  
الاولى ص - ٧٢ - » انه حيل في صحة هذه الصاطة ، والمصلحة في الكمية  
الثالثة ان « كل ما يصح بيعه يصح رهنه » وانها تنطبق بالدراسي  
يصح بيعه اتقوا ولا يصح رهنه اتقوا والشيخ فقه يصح ، ولا يصح  
رهنه اتقوا والشيخ فقه يصح بيعه ، ولا يصح رهنه عند الاكثر الا بعد  
فهمته كي يمكن فقهه فعلا ، والناظر لو فهم الصيغة يعلم وان  
لا يصح رهنها اتقوا وان كان لا يصح منه مثلاً واتقوا .

فقد عكس القاعدة مسلم لا ريب فيه وان كل ما لا يصح بيعه لا يشكل  
في لا يصح رهنه وايس سدينا - ما يصح رهنه ولا يصح بيعه - هذا  
كله في شروط المين الرهونة .

واما الحق الذي يصح الرهن عليه فقد اتفقوا على ان الحق الذي  
يصح الرهن عليه هو الكلي الذي استقر اشتغال الدفعة به سواء كان  
فرصاً او مبيعاً او سديناً او مهوراً او قدينية حلق او نفقة او ارش جباية او  
ارش معيب او غير ذلك ، هذا هو الأصل فيما يصح الرهن عليه ، ثم  
توسعوا فجوزوه على المين كما اجازوه في الدين فقلوا : يصح الرهن على  
الاعان الضمومة كما تصوب ودرك المبيع والمفوض بالسوم وبالعقد



الفاقد وهكذا سائر ما يتعاق به الضمان من الأعيان ولا يخرج إلا الأمانات لأنها غير مضمونة كما نصت عليه مادة (٧١٠) بشرط أن يكون مقال الرهن مالا مضمونا بناء عليه يجوز أخذ الرهن لأجل مال مقصوب ولا يصح لأجل مال الأمانة .

وتخصيصه بخصوص الديون - كما له الأشهر - ليس له حجة ظاهرة كتخصيصه بالحق الثابت فلا أي حل الرهن فلا يجوز الرهن على ما سيفترسه أو ما يبرمه أو ما سوق بحنيه أو ما شبه ذلك وعدم صحة الرهن على مثل هذه الفرق المتفرقة التي لم يحصل هي ولا أسبابها مما لا ريب فيه ، إنما الكلام فيما تحقق منه وتقصيه ، كعهد الروح الذي هو سب لوجوب الدقة إلى الروح والخلق الذي هو مقتضى لوجوب الثقة لمدة وتمثيل ذلك ، ولأصح صحة الرهن عليها وكذا به هذا التقدير من الاستعداد لمق الحق ، وهذا التاكيد صحيح الرهن على ضمان ذلك التبع أو التمسك لظاهر مستحقا لغيره .

## ( الفصل الثالث )

في

( زوائد الرهن المتصلة وفي تبديل الرهن وزيادته بعد عقد الرهن )  
( مادة : ٧١١ ) كما ان اشتمالات الدخلة في البيع فلا ذكر تدخل في

الرهن ايضاً كذلك لورهننت عرصة تدخل في الرهن اشجارها وانماها  
وسائر مغروساتها ومزروعاتها وان لم تذكر صراحة .

هذا مع الاطلاق او المعروف الخاص فواضح اما بدونها فالشئب التقييد .  
« مادة : ٧١٢ » يجوز تدبيل الرهن برهن آخر ، مثلاً - لورهن احد  
ساعة في مقابلة كذا درهم دونه ثم بعد ذلك لو اتى السيف وقال : حذرها  
بدل الساعة ، ورد المرهن الساعة واحد السيف يكون السيف مرهوناً بمقابل  
ذلك المبلغ .

مذكر هذه المادة واللذين بعدها « ٧١٣ و ٧١٤ » زيادة الرهن على  
الدين الواحد كزيادة الدين على الرهن الواحد مني لو كان الرهن على  
مائة ثم احد من المرتهن مائة اخرى على ان يكون الرهن على المائتين او ضم  
الساعة الى السيف على المائة الواحدة ان الحق بينهما فاداً براسها واولقها  
العقد تماماً على الرائد او الناصر صح ذلك لوجود مقتضى وعدم المانع .  
« مادة : ٧١٥ » الرائد الذي يتولد من المرهون يكون مرهوناً  
مع الاصل .

هذا مع الاطلاق لا الاشكال فيه فان فوائد العين المرهونة تتبع  
الاصل انما الخلل ان هل يصح اشتراط اطلاقها على ان يتصرف بها  
الراهن كيف شاء ام لا يصح ذلك ؟ وجهان من عموم ادلة الشرط من  
انه مناف لمقتضى عقد الرهن فان مقتضى طبيعة عقد الرهن منع الراهن  
والمرتهن من التصرف واستيلاء المانع من العين المرهونة تصرفاً فيها  
وهذا هو الاقوى .

## (الباب الثاني)

### في

﴿ بيان مسائل تتعلق بالرهن ﴾

﴿ المرتهن ﴾

من خواص عقد الرهن الذي يميز الظهير له فيها أنه لازم من أحد الطرفين جاز من الطرف الآخر، فمن جهة الراهن لازم، ومن جهة المرتهن جاز، وسره واضح لا يحتاج إلى بيان، كما نصت عليه مادة (٧١٦) المرتهن له أن يمسح الرهن وحده - أي وإن لم يرض الراهن ومادة (٧١٧) ليس للراهن مسح عقد الرهن بدون رضا المرتهن - فإذا رضي المسح لأن الحق له وقد أسقطه فيسقط قهراً حتى مع عدم رضا الراهن، أما لو اتفقا معاً على المسح فالطريق الأولى بنسخ كما في مادة « ٧١٨ » إذا اتفق الراهن والمرتهن لها فمسح الرهن، ولكن من الغريب قول « المجلة » هنا : وللمرتهن حبس الرهن وأما كذا إلى أن يستوفي طلبه من الراهن بعد المسح فإنها إذا اتفقا على الفسخ وقسح المرتهن الذي هو صاحب الحق فأي حق له في حبس الرهن بعد الفسخ؟ وهل هذا إلا تناقض بينه والتهافت بنفسه؟ فتدبرها جيداً فإنها مكرآه.

ولازم صحة الفسخ أن يرد المرتهن العين المرهونة - لو كانت عنده - إلى

الراهن ، ويحرم عليه امساكها بعد الطلب ويكون ضامناً لو تلفت مطلقاً ، ولا يعقل أن يتوقف الفسخ على التسليم وهو من آثاره فتدبر .  
( مادة : ٧١٩ ) يجوز ان يعطى المكفول عنه رهناً كغيره .

هذا في كفالة المثل - اى الضمان - واضح لان المكفول عنه مدينون  
للكفيل بما كفل اذا كان نظائره وادبه ، اما في كفالة البس فمشكل حتى  
لو فسا بضعة ضمان العين فأمل .

( مادة : ٧٢٠ ) يجوز ان يأخذ الدائن من المدين رهناً ان كانا  
مشاركين في الدين اولا الخ . . . .

هذه المادة وما بعدها هي كـها مدر كها واحد وهو حصول  
التوفيق في كلا المصورتين وكانت بمعنى جمعية دة واحدة في دة  
موجة وقيل : يصح رهن امين او واحدة الى ديون متعددة لواحد  
او متعدد كما يصح رهن الاشياء المتعددة الى دين واحد او متعدد بواحد  
او متعدد ، فتنبذ معاني كثيرة هي عبارة بسيرة فتدبر .

## الباب الثالث

في

بيان المسائل التي تتعاق بالمرهون الرهن  
( وينقسم الى فصلين )

## الفصل الأول

في

( بيان مؤنة المرهون )

« مادة : ٧٢٢ » على المرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه او بمن هو امينه  
كخاله وشريكه وخادمه .  
كرر اللارم اولا بيان ان عقد الرهن مالمذى يقتضيه حسب طباعه  
واعلاقه هل هو بقاء العين المرهونة عند الراهن او المرتهن ؟ او عند ثالث  
اولا اقتضاء له في شيء من هذه الناحية ؟ بل يقع ما يتفقان عليه ، وهذا  
هو الاصح ولا ينافيه اعتبار القبض عند الأكثر اذ لا ملازمة بين قبض  
المرتهن ومقتضاه عنه فان اتفقا بعد قبضه وانعقاده على وجه فهو ، وان تشاحا

رجعت القضية الى حاكم الشرع ببصمه عند عدل مؤمن وان اتفق على وضعه عند المرتهن وجب عليه حفظه كما في المتن في هذه المادة ومادة ( ٧٢٣ ) المصارف التي تلزم لحفظ الرهن كأجرة المحل والناظر على المرتهن ، ولكن انما تلزم على المرتهن بالشرط والا فإطلاق العقد لا يقتضي ذلك بل الواجب عليهما أن يتنا ذلك وكون القبض لمصلحة لا يقتضي تعيين ذلك عليه ضرورة أن المصلحة مشتركة بينهما ، نعم الإطلاق يقتضي كون المالك وأجرة الرعي والرعي ان كان حيواناً - كما في مادة ( ٧٢٤ ) على الراهن ، وان كان ثماراً فمعيه وسقيه وتلبيحه وتطهير حرقه وسائر مصاريفه التي هي لأصلاح منفعته ونفائه عائدة الى الراهن ايضاً فان بدلها او اذن المرتهن ان ينفعها استحق المرتهن الرجوع بها عليه وان لم يأذن ولم يقدم اسأذن المرتهن الحاكم وكان له حق الرجوع وان اتفق بدون اذن الراهن ولا الحاكم كان متبرعاً لا يستحق الرجوع على الراهن شريطة ان كان الراهن لو اتفق ما يجب على المرتهن اعاقبه بدونه لا يستحق الرجوع به ايضاً لانه بحكم المتبرع كما في مادة ( ٧٢٥ ) كل من الراهن والمرتهن اذا صرف على الرهن ما ليس عليه بدون اذن الآخر يكون متبرعاً وليس له ان يطالب الآخر بما صرفه .

## الفصل الثاني

### في الرهن المستعار

[ مادة : ٧٢٦ ] يجوز ان يستعير احد مال آخر ويرهنه باذنه ويقال لهذا الرهن المستعار .

تقدم في ( الجزء الأول ) التعرض لهذه القضية وأنها من معضلات من المقة اذ كيف يرهن انسان على ديه مال غيره مع انه ( لا رهن إلا في ملك ) ؟ ثم كيف بعد ذلك باع مال انسان قهراً عليه ويرى به دين غيره ؟ وكيف يدخل العوض في ملك غير من خرج منه المعوض ؟ ثم ان العارية بطبيعتها عقد حائز للمير ان يرجع بها متى شاء فكيف صارت هنا لازمة لا يفتر المالك على الرجوع بها إلا نادأه الدين وهو غير مستدين ، فلحكم صحة الرهن هنا محتاج الى علاج كل هذه المخالافات المماوية للقواعد الاساسية ومحكمات الفقه ، وقد سبق البحث في بعض هذه المسائل وسياتي كثير من احكام الرهن المستعار في الفصل الثاني وكان اللازم ذكرها اجمع في هذا الفصل .

وكيف كان فلا ريب ان الرهن المستعار تابع سعة وضيقاً لاجازة المسالك ومقدار رخصته في الاطلاق والتقييد فلو قيد ان يرهنه في زمن





## الباب الرابع

في

﴿ بيان احكام الرهن وينقسم الى اربعة فصول ﴾

### الفصل الاول

( مادة : ٧٢٩ ) حكم الرهن هو ان يكون للرهن حق حبسه الى حين فسخه ، وان يكون الحق من سائر القرماء باستيفاء الدين من الرهن اذا نوى الراهن .

اذا تم عقد الرهن يترتب عليه عدة احكام تكليفية ووضعية ، اما التكليفية فتشمل حرمة تصرف كل من الراهن والمرتهن بالعين المرهونة مطلقاً الا ما يعود الى حفظ العين كتي الدابة وعلفها وقل المتاع من محل الى آخر احفظ وامثل ذلك ، اما الوضعية فهي كثيرة ( منها ) حق حبس العين على الراهن ومنعه من التصرف في ملكه الا برضا المرتهن ، وليس معنى الحبس ان يحبسها المرتهن عنده فان ذلك ليس من مقتضيات الرهن بل المراد حبس المالك عن التصرف فلا يصح بيعه ولا ايجاره ولا رهنه ثانياً ولا هبته إلا برضا المرتهن .

و ( منها ) ان الراهن لو فلسه الحاكم فالمرتهن لا يضرب مع القرماء كاملاً فان زاد منه شيء رده الى قبة القرماء وان قص ضرب معهم

في بقية الاموال .

و ( منها ) انه لو مات الراهن فان فك الورثة الرهن والا كانت  
المرتبة احق به من سائر العرماء سواء قصرت التركة عن الدين ام لا .  
و ( منه ) انه لو امتنع الراهن عن وفاة الدين كان لمرتبة ان  
يرفع امره الى الحاكم فيباع المرهون ويدفع له دينه ويدفع باقي الراهن  
ان بقي شيء سواء كان الامتناع عن بيع المرهون او بطلان  
ومن هذا البيان تعرف حل عبارة ( المحلة ) وقصورها عن الوفاء  
فما يجب في هذا البحث .

( مادة : ٧٣٠ ) لا يكون الرهن مائناً عن مصانة الدين ولمرتبة  
صلاحية مطابته بعد فسخ الرهن ايضاً .

الرهن لا يغير الدين ولا مدله ، ولا يقدمه ولا يؤخره ، فهو على حاله ان  
كان مؤجلًا أو أجل وان كان مفعلاً أو لمفعلاً وله المصلحة بدونه عند حلول  
اجله ولا يمنعه وجود الرهن من ذلك .

( مادة : ٧٣١ ) اذا اوى مقداراً من الدين لا يلزم رد مقدار من  
الرهن الذي هو في مقابله ، وللمرتبة صلاحية حسم مجموع الرهن  
واساكه الى ان يستوفي تمام الدين  
نسبة الرهن الى الدين تتصور على انحاء يمكن ان يكون قصد المتراهنين  
منجهاً الى واحد منها .

( الأول ) نحو مقابلة المجموع بالمجموع ولازم هذا ان يترك تمام الرهن  
ماداً جزء من الدين ولو قليل .

« الثاني » ان يكون على نحو مقابلة الخرج بالخرج التي تقتضي التوزيع ، ولازم هذا انه كلما ادى جزء اهلك من الرهن بمقداره .

« الثالث » ان يكون بنحو معاملة « كل بالجزء » وهذا عكس الأول فان لازمه ان يبقى تمام الرهن محبوساً الى اداء تمام الدين ولو ادى تمام الدين عند اجزء يسير منه بقي الرهن تماماً في الجزء وهو الذي ذكرته « المجلة » والاصح ان يقال : انه اذا ظهر من قصد الراهن احد تلك المعاني تبين والا - اي مع الاطلاق - فانه عنة تقتضي اوسط على القاعدة المعروفة عنهم من ان مقابلة الخرج بالخرج تقتضي التوزيع ، ولكن المشهور عندنا على الظاهر هو الحق والاحير اننا نرسله وامل مدركهم انه الصق بالتوثيق والاحتياط لاسترداد الدين وهو واجب كذلك ولكن تبين هذا الحق من التوثيق يحتاج الى بيان وهو مودفيليندر .

نعم لا شك فيما لو كان عليه دينان وكل منهما رهن فان دفع دين احدهما اهلك ما به من الرهن وفي الآخر كما ذكرته قولها : ولكن بركات المرهون شيتين وكنان تعين لكل منهما مقدار من الدين اذا ادى مدار ما تعين لاحدهما فله ان يخص ذلك وط .

« مادة ٧٣٢ » لصاحب الرهن المستعار ان يؤخذ الرهن المستعير لتخليصه وتسليمه اياه ، واذا كان المستعير عاجزاً عن اداء الدين لفقره فالمعير ان يؤدي ذلك الدين ويستخلص ماله من الرهن .

يعني لاحق له باسترداد الرهن من الرهن الا بان يؤدي الدين هو او المستعير او متبرع ، وبهذا خرجت هذه العارية عن بابها ، واذا ادى

المعبر الدين لتخليص ماله رجمه على المستعير قطعاً . وكان من حق التحرير وضع هذه المادة ومادة « ٧٣٥ » و « ٧٣٦ » و « ٧٣٧ » في الفصل المتقدم المفقود لاحكام « الرهن المستعار » واقحامها في هذا الفصل مع عدم الربط والمناسبة لحل طاهر وكيف كان فهذا الاثر ايضا من الاوضاع التي خالفت الاصول والقواعد التي اشرنا اليها سابقاً ، وهذه القصيدة وذيلها هي والتبرع بوقاه دين الغير شعثان من شجن واحد ومن التأمل في تخريج وجهه يستخرج وجهه تطابقها جميعاً على اقواعد ، فستخرجها هكرك الثالث ، وطرك الدقيق والله للتوفيق .

« مادة ٧٣٣ » لا يحل الرهن بوقاه اراهن والرتن .

بل ينتقل حق الرهن وحس العين الى ورتة الرتن كـ! ينتقل الدين من ذمة الراهن الى تركته فيجب على الوصي والورثة اما فكها مادآ الدين من تركته او دفع التركة الى المرثس ، ان كان لو ارث صميرآ قوله وان كان عابياً كبرآ فالحكم ان لم يمكن حصوره او بركيه ، وء ذكر ما يظهر الخلل في مادة « ٧٣٤ » اذا توفي الراهن فان كانت وارثه كبرآ يلزمه نادبة لئس من التركة وتخليص الرهن وان كان صميرآ او كبرآ عابياً بعينه بعيدة فلو وصي باذن لمرتن سم الرهن ويوفي الدين من ثمنه ، بل الوصي وفيه الصمير او الحكم يتولون بيع الرهن باذن المرتهن ووقاه الدين منه .

ومادة « ٧٣٥ » تقدم مضمونها في طي مادة ( ٧٣٢ ) وحاصله : ان المعبر لاحق له باخذ الرهن الا بعد وصول دين المرتهن اليه سواء كان

المستعير الزاهن حياً أو ميتاً ، ولكن لا يجبر على اداء الدين لان الانسان لا يجبر على اداء دين غيره . وانما يجبر المستعير المدينون ولو كان عاجزاً فقيراً تخرجت المسئلة كثيراً ولا مناص من الحكم بان الرهن يبقى عند المرتهن فلما ان يخلصه المالك المعير باداء الدين باختياره او يرفع المرتهن امره الى الحاكم فيبيعه لوفاء الدين بمراجعة المعير المالك .

( مادة : ٧٣٦ ) لو توفي الزاهن المستعير حال كونه مملوكاً مديوناً يبقى الرهن المستعار في يد المرتهن على حاله مرهوناً ولكن لا يباع بدون رضا المعير واذا اراد المعير بيع الرهن وابعاه الدين فان ثمة يوفي الدين فيباع من دون نظر الى رضا المرتهن وان كان ثمة لا يوفي الدين ولا يباع من دون رضا المرتهن .

قد تكرر بيان ان التصرف في العين المرهونة لا يجوز الا برضا الزاهن والمرتهن . ويريد هنا انه لا بد ايضاً من رضا المالك المعير واذنه لان الثمين لا زال في ملكه وان كان للمرتهن حق فيها ، اما لو توفي الزاهن المستعير مملوكاً انحصر الامر بين المعير والمرتهن فلا بد من رضاها معاً سواء كان الرهن يوفي ام لا فقول ( الخلة ) فيباع من دون نظر الى رضا المرتهن - غير صحيح .

« مادة : ٧٣٧ » لو توفي المير ودينه ازيد من تركته يؤمر الزاهن بتأدية دينه وتخليص الرهن المستعار « اي يأمره حاكم الشرع » وان كان عاجزاً عن تأدية الدين بسبب فقره يبقى ذلك الرهن المستعار عند المرتهن مرهوناً على حاله ولكن لو رثة المعير اداء الدين وتخليصه واذا

طالب حرماً المير بيع الرهن فان كان ثمنه يوفي الدين يباع من دون  
نظر الى رضا الرهن وان كان لا يوفي فلا يباع بدون رضاه .

في هذا الغرض تصح العين متعلقاً لحالة حقوق حق الدائن المير الذي  
انتقل الى غرضه وحق الورثة وحق الرهن وطريق التخليص بعد عجز  
الراهن ان يحجز الورثة بين دفع الدين ونحوها العين و بين بيعها واداء  
الدين من ثمنها فان زاد من الثمن شي يدفع الى الحرماً او يتقبلوها  
بقيمتها ويدفعون حق الرهن فان زاد فالغرماء ، هذا بناء على ما هو  
الأصح عندما من ان ايمان التركة تسهل الى الورثة ولكن محصور عليها  
بحق الغرماء فتشبه للعين الرهونة .

أما مادة ( ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ ) فهي مع انها تقدمت في غاية  
الوضوح لا نحتاج الى اي تعليق

وأما - مادتنا ( ٧٤١ و ٧٤٢ ) فالتصود منهما بيان حكم نف المير  
الرهونة فهي حلال - المستوف صور التلف كلها

و « نحرر هذا البحث » وحه جامع - ان نف المير الرهونة اما ان  
يكون سلباً او شريكاً ، وان تلف الساري لا محالة موجب بطلان الرهن  
لزوال موضوعه ولا يلزم الراهن شي وبقي الدين طمناً بلا رهن ، واما  
الثاني فالتلف اما الرهن او المرتهن او احدي و ان كان هو الراهن  
وحسب عليه عناية ائتمل او القيمة ليكون رهناً فيمكن الرهن الذي اتلفه ،  
وان كان هو المرتهن فالعرامة عليه ومقتضى اعادة ان يدفع المثل  
او القيمة ليكون رهناً ولكنهم حاكوا هنا : انه يسقط منه بمقدار دينه

و كأنهم جعلوه من اسباب الهاز وهو مع كونه من جنس الدين ليس  
بالبعيد وفي صورة الاختلاف مشكل إلا مع القراضي ، أما لو كن اختلف  
اجنبياً فلا اشكال في القرامة وتكون قيمته رهناً .

## ( الفصل الثاني )

~~~~~

في

( تصرف الرهن والمرتهن في الرهن )

[ مادة ٧٤٣٠ ] يبطل رهن الخارج الرهن بدون اذن الرهن  
والمرتهن عند غيره .

لعل في النسخة خطأ ، وإلا فالعبارة كما ترى مشوهة الخلقة مع شديد  
التعميد ، ولعل المراد ان رهن كل واحد من الرهن والمرتهن العين  
المرهونة عند ثالث باطل إلا برضاها معاً - أو ان رهن الأخني العين المرهونة  
باطل إلا باذنها ، ولأول أنيب بالنسبة للمعقود لتصرف الرهن  
والمرتهن لا لتصرف الأخني ، وكيف كان فقد مر مكرراً - ان الرهن  
والمرتهن ممنوعان من مطلق التصرف في العين المرهونة سواء التصرفات  
الساقطة كالبيع والهبة أو غير الساقطة كالقاس والسكنى ، أما التصرفات  
الاستغلالية كلاجرة وبيع الثمرة وجمع الحليب والصوف وامثالها فلا  
يبغي الأشكال في جواره كما ربما يظهر من كات الله تعالى ، ولكن تعود  
القيمة رهناً مع الأصل ، ومن جملة التصرفات رهن العين المرهونة عند

ثالث فانه لا يجوز الا بتامها ، وتحرير المسئلة ان الرهن - اي المستدين  
 ثانياً - اما ان يكون هو المالك - اي الرهن الاول - وهذا لا مانع منه  
 فانه كما لو رهن العين الواحدة ابتداء عند شخصين على دينين فبشر كان  
 في ان كل من المرتهنين بل الاكثر حق الاستيلاء من العين اما  
 عرضاً او مرتباً الاول فلاول ؛ واما ان يكون الرهن هو المرتهن على  
 دين له وهذا يصح لاما نهم منه مع الاذن ويكون من باب الرهن المستعار ويشارك  
 المرتهن الاول والثاني فيها ، ومثله ما لو كان الرهن اذنياً باذنها على  
 دين له ، نعم المرتهن اما ان يكون هو المالك - اي الرهن - وهذا مما  
 لا معنى له اصلاً اذا لا يعقل رهن المال عند مالكه ، واما ان يكون هو  
 المرتهن الاول وهذا مقول ايضاً ويكون كره العين الواحدة على دينين  
 مد واحد ، ومثله ما لو كان المرتهن اذنياً ويكون كره العين الواحدة  
 عند شخصين على دينين

ومن جميع ذلك تعرف فساد ما في مادة ( ٧٤٤ ) اذ رهن الرهن الرهن  
 اذن المرتهن عند غيره يصبح الرهن الثاني ويظل الرهن الاول ، بل  
 سبحانه معاً لعدم اتراحه بينهما - جامع سمة العين كلال الدين ومم عدم  
 سمة فيحتمل تقديم الاول او تقديم الثاني او التوزيع بالتسوية ، كفساد  
 مادة ٧٤٥ ، اذ رهن المرتهن الرهن باذن الرهن عند المير يظل  
 الرهن الاول ويصح الثاني ويكون من قبيل الرهن المستعار ، بل بصحاح  
 . فان ملك الرهن الاول ازم المرتهن الاول بعه والاخرى عليه احكام  
 (الرهن المستعار) المقدمة والا فالمرتهن الاول يسد من دينه حق المرتهن



الثاني عليه فان راد رده الى المالك وهو الراهن الاول ، ثم ان مفتضى  
توقف تصرف كل منهما على احازة الآخر انه لو باع الراهن فان اجار المرتهن  
فقد وثق الثمن وهنأ وان رد قلشنري مخير بين الصبر الى فك الرهن  
وبين الفسخ فعلاً الا ان يدفع الدين فينفذ ، وان باع المرتهن فاجاز  
الراهن كان الثمن ايضاً رهناً وان رد ظل ، وهذا خلاصة ماد كرتة (المجلة)  
في مادة « ٧٤٦ » ومادة « ٧٤٧ » زيادة واختصاراً ، وكما يصح البيع  
برصدها نصح العارية ايضاً بل وعبرهما من المعاملات التعاوضية ، اما  
الحجاية كالمدة وهي اطار للرهن بلا ريب ، وكما يصح اعارته برضاها  
للاحتمى كذلك يصح ان يعيره احدهما للآخر ، ومعنى اعارته هنا اباحة  
الاتساع او انك المنافع فان كلا منهما مع وع منه بدون رضا الآخر كما  
سبق في مادة « ٧٤٨ » انكل من الراهن والمرتهن اعارة الرهن باذن  
صاحبه ،، ولكن اعارته لا تطل رهبته حتى يحتاج الى اعارته الى الرهينة  
فلا يحل لقول « المجلة » ولكل منهما اعادته الى رهبته بعد ذلك ، بل  
لا معنى لهذا الكلام اصلاً كما لا يخفى على المتأمل كما ان قولها في مادة  
« ٧٤٩ » لمرتهن ان يعير الرهن للراهن ، وهذه الصورة لو توفى الراهن  
فالمرتهن يكون احق بالرهن من سائر عرمة الراهن ، فان هذا الكلام  
مستدرك ادل العارية لم تبطل الرهن ولا اختصاص هذه الصورة بالحكم المذكور  
بل في جميع صور الرهن بحري الحكم المبرور ، اما الاتساع فقد عرفت  
انها ايضاً محبوسة عن كل واحد منهما الا برضا الآخر فلو اباحها الراهن  
لمرتهن ور اباحها بهما حيث من ديه والا كانت له مجاًاً فعول (المجلة)

ولا يسقط من الدين شيء في مقابل هؤلاء - على إطلاقه غير صحيح -  
 كعدم صحة الاصلاق في مادة « ٧٥١ » اذا اراد المرتهن الذهاب الى بلد  
 آخر وله ان يأخذ الرهن معه اذا كان الطريق آمناً، بل والصحيح انه  
 لا يجوز ان يأخذ الرهن معه مطلقاً الا اذا خاف عليه لو ابقاءه في محله وكان  
 نقله الى بلد آخر او محل آخر احتطاً فيلنادر .

## الفصل الثالث

### في

بيان احكام الرهن الذي هو في يد المدين

« مادة : ٧٥٢ » يد المدين كعدم المرتهن يعني او اشترط الراهن  
 والمرتهن ابرءا من الرهن عند من ائتمنه ورعى الامين وانه قد تم الرهن  
 ويلزم ويقوم ذلك الامين مقام المرتهن

« مادة : ٧٥٣ » او اشترط حين ائتمنه قصص المرتهن الرهن ثم لو وضعه  
 الراهن والمرتهن بالاتفاق في يد عدل يجوز .

« مادة : ٧٥٤ » اذا كان الدين بدينار فليس للعدل ان يعطى الرهن  
 الى الغير ما لم يكن لاحد الراهن والمرتهن رضا واذا اعطاه فله صلاحية  
 استرداده واذا تلف قبل الاسترداد والعدل يضمن .

« مادة : ٧٥٥ » اذا توفي العدل يودع الرهن عند عدل غيره بتراضى الطرفين واذا لم يحصل بينهما الاتفاق والحاكم يضعه في يد عدل.  
 خلاصة هذا الفصل يثبتني على ما سبق بيانه من ان طبيعة عقد الرهن لا تقتضي كون بقاء الرهن عند الراهن او المرتهن او عند ثالث فهو من هذه الجهة لا اقتضاء فان اتفقا على ثبانه عند احدهما فعين وان تشاحا وضعه الحاكم عند عدل ولا يجوز له ان يدفعه الى احدهما بدون رضا الآخر بل يدفعه اليهما والى الحاكم لو نادر مراجعتهم او اتفقا فيها ولودفعه الى احدهما وتلف ضمن للآخر ، ولو مات العدل وان اتفقا فهو والا وضعه الحاكم عند عدل آخر هذا كل ما اشتملت عليه مواد هذا الفصل مع الاختصار وحذف الفضول وانه معاني قليلة في عبارات طويلة .

## ( الفصل الرابع )

في

### بيع الرهن

« مادة : ٧٥٦ » ليس لكل من الراهن والمرتهن بيع الرهن بدون رضا صاحبه .

وهذا واضح معلوم .

( مادة : ٧٥٧ ) اذا حل وقت اداء الدين وامتنع الراهن عن اداؤه

فالحاكم يأمره ببيع الرهن وأداء الدين فإن أبى وعاند باع الحاكم وادى الدين .

أو يتقبله المرتهن ويحتسبه من دينه ويدفع الزائد لو كان ، ومع غيبة الراهن وعدم إمكان الوصول وحلول الأجل فالمرجع الحاكم في البيع والوفاء لولايته العامة كما في مادة ( ٧٥٨ ) ، إذا كان الراهن عاياً ولم تعلم حينئذ ولا ماله والمرهن يراجع الحاكم على أن يبيع الرهن ويستوفي الدين .

( مادة : ٧٥٩ ) إذا حيف وساد الرهن والمرتهن بعه وإبقاء عنه رهناً في يده باذن الحاكم وأداه باعه بدون اذن الحاكم بمقتضى حكمه كذلك لو أدرك ثمر المرتهن الرهن وحصرته وحيف تلفه فليس للمرتهن بعه إلا باذن الحاكم وأداه باعه بدون اذن الحاكم بضمن كل ذلك حفظ المال من التصبيع ، وإحكامه من الوالي العام .

( مادة : ٧٦٠ ) إذا حل وقت أداء الدين صح توكيل الراهن المرتهن أو العدل أو غيرها ببيع الرهن . وليس للأمر عزل ذلك التوكيل من تلك الوكالة ولا ينزل وفاة أحدهما أيضاً .

الوكالة عقد حائر اتفاقاً - كما سبقت في توكيل من عزل نفسه كما لموكل أن يعزله ولا دليل على لزومها بالخصوص - سواء لو عزل الموكل يلزمه الحاكم بالتعويض أو توكيل غيره وهذا يحصل الجمع بين الحقوق كما أن الوكالة تبطل بالموت عدناً اتفاقاً - سواء توكيل أو الموكل ولا معنى لبقائها بعد الموت بل يلزم الورثة من الوصي وفاء الدين من

التركة اوسع العين المرهونة والوفاء من ثمنها وان لم يفعلوا نولى الحاكم ذلك .

« مادة : ٧٦١ » الوكيل يبيع الرهن يبيع الرهن اذا حل وقت اداء الدين وبسلمته الى المرتهن فان ادى الوكيل بحجر الراهن على بيعه .  
اما الوكيل فقد عزل نفسه بامتناعه عن اداء عمل الوكالة فيتمين الزام الراهن بذلك فرب ادى فله كم كما في « المحلة » : واذا ادى وعاند باعه الحاكم واذا كاد الراهن او ورثته عاينين يجبر الوكيل على بيع الرهن وان عاند باعه الحاكم :

الى هنا انتهت مواد « المحلة » في « كتاب الرهن » ، وقد اتمت بحرين من من مباحثه ( احدهما ) سقوط الرهن ، و ( ثانيهما ) باب اربعة والحمد لله ، ومن الحق ان اثير الى بعض مسائل كل من الباحثين على سبيل الايجز اتمة بمائدة .

اما - الاول - فمعلوم ان اسباب سقوط الرهن وزواله مهما تعددت وتنوعت فهي ترجع الى سببين ، وهما - سقوط الدين اي براءة ذممة الراهن منه او اسقاط المرتهن حقه من الرهن مع بقائه الدين ، وحيث ان اسباب سقوط الدين كثيرة لذا تكثر اسباب سقوط الرهن .

اولها - : الزوال والاداء .

ثانيها - : الاسقاط والايراء .

ثالثها - : موت الراهن والمرتهن هو الوارث

رابعها - : عكسها - موت المرتهن والراهن هو الوارث .

خامسها - : حوالة الدين على آخر .

سادسها - : ضمان الدين وانتقاله الى ذمة اخرى

سابعها - بيع الدين لآخر .

ثامنها - : هيته لآخره ، وان كانت الحبة ها ترجع الى الاسقاط .

ورعنا توجد اسباب اخرى لسقوط الدين تطهر بالاستقصاء والتأمل .

اما الثاني وهو اسقاط المرتهن حقه من الرهن فهو معنى واحد ولكن

يظهر بصور مختلفة من قول او فعل او اشارة ، بل وقد يتحقق بالكتابة

ايضا فانه وان كان اشبه بالابقاع ، بل هو الايقاع حقيقته ، والابقاع

كالقعد عندنا لا يتحقق بالكتابة ، ولكن حيث ان الشارع كما لعرف لم

يعتبر وافية صيغة خاصة - كما اعتبروها في الطلاق والعتق وغيرها -

كفى كل ما دل عليه .

البحث ( الثاني ) في المازع والخصومة وبقع المهم منه في مسائل .

( ١ ) اذا ادعى الدائن الرهن وانكره المدين فاقول قوله للاصل .

( ٢ ) اذا ادعى المرتهن ان الرهن الثوب والكتاب مثلاً ولم يعترف

الراهن الا بالثوب فاقول قوله للاصل ايضاً .

( ٣ ) اذا ادعى المرتهن ان الرهن هو الثوب مثلاً وقال اراهن بل

الكتاب ، فهذا وامثاله يدخل في باب التداي ويخرج من باب المدعى والمكر

فان كان لكل منهما بية فهو من باب تعارض الدت والمرجع فيها الى

المرجحات ، وان لم تكن فالنساقط والتخير والقول اتصل بحكم الحاكم

الذي ترفع اليه الدعوى المبرورة ، وان كانت البية لاحدهما فقط كان

العمل عليها بلا ريب ، وان لم تكن لاحدهما بيئة فالتحالف فن حلف  
حكم له وان حلقا معاً تساقطا وحكم بعدم رهن شيء منهما وهو المعروف  
عندنا بالانقضاء القهري .

( ٤ ) اذا ادعى المالك المدينون ان العين ودیعة عند دائه وادعى الدائن  
انها رهن فالقول قول المالك بيمينه للاصل .

( ٥ ) لو ادعى المالك انها اجارة وادعى الآخر انها رهن ، فالاقرب  
انه من باب التداعي ان كان النزاع قبل القبض او بعد قبض المعدل ،  
اما لو كان بعد قبض مدعي الرهينة فالاقرب ان القول قوله .

( ٦ ) اذا ادعى المرتهن رد العين المرهونة وانكر الراهن فالقول قوله  
للاصل .

( ٧ ) اذا ادعى المرتهن التلث وانكر الراهن فالقول قول المرتهن  
بيمينه لانه الامين .

( ٨ ) لو استوف بالتلث وادعى عليه التعريط فالقول قول المرتهن  
ايضاً للاصل ولانه امين .

( ٩ ) لو ادعى الراهن ان المرتهن اسقط حق الرهن وانكر المرتهن  
فالقول قوله ايضاً .

( ١٠ ) لو ادعى المرتهن ان العين رهن على الدينين وانكر الراهن  
فالقول قوله للاصل ايضاً .

( ١١ ) لو تدعى شخصان على عين فادعى كل منهما انها رهن عنده  
فقط فلا يجوز ان تكون في يد احدهما او في يدهما معاً او في يد ثالث

وعلى كل التقادير فالمالك إما أن يصدق أحدهما أو ينفيهما معاً أولاً يصدق ولا يني أولاً يمكن مراجعته لقيمة ونحوها ، فالقضية ذات صور متشعبة بدور محورها على أمرين

الأول - : أن من صدقه المالك فالقول قوله يمينه مطلقاً .

الثاني - : أنه حيث لا تصديق من المالك أما لقيمة أو لسب آخر فالقول قول صاحب اليد ، وأما إن كانت اليد لها فهو باب التداعي فن كانت له يمينه يقدم قوله وإن لم يكر بینه أو تعارضت البتان ولا مرجح فلتعالف من حلف قدم قوله مع نكول الآخر وإذا حلفا حكم بالإسحاق الفهري ورجعت العين إلى مال كها ، ومثاها ما لو كانت في يد ثالث فنه ابصاً من باب التداعي أما اليمة وأما التعالف .

[ ١٢ ] إذا ادعى أن العين رهن عنده فقط فادعى الآخر أنها رهن عنده أيضاً كانت من باب المدعي والمكر والصور المتقدمة حاربة هنا ايضاً والمالك يصدق حتى على صاحب اليد لأنه أحق به ، واعرف بنفسه ، وتقلب الخصومة بينه وبين الآخر فإن كابر - ثباً أولاً يصدق واحداً منهما فصاحب اليد مقدمة يمينه إلا أن يتم الآخر - وهو المدعي - اليمة .

هذا قليل من كثير من صور النزاع والخصومة والمتشعب يحذر أكثر من ذلك ، هذا في خصوص النزاع في الرهن ، أما الخصومة في الدين الذي عليه فهي أيضاً كثيرة ولكنها خارجة من هذا الكتاب ومحالها [ كتاب الدين ] .



ولنختم هنا ( كتاب الرهن ) سائلين من الحق جل  
شأنه ان يملك رهائن افقنا يوم تطلق الرهون ،  
وتطلق السجون ، و ( لا ينفع مال ولا بنون  
الا من اتي الله بقلب سليم ) .

---

ثم الجزء الثاني وفيه الجزء الثالث انشاء الله  
وأوله ( كتاب الاثمانات الوديمة  
والعارية )



## (استدراكات وملاحظات)

كما نحسب أو نأمل عند انتشار « الجزء الأول » من هذا الكتاب « تحرير المجلة » ، وبعد انحاز طمعه ، ووقوعه بأيدي أهل الفضل ، أن يكثر النقد عليه ، والبحث والتقيب في بحوثه وفوائده ، نظراً لاشتراك الفقيه فيه مع الحاكم ، والحقوقي والفانوسي ، والاستاذ والنميد ، وانتماع أكثر الطبقات به ، فلم نجد شيئاً من ذلك ، ولا أحمل اللوم في ذلك إلا على الظروف القاسية ، والحوادث الزمنية ، التي اشغلت افكاراولي الفضل والمتخصصين بمسائل الفقه والحقوق " عن التوسع والاصطلاح بهم منهم " وما هو المتعين عليهم ، ولا ريب أن الاضطرابات العالمية ، وهذه الحروب الطاحنة ، أقل تأثيرها حدوث الفتور ، وخمود العرائم ، من النشاط الى البحث والاستقصاء ، في المسائل النظرية ، والمباحث الجوهرية ، الاعلى النادر من لا يجد لذة الا في العلم والبحث ، والمطالعة والمراجعة ، ولا يوق

عن تلك الشئون عائق ، ولا يشغله عن تلك العوالم والمعالم شاعل ، ولكنهم كانوا قليلا و ( قد صاروا اقل من القليل ) .

ونحن - والمئة لله وحده - لم يقعد بزميمتنا ، عن مواصلة البحث والكتابة عواصف الزمن ، ولم نحمد جرة اشواقنا ، لنشر الملمم ، نكبات المح ، ولا عافا عن النشر واطاع امة الورق ، وضيق - واد الاقتصاد - وضف الرعبات ، ونخود لزمات ، و كان اقصى ما سمعنا من بعض الهبات ، او وجدنا من القدي في بعض الصحف التعرض لامور نافهة لا تستحق الذكر ، اسمعنا بعض عوض في نواصي التحقيقات الانكارات التي نشرها ( الجزء الاول ) في حقيقة البيع والمكية ، والماضي والمضارع ، والاموال والعهود والالتزامات .

نعم اسمعونا بدل العمق في هذه الدقائق الاعراض على قولنا ص ( ٧ ) فالامامية فتحوا باب الاحتماد على مصراعيه - حتى صار يدعيه من لا يصح ان يطلق عليه اسم المذمومة فضلا عن العقية ، وايتمهم علوا باننا قد كبنا جراح القلم ها وهناك واكتفينا بقايل من كثير ' وجرعة من خدير من وبلاات هذا البلاء المبرم ، والقيام مقام الشكر في اننا اسد لنا السنا ، عن موفقات تلك الاطوار ، واحذنا بآداب العرقان المجيد « خذ العمد واحصا المعروف واعرض عن الجاهلين » وصرفنا او تصرفنا في كريمة قوله عرشانه « ولكنكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » بقوله تعالى « انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء » .

وليس بث هذه التهمة من القصد في شيء وانما استطردها بيان دواعي

الحرمان من فوائد النقد ، واسباب انصراف الهمم والعزائم عن هذه الممانع  
وان احدثتلك الاسباب اليوم هي الخروف القاهرة ، والمعارك الدائرة ، في امم  
العرب التي اصبحت تخرب ، ديارها بايديها ، وعادت مدبنتها ونافقتها  
وبالاعلى المومعناها ، ولو ان طاع اهل العلم الى سجنها الاولى ونفقات  
ارباب الفضيلة وعلماء الحقوق على رساها السابق ، ونهجها القويم ، قبل  
هذه الاوضاع الدلية . لما املت مهمة النقد الصحيح ، مع غرارة فوائدنا  
وعظيم منافعها والحقيقة - كما يقولون - ثبت البحث واضرب الرأي  
بالرأي بدو لك روحه الصواب ، ونعم عقلك مع احبك ، والعصمة و  
الكال لله وحده .

وحقاً - ان زينة الكتب وحليته قدوة ومحجبه ، بل هو كماله وجماله  
وتأمله ان ردو عوزة ونقصه - يستغنى عليه ونقصه ، سببا في مثل مؤلما  
هذا الذي كساه الى حري القلم - وسفوف الخاطر ، من دون تحديد بطر  
اوسيلة مباحة امدارسه ، بداهه صدر في مثل هذه اطروف اربعة ،  
والصروف المخرجة ، وانواع الخرج والارزاء التي تبد الاذهان ، ونطم  
الانسان بطام الذهول والنسيان ، ونص هذا ما يكي لامة والسحو ،  
وعروض الاحطاء والاهوات فكيف بما هو اعظم واقظم ؟ ولما طرنا  
فيه بعد طبعه ونشره وجدنا فيه ما يحذر التذية عليه فاحذناها الاشارة  
الى بعض ذلك على سبيل الحديث المستطرف والقول المستطرف ، وترك  
الباقى لاهل النصل اذا نشطت عزائمهم ، وحرمهم ، بقرينهم

من ذلك في (الحرء الاول) ص ٣٠ مادة [ ٣٤ ] ما حرم احذنه حرم

اعطؤه وقد حلت القاعدة هناك على اخذ المال المحرم قال التصرفات فيه تكون محرمة ويحرم اعطؤه لانه تصرف فيه وهذا لوجه وان كان صحيحاً في ذاته ولكنه ليس هو المقصود من انقضاء قطعاً بل القصد غيره او ما هو اوسع منه نظراً ، وابطأنا .

والذي يليق ان نحمل عليه من المعنى للمبدأ قاعدة جديدة - هو ان الذي يحرم احده كالربا مثلا او الرشوة او الهمار واضراب ذلك كما يحرم احده يحرم اعطؤه - فكما يحرم عليك ان تأخذ الرشوة يحرم عليك ان تعطيها مرثى وكما يحرم عليك ان تأخذ الربا يحرم عليك ان تستهين اوتته وتهدى الربا - يحرم عليك - ثم وزنة حدة بوجه ونصف فتأخذ زيادة نصف وانه كما يحرم عليك هذا يحرم ان تشتري كذلك فتمعلي نصف وزنة زيادة وتكون هذه قاعدة قرينة الاتفاق من معنى احتها اثنائية لها ( ما حرم فعله حرم طالبه )

يعني كما يحرم عليك فعل الربا او رشوة يحرم عليك ان تطالبه من غيرك وكما يحرم عليك شرب الخمر يحرم عليك ان تطالبه من غيرك وهكذا في كل حرام الا ما استثنى كما - .

ومن ذلك اهل جملة من القواعد للهمة .

مثل قاعدة منسور وقاعدة الحر لا يضمن ولا يدخل تحت اليد ، وقاعدة ( اذا اجتمع الحرام والحلال سلب الحرام - التي ربما ترجع الى قاعدة دره المفاسد اولو من جلب المنافع .

وقاعدة ( الدعم اهن من الرعم ) والعرض افضل من النمل ، وما

كان أكثر فعلاً ، فهو أكثر فضلاً .  
الى كثير من أمثالها ولكن يدفع النقد في أمثالها ان جلة منها تختص  
بالعبادات .

وبعضها قليل الجدوى نادر المثال .  
ومن موارد النقد ايضاً ان بعض المباحث المهمة جاء البيان فيها ناقصاً  
مبتوراً أو كان من حقة البسط والاحاطة بالموضوع من جميع اطرافه وعموم  
اقسامه .

( مثل قاعدة الثمان قبل القبض )

في الجزء الاول صفحة ( ٦٩ ) وحق تحريره ان يقال  
ان زوال المبيع او التمر ببحث ، يمنع قبضه - بقية او حكماً لا يحلوا ا. ا. ان يكون  
من جهة الثمان او الائلاف ، ولى الاول ، فقد اتفقوا على ان  
تلف المبيع من الباع وتلف الثمن قبل اقباضه قباض من المشتري ، والسوي  
المشهور « كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بايعه » وان كان وارداً  
في المبيع فقط ولكن الاصحاب اتفقوا ظاهراً الى الحق شربيه في الحكم  
وربما يظهر هذا من رواية عتبة بن خالد عن ابي عبد الله الصادق - السلام  
الله عليه في رجل اشترى من رجل متاعاً واحداً غير انه ترك المتاع عنده  
ولم يقبضه فسرق المتاع من مال من يكون قال من مال صاحب المتاع  
حتى قبض المتاع وبخرجه من بيته . فاذا اخرجته من بيته فامتساع ضامن  
لحقه حتى يرد اليه ماله .

فان قوله « عليه السلام » حتى يرد اليه ماله ظاهر في الثمن وأنه في ضمان

البتاع أي المشتري حتى يوصله إلى البائع .

هذا في تلف الجميع أما تلف البعض ثمناً أو شيئاً فإن كان المبيع حسب اعتبار العقلاء ذواجزاء ينقطع عليها الثمن انقسخ في التلف بنسبته من الثمن وصح في الباقي وإن كان ينظر العرف بما لا يتوسط الثمن عليها بأن يكون ذلك الجزء الذي كالأوصاف التي لا تقابل بالأعراض فهو موجب لخيار المشتري بين الرد والامساك بمجموع الثمن وبمحتمل تأخير بين الرد وبين الامساك بالأرض ويكون كالغيب الحادث قبل العقد وليس يعمد هذا في التلف قبل القبض أما التلف بعده في زمن الخيار فقد تقدم البحث فيه مفصلاً .

هذا كما في التلف السماوي أعني القهري [ أما الإتلاف ] فإن كان المتلف هو المشتري فلا ينتمي الاشكال في أنه كالقبض ومقتضيان المانع وبجب عليه دفع الثمن إليه قطعاً وهذا مع علمه واضح أما مع جهله وإن كان مفروراً من البائع كما لو كان طاماً وقدمه إليه بصورة الاكرام فذاك وظار أنه هو الذي اتعاه منه فلا ينفي الاشكال في أنه كالتلف السماوي مضمون على المانع على خلاف فيه وإن لم يكن مفروراً كما لو أكله جهلاً منه من دون أن يقدمه البائع إليه فالقضية مشكلة والحكم بأنه من ماله وأنه قض مشكل وجعل الضمان على المانع اشكل .

ودعوى انصراف النص في القبض إلى غير هذا البض فيكون من التلف قبل القبض فصانه على البائع عهدها على مدعيها وهي قابلة للمنع . وإن كان الملف البائع فالمسئلة ذات وجوه متعارضة بل ومتكاثرة

— فاما الحكم بالانقضاء ويكون الفسخ على البائع تنزيلاً للانقضاء منزلة التلف وان مرجعها الى تعذر الاقباض وهو ملاك الحكم سواء كان من حيوان او انسان بحادثة مساوية او ارضية ، واما الحكم ببقاء العقد وتضمن البايء المثل او قيمة لانت الحكم ، لا يخرج بين خلاف القاعدة فيقتصر على مورد التيقن وهو التلف لا الانقضاء ويكون من باب تلف مال الغير الموجب تعصان بالمثل او القيمة .

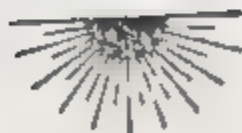
واما الحكم بتعجيل الشراء في باب التلف مبيع المبيع او المبيع في تلف المشتري اثنى بين المدة المقدرة لانت القيمة او فسخه . . . . . عن لو ائلف المبيع او المبيع لو ائلف الثمن .

ومدرسه هذا التعجيل اما ان تحقق سبب الاضرار مع سبب التلف فتسري التعجيل به . . . . . بعد عدم امكان ائلف المبيع او التلف اذ لا يقاء التلف قبل انقضاء المبيع فتعذر التسليم فيثبت الخطأ في المشتري في تلف المدة او المبيع مع العكس وهو متى سحير بين المبيع و سداد ما دفعه او المدة والمطالبة بالمثل او قيمة وهذا هو الاوفق ما نتواند ، وبحري الوحدانية في انقضاء الاحدي — هذا هو التحرير او في هذه المسئلة على احتمااره ، وهكذا يجب ان يحرم المثل وكفي هذا المقدار من الملاحظة الى الجزء الاول على سبيل النموذج والعنوان .

اما الجزء الثاني فقد تركنا ابداء ملاحظات فيه الى من يشط له من اهل هذا الفن الشريف من الثقة ويلم الحقوق .



ومنه نستمد التوفيق للجميع وأن يسهل لنا  
متابعة التأليف والبشر إلى حائطة هذا الكتاب  
إنشاء الله ولا شك أنه يحتاج إلى عدة  
أجزاء أخرى قسى أن يضح  
الله عز شأنه في العمر إلى اكملها  
بإطفه ومناياته أنه الكريم  
الثبات وبه  
المستعان



| صفحة | نظر | خطأ            | صواب                |
|------|-----|----------------|---------------------|
| ٧    | ١٢  | التسليم        | تسليم               |
| ٠٠   | ١٣  | تسليم          | التسليم             |
| ١٣   | ١٠  | فتخلينه البائع | فتخلية البائع       |
| ٠٠   | ١١  | تخليه          | التخلية             |
| ١٤   | ١٠  | مفهوم          | مفهوم واحد          |
| ٢٣   | ١١  | سبعة           | أربعة عشر           |
| ٦٤   | ١٦  | واحدًا         | أجمعًا              |
| ٧٥   | ٨   | للارش الواحبه  | للارش الواحبه       |
| ٧٩   | ٧   | ارشا اوامضاء   | ١٤ التصرف في المعيب |
| ٠٠   | ٠٠  |                | بعد العلم بالعيب    |
| ٨٠   | ١   | لما عرفت       | على تقدير ان الرضا  |
| ٩٦   | ١٥  | خيار           | خياراً              |
| ٩٨   | ٢٠  | او نقص يكون    | او نقص وما يكون     |
| ١٠٢  | ٨   | مثلا يفسخ      | حتى يفسخ            |
| ١٠٤  | ١١  | تخلوا          | ما تخلوا            |
| ١٠٥  | ١٨  | مايد           | ماي يد              |
| ١٠٧  | ١٦  | وادة           | وادة                |
| ١٠٨  | ١٥  | الا            | لا                  |

| صفحة | سطر | خطاً                    | صواب                                     |
|------|-----|-------------------------|------------------------------------------|
| ١١٥  | ١٦  | اعتقها                  | اعتقنها                                  |
| ١١٩  | ٦   | يقت                     | أويقت                                    |
| ١٣٦  | ١٤  | الذين هنا مشاراً        | الذين هنا مشار                           |
| ١٤٥  | ١٣  | فانه قد                 | فانه حينئذ                               |
| ٥٠٠  | ١٦  | بالنسبة المين           | بالنسبة الى العين                        |
| ١٥٢  | ٢٠  | المستاجر قبل            | المستاجر بها قبل                         |
| ١٦٤  | ٢   | المستاجر قبل            | المستاجر بها قبل                         |
| ١٦٦  | ٢   | خارجة                   | فهي خارجة                                |
| ٥٠٠  | ٦   | على المعير              | على المستعير                             |
| ١٦٧  | ٤   | حقه بغير                | حقه وتلفت بغير                           |
| ١٧٠  | ٤   | وتوفى في                | وتوفى اجرة                               |
| ١٧١  | ١٨  | الاجارة مطلقاً          | الاجارة باطلة مطلقاً                     |
| ١٨٠  | ١٩  | كما يلحق بالبيع         | كما في البيع                             |
| ١٩٢  | ٥   | ويدخلها                 | ويدخلها                                  |
| ١٩٩  | ١٤  | ويحكم                   | ويحكم                                    |
| ٢٠٠  | ٩   | يمكن تصحيحه             | تصحيحه                                   |
| ٥٠٠  | ١٣  | وقدح                    | ولا قدح                                  |
| ٢١٣  | ١٦  | والكلا بحكم الخراف بحكم | والكل بحكم وجزاف بحكم                    |
| ٢٢٢  | ٦   | هو قصوره                | هو قصوره                                 |
| ٢٣٦  | ٢٠  | فيها كل                 | في كل                                    |
| ٢٣٠  | ١١  | أصوله وبقية             | أصوله لا يلزم المباشرة فيها الا مع الشرط |

| صفحة | مطر | خطاً                 | صواب                                       |
|------|-----|----------------------|--------------------------------------------|
| ٢٣٧  | ١٠  | خاعة عليه            | حاصة تدل عليه                              |
| ٢٣٨  | ١٦  | فانه صبار في الحقيقة | فانه في الحقيقة ضمان معلق                  |
| ٢٤٠  | ١١  | ويتسم به             | ويقيم به                                   |
| ٢٤٥  | ٦   | والدية لا الذين      | والدية الذين                               |
| ٢٤٨  | ٨   | حار لم يكن           | حار لم يكن                                 |
| ٢٤٩  | ١٢  | حال أنت عقد          | حال عقد                                    |
| ...  | ١٩  | اليسار الاعصار       | اليسار والاعصار                            |
| ٢٦٧  | ٤   | الوارثة              | الورثة                                     |
| ٢٧٦  | ٣   | خفد الكماله          | عقد الحوالة                                |
| ٢٧١  | ١٢  | الحوالة اغتبرت       | الحوالة واعتبرت                            |
| ٢٨٢  | ٨   | كنا دل               | كلما دل                                    |
| ٢٨٥  | ٤   | كنا دل ويثبت :       | كنا دل ويثبت : كمال برئين من الدين والكمال |
| ٢٨٨  | ٧   | العقد فلا            | العقد لافي الفصدد                          |
| ٣٠٠  | ٩   | النساجيل             | النامل                                     |
| ...  | ٨   | والمناع والكلبي      |                                            |
| ٣٠١  | ٧   | سوق                  | سوف                                        |

وغير بعيد ان يجد من بطله بامه ان اكثر من هذه الاحط ، وكما عساها  
 لا تخفى على اولي الفضل والمتضلعين من هذه العلوم ، ويصاحبها اصحابهم  
 الله ، وينشروا اصلاحهم وتقدم حسب استطاعتهم تميماً للخدمة  
 وخدمة للحقيقة ، والعالم كله في العالم كله ولعالم كله  
 وحسبي الله لا اله الا هو عليه توكلت واليه اتب







